بسم الـلـه الرحمن الرحيم

جامعة العلوم الإسلامية العالمية

كلية الدراسات العليا

قسم أصول الدين

تعليل الحديث عند الإمام أبي عبد الـلـه الحاكم النيسابوري في كتاب المستدرك على الصحيحين

إعداد الطالب:
محمد عبد الـلـه أحمد أبو صعيليك

إشراف الأستاذ الدكتور:
زياد عواد أبو حماد

قدمت هذه الرسالة:
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في الحديث النبوي

عمان ـ ١٨ ـ ٧ ـ ٢٠١٢

The world Islamic Science & Education University (wise)

Faculty of Graduate Studies

Dept of sharia Faculty

When you exptain the modern ruler of Abi Abdullah-Alnisabury in wribing to correct Mustadrak

Prepared by student:
Mohammed Abdullah Ahmad Abu Assailek

Supervision of Prof. Dr:
Ziaad Awwad Abu Hammad

Provided this message:
Complement the requirements for obtaining a Ph.D.
In the Hadith

Amman
18-7-2012

تعليل الحديث عند الأمام أبي عبدالله الحاكم النيسابوري في كتابه المستدرك على الصحيحين

إعداد الطالب

محمد عبدالله أحمد أبو صعيليك

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور زياد عواد أبو حماد مشرفا.....

أستاذ في الحديث الشريف وعلومه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية

الأستاذ الدكتور زهير عثمان علي عضوا.....

أستاذ في الحديث الشريف وعلومه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية

الأستاذ الدكتور محمد عيد الصاحب عضوا.....

أستاذ، مناقش خارجي، الجامعة الأردنية

الدكتور عبدالكريم أحمد الوريكات عضو.....

أستاذ مشارك، مناقش خارجي، الجامعة الأردنية

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في قسم الحديث الشريف وعلومه في كلية الدعوة وأصول الدين
جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت في٢٠١٢/٧/١٨

عمّان - الأردن

الإهـــداء:

أهدي جهد المقل هذا إلى:

١. إلى النقاد من علماء الحديث، الذين تعلمنا منهم المنهجية.
٢. الحاكم النيسابوري وطبقته، وقفة صدق وإنصاف.
٣. الباحثين عن الحقيقة في كل مكان، رجاء أن يصلوا إليه.
٤. العاملين للإسلام في كل مكان، أن يحقق الـلـه مطالبهم في تحكيم شرعه، وعودة الناس إليه.
٥. الوالدة الكريمة رحمها الـلـه، وجعل هذا في ميزان حسناتها.
٦. الرجل الصالح، والعم الصالح، الذي كان ينتظر ولادة هذه الدراسة، سلامة الوحوش رحمه الـلـه،جد أبنائي.
٧. طلبة العلم في كل مكان، وعلى الأخص من لازمنا في دروس العلم.
٨. أبنائنا في مراكز تحفيظ القرآن الكريم، ومنها مركز الدباغ على الأخص.
٩. معهد الملك عبد الـلـه لتأهيل الأئمة والمؤذنين، وتدريبهم.
١٠. إلى الأسرة الكريمة، التي يسرت لي سبل البحث.

والـلـه المستعان

شكر وتقدير

إذا كان اللـه تعالى قد تعبدنا بالشكر عند حلول النعم، وجعلـه سـبيلاً لزيـادة الـنعم، "لـئن شـكرتم لأزيـدنكم"[1]، وعليـه، وامتثالاً لقوله صلى اللـه عليه وسلم: "من لا يشكر الناس، لا يشكر اللـه"[2]، فإن الباحث بعد تمـام البحـث، بفضـل اللـه وكرمه، ليشكر اللـه تعالى، الذي هيأ لنا اتباع سنة النبي صلى اللـه عليه وسلم، والإقبال عـلى العلـم الشرعـي، والانضـواء تحت لواء المشتغلين بسنة النبي صلى اللـه عليه وسلم، وهيـأ لنـا هـذا البحـث الـدقيق، في علـم دقيـق، هـو علـم علـل الحديث، بحسن توفيقه، فله الحمد في الأولى والآخرة، كالذي نريد، وفوق الذي نريد، ما كان للعبد أن يشكر مولاه.

هذا وأشكر ثانياً بعد اللـه تعالى، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، رئاسةً وإدارةً وموظفين ومدرسين، التي اسـتقبلت هـذا الباحث الكهل، ورعته حتى استكمل هذا البحث، كما يطلب منه.

كما وأشكر كلية أصول الدين، عـمادةً وأشـياخاً أسـاتذة، لقـاء عنـايتهم بهـذا الباحـث، وتسـهيلهم لمهمتـه، وصـبرهم عـلى مراجعته.

كما وأشكر فضيلة الأستاذ المشرف، الأستاذ الدكتور: زياد عواد أبو حماد، على حسن رعايته لي، ونظره في كتابتي، ومتابعتـه لبحثي، الذي أملاه عليه كريم خصاله، وحسن معشره، فجزاه اللـه خيراً.

وأشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة الناقشة الذين تكرموا بقراءة هذه الرسالة،وأبدوا عليها من الملاحظات التي تعمل عـلى تصحيح مسارها،ورفع قيمتها.

وأشكر دار المنهل للنشر والتوزيع، ممثلةً بمديرها العام، الأستاذ: أحمد البرغوثي، وسـائر موظفيهـا، الـذين سـهلوا لي سـبيل تلقي العلم على الكبر، فلا أملك لهم إلا الدعاء.

وأشكر إدارة معهد الملك عبد اللـه، والإخوة الموظفين فيه، على تسهيل مهمتي في البحث، وإتاحة الفرصة لإتمامه، وحسـن الرعاية التي لقيت منهم، بما لا أجد كفاءة له إلا الجزاء العظيم من اللـه عز وجل.

وأشكر أسرتي الصغيرة، الزوجة والأولاد، الذين يسروا لي سبل البحث، وسـمحوا لرسـالتي أن تـزاحمهم في أوقـاتهم الضـيقة، وتتطفل عليهم بمشاركتهم في حقوقهم، فلهم من اللـه أجر الصبر.

كما وأشكر كل من أهدى إليَّ نصيحة، ومن أفادني بمعلومة، ومن ذكرني بمسألة، حتى لو خالفني فيها.

والحمد للـه رب العالمين

[1] سورة إبراهيم - ٧

[2] حديث صحيح رواه أحمد في المسند ـ برقم ١١٧٠٣

بسم اللـه الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

السنة النبوية الشريفة واجبة الإتباع امتثالاً لقول اللـه عز وجل: (وَمَـا آتَـاكُمُ الرَّسُـولُ فَخُـذُوهُ وَمَـا نَهَـاكُمْ عَنْـهُ فَـانْتَهُوا), [الحشر:٧], وهي المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم, فهي تفسر نصوصه, وتؤكد أحكامه, وتأتي بأحكام جديدة, غير موجودة فيه، ولما كان حالها كذلك, فقد عنيت الأمة المسلمة بجمعها وتدوينها, وتفننت في حسن تصنيفها, حتـى وجـدت علوم خادمة للسنة نقلاً ونقداً, وفهماً وفقهاً وكان أن نشأت علوم الحديث الشريف التي تعلق قسم منها بتـدوين السـنة ونقلها كعلم الحديث رواية, وتعلق قسم منها بتوثيق السنة ونقد نصوصها كعلم الحديث دراية, امتثـالاً لقـول اللـه عـز وجل: (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُـلُّ أُولَئِـكَ كَـانَ عَنْـهُ مَسْـئُولًا), [الإسراء:٣٦], وقولـه صـلى اللـه عليه وسلم: (نضر اللـه امرأ سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منـه ورب حامـل فقه ليس بفقيه), سنن أبي داود برقم (٣٦٦٢), وعليه فقد تأسست علوم السنة الخادمة لها, ما تعلـق منهـا بالروايـة, ومـا تعلق منها بالدراية, فتفتقت من علم الحديث علوم كعلم الرجال المعني بالبحث في نقلة السنة من الرواة, ومدى تحقـق شروط القبول فيها, وعلم مصطلح الحديث المتعلق بالقواعد المقررة عند المحدثين فيما يخص المرويات والشروط الواجـب تحققها فيها للقبول, وتفتق عنهما علم هام هو علم علل الحديث المعني ببيـان الأمـور الخفيـة القادحـة التـي تمنـع مـن صحة الحديث, وميدانه في الأعم الأغلب أحاديث الثقات, وهو علم دقيـق تخصـص فيـه الجهابـذة مـن علـماء الحـديث, كشعبة بن الحجاج, ويحيى بن سعيد الأنصاري, وتلامذته يحيى بن معين, وعلي بن المديني, وأحمد بن حنبل, ومـن جـاء بعدهم من تلامذتهم كالبخاري, ومسلم, والترمذي وطبقتهم, ثم من جـاء بعـدهم مـن حـذاق المحـدثين المختصـين بعلـم العلل, ولم يكن عصر من عصور هذه الأمة خالياً من قائم لـلـه بالحجة يذب عن سنة رسول اللـه صلى اللـه عليه وسـلم ما ليس منها, وقد كان من هؤلاء العلماء المنافحين عن سنة النبي صلى اللـه عليه وسلم, والمختصـين في علـم الحـديث في القرن الرابع الهجري, الإمام أبو عبد اللـه محمد بن عبد اللـه الحاكم, أحد علماء الحديث بنيسـابوري, وقد كان له حذق بعلم الحديث, وتفوق في معرفته, وحسن تصنيفه, وقد كانت له فيها مصـنفات كثـيرة لعلها تبلغ أكثر من ألف جزء في تقدير مترجميه, وقد كان من أهم هذه المصنفات كتابـه المسـتدرك عـلى الصحيحين, الذي أراد فيه الدفاع عن الصحيحين أمام هجمة عليهما في عصره, باستدراك أحاديث صحيحة زعم أنها قد فاتتهما, فلم يخرجاها في كتابيهما, حسب وسـعه وأدواتـه واجتهـاده, وكانـت هـذه المسـألة محل نظر ونقاش بين المحدثين من زمانه حتى أيام الناس هذه, حتى شغلتهم عن علومه, وأنستهم أوجه

نبوغه, إذ أن كتابه كتاب تطبيقي في علوم السنة, حوى علوماً كثيرة لها تعلق بالمتن والإسناد, وكان من هـذه العلـوم علـم علل الحديث ذالك العلم الذي نثرت مباحثه في ثنايا كتابه المستدرك, بانتظار من يدل الدارسين عليها, ومن هنا فقد كانت هذه الدراسة معقودة للتعريف بتعليل الحديث عند الحاكم في كتابه المستدرك, وفق فصول ثلاثة تشمل الآتي:

١ . التعريف بشخص الحاكم وحياته الخاصة والعلمية.

٢ . توضيح مكانته في علم العلل, وبيان نبوغه فيه, ووصف ثناء العلماء عليه بالمعرفة به.

٣ . بيان منهجه في تعليل الأحاديث, وتوضيح طريته في هذا التعليل.

٤ . تتبع مصادره في علم العلل التي عاد إليها, ونقل منها مباحث العلل.

٥ . استنباط أنواع علل الإسناد والمتن في كتابه المذكور.

٦ . استقراء قواعده الخاصة التي تفرد بها في علم العلل.

٧ . بيان مدى تأثيره في علماء العلل الآخذين عنه.

٨ . بيان مواقف علماء العلل المتأخرين من تعليلاته في كتابه المستدرك.

٩ . وصف تعقبات المحدثين لتعليلاته.

١٠ . بيان المسائل التي تفرد بها في علم العلل عن غيره من العلماء.

١١ . بيان مدى موافقته لعلماء العلل في القديم والحديث.

١٢ . بيان مدى مخالفة العلماء له في علم العلل.

وذلك كله من خلال تلمس معالم منهج البحث العلمي عند المحـدثين, في النقـل، والتوثيـق, والعـزو، والمراجعـة، والبحـث، والمناقشة، والخلاف، والموافقة بأدب أهل العلم، وأريحيتهم في البحث, وإنصافهم عند المخالفة, أخذاً مـن قـول اللـه عـز وجل: "وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ" [الأعراف:٨٥], وامتثالاً لقولـه صلى اللـه عليه وسلم: " إذا كان المـاء قلتـين لم يحمـل الخبث", حديث صحيح ،رواه أبو داود برقم (٦٣), بمفهومه العام للدين كله، حيث يقرر أن كثر فضله وزاد خيره، وهبـت أخطاؤه القليلة لبحر فضائله الكثيرة، كمنهج للتعامل مع العلماء، وأخطائهم، وتقييم اجتهاداتهم.

ABSTRACT

WHEN YOU EXPLAIN THE MODERN RULER OF ABI ABDULLAH-ALNISABURY IN WRITING TO CORRECT MUSTADRAK

Sunna must be followed as our God says: (*So take what the Messenger assigns to you, and deny yourselves that which he withholds from you. And fear Allah; for Allah is strict in Punishment*), [Al-Hashir: 7]. Sunna is the second source of legislation after the Holy Qur'an. It interprets the Holy Quran texts, emphasizes its rules, and produces new rules not found in it. Since the same as well, Muslim nation collected and recorded it, and mastered in classifying it perfectly, until brought into being sciences serving Sunna in transference and criticism, and understanding and jurisprudence. Accordingly, Hadeeth sciences have been generated including writing and transferring it as Hadeeth science in narration, and Sunna documentation and criticizing its texts as Hadeeth in cognizance in obedience to the words of Almighty Allah: "*And pursue not that of which thou hast no knowledge; for every act of hearing, or of seeing, or of (feeling in) the heart will be enquired into (on the Day of Reckoning*)" [Israa. 36], and in accordance to our Prophet (peace be upon him) saying: "May Allah freshen the affairs of a person who hears something from us and conveys it to other exactly as he heard it (i.e. both the meaning and the words) in fact many a recipient of knowledge understand it better than the one who has heard it" Sunan Abi Dawood (3662). Thus, the sciences serving Sunna were founded including narration and knowledge. Hadith science generated men knowledge concerning in searching and transferring the Sunna from narrators and the extent to which the conditions is accepted, and the science of Hadeeth on rules certified by narrators for reported ones and conditions to be achieved within for acceptance. And it generated also an important science so called "Maladies of Hadith" concerning in illustrating the hidden matters which prevent the validity of Hadith which are mostly found in trustworthy persons. It is an exact science in which great scholars and specialized such as the Shu'ba bin Al-Hajjaj, Yahya bin Saeed Al-Ansari, and their students Yahya Bin Ma'in, Ali Bin Al-Mudaini, and Ahmad Bin Hanbal, and those students who came after them such as Al-Bukhari, Muslim, Tirmidhi and who are the same of their levels, and then came after them of great narrators and specialist in Maladies of Hadith. No generations of this nation were free of any person who defends the Sunna of the Prophet Mohammad (peace be upon him). In the fourth century AH, there was Imam Abu Abdullah Muhammad bin Abdullah, among those scholars, defending the Sunna and a specialist in Hadith. He was a scholars in Nasabour, skillful in has Hadith, superior in knowledge, and made good classification. He had composed many books perhaps of more than a thousand as per his translators' assessment. The most important book was Mustadrak on Two Correct Books, that through which he wanted to defend the Two Correct Books during the course of attacking it in his time, by making right Hadiths as alleged to be missed by them and didn't record it in their Two Books, according

to his power, tools, and diligence. This issue was under consideration and debate among narrators of his time until our time, which taking them away of his sciences, and make them forget his genius. His book is an applied science in Sunna, contained many sciences such as the body text and ascription. These sciences included "Maladies of Hadith Science". This science parts was spread over his Mustadrak Book waiting for anyone that can learn the students about it. At this point, this study was held to introduce the explanation of Hadith by Al-Hakim his Mustadrak book according to three chapters as follows:

1. Resume of Al-Hakim, and his private scientific life.
2. Clarify its position in the science of maladies, his genius in it, and describing his praise and appreciation by scholars.
3. Explain his methodology and method in Hadith explanation.
4. Tracking his sources in body-text and ascription that had returned to it, and transferred the aspects of maladies.
5. Extracting the type of maladies in ascription and body-text in his said book.
6. Examining his special rules in Maladies Science.
7. Clarifying the extent of its effect on the maladies scientists are becoming him.
8. Illustrating the position of the late maladies scholars to his explanations in his Mustadrak book.
9. Describing the tracking of narrators of his maladies.
10. Stating his unique issues in maladies science.
11. Stating the extent of his agreement to maladies scientists in ancient and modern times.
12. Illustrating the conflict of scientists with his maladies science.

All that was through the tracking the method of scientific research methodology of narrators in transference and documentation, attribution and reviewing, research and discussion, agreement and disagreement with scholars politeness and in searching, and equity at conflict depending on Allah saying: "*... nor withhold from the people the things that are their due* " [Al-A'far: 85], and in compliance with our Prophet saying (peace be upon him): " *If the water amounts to nothing less than qullatān, or if it is flowing, nothing will pollute it*," Sunan Abi Dawood (63), with his sense-general of the whole religion which decides that his many virtues, increased good, few mistakes, for his great morality as a way to deal with scientists, their mistakes and evaluation of reasoning

المقدمة

بسم اللـه الرحمن الرحيم

الحمد للـه رب العالمين، والصلاة، والسلام على سيد المرسلين، صلى اللـه عليه وسلم، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فقد كانت سنة رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم المصدر الثاني للتشريع، بعد القرآن الكريم، فكانت مفسرة له، ومؤكدة لبعض أحكامه، وجاءت بأحكام لم ترد في القرآن الكريم، وعليه فقد تعبدنا اللـه تعالى بإتباع نبيه صلى اللـه عليه وسلم، والأخذ بسنته، فقال: (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا)، وحثنا النبي صلى اللـه عليه وسلم على اتباع سنته، فقال: عليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ[1]، وجعل اللـه تعالى كلامه صلى اللـه عليه وسلم محفوظاً من مداخلات البشر، فقال: (وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى {٣/٥٣} إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى)[2]، وجعل طاعته صلى اللـه عليه وسلم سبباً للـهداية، فقال: "وَإِن تُطِيعُوهُ تَهتَدُوا"[3]، ورأى النبي صلى اللـه عليه وسلم أن سنته صنو القرآن، فقال: "ألا إني أوتيت القرآن، ومثله معه"[4]، وألزمنا بتذكر ما يتلى في بيوت رسول اللـه من القرآن والحكمة، فقال: {واذكرن ما يتلى في بيوتكن من كتاب اللـه، والحكمة}[5]، وفي معنى هذه الحكمة، يقول الشافعي رحمه اللـه: فذكر اللـه الكتاب، وهو القرآن ، وذكر الحكمة، فسمعت من أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة سنة رسول اللـه، وهذا يشبه ما قال، واللـه أعلم، لأن القرآن ذكر، وأتبعه الحكمة، وذكر اللـه منّه على خلقه بتعليمهم الكتاب، والحكمة، فلم يُجِز اللـه، واللـه أعلم أن يقال الحكمة ها هنا إلا سنة رسول اللـه، وذلك أنها مقرونة مع كتاب اللـه، وأن اللـه افترض

[1] هذا جزء من حديث العرباض ابن سارية، ورجاله ثقات، وسنده صحيح، وقد رواه ابن حنبل: أحمد بن محمد، المسند برقم ١٧١٨٥ طبعة الرسالة، وأبو داود: سليمان بن الأشعث، السنن برقم ٤٦٠٩ طبعة دار الكتب العلمية، وابن حبان: محمد بن حبان البستي، الصحيح برقم ٥ طبعة الرسالة.

[2] سورة النجم ٣-٤

[3] سورة النور ٥٤.

[4] هو جزء من حديث العرباض بن سارية الآخر، ورجاله ثقات وسنده صحيح، وقد رواه ابن حنبل المسند برقم ١٧٢١٣، والطبراني: سليمان بن أحمد بن أيوب، مسند الشاميين برقم ١٠٦١ طبعة الرسالة.

[5] سورة الأحزاب ٢٤.

طاعة رسوله، وحتم على الناس إتباع أمره، فلا يجوز أن يقال لقولٍ فرض إلا لكتاب اللـه، ثم سنة رسوله صلى اللـه عليه وسلم[1]، ولقد تعاملت الأمة المسلمة مع نصوص الوحي هذه، وسواها بكل إيجابية، فامتثلت الأمر، وحكمت الوحي امتثالاً لقوله تعالى: (فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا) [2]، ونقلت السنة امتثالاً لقوله صلى اللـه عليه وسلم: "نضَّر اللـه امرأً سمع منا حديثاً، فحفظه حتى يبلغه، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه، ودونت السنة بطرائق التدوين المعروفة، كلٌ حسب عصره"[3]، وتفننت في إيصال السنة إلى الأجيال القادمة بصور كثيرة، وتفنن العلماء في أنواع مصنفاتها، فكان منها الموطآت، والجوامع، والمسانيد، والسنن، والمستخرجات، والمستدركات، والمعاجم، والأجزاء الحديثية، وكتب العلل[4]، تلك الكتب التي عنيت ببيان الأمور الخفية القادحة في صحة الأحاديث، وكان علم العلل من أدق علوم الحديث، لأنه متعلق بأوهام الرواة الثقات، ولذا فقد تخصص فيه قلة من العلماء الجهابذة، كالأئمة: عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، ومحمد بن اسماعيل البخاري، وغيرهم في العصور المتقدمة، ولم يتوقف علم العلل بعد ذلك، بل وجد علماء معللون في القرن الرابع الهجري، كان منهم الإمام: أبو عبد اللـه الحاكم النيسابوري، المتوفى سنة ٤٠٥هـ والذي كان له حديث طويل حول علل الحديث في الجانب النظري، في كتبه في المصطلح، كمعرفة علوم الحديث، والمدخل إلى الإكليل، والمدخل إلى الصحيح، وفي الجانب التطبيقي العملي في كتابه العلل، الذي لم يصلنا، وفي كتبه الأخرى المعنية بالمرويات، وأشهرها كتابه المعروف بالمستدرك على الصحيحين، ذلكم الكتاب الذي عني باستدراك الأحاديث التي فاتت الشيخين: البخاري ومسلم، فلم يخرجاها في صحيحيهما، فاستدرك عليهما ما يقارب تسعة آلاف حديث باجتهاده حسب وسائله المتاحة حينذاك، وكانت هذه الأحاديث، وذاك الكتاب محل نقاشٍ ودرسٍ بين العلماء، منذ ألَّف الحاكم كتابه، حتى أيام الناس هذه، فشغل الدارسون بالبحث في تحقيق شرط الشيخين في كتابيهما، وتحقيق شرط الحاكم في كتابه، وبيان مدى التزامه بشرطه، وحكم الأحاديث في كتابه، والموقف من تصحيحه، وغير ذلك مما حجب الناس عن معرفة علوم كثيرة في ذلك الكتاب، فهو عند النظر كتابٌ حديثيٌ تطبيقي، عمل فيه الحاكم على تطبيق مباحث علوم الحديث كالإرسال والرفع والوقف وتفسير الصحابي، وتعليل الأحاديث على الأحاديث

[1] الشافعي: محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة ص٧٨ طبعة دار الكتب العلمية.

[2] سورة النساء ٦٥.

[3] هذا حديث زيد بن ثابت، ورجاله ثقات، وسنده صحيح، ورواه أبو داود السنن برقم ٣٦٦٢، والترمذي: محمد بن عيسى الترمذي، السنن برقم ٢٦٥٦ طبعة دار الغرب، تحقيق الدكتور بشار عواد، وقال: حديث حسن، وابن حنبل المسند برقم ٢١٦٣٠.

[4] انظر للتعريف بأنواع المصنفات الحديثية، خليفة(حاجي مصطفى خليفة): كشف الظنون، طبعة دار الكتب العلمية، المصورة عن طبعة إيران، والمباركفوري (أبو العلا عبد الرحمن): مقدمة تحفة الأحوذي، وخان(صديق حسن خان): الحطّة في ذكر الصحاح الستة، طبعة دار الكتب العلمية، والكتاني (محمد بن جعفر الكتاني): الرسالة المستطرفة، طبعة دار البشائر، والطحان (محمود أحمد الطحان): أصول التخريج ودراسة الأسانيد، طبعة دار المعارف بالرياض، وجمعية الحديث الشريف، الواضح في فن التخريج.

التي أوردها في كتابه، وكان جانب التعليل في كتابه أشد وضوحاً من غيره، حيث حوى مباحث كثيرة في تعليل الأحاديث وفق طرائق المحدثين في التعليل، ومن هنا فقد كانت هذه الدراسة معنية بتوضيح منهجه في التعليل من خلال كتابه المستدرك، ولقد كان من فضل الـلـه على الباحث رغم بداوته أن حبب إليه العلم الشرعي، منذ نعومة أظفاره، وكان من تلك العلوم التي كان له إقبال على درسها وبحثها: علم الحديث، وما تفرع عنه من علوم، وما خدم به من مباحث، علم المصطلح، فقرأ من متونه الشيء الكثير، حتى طالع الأصول الستة ثلاث مرات، وجال في كتب المصطلح جولات كثيرة، وكان مما وقف عنده شخصية الحاكم النيسابوري، ومصنفاته، ومنها المعرفة والمستدرك، وسمع ما قال الناس فيها، إلا أن روح النقد عنده كانت تحدثه بأن هذا الأمر فيه نوع من المبالغة في الحكم على الحاكم، فكان أن يسر الـلـه تعالى له التعامل مع مستدرك الحاكم منذ ما يقارب ربع قرن، إلا أن فكرة الناس عنه قد غلبته، حتى هيأ الـلـه تعالى له كتابة بحث عن منهج الحاكم في المستدرك، فانقدح في نفسه أن الجناية قد كبرت على الحاكم، وأن عنده علوم كثيرة، ومنها: علم العلل الذي يستشرف في هذه الدراسة للبحث فيه، بغية إسداء يدٍ فيها بعض إنصافٍ لهذا العالم الجليل.

مشكلة الدراسة وأهميتها:

تعنى هذه الدراسة الجديدة في علم علل الحديث بدراسة ما يلي:

١. توضيح إضافات الإمام أبي عبد الـلـه الحاكم النيسابوري في علم علل الحديث، نظرياً وتطبيقياً، من خلال كتابه المستدرك على الصحيحين.
٢. تسليط الضوء على شخصية محدث كبير من علماء القرن الرابع الهجري، ومن الحلقة الوسيطة بين متقدمي علماء العلل، والمتأخرين منهم، الذين انتهى عندهم علم الإسناد، وقد كانت له آثاره المعروفة في علوم الحديث بشكل عام، وعلم العلل بشكل خاص، حيث مزج فيها بين الناحية النظرية، والناحية التطبيقية العملية في هذا العلم الهام.
٣. تجلية جانب آخر مهم من جوانب شخصية الإمام الحاكم النيسابوري العلمية، وهو الجانب المختص بعلم علل الحديث ومفرداته، من خلال دراسة تطبيقية على كتابه المستدرك على الصحيحين.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

١. توضيح إضافات الإمام الحاكم النيسابوري في علم علل الحديث، تأصيلاً وتطبيقاً، من خلال دراسة كتابه المستدرك على الصحيحين، واستجلاء مباحث علم العلل فيه، وتوضيح منهجه في دراسة علم العلل كأحد العلوم التي حواها كتابه المذكور.
٢. تسليط الضوء على تراث أحد أكابر محدثي القرن الرابع الهجري، الذين ختم بعلومهم ومصنفاتهم علم الإسناد.

٣. محاولة الإضافة المنهجية الجادة على مباحث علم علل الحديث، من خلال دراسة تراث أحد معللي الحديث الشريف وعلمائه الكبار في القرن الرابع الهجري.
٤. توضيح النظرات العلمية الناقدة في علم علل الحديث عند الإمام الحاكم النيسابوري في كتابه التطبيقي المستدرك على الصحيحين.
٥. معرفة مدى استفادة علماء الحديث المتأخرين من تراث الإمام الحاكم النيسابوري في ميدان علم علل الحديث، وبيان موقفه منه، ومدى تأثرهم به، والاستفادة مما زخرت به كتبهم، من ملاحظات علمية في علم علل الحديث، بتعقب تعليلات الحاكم، والاستدراك عليه في هذا الباب، وهي ملاحظات جديرة بالأخذ بها في هذا الباب.
٦. إضافة مادة جامعة بين التنظير والتطبيق في علم العلل من كلام عالمٍ من علماء العلل، مزجها في ثنايا كتابه الموسوعي المعروف بالمستدرك.
٧. دفع بعض الظلم الواقع على شخصية الحاكم، والإشارة إلى أوجه النبوغ عنده، قلما يعرض لها الدارسون.

الدراسات السابقة:

وعلى هذا فلم يقف الباحث على دراسات سابقة تتعلق بمنهج تعليل الحديث عند الإمام الحاكم في كتبه بشكل عام، وفي كتابه المستدرك على الصحيحين، فقد كان هذا الباب مغلقاً لا يكاد يفكر به إلا القلة من أهل الاختصاص، ورغم هذا كله فقد وجدت دراسات عامة تتحدث عن الحاكم دون التفات إلى جانب التعليل عنده، وقد كان من هذه الدراسات ما يلي:

أ. كتب التراجم: والتي حوت ترجمة لسيرته بشكل عام، الشخصي منها والعلمي، وهذه أمثال: الإرشاد في تاريخ علماء الحديث لأبي يعلى الخليلي، وتاريخ بغداد دار السلام لأبي بكر الخطيب البغدادي، وسير أعلام النبلاء، وتاريخ الإسلام، وتذكرة الحفاظ، وكلها للإمام الذهبي.
ب. كتب الأنساب: وهي الكتب التي عنيت ببيان أنساب المحدثين، ككتاب أبي سعد السمعاني، المعروف بكتاب الأنساب، وتلخيصه لابن الأثير المسمى: باللباب في تهذيب الأنساب.
ت. كتب مصطلح الحديث: تلك الكتب التي عنيت بالحديث عن معنى المستدرك، وشرط الحاكم فيه، والخلاف في وفائه بشرطه، وموقف العلماء من تصحيح الحاكم، وهذه مثل علوم الحديث لابن الصلاح، وشروحه للعراقي، والزركشي، والبلقيني، ومغلطاي، وابن حجر، وتوضيح الأفكار للصنعاني، وتوجيه النظر للجزائري، وغيرهم.
ث. كتب فهارس العلوم: التي عرفت بالحاكم ومستدركه بشكل عام، مثل: كشف الظنون لحاجي خليفة، وهدية العارفين لزادة، ومفتاح دار السعادة لطاش كبرى زادة، وأبجد العلوم للصديق حسن خان.
ج. كتب تأريخ السنة: وقد تحدثت عن المستدرك بصفته أحد أنواع التصنيف في الحديث، وهذه كالرسالة المستطرفة للكتاني، والحطة في ذكر الكتب الستة للصديق حسن خان، وبستان المحدثين للدهلوي، ومفتاح السنة للخولي، ومقدمة تحفة الأحوذي للمباركفوري.

ح. الإمام الحاكم النيسابوري ومنهجه في كتابه المستدرك: وهي رسالة دكتوراه، أعدها الباحث محمود أحمد الميرة، بجامعة الأزهر سنة ١٩٧١م، وهي مرقومة على الآلة الكاتبة، ولم تطبع بعد.

خ. منهجية البحث:

هذا وقد اتبع الباحث في دراسته المناهج التالية:

١. منهج الاستقراء: حيث قام باستقراء كلام الإمام الحاكم النيسابوري في موضوع العلل في كتابه المستدرك على الصحيحين.

٢. منهج المقارنة: حيث قام الباحث بمقارنة كلام الإمام الحاكم في موضوع التعليل في كتابه المستدرك، مع آراء علماء العلل الآخرين كما يلي:

أ- توثيق النقل عن الحاكم من كتابه المذكور.

ب- بيان المراد بالمادة المدروسة عند الحاكم وغيره من العلماء، وبيان اختيار الباحث في المسألة إن تيسر.

ت- بيان موافقي الحاكم في هذه المسألة.

ث- بيان مخالفي الحاكم في هذه المسألة أيضاً، وما استدلوا به.

ج- مناقشة الحاكم في ذاك الباب المعلل، والرد عليه، أو على مخالفيه.

ح- بيان الراجح عند الباحث في المسألة المبحوثة، مع بيان أدلته على ذلك.

خ- توثيق النقول في هذه المسألة عن الحاكم من الكتب التي نقلت عنه، وفي مقدمتها: كتاب جامع المسانيد، والسنن الهادي لأقوم سنان للحافظ ابن كثير، وكتاب إتحاف المهرة بمبتكرات أطراف العشرة للحافظ ابن حجر العسقلاني، وذلك لاحتوائهما على أحاديث المستدرك في ثناياهما، بما يجعل منهما نسخاً أخرى مخدومة للمستدرك، وغيرها من كتب التخاريج والمجاميع والعلل، بالإضافة إلى كتب تلميذه أبي بكر البيهقي، كالسنن الكبرى، والصغرى، ومعرفة السنن والآثار، وشعب الإيمان، خاصةً وأنه كثير النقل عن شيخه الحاكم، وامتثالاً لوصية ابن حجر في العودة إلى كتب أوثق تلاميذ الحاكم، وهو البيهقي، باعتبار أنه قد روى عنه كتبه بالإجازة، فهو بهذا الوصف أدق من نسخ المستدرك المتداولة بين الناس، والمنسوبة للحاكم، بالإضافة إلى الكتب الدائرة في فلك المستدرك، كتلخيصه للذهبي، ومختصره لابن الملقن، وغيرها من الكتب التي توصل الباحث إلى الاستفادة منها في هذا الباب.

د- توثيق مباحث العلل، ومسائلها، من كتب العلل الدائرة بين الناس، كالعلل لابن المديني، والتواريخ والعلل لابن معين برواياتها المختلفة، والعلل للإمام أحمد بروايتيه لابنه عبد الله، وتلميذه المروذي، وتواريخ البخاري الكبير والصغير، والقطعة المطبوعة من

كتاب التمييز لمسلم، والعلل لابن أبي حاتم الرازي، والكامل في الجرح والتعديل لابن عدي كما سمي في بعض النسخ، والعلل للدارقطني، والمنتخب من كتاب العلل للخّلال لابن قدامة، وبيان الوهم والإيهام لابن القطان، والذي سماه ابن الملقن بكتاب العلل، وشرح علل الترمذي لشيخ المعللين ابن رجب، وغيرها مما تيسر.

ذ- تخريج الأحاديث من المصادر المعتمدة عند أهل العلم.

ر- بيان درجة الأحاديث الواردة في مباحث العلل السابقة.

٣. منهج الاستنتاج: حيث استنتج الباحث منهج الإمام الحاكم في تعليل الأحاديث، وأنواع العلل عنده، ومدى إضافته فيها، ومدى أثره في من جاء بعده من علماء العلل، وموقف هؤلاء العلماء من تعليل الحديث عنده، تأثراً واعتماداً، أو رفضاً، أو تعقباً واستدراكاً.

د. خطة البحث:

اشتملت خطة هذه الأطروحة على مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة تتضمن أهم النتائج، وفهارس متعددة، على النحو التالي:

الفصل الأول: التمهيد:

وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف بالإمام الحاكم، وكتابه المستدرك، وفيه المطالب التالية:

المطلب الأول: حياته الشخصية.

المطلب الثاني: حياته العلمية.

المبحث الثاني: التعريف بكتابه المستدرك على الصحيحين، وفيه المطالب التالية:

المطلب الأول: معنى المستدرك.

المطلب الثاني: شرط المستدرك.

المطلب الثالث: منزلته عند العلماء.

المطلب الرابع: موقف العلماء منه.

الفصل الثاني: أنواع العلة عند الإمام الحاكم، وطريقته في التعليل، وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: منهجه في التعليل، وفيه المطالب التالية:

المطلب الأول: التعليل الذاتي.

المطلب الثاني: التعليل بالإفادة ممن تقدمه من العلماء.

المبحث الثاني: موارده في التعليل.

المبحث الثالث: علل الإسناد، وفيه المطالب التالية:

المطلب الأول: نفي السماع.

المطلب الثاني: تعارض الوصل والإرسال.

المطلب الثالث: تعارض الوقف والرفع.

المطلب الرابع: إبدال الإسناد كله، أو بعضه.

المطلب الخامس: الانقطاع مع وجود اللفظ الموهم للسماع.

المطلب السادس: الاختلاف على الراوي.

المطلب السابع: جهالة الراوي.

المطلب الثامن: التدليس.

المطلب التاسع: جرح الراوي.

المطلب العاشر: سلوك الجادة.

المطلب الحادي عشر: المخالفة والتفرد.

المطلب الثاني عشر: الخطأ في الإسناد.

المطلب الثالث عشر: إدراج اسم رجل بالخطأ.

المطلب الرابع عشر: الشك في الوقف والرفع.

المطلب الخامس عشر: الاختلاف في الإسناد.

المبحث الرابع: علل المتن، وفيه المطالب التالية:

المطلب الأول: الإدراج.

المطلب الثاني: زيادة ألفاظ الحديث.

المطلب الثالث: إبدال متن بغيره.

المطلب الرابع: اختصار متن الحديث.

الفصل الثالث: أثره في علم العلل، وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: تأثر العلماء به، والإفادة منه.

المبحث الثاني: آراء العلماء في التعليل عنده.

المبحث الثالث: تعقبات العلماء له، واستدراكهم عليه.

المبحث الرابع: تقويم الباحث.

الخاتمة:

الفهارس:

١. فهرس الآيات الكريمة.

٢. فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.

٣. فهرس الأعلام.

٤. فهرس المصادر والمراجع.

٥. فهرس الموضوعات.

الفصل الأول: التمهيد .

وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف بالإمام الحاكم النيسابوري، وكتابه المستدرك، وفيه المطالب التالية :

المطلب الأول: حياته الشخصية:

يقصد بالحياة الشخصية للشخص المترجم له الجوانب الخاصة من حياته، والتي قد لا يشاركه فيها غيره، مما له تعلق بشخصه بالذات، وفيها نوع خصوصية من شخص لآخر، على هذا فما دمنا بصدد الترجمة الشخصية موضوع هذه الدراسة، أعني الحاكم النيسابوري، إذ تعد هذه الترجمة الشخصية طريقاً للمعرفة بهذا المترجم الكريم، ووسيلة للصلة به، وعنواناً لمحبته، وسفيراً لمعرفته، ورائداً لمزيد انتفاع بعلومه الكثيرة، والتي منها علم العلل، والذي اشتهر به، وكانت هذه الدراسة معقودة لتجلية إبداعاته فيه، وكالعادة عند المترجمين للأعلام الكبار في التراث الإسلامي عامة، وعلم الحديث خاصة، فإنه يمكن للباحث التعريف بالحياة الشخصية للإمام الحاكم النيسابوري بعون اللـه من خلال النقاط التالية:

١. عصره:

عاش الحاكم في العصر العباسي الثاني، في فترة تاريخية صعبة تعد عند المؤرخين بداية عهد الضعف في الدولة العباسية [١]، وقد اتسم هذا العصر عند المؤرخين بالسمات التالية:

١- السيطرة العسكرية على مركز الخلافة.

٢- نشوء دويلات نتيجة بروز قادة استقلوا في مناطقهم، ولم يكن للخليفة من أمر سوى الاعتراف بالواقع، واعتماد قيام القائد بأمر الولاية.

٣- ظهور نتائج الحضارة الإسلامية السابقة لهذا العصر على شكل علم وعمران ورفاهية، وقيام حركات رد فعل بصبغة تحمل اسم الدين بادعاء النسب الهاشمي، وقيام الحركات الباطنية من وراء ذلك كله.

٤- الغزو الصليبي لبلاد المسلمين.

٥- الغزو المغولي، والقضاء على الخلافة العباسية، وسقوط بغداد عام ٦٥٦ كنهاية لهذا العصر[٢].

٦- يقول الباحث: وهذه الأحداث وإن كان بعضها قد جاء متأخراً عن عصر الحاكم، الذي عاش في الفترة بين ٣٢٤هـ - ٤٠٥هـ إلا أن عوامل الضعف فيها ظاهرة، وإن لم تكن قريبة من الفترة الزمنية التي عاش فيها الحاكم.

٧- ورغم هذا الواقع السياسي البئيس الذي لا يسر، والذي يفترض فيه ظهور أثار الضعف السياسي على جوانب الحياة الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا أن تقدماً للحضارة العربية الإسلامية قد وجد في بعض بلدان دولة الخلافة العباسية، وعن هذا التقدم يحدثنا الدكتور يوسف العش فيقول: شهد القرن الرابع والقرن الخامس نهضة في أرجاء العالم الإسلامي، ارتفعت إلى الذروة، وهي نهضة فكرية وأدبية وفنية،

[1] - شاكر :محمود شاكر الحرستاني التاريخ الإسلامي طبعة المكتب الإسلامي بيروت – لبنان(٥/٦).

[2] - شاكر :(التاريخ الإسلامي ٦/٦).

أعطت الحضارة الإسلامية العربية نضجاً ورفعة وأصالة، هذه النهضة الحضارية يقابلها من حوادث السياسة ظهور دول تقاسمت ممتلكات الخلافة العباسية وهي: دول بني بويه وبني حمدان والفاطميين[1].

يقول الباحث: فقد عاش الحاكم في الفترة الممتدة من الخمس الأول من القرن الرابع الهجري إلى بداية القرن الخامس الهجري، فقد ولد في أيام الخليفة العباسي محمد القاهر بالله، وعاصر ثلاثة من الخلفاء العباسيين الضعاف وهم أحمد الراضي بالله بن المقتدر، وإبراهيم المتقي بالله بن المقتدر، وعبد الله المستكفي بالله بن المكتفي، وقد سمي هذا العصر عند المؤرخين باسم عصر نفوذ القواد والأمراء الأتراك كما سماه العلامة الخضري[2]. فكان النفوذ الحقيقي في الدولة العباسية إذاك بيد قواد الأتراك ورؤساء الجند فيهم، مما أدى إلى جرأة أمراء الأطراف على الاستقلال بالبلاد التي يحكمونها مما أضعف مكانة الخلفاء في نفوس تابعيهم من الرعية، وأذهب هيبتهم من نفوس أعداء الدولة مما قلص نفوذ العباسيين حتى انحصر ما بيدهم في العراق وحدها وفارس والأهواز، مع شيوع الاضطرابات والفتن فيها حتى بلغ الحال أن يكون السلطان في بغداد لمملوك من الترك أو الديلم يسمى أمير الأمراء يحوز النفوذ التام والسلطان المطلق بينما الخليفة لا يملك من أمره شيئاً[3]. هذا الحال الذي وصفه الحافظ ابن كثير حيث قال: وهى[4] أمر الخلافة جداً، واستقل نواب الأطراف بالتصرف فيها، ولم يبق للخليفة حكم في غير بغداد ومعاملاتها، ومع هذا ليس له مع وزيره ابن رائق نفوذ في شيء، ولا تفرد في شيء، ولا كلمة تطاع، وإنما يحمل إليه ابن رائق ما يحتاج إليه من الأموال والنفقات وغيرها، وهكذا صار أمر من جاء بعده من أمراء الأكابر، كانوا لا يرفعون رأساً بالخليفة. وأما بقية الأطراف: فالبصرة مع ابن رائق يولي فيها من شاء وخوزستان إلى أبي عبد الله البريدي، وقد غلب ابن ياقوت على ما كان بيده في هذه السنة مملكة تستر وغيرها واستحوذ على حواصلها وأموالها، وأمر فارس إلى عماد الدولة بن بويه ينازعه في ذلك وشكير أخو مرداويج، وكرمان بيد أبي علي محمد بن الياس بن اليسع، وبلاد الموصل والجزيرة وديار بكر ومصر وربيعة مع بني حمدان، ومصر وبلاد الشام في يد محمد بن طغج، وبلاد إفريقية والمغرب في يد القائم بأمر الله ابن المهدي الفاطمي، وقد تلقب بأمير المؤمنين، والأندلس في يد عبد الرحمن بن محمد الأموي الملقب بالناصر، وخراسان وما وراء النهر في يد السعيد نصر بن أحمد الساماني، وطبرستان وجرجان في يد الديلم، والبحرين وهجر في يد أبي طاهر سليمان بن أبي سعيد الجنابي القرمطي[5]. ولقد كان من ثمرات هذا الواقع وجود الحروب في تلك الفترة كوقعة الطواحين بين خمارويه وأبي العباس المعتضد سنة ٢٧١ هـ[6]، والحروب التي جرت سنة ٢٧٦ بين خمارويه ومحمد بن أبي الساج نتج عنها

---

[1] - العش : يوسف العش تاريخ عصر الخلافة العباسية طبعة دار الفكر بيروت –لبنان (ص١٨٤).

[2] - الخضري :محمد عبد الحميد الخضري محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية طبعة دار الكتاب العربي بيروت – لبنان المصورة عن طبعة مصر (٤٨٦\٢)

[3] - الخضري (محاضرات) ، (٤٤٤\٢) .

[4] - وهى: بمعنى ضعف.

[5] - ابن كثير : إسماعيل بن كثير الدمشقي البداية والنهاية طبعة دار المعارف بيروت – لبنان المصورة عن الطبعة المصرية (١١١ \ ١٨٤)، وابن الأثير: عز الدين ابن الأثير الجزري، طبعة دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، وابن طباطبا: اسماعيل بن محمد، الفخري في الأحكام السلطانية، طبعة دار صادر، بيروت – لبنان، ص٢٢.

[6] - الطبري: محمد ابن جرير تاريخ الأمم و الملوك طبعة دار المعارف بمصر تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم (٣٣٠/١١)، الذهبي: محمد ابن احمد العبر في خبر من غبر طبعة دار الكتب العلمية تحقيق زغلول(٣٩١/١)، ابن كثير البداية٥٢/١١، ابن العماد :عبد الحي بن العماد شذرات الذهب في خبر من ذهب طبعة دار المسيرة بيروت – لبنان المصورة عن طبعة القدسي(١٦٠/٢_١٦١).

ضعف الثاني[1]، وفي سنة ٢٩٢ خرج صاحب مصر هارون بن خمارويه على الطاعة، فحارب المقتفي، وانتهت بمقتل هارون هذا[2]، ولقد أثر ذلك على الناحية العلمية في تلكم الأزمان، على أنه، وإن كان الحال في الواقع السياسي بئيساً بنيسابور، وفي الشأن الاقتصادي مظلماً، إلا أن هناك حرصاً على العلم، وتقديراً للعلماء وازدهاراً للناحية العلمية كما تقدم وصفه، وفي تصوير هذا الحال يقول أحد الدارسين: فقد وجد بعض التنافس بين أمراء الأطراف في تشجيع العلم والعلماء، وتنمية ما بدأته حركة بني العباس من إتاحة فرصة البروز والعطاء من قبل كثير من الفرس المسلمين، حيث أعطوا علوم الإسلام عقولهم، فملكوا الفصاحة في العربية بالإضافة إلى الفارسية، وأسهموا في حركة الترجمة، وعمت مآثرهم العالم الإسلامي حيث وحدت الأقطار الإسلامية. فلم يأت القرن الثالث إلا ونيسابور تحتل منزلة عالية بين عواصم البلاد الإسلامية إذ نبغ الكثير من أبنائها أمثال الإمام الذهلي والإمام مسلم وغيرهم كثير، وصار العلماء يرحلون إليها. فلما كان القرن الرابع الذي عاش فيه الإمام الحاكم احتلت نيسابور مركزاً علمياً بارزاً، وقد ساعد على ذلك حرص أمرائها السامانيين على رعاية العلم وتشجيع العلماء والعناية بالنابهين[3]، يخبرك عن هذا الحرص ما قاله شيخ الحاكم أبو أحمد الحاكم الكبير: حضرت مع الشيوخ عند أمير خراسان نوح بن نصر، فقال: من يحفظ منكم حديث أبي بكر في الصدقات؟ فلم يكن أحد منهم يحفظه، وكان علي خلقان، وأنا في آخر الناس فقلت لوزيره: أنا أحفظه فقال: ها هنا فتى من نيسابور يحفظ، فقدمت فوقهم ورويت الحديث فقال الأمير: مثل هذا لا يضيع فولاني قضاء الشاش[4]. ولقد كان لهذه الرعاية السياسية للعلماء من قبل أمراء السامانيين دوراً كبيراً في إتاحة الفرصة للحاكم لتلقي العلم، والنبوغ فيه بالإضافة إلى ما تمتع به من علاقة جيدة معهم أهلته للدخول في أمور العامة، ومنها التعليم في أيامهم، وتولي القضاء لهم، والسفارة عنهم كما سنعرف بعد بعون الله تعالى.

بهذا الذي قدمت أكون قد صورت ذلك العصر الذي عاش فيه الحاكم بما يقربه إلى النفوس، ويحفزنا إلى معرفته.

٢. اسمه:

يتفق مؤرخوه على أن اسمه: محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري[5].

---

[1] -(الطبري التاريخ ٣٣٤/١١،و الذهبي العبر٣٩٧/١).

[2] -(الطبري٣٩٢/١١،والعبر٤٢١/١).

[3] - الكليب : إبراهيم بن محمد تقديم تحقيق المدخل إلى معرفة الصحيح (ص١١) طبعة دار العبيكان /الرياض.

[4] - الذهبي : محمد ابن احمد تذكرة الحفاظ طبعة دار الكتاب العربي المصورة عن الطبعة الهندية تحقيق المعلمي اليماني(٩٧٧/٣).

[5] - البغدادي : احمد بن علي بن ثابت تاريخ بغداد (٥ / ٤٧٣ ، ٤٧٤) طبعة دار الغرب الإسلامي تحقيق د.بشار عواد ، ابن الجوزي : عبد الرحمن ابن علي ابن الجوزي المنتظم في تاريخ الأمم (٧ / ٢٧٤، ٢٧٥) طبعة دار صادر المصور عن الطبعة الهندية ، السمعاني : أبو سعد الأنساب ٢ / ٣٧٠ طبعة مؤسسة الكتب الثقافية بتحقيق عمر عبد الله البارودي بيروت – لبنان ، الذهبي : محمد ابن احمد سير أعلام النبلاء ١٧ / ١٦٢ – ١٧٧ طبعة مؤسسة الرسالة بتحقيق الشيخ شعيب ورفاقه وطبعة مكتبة السنة في القاهرة بتحقيق محمد عيادي ، الذهبي: محمد ابن احمد تاريخ الإسلام طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق مصطفى عطا ٩ / ٢٨٤ – ٢٩١.

٣. لقبه:

عرف بعض المحدثين بألقاب معينة يعود بعضها إلى العمل الذي كان يمارسه، أو وصف خاص ذكره مترجموه، وقد ألفت في ألقاب المحدثين كتب، منها: الألقاب لابن الفرضي، ونزهة الألباب في معرفة الألقاب لابن حجر، والألقاب لابن الجوزي، والألقاب للشيرازي، وغيرها، هذا وقد أطلق على مترجمنا هذا لقب الحاكم، وعرف به، وقد كان لأهل العلم في سبب تلقيبه بالحاكم رأيان، الأول: أن هذا لقب حديثي لمن أحاط علماً بجميع الأحاديث حتى لا يفوته منها إلا اليسير، وهذا رأيٌ لبعض المتأخرين من علماء القرن الحادي عشر الهجري، فهو رأي الإمام علي القاري في شرحه عن النخبة، وقد نقله عن بعض مشايخه المحققين[١]، وهو أيضاً رأي العلامة عبد الرؤوف المناوي[٢]، وقد تابعهم على هذا من المعاصرين كل من الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف[٣]، والدكتور محمد أبو شهبة[٤]، والدكتور نور الدين العتر[٥]، وحول المقدار الذي يجب أن يحفظه من سمي بالحاكم يعود عبد اللطيف، فيقول: وضبطه بعضهم بمعرفة سبعمائة ألف حديث، وبعضهم بما يزيد عن ذلك[٦]، والثاني: لأنه تولى القضاء، وفي هذا يقول مترجموه: وإنما عرف بالحاكم لتقلده القضاء[٧]، وهذا رأي كلٍّ من: ابن خلكان، وابن العماد، والميره، والثاني منهما أرجح لتنصيص مترجميه على ذلك، ولعدم تردد اسم الحاكم كلقب حديثي عند أهل عصره، والمدونين في تراجم المحدثين وعلوم الحديث، وعدم إطلاق هذا اللقب على من سبقه، وكان كالشيخين والدارقطني ممن هم أحفظ منه.

٤. نسبه:

اعتاد المترجمون أن ينسبوا من يترجمون لهم، بقصد بيان فضل النسب الذي ينتسبون إليه، وقد نسب المؤرخون الحاكم على عادتهم في النسب، وقد قيل في نسب الحاكم: الضبي الطهماني، وفي توضيح هذا النسب يقول صاحب كتاب المنتخب من كتاب السياق: يقال له الضبي: لأن جد جدته عيسى بن عبد الرحمن بن سليمان الضبي، وأم عيسى بن عبد الرحمن منوية بنت إبراهيم بن طهمان الزاهد الفقيه، فلذلك يقال له: الطهماني[8].

٥. مولده:

اعتاد المترجمون أن يذكروا تاريخ ميلاد المترجم له عند ذكرهم لسيرة حياته، وعلى هذا، فقد حدثنا علماء السير والتراجم عن مولد الحاكم، وأنه كان في يوم الاثنين ثالث شهر ربيع الأول سنة إحدى وعشرين

---

[1] القاري: علي بن سلطان، شرح نخبة الفكر، ص١٢١، طبعة دار الأرقم، بيروت – لبنان، بتحقيق: نزار ومحمد تميم.

[2] المناوي: عبد الرؤوف، اليواقيت والدرر ٤٢١/٢، طبعة مكتبة الرشد بالرياض، تحقيق: المرتضى زين أحمد.

[3] عبد اللطيف عبد الوهاب عبد اللطيف المختصر في علم رجال الأثر ص(٧٠).

[4] أبو شهبة: محمد محمود أبو شهبة، الوسيط في علوم الحديث، طبعة دار الفكر العربي بالقاهرة.

[5] العتر: نور الدين العتر، منهج النقد، طبعة دار الفكر بيروت – لبنان ص ٧٧ .

[6] عبد اللطيف عبد الوهاب عبد اللطيف المختصر في علم رجال الأثر ص(٧٠).

[7] .ابن خلكان: القاضي وفيات الأعيان طبعة دار المعرفة بيروت – لبنان بتحقيق مصطفى عطا ٢ / ٣٦٤ ، ابن العماد الشذرات ، الميرة : محمود احمد الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك رسالة دكتوراه بجامعة الأزهر ص ٨٣ – ٨٥ ، وقد مال مؤلفه إلى رجحان الرأي الثاني .

[8] . الصريفيني: إبراهيم بن محمد المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور طبعة دار المعرفة بيروت – لبنان بتحقيق عماد حيدر ص ١٥ .

وثلاثمائة، وهذا ما ذكره ابن عساكر[1]، والصريفيني[2]، والذهبي[3]، إلا أن بعض مترجميه، لم يذكر تحديد اليوم الذي ولد فيه[4]، على أن مترجميه قد أجمعوا على أن ولادته كانت بنيسابور[5]، وتحديداً بسكة حمدان من نيسابور بجوار المسجد الذي كان يؤذن والده فيه[6].

٦. موطنه:

ينسب الحاكم إلى نيسابور[7]، التي هي وطنه الذي عاش فيه.

٧. أسرته:

نشأ الحاكم في أسرة علمية، قال عنها عبد الغافر الفارسي في كتابه السياق: وبيته بيت الصلاح والورع والتأذين[8]، وقد أرخ العلماء من هذا الأسرة العلمية لكل من:

أ – والده عبد الـلـه بن محمد بن حمدويه، قال فيه ابنه الحاكم: هو الذي أذن ثلاثاً وستين سنة محتسباً، وحج ثلاث حجج، وغزا اثنتين وعشرين غزوة، وما ترك قيام الليل، وأنفق على العلماء والزهاد أكثر من مائة ألف، أدرك عبد الـلـه بن أحمد بن حنبل، ومسلم بن الحجاج، وروى عن ابن خزيمة وغيره، توفي سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة عن ثلاثٍ وتسعين سنة[9].

ب – أخوه محمد: توفي سنة اثنتين وتسعين، قال الحاكم في ترجمة الحصيري: سمع منه أخي محمد الكثير وهو جده[10].

ج – ابن أخيه: وهو محمد بن عبد الـلـه، قال فيه عمه الحاكم: سمع الكثير قبلي، ومعي، وكتب بخطه جملة وحدث، وكان أكبر مني بخمس عشرة سنة[11].

٨. نشأته:

من كان من أبناء تلك الأيام، وقد هيئت له ظروفها العلمية، فلا بد أن ينشأ نشأة علمية، كيف لا، وأبـوه، وخالـه مـن أهـل العلـم، فقـد حـدثنا مترجمـوه عنـه أنـه طلـب هـذا العلـم في صـغره، بعنايـة والـده،

---

[1] . ابن عساكر :هبة الـلـه تبيين كذب المفتري فيمان نسب إلى الأشعري طبعة دار الكتاب العربي بيروت – لبنان المصورة عن طبعة الكوثري ص ٢٢٧ .

[2] . الصريفيني المنتخب ص ١٦ .

[3] . الذهبي تاريخ الإسلام ٩ / ٢٨٥ ، و سير أعلام النبلاء ١٠ / ٣٩٤ .

[4] . السمعاني الأنساب ١ / ٤٣٣ ، ابن خلكان وفيات الأعيان ٣٦٤ .

[5] . المیرة الحاكم النيسابوري ص ٢٧ .

[6] . الفارسي: الخليفة الفارسي مختصر تاريخ نيسابور طبعة دار انتشارات بإيران تحقيق بهمن كريمي ص ٦٦ ، والمیرة الحاكم النيسابوري ص ٢٧ .

[7] . وهي مدينة جميلة بخراسان، سميت بذلك لأن سابور مر بها فقال: هذه تصلح أن تكون مدينة فبنيت، وقد فتحت على يد الأحنف بن قيس أيام عمر بن الخطاب سنة اثنتين وعشرين للـهجرة[٧]، وقيل فتحت زمان عثمان بن عفان على يد عبد الـلـه بن عامر بن كريز سنة تسع وعشرين للـهجرة[٧]، وأصبحت فيما بعد عاصمة للدولة الصفارية ومركزاً هاماً من مراكز العالم الإسلامي، فكثر عدد مدارسها، وازدهرت فيها العلوم والفنون[٧]، وقد وصفها الباحثون المعاصرون بأنها بلدة في خراسان بإيران ارتفاعها عن البحر٣٩٢٠ قدماً، تقع على بعد خمسين ميلاً غرب مشهد، وهي قاعدة القسم الإيراني من خراسان اليوم في إحدى أخصب مقاطعات إيران التي تنتج غلالاً كثيرة وقطناً كثيراً. انظر عنها: ابن كثير: البداية ١٢٧/٧، وابن الأثير: الكامل ١٦/٢، والحاكم: المستدرك ٦٣٩/٣، والذهبي: السير ١٤/٣، والحاكم: تاريخ نيسابور ص٨، والميره: الحاكم ص٨.

[8] . الصريفيني المنتخب ص ١٦ .

[9] . الحاكم :تاريخ نيسابور ص ٢٧٨ ، ترجمة رقم (٣٦٨) .

[10] . الحاكم :تاريخ نيسابور ص ١٠ ، و الذهبي تاريخ الإسلام ١٥٤/٩ وفيات ٣٩٢

[11] . الحاكم :تاريخ نيسابور ص ١٠ ، و الذهبي تاريخ الإسلام ٩ / ١٥١ .

وخاله[1]، حتى حدد الخطيب أول سماعة في سنة ثلاثين وثلاثمائة[2]، بل ذكر بعض مترجميه أنه استملى على أبي حاتم بن حبان في سنة أربعٍ وثلاثين، وهو ابن ثلاث عشرة سنة[3]، على أن الحاكم نفسه قد أخبر عن حضوره مجالس علم في صغره منها: مجلس وعظ أبي علي الثقفي، المتوفى سنة ثلاثمائة وثمان وعشرين، فقال: حضرت مجلس أبي علي الثقفي وأنا صغير، فسمعته يقول في دعائه: إنك أنت الوهاب الوهاب الوهاب، وشهدت جنازته، فلا أذكر أني رأيت بنيسابور مثل ذلك الجمع[4]، كما انه أخبر عن رؤيته لأبي محمد بن الشرقي حيث قال عنه: توفي في ربيع الآخر سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة، وله اثنتان وتسعون سنة، وقد رأيته شيخ طوال أسمر، وله أذنان كأنهما مروحتان، وأصحاب المحابر بين يديه، ولم أرزق السماع منه[5]، مما مر يدرك الدارس النشأة العلمية التي تهيأت لأبي عبد الـلـه الحاكم.

٩. المناصب التي وليها:

ما كان للعالم أن يكون بعيداً عن أهل عصره، إذ لا بد له من مخالطتهم، وحسن معاملتهم، ليعرف له أثره وفضله، وتظهر ايجابيته في حياتهم أخذ من قوله - صلى الـلـه عليه وسلم - : المؤمن الذي يخالط الناس، ويصبر على أذاهم خير من المؤمن الذي لا يخالط الناس، ولا يصبر على أذاهم[6]، ولقد كان الحاكم عاملاً بهذا الحديث، مشاركاً لأهل عصره، فقد تولى الحاكم عدة مناصب ذكرها المترجمون كما يلي:

أ . القضاء:

حيث تولى القضاء لحكام عصره، فقد تولى القضاء بنيسابور في سنة تسع وخمسين وثلاثمائة أيام الدولة السامانية، ووزارة أبي النصر محمد بن عبد الجبار العتبي[7]، كما عرض عليه القضاء في جرجان فامتنع[8].

ب . السفارة:

حيث كلف الحاكم بالسفارة بين حكام عصره، وقد وصف ابن خلكان سفاراته هذه، فقال: وكانوا ينفذونه في الرسائل إلى ملوك بني بويه[9]، وذكر ابن عساكر سفارته، فقال: وكان الأمير أبو الحسن يستعين برأيه، وينفذه للسفارة بينهم وبين البويهيين[10]، ويصف الزركلي سفارته قائلاً: وكان ينفذ الرسائل إلى ملوك بني بويه، فيحسن

---

[1] . الذهبي :سير أعلام النبلاء ١٠ / ٣٩٤، و الذهبي تاريخ الإسلام ٩ / ٢٨٥ .

[2] . البغدادي :تاريخ بغداد ٣ / ٥١٠ .

[3] . الذهبي السير ٩ / ٣٩٤ .

[4] . الذهبي :السير ١٥ / ٢٨١ .

[5] . الحاكم :تاريخ نيسابور ص ١٣ ، و الذهبي :تاريخ الإسلام ١٠٨/٨.

[6] - الطيالسي : سليمان بن داود المسند برقم(١٩٨٨) طبعة دار الكتاب البناني المصورة عن الطبعة الهندية ، وابن حنبل :احمد بن محمد المسند (٥٠٢٢) تحقيق شعيب ورفاقه، والبخاري : محمد بن إسماعيل الأدب المفرد برقم ٣٨٨طبعة دار البشائر بتحقيق فواد عبد الباقي ، والترمذي : السنن برقم٢٥٠٧ تحقيق الدكتور بشار عواد ، ابن ماجه : محمد بن يزيد بن ماجه السنن طبعة دار الفكر بيروت – لبنان بتحقيق فواد عبد الباقي حديث رقم (٤٠٣٢) ،، قلت كلهم من طريق الأعمش عن يحيى بن وثاب به، وقد صرح بالسماع، ورجاله ثقات وسنده صحيح.

[7] . ابن خلكان :وفيات الأعيان ٢ /٣٦٤ .

[8] . ابن خلكان : وفيات الأعيان ٢ / ٣٦٤ .

9 . ابن خلكان :وفيات الأعيان ٢ / ٣٦٤ .

10 . ابن عساكر :تبيين كذب المفتري ص ٢٢٩ .

السفارة بينه وبين السامانيين[1]، وعن نتائج هذه السفارة يقول الدكتور الميره: وقد نجح الحاكم في سفارته هذه نجاحاً استطاع أن يضيق شقة الخلاف بين السامانيين والبويهيين[2].

١٠. ثناء العلماء عليه:

تكفل الـلـه تعالى بحفظ مآثر العلماء، بتسخير أقوام للثناء عليهم، وذكر مآثرهم، بناءً على سنته في حياة الناس أنه ما أن يظهر عالم من العلماء حتى يتصدى أقوام من العلماء لذكر فضائله، والحديث عن مآثره، والإشادة بأوجه النبوغ عنده، وذلك حتى يعرف الناس قدره، ويقبلوا على علمه، ولقد كان هذا الحال مع الحاكم، فقد أثنى العلماء عليه، وإليك بعض كلامهم في الثناء عليه كما يلي:

١ - قال ابن طاهر: سألت سعد بن علي الحافظ عن أربعة تعاصروا: أيهم أحفظ؟ قال: من؟ قلت: الدارقطني، وعبد الغني، وابن مندة، والحاكم، فقال: أما الدارقطني، فأعلمهم بالعلل، وأما عبد الغني، فأعلمهم بالأنساب، وأما ابن مندة، فأكثرهم حديثاً مع معرفة تامة، وأما الحاكم، فأحسنهم تصنيفا[3].

٢ - قال أبو حازم عمر بن أحمد العبدوي الحافظ: سمعت الحاكم أبا عبد الـلـه إمام أهل الحديث في عصره يقول: شربت ماء زمزم، وسألت الـلـه أن يرزقني حسن التصنيف[4].

٣ - قال الخطيب البغدادي: كان أبو عبد الـلـه بن البيع الحاكم: ثقة[5].

٤- وقال عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي: الحاكم أبو عبد الـلـه هو إمام أهل الحديث في عصره، العارف به حق معرفته، يقال له: الضبي، لأن جد جدته هو عيسى بن عبد الرحمن الضبي، وأم عيسى هي منويه بنت إبراهيم ابن طهمان الفقيه، وبيته بيت الصلاح والورع والتأذين في الإسلام[6].

٥- وقال الذهبي: وصنف وخرج، وجرح وعدل، وصحح وعلل، وكان من بحور العلـم[7].

يقول الباحث: ما سمعت هو شذرة مما قال العلماء في الثناء على الحاكم، وإلا فكلامهم في الثناء عليه كثير، فهي قطرة من بحر، وهو دال على مزيد فضله، وكثرة علمه، والمكانة اللائقة التي تبوأها بين علماء عصره خصوصاً، وعلماء الحديث عموماً، مما حمل التلاميذ على الرحلة إليه، والأخذ من علمه، والإقرار بفضله، والاعتماد لتصانيفه، مما هو معروف شائع بين أهل العلم.

١١. اتهامات وجهت إليه:

هذا وقد كان من عدل الـلـه عز وجل في حياة الناس إن اشتغل أقوام بجمع المآخذ على العلماء، وذكر المثالب التي نقلت عنهم، بياناً لأمور أخذت على هؤلاء الأعلام، وقد كان الحاكم ممن نيل منه، ولم تخل حياته من

---

1 . الزركلي : خير الدين، الأعلام طبعة دار العلم للملايين ٧ /١٠١

2 . الميره:الحاكم النيسابوري ص ٨١ .

3 - الذهبي سير أعلام النبلاء (١٧ \١٧٤) ، والذهبي :تذكرة الحفاظ " ٤ / ١٥٩، ١٦٠، و السبكي: تاج الدين طبقات الشافعية الكبرى طبعة دار الخانجي بمصر بتحقيق محمود الطناحي (٤ / ١٥٩، ١٦٠) ، و الذهبي سير أعلام النبلاء(١٧٤\١٧) .

4 -(الذهبي سير أعلام النبلاء ١٧١\١٧) ،(ابن عساكر تبيين كذب المفتري ٢٢٨).

5 - تاريخ بغداد ٤٧٣/٥-٤٧٤.

6 - تاريخ الإسلام ٢٨٨/٩.

7 - (الذهبي سير أعلام النبلاء ١٦٥\١٧).

اتهامات وجهت إليه، وأمور انتقدت عليه، وعند العودة إلى كتب التراجم والرجال، فقد وجدت أن الحاكم قد اتهم بالتهم التالية:

أ – **التشيع:** فقد ذكر غير واحد من مؤرخيه أنه شيعي، وفي هذا يقول الخطيب البغدادي: وكان يميـل إلى التشيع[1]، وقال ابن طاهر: كان شديد التعصب للشيعة في الباطن[2]، وقال إسماعيل الهروي: ثقة في الحديث رافضي خبيث[3]. وقال ابن الجوزي: فان الحاكم كان متشيعاً ظاهر التشيع[4]، وقال ابن تيمية: إن الحاكم منسوب إلى التشيع[5]، وقال ابن ناصر الدين: هو صدوق من الأثبات، ولكن فيه تشيع، وتصحيح واهيات[6]، هذا وقد أجاب عن هذه الشبهة العلماء بما يلي:

١- قال الإمام السبكي: وقد رمي هذا الإمام الجليل بالتشيع، وقيل إنه يذهب إلى تقديم علي من غير أن يطعن في واحد من الصحابة - رضي الـلـه عنهم – فنظرنا، فإذا الرجل محدث لا يختلف في ذلك، وهذه العقيدة تبعد على محدث، فإن التشيع فيهم نادر، وإن وجد في أفراد قليلين.

٢ – ويقول: ثم نظرنا مشايخه الذين أخذ عنهم العلم، وكانت له بهم خصوصية، فوجدناهم من كبار أهل السنة، ومن المتصلبة في عقيدة أبي الحسن الأشعري كالشيخ أبي بكر بن إسحاق الصبغي، والأستاذ أبي بكر بن فورك، والأستاذ أبي سهل الصعلوكي وأمثالهم، وهؤلاء هم الذين كان يجالسهم في البحث، ويتكلم معهم في أصول الديانات، وما يجري مجراها.

٣ - ثم نظرنا تراجم أهل السنة في تاريخه، فوجدناه يعطيهم حقهم من الإعظام والثناء مع ما ينتحلون، وإذا شئت فأنظر ترجمة أبي سهل الصعلوكي، وأبي بكر بن إسحاق، وغيرهما من كتابه، ولا يظهر عليه شيء من الغمز على عقائدهم، وقد استقريت، فلم أجد مؤرخاً ينتحل عقيدة، ويخلو كتابه عن الغمز بمن يحيد عنها سنة الـلـه في المؤرخين، وعادته في النقلة، ولا حول ولا قوة إلا بحبله المتين.

٤ - ثم رأينا الحافظ الثبت أبا القاسم بن عساكر أثبته في عداد الأشعريين الذين يبدعون أهل التشيع، ويبرأؤن إلى الـلـه منهم، فحصل لنا الريب فيما رمي به هذا الرجل على الجملة[7].

٥ - وقال السبكي أيضاً: وقد استخرت الـلـه كثيراً، واستهديته التوفيق، وقطعت القول بأن كلام أبي إسماعيل، وابن طاهر، لا يجوز قبوله في حق هذا الإمام لما بينهم من مخالفة العقيدة، وما يرميان به من التجسيم أشهر مما يرمى به الحاكم من الرفض، ولا يغرنك قول أبي إسماعيل قبل الطعن فيه إنه ثقة في الحديث فمثل هذا الثناء يقدمه من يريد الإزراء بالكبار قبل الإزراء عليهم ليوهم البراءة من الغرض، وليس الأمر كذلك، والغالب

---

1 - البغدادي : تاريخ بغداد ٥١٠/١٠)

2 - الذهبي سير أعلام النبلاء (١٧٤\١٧) .

3 -(الذهبي :السير ١٤٧/١٧)

4 -(الكوثري تأنيب الخطيب عما ساق في تاريخه من الاكاذيب ص١١ طبعة دار الكتاب العربي بيروت – لبنان).

5 - ابن تيمية: احمد ابن عبد الحليم منهاج السنة النبوية في الرد على الشيعة والقدرية طبعة المكتب الإسلامي تحقيق محمد رشاد سالم ٣٧٣/٧)

6 - ابن العماد الشذرات (١٧٦/٣و١٧٧).

7 - السبكي طبقات الشافعية١٦٧/٤-١٦٨.

على ظني أن ما عزي إلى أبي عبد الرحمن السلمي كذب عليه، ولم يبلغنا أن الحاكم ينال من معاوية، ولا يظن ذلك فيه، وغاية ما قيل فيه الإفراط في ولاء علي كرم الـلـه وجهه، ومقام الحاكم عندنا أجل من ذلك[1].

٦ - وقال الدكتور الميره: هما يخالفان الحاكم في المذهب، والمعتقد فابن طاهر ظاهري، ومعتقده التشبيه، وأبو إسماعيل حنبلي متعصب، ومعتقده التشبيه، والحط من الأشاعرة، والحاكم شافعي المذهب، أشعري العقيدة، وهذا سبب يدعو إلى عدم اعتماد قول ابن طاهر وأبي إسماعيل، وقد وضح هذا علماء الجرح والتعديل[2].

٧ - وقال محقق كتاب تاريخ نيسابور: وأزيد على السبكي ما ذكره الحاكم في تاريخه في ترجمة شيخه الحسين بن داود العلوي[3]، مشيراً إلى حب شيخه للصحابة، قال: ((صحبته برهة من الدهر، فما سمعته ذكر عثمان إلا قال: الشهيد؛ وبكى، وما سمعته يذكر عائشة إلا قال: الصديقة بنت الصديق حبيبة رسـول الـلـه؛ وبكى))[4]: ((سمعت حمزة بن محمد العلوي، وجرى بحضرته ذكر يزيد بن معاوية، فقال: أنا لا أكفر يزيد لقول رسول الـلـه - صلى الـلـه عليه وسلم - ((إني سألت الـلـه أن لا يسلط على أمتي أحداً من غيرهم، فأعطاني ذلك))[5].

ب - الميل إلى الكرامية:

الكرامية: فرقة تنسب إلى محمد بن كرام السجستاني، الذي خرج بأصحابه أيام محمد بن طاهر، وأهم أفكارهم ما يلي: أنه يسمي معبوده جسماً له حد واحد من الجانب المنتهي إلى العرش، ولا نهاية له، وأن معبودهم محل الحوادث، وأن كل اسم يشتق له من أفعاله، كان ذلك الاسم ثابتاً له في الأزل، انظر عن مذهبهم[6].

اتهم الحاكم بالميل إلى الكرامية[7]، وفي هذا يقول الذهبي: عهدي بالحاكم يميل إلى الكرامية. وقال في تاريخ الإسلام [8]، ((وأطنب الحاكم في وصف إسحاق بن محمشاذ الكرامي، مما يدل على أنه من الكرامية، كما عظم في تاريخه محمد بن كرام)).

هذا وقد أجيب عن هذه التهمة بما يلي:

١ - قال الدكتور الميرة: والقصة في نظري غير مستقيمة المنهج عنه، فالحاكم عاقل ثقة، لم يصدر عنه أي طعن في معاوية - رضي الـلـه عنه - ولا سجل عليه هذا في كتاب من كتبه، وهو في ظل دولة شيعية، وتلاميذه كثر، ونيسابور تموج بالعلماء، ويتحداه الكرامية المنبوذون بهذا كله، ثم بعد ذلك يصرح هو، فيقول: لا يجيء من قلبي، ولو ثبتت هذه القصة، فهل تدل على رفضه وخبثه؟ فهل يعتبر امتناع الحاكم عن التكلم في فضائل معاوية - رضي الـلـه عنه - رفضاً خبيثاً؟ الـلـهم لا[9].

---

1 - السبكي طبقات الشافعية ١٦٧/٤-١٦٨.

2 - الميرة الحاكم النيسابوري، ص٦٠).

3 - الحاكم، تاريخ نيسابور(ترجمة رقم ٢٤٧)

4 - الحاكم، التاريخ (ترجمة رقم ٢٦٨)

5 - الحاكم، تاريخ نيسابور ص-٧٧، يقول الباحث: والحديث رواه الترمذي، السنن، برقم ٢١٧٥، ورجاله ثقات، وسنده صحيح.

6 الإسفرائيني المظفر، التبصير في الدين، طبعة دار عالم الكتب، بتحقيق: عبد العزيز السيروان.

7 - يقول الذهبي في السير(٢٩٩\١٣)

8 تاريخ الإسلام ٦١/٩.

9 -الميرة الحاكم النيسابوري-ص-٦٥)

٢ - قال محقق تاريخ نيسابور: وأنا أرجح، إن ميل الحاكم إلى الكرامية، وتأثره بهم لم يكن من جهة عقيدتهم الضالة، وإنما كان من جهة عبادتهم وأخلاقهم، وزهدهم في الدنيا، ووعظهم وتذكيرهم، فعقيدة الحاكم هي عقيدة السلف الصالح أصحاب الحديث[١].

ج _ تكذيب ابن قتيبة:

أتهم الحاكم بتكذيب ابن قتيبة، وفي هذا يقول مسعود السجزي: سمعت الحاكم يقول: ((أجمعت الأمة على أن القتبي كذاب))[٢]، ويقول الذهبي: هذه مجازفة بشعة من الحاكم، وما علمت أحداً اتهم ابن قتيبة في نقل، مع أن أبا بكر الخطيب وثقه[٣]، وما أعلم أحداً اجتمعت الأمة على كذبة إلا مسيلمة والدجال، غير أن ابن قتيبة كثير النقل من الصحف كدأب الإخباريين، وقل ما روى الحديث))[٤].

وفي الجواب عن هذه التهمة يقول السلفي: ابن قتيبة من الثقات وأهل السنة. ثم قال: لكن الحاكم قصده لأجل المذهب[٥]، وقال ابن حجر: والذي يظهر لي، أن مراد السلفي بالمذهب النصب، فان في ابن قتيبة انحرافاً عن أهل البيت، والحاكم على ضد من ذلك، وإلا فاعتقادهما معاً فيما يتعلق بالصفات واحد، وسمعت شيخي العراقي يقول: كان ابن قتيبة كثير الغلط))[٦].

وبعد فهذه الاتهامات التي وجهت للحاكم وأجوبة العلماء عليها، والحق أنها غير مؤثرة في شخصه، ولا قادحة في علمه، ولا مبعدة الناس عن الأخذ عنه، واللـه المستعان.

١٢. وفاته:

وبعد هذه الحياة الطويلة الزاخرة بكل فضل، المليئة بكل علم، رحلة في طلب الحديث واجتهاداً في تحصيله، وسعة في التصنيف فيه، فقد مات الحاكم، فقد ذكر مؤرخوه أنه دخل الحمام، واغتسل وخرج، فقال: آه وخرجت روحه وهو متزر لم يلبس القميص[٧]، وقد أختلف في تاريخ وفاته، فأكثر مؤرخيه على أنه مات سنة خمس وأربعمائة[٨]، وثمة من يرى أنه قد مات سنة ثلاث وأربعمائة، وهو رأي تلميذه الخليلي في كتابه الإرشاد، حيث قال: توفي سنة ثلاث وأربعمائة[٩]، وقد وهمه في هذا الذهبي في تاريخ الإسلام والتذكرة، على أن اليافعي في مرآة الجنان قد أرخ وفاته بسنة ستٍ وأربعمائة[١٠]، على أن الأصح هو قول من قال: أنه قد مات سنة خمس وأربعمائة، لتوافق أكثر مترجميه عليه ، ولتوهيم الحفاظ لمخالفيه .

---

1 -الحاكم تاريخ نيسابور-ص-٦٦).

2 -(السجزي: مسعود السجزي سؤالات السجزي للحاكم تحقيق موفق عبد القادر طبعة دار المعارف بالرياض ص-٢٦٨)

3 - البغدادي :تاريخ بغداد١٠\١٧٠)

4 -الذهبي تاريخ الإسلام ج٩ ص٣٨٣ .

5 -الذهبي سير أعلام النبلاء (١٣\٢٩٨_٢٩٩)

6 - العسقلاني: علي بن احمد بن حجر لسان الميزان طبعة دار الفكر بيروت -لبنان مصورة عن الطبعة الهندية (٣٥٩\٣)

7 . تاريخ الإسلام ٩ / ٢٨٩ ، والسير ١٠ / ٣٩٨.

8 . الأنساب للسمعاني ١ / ٤٣٣ ، وتاريخ بغداد ٥ / ٤٧٤ ، وتاريخ لإسلام للذهبي ٩ / ٢٩١ ، والمنتخب من كتاب السياق ص ١٧ ، وتبيين كذب المفتري ص ٢٣١ .

9 . الخليلي: أبو يعلى، الإرشاد في ذكر علماء الحديث، طبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان، بتحقيق: عماد حيدر، ص ٥٢ .

10 . اليافعي: علي بن محمد، مرآة الجنان، طبعة دار المعرفة، بيروت - لبنان ١٤/٣

المطلب الثاني: حياته العلمية:

يقصد بالحياة العلمية الجوانب المتعلقة بالعلم في شخصية عالم ما، وذلك ببيان رحلته في طلب العلم، والبلاد التي جال فيها، والمشايخ الذين أخذ عنهم العلم، والتلاميذ الذين أخذوا عنه، والمصنفات التي صنفها، وعليه، فإنه يمكن للباحث التعريف بالحياة العلمية للإمام الحاكم النيسابوري من خلال ما يلي:

١. رحلته:

ما كان لمن في منزلة الحاكم ونشأته العلمية من بيت صلاح وفضل وعلم، وتبكير في الطلب، ومشايخ كثر، وبيئة علمية مهيأة إلا أن يرحل، ولقد رحل الحاكم فأكثر حتى قال مترجموه: أنه لحق الأسانيد العالية بخراسان والعراق وما وراء النهر[١]، هذا وقد وصف مترجموه رحلاته في طلب العلم، وهذا ذكر لما وصفوه كما يلي:

أ – قال السمعاني في الأنساب : له رحلة إلى العراق والحجاز ومرو وما وراء النهر [٢] .

ب – وقال ابن كثير : سمع الكثير وطاف الآفاق [٣] .

ج – وقال ابن عبد الهادي : رحل إلى العراق، وهو ابن عشرين سنة، وحج، وجال في خراسان وما وراء النهر، فسمع بالبلاد من ألفي شيخ[٤].

هذا وصف مجمل لرحلته، ولا يجمل الاكتفاء بهذا الإجمال، فهذا تفصيل رحلاته في البلاد مرتباً على السنين كما يلي:

١ – سنة ٣٤١ لـلـهجرة : حيث رحل إلى الحج الرحلة الأولى ، حيث قال في ترجمته لشيخه أبي إسحاق القصار : حج معنا أبو إسحاق ، ومعه ابنه أبو سعيد سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة [٥] ، وفي طريقه وصل إلى همذان ثم سار حتى مر على أسد أباد ثم دخل بغداد في تلك الرحلة [٦] ، وقال عن هذه الرحلة في ترجمته للماسرجسي : حج مع أبيه سنة إحدى وأربعين وحججت معهما [٧] ، وقال عنها الخطيب : إنه ورد بغداد في شبيبته [٨] ، ودخل الكوفة أثناء هذه الرحلة ، فها هو يقول : قد كنت دخلت الكوفة أول ما دخلتها سنة إحدى وأربعين [٩] .

٢ – سنة ٣٤٢ لـلـهجرة : رحل إلى طوس [١٠] .

---

[1] . الذهبي :السير ١ / ٣٩٤ .

[2] . لسمعاني الأنساب١ / ٤٣٢.

[3] . ابن كثير: البداية والنهاية ١١ / ٣٥٥ .

[4] . الصالحي : محمد بن احمد بن عبد الهادي مختصر طبقات الحفاظ طبعة مؤسسة الرسالة تحقيق العرقسوسي وشريكه ٢٤٠/٣.

[5] . الحاكم :تاريخ نيسابور ص ١٨٤ ، وتاريخ بغداد ٦ / ١٢٧ .

[6] . الحاكم :تاريخ نيسابور ص ٥٦ ، ٥٧ بتصرف .

[7] . الحاكم :تاريخ نيسابور ص ٢١٨ .

[8] . البغدادي :تاريخ بغداد ٥ / ٤٧٣ .

[9] . الحاكم :محمد بن عبد الـلـه النيسابوري معرفة علوم الحديث طبعة دار البشائر بيروت – لبنان بتحقيق محمد احمد السلوم ص ١٩١ .

[10] . الحاكم: معرفة علوم الحديث ص ٥٧ .

٣ – سنة ٣٤٣ لـلـهجرة : رحل إلى مرو وسرخس من بلاد خراسان [١] ، وقد وصف الحاكم رحلته إلى سرخس فقال : ودخلت سرخس أول ما دخلتها سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة ، ودخلتها بعد ذلك سبع مرات[٢] .

٤ – سنة ٣٤٥ لـلـهجرة : انطلق فيها – في رحلته الثانية للحج – [٣] ، وقد أخبر الحاكم عن رحلته نلك فقال في ترجمة العنبري : صحبنا إلى بغداد سنة خمسٍ وأربعين وثلاثمائة [٤] .

٥ – سنة ٣٥٥ لـلـهجرة : حيث رحل إلى خسروجرد ، ثم رحل إلى بخارى وأقام بها إلى سنــة ٣٥٩ هـ [٥] .

٦ - سنة ٣٥٩ لـلـهجرة : رحل ثانية إلى بخارى، وانتخب في رحلته تلك على شيخه عبيد الـلـه بن محمد الكلاباذي[٦]، وقد وصف الحاكم رحلته إلى بخارى، فقال في ترجمة الكلاباذي: دخلت بخارى سنة خمس وخمسين وهو على القضاء بها[٧]، ثم عاد ليصف انتخابه على شيخه هذا فقال : ثم قضي أني وردت نيسابور وهو بها على القضاء فسألته فحدث ، وانتخبت عليه وذلك في سنة تسع وخمسين وثلاثمائة [٨] .

٧ – سنة ٣٦٠ لـلـهجرة : رحل إلى نسا حيث قلد القضاء فيها[٩]، ولقد أخبر الحاكم عن مقامه في بخارى في ترجمة شيخه المنصوري: ورد في جملة الرسل الذين خرجوا إلى بخارى بنيسابور سنة ستين وثلاثمائة، وكنت أنا ببخارى فكتبت عنه وعن جماعة منهم ببخارى [١٠] ، كما أخبر عن مقامه بنسا حين أتاهم نعي شيخه أبي عمرو الزاهد النيسابوري وهو في نسا [١١] .

٨ – سنة ٣٦٧ لـلـهجرة : حيث انطلق في رحلته الثالثة إلى الحج [١٢] ، ثم دخل الري والتقى بشيخه محمد بن عبد الـلـه الرازي وحدث عن رحلته تلك فقال : ثم إني دخلت الري سنة سبع وستين فصادفته بها [١٣] ، ثم دخل أسد أباد حيث كتب عن شيخه عثمان بن عبد الواحد الأسد أبادي ، وقد أخبر عن دخوله أسد أباد فقال - في ترجمة شيخـه الزبير بن عبد الواحد - : ثم دخلت أسد أباد في سنة سبع وستين وثلاثمائة فحضرني أخوه أبو عمرو عثمان بن عبد الواحد وكتبت عنه [١٤] ، ثم إن الحاكم توجه إلى مكة لقضاء مناسك الحج وفي هذا يقول : إلى أن حججت سنة سبع وستين ، فلما انصرفت إلى بغداد أقمت بها زيادة على أربعة أشهر [١٥] ، وقد وصف مقامه ببغداد فقال : ولقد كنا ببغداد نبيت في دار واحدة لها أربع درجات ، وكنا نبيت على السطح [١٦] .

---

[1] . الحاكم :معرفة علوم الحديث ص٥٧ .
[2] . السبكي :طبقات الشافعية الكبرى ٣ / ٢٩٤ .
[3] . الحاكم :تاريخ نيسابور ص ٥٧ .
[4] . الحاكم:تاريخ نيسابور ص ٤٩٦ .
[5] . الحاكم:تاريخ نيسابور ص ٣٥٧ .
[6] . الحاكم :تاريخ نيسابور ص ٣٥٧ .
[7] . الحاكم :تاريخ نيسابور ص ٢٩٠ .
[8] . الحاكم : تاريخ نيسابور ص ٢٩٠ .
[9] . الحاكم : تاريخ نيسابور ص ٥٧ .
[10] . الحاكم : تاريخ نيسابور ص ١٦٣ .
[11] . الحاكم :تاريخ نيسابور ص ٣٨٦ .
[12] . الحاكم :تاريخ نيسابور ص ٥٨ .
[13] . الحاكم : تاريخ نيسابور ص ٤٢٨ .
[14] . الحاكم :تاريخ نيسابور ص ٢٥٣ .
[15] . ابن عساكر :تاريخ دمشق ٤٣ / ٩٦ .
[16] . الحاكم :تاريخ نيسابور ص ٢٦٧ .

٩ – سنة ٣٦٨ لـلـهجرة : حيث بقي في بغداد إلى شهر رجب من هذه السنة ، وقد أخبر عن مفارقته لشيخه في بغداد الابندوري فقال : فارقته في رجب من سنة ثمان وستين وثلاثمائة [١] .

وبعد هذا التطواف في استعراض رحلات الحاكم يلحظ الدارس الأمور التالية :

١ – تردد الحاكم على الحواضر العلمية المجاورة لنيسابور .

٢ – الحرص الشديد - الذي كان عليه الحاكم - على العلم وتحصيله .

٣ – تكررت رحلته إلى بعض البلدان أكثر من مرة .

٤ – أن المترجمين لم يذكروا رحلة له إلى مصر والشام وفي هذا يقول الدكتور محمود الميرة : وما أدري سبب عدم تعريج الحاكم على دمشق ومصر ، هل هو زهد فيهما أم أنه هناك موانع منعته من الرحلة إليهما [٢] ، ثم يمضي الميرة في افتراض أسباب أخر لعدم الرحلة إلى مصر ودمشق فيقول : أن فتنة القرامطة الحشاشين التي امتدت فشملت أجزاء من الطريق التي توصل إلى دمشق ، وأخضعت مصر فلعل هذا مانع من الرحلة إليهما ، أو أنه اكتفى بما سمعه من شيوخه الذين رحلوا إلى دمشق ومصر [٣].

٢. شيوخه:

من كان مثل الحاكم في التبكير في التحصيل وطلب العلم، والرحلة في طلب الحديث، والسفر إلى البلدان الكثيرة، فلا بد أن يأخذ عن مشايخ كثر ، وقد ذكر مترجموه أنه قد روى عن أكثر من ألفي شيخ [4] ، وهذا ذكر بعض مشايخه كما يلي :

قال الذهبي : وحدث :

١ . عن أبيه ، وكان أبوه قد رأى مسلماً صاحب " الصحيح " .

٢ . ومحمد بن علي المذكر .

٣ . ومحمد بن يعقوب الأصم .

٤ . ومحمد بن يعقوب الشيباني ابن الأخرم .

٥ . ومحمد بن أحمد بن بالويه الجلاب .

٦ . وأبي جعفر محمد بن أحمد بن سعيد الرازي صاحب ابن واره .

٧ . ومحمد بن عبد الـلـه بن أحمد الصفار .

٨ . وصاحبي الحسن بن عرفة .

٩ . وعلي بن الفضل الستوري .

١٠ . وعلي بن عبد الـلـه الحكيمي .

١١ . وإسماعيل بن محمد الرازي .

---

[1] . الحاكم : تاريخ نيسابور ص ٢٧٠ ، و البغدادي :تاريخ بغداد ٩ / ٤٠٧ .

[2] . الميره :الحاكم النيسابوري ص ٣٧ .

[3] . الميره : الحاكم النيسابوري ص ٣٧ ، ٣٨ .

[4] . سير أعلام النبلاء ١٠ / ٣٩٤ .

١٢ . ومحمد بن القاسم العتكي .

١٣ . وأبي جعفر محمد بن محمد بن عبد الـلـه البغدادي الجمال .

١٤ . ومحمد بن المؤمل الماسرجسي .

١٥ . ومحمد بن أحمد بن محبوب محدث مرو .

١٦ . وأبي حامد أحمد بن علي بن حسنويه .

١٧ . والحسن بن يعقوب البخاري .

١٨ . والقاسم بن القاسم السياري .

١٩ . وأبي بكر أحمد بن إسحاق الصبغي .

٢٠ . وأحمد بن محمد بن عبدوس العنزي .

٢١ . ومحمد بن أحمد الشعيبي الفقيه .

٢٢ . وإسماعيل بن محمد بن الشعراني .

٢٣ . وأبي أحمد بكر بن محمد المروزي الصيرفي .

٢٤ . وأبي الوليد حسان بن محمد الفقيه .

٢٥ . وأبي علي الحسين بن علي النيسابوري الحافظ .

٢٦ . وحاجب بن أحمد الطوسي .

٢٧ . وعلي بن حمشاد العدل .

٢٨ . ومحمد بن صالح بن هانئ .

٢٩ . وأبي النضر محمد بن محمد الفقيه .

٣٠ . وأبي عمرو عثمان بن السماك.

٣١ . وعثمان بن أحمد الدقاق البغدادي .

٣٢ . وأبي بكر النجاد .

٣٣ . وعبد الـلـه بن درستويه .

٣٤ . وأبي سهل بن زياد .

٣٥ . وعبد الباقي بن قانع .

٣٦ . وعبد الرحمن بن حمدان الجلاب شيخ همذان .

٣٧ . والحسين بن الحسن الطوسي .

٣٨ . وعلي بن محمد بن محمد بن عقبة الشيباني .

٣٩ . ومحمد بن حاتم بن خزيمة الكشي - شيخ زعم أنه لقي عبد بن حميد – وأمم سواهم [١] ، يقول الباحث : هذا وقد جمع أحد الدارسين طبقة شيوخ الحاكم من كتابه تاريخ نيسابور المفقود عبر النقول عنه في الكتب المطبوعة ، فبلغ عددهم تسعمائة وواحد وخمسين شيخاً.

٣. تلاميذه:

من كان مثل الحاكم في طول الرحلة في طلب الحديث ، وكثرة الأخذ عن الشيوخ ، وكثرة التصنيف فلا بد أن يقبل عليه التلاميذ ليأخذوا عنه ، وقد حدثنا مترجموه أنه قد أخذ عنه الكثيرون ، وفي هذا يقول الذهبي :

١ . حدث عنه : الدارقطني وهو من شيوخه .

٢ . وأبو الفتح بن أبي الفوارس .

٣ . وأبو العلاء الواسطي .

٤ . ومحمد بن أحمد بن يعقوب

٥ . وأبو ذر الهروي .

٦ . وأبو يعلى الخليلي .

٧ . وأبو بكر البيهقي .

٨ . وأبو القاسم القشيري .

٩ . وأبو صالح المؤذن .

١٠ . والزكي عبد الحميد البحيري .

١١ . ومؤمل بن محمد بن عبد الواحد .

١٢ . وأبو الفضل محمد بن عبيد الله الصرام .

١٣ . وعثمان بن محمد المحمي .

١٤ . وأبو بكر أحمد بن علي بن خلف الشيرازي ، وخلق سواهم [٢] .

٤. عقيدته:

لأن كانت إحدى الإتهامات الموجهة إليه: تهمة التشيع، وقد دفعها بعض المترجمين، بذكر انتسابه إلى إحدى المدارس الكلامية، فإن هذا يحوج بالضرورة إلى معرفة عقيدته ومذهبه الكلامي، ذلك أنه قد اعتادت كتب التراجم على التنصيص على انتساب المترجم لهم إلى إحدى المدارس الكلامية المعروفة في الاعتقاد عند المسلمين، وعند العودة إلى هذه الكتب بخصوص الحاكم النيسابوري نجد أن لمترجميه في عقيدته رأيان هما: الأول: أنه متكلم أشعري محسوب على مدرسة أبي الحسن الأشعري في الاعتقاد في الصورة الأخيرة التي انتهى إليها في كتبه الكلامية كاللمع في الرد على أهل البدع، واستحسان الخوض في علم الكلام وما أثره عنه تلامذته كالتميمي والباهلي وعبد القاهر البغدادي في كتبهم المختصة في علم الكلام، وعلى هذا فقد ذكره الحافظ

[1] . الذهبي سير أعلام النبلاء ١٠ / ٣٩٤ ، وتاريخ الإسلام ٩ / ٢٣٥ .

[2] .الذهبي سير أعلام النبلاء ١٠ / ٣٩٤ – ٣٩٥ ، وتاريخ الإسلام ٩ / ٢٨٥ .

ابن عساكر في كتابه تبيين كذب المفتري فيمن نسب إلى الأشعري في الطبقة الثانية، وهم أصحاب أصحاب الأشعري (تلامذة تلاميذ الأشعري) وترجم له هناك[1]، وتبعه في هذا تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى[2]، مستدلاً بأن مشايخه الذين كانت له بهم خصوصية من علماء الأشاعرة كالشيخ أبي بكر الصبغي، وأبي بكر بن فورك، وأبي سهل الصعلوكي، وغيرهم، ووافقهما على هذا الدكتور محمود الميرة حيث يقول: ثم رأينا الحافظ الثبت أبا القاسم بن عساكر أثبته في عداد الأشعريين الذين يبدعون أهل التشيع، ويبرؤون إلى اللـه منهم[3].

والرأي الثاني: أنه سلفي العقيدة على مذهب الإمام أحمد في الاعتقاد، وهذا رأي مجموعة من المعاصرين منهم: محقق وجامع تاريخ نيسابور للحاكم الشيخ مازن البيروتي، الذي يقول: بأن عقيدة الحاكم سلفية مستدلاً بما نقله الحاكم في كتابه معرفة علوم الحديث[4] عن شيخه ابن خزيمة، أنه قال: من لم يقر بأن اللـه تعالى على عرشه قد استوى فوق سبع سماواته، فهو كافر بربه يستتاب، فإن تاب، وإلا ضربت عنقه، وألقي على بعض المزابل حيث لا يتأذى المسلمون والمعاهدون بنتن ريح جيفته، وكان ماله فيئاً لا يرثه أحد من المسلمين، إذ المسلم لا يرث الكافر[5]، كما قال – صلى اللـه عليه وسلم - وبنى هذا الدارس على هذا أنه سلفي الاعتقاد، فقال: لأنه يوافق عقيدته السلفية عقيدة السلف الصالح أصحاب الحديث[6]، ووافقه عل هذا الدكتور ناصر العقل في كتابه حراسة العقيدة، حيث يذكر من أئمة السنة المنتسبين للمذهب الشافعي الحاكم[7]، ويرى الباحث أن كتب الحاكم خلو من التعرض لمسائل الاعتقاد، لأنها كتب متعلقة بالأسانيد، وذكر الرجال، ولم يذكر مترجموه أن له كتاباً في الاعتقاد، ولا يفيد سلفيته ما نقله عن شيخه ابن خزيمة من عبارة شديدة، وكذا لا تفيده مقولة ابن حجر في اللسان بأن عقيدته وعقيدة ابن قتيبة الدينوري فيما يتعلق بالصفات واحدة[8]، ولذا فإن الأقرب في عقيدته هو ما قرره الأقدمان: ابن عساكر، والسبكي – رحمهما اللـه - لأن عندهما زيادة علم.

٥. مذهبه الفقهي:

ينسب الحاكم إلى مذهب الشافعية، فقد ترجم له السبكي في الطبقات الكبرى[9]، والإسنوي في طبقات الشافعية[10]، وابن قاضي شهبة في طبقات الشافعية[11]، وقد نقلت عنه كتب الشافعية آراء فقهية وافق فيها مذهب الشافعية، فمن ذلك ما يلي:

---

[1] . ابن عساكر تبيين كذب المفتري ص ٢٢٧ .

[2] . السبكي طبقا ت الشافعية الكبرى ٤ / ١٦٢ .

[3] . الميره الحاكم النيسابوري ص ٥٥ .

[4] . الحاكم معرفة علوم الحديث ص ١٣٩ .

[5] . إشارة إلى حديث لا يرث المسلم الكافر وقد رواه البخاري: محمد بن إسماعيل الجامع الصحيح برقم ٦٧٦٤،النيسابوري مسلم ابن الحجاج الجامع الصحيح ومسلم ج(٥٩١٥).

[6] . الحاكم تاريخ نيسابور المقدمة ص ٦١ .

[7] . العقل: ناصر عبد الكريم العقل حراسة العقيدة طبعة وزارة الشؤون الإسلامية بالسعودية ص ١٥٨ .

[8] . العسقلاني لسان الميزان ٤ / ٣٥٧ .

[9] .السبكي طبقات الشافعية الكبرى ٤ / ١٥٥ – ١٧٧ .

[10] .السبكي طبقات الشافعية للإسنوي ١ / ٤٠٥ – ٤٠٧ .

[11] .السبكي طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١ / ١٩٧ – ١٩٨ .

أ – قال الشيخ أبو محمد المقدسي: والجهر بالبسملة هو الذي قرره الأئمة الحفاظ، واختاروه وصنفوا فيه، مثل محمد بن نصر المروزي، وأبي بكر بن خزيمة، وأبي حاتم بن حبان، وأبي الحسن الدارقطني، وأبي عبد الـلـه الحاكم، وأبي بكر البيهقي، والخطيب، وأبي عمر بن عبد البر، وغيرهم – رحمهم الـلـه -[1].

ب – ويقول النووي : وأما حديث الأعمى فجوابه ما أجاب به الأئمة الحفاظ الفقهاء : أبو بكر محمد ابن إسحاق بن خزيمة ، والحاكم أبو عبد الـلـه ، والبيهقي ، قالوا : لا دلالة فيه لكونها فرض عين لأن النبي- صلى الـلـه عليه وسلم – رخص لعتاب[2] حين شكا بصره أن يصلي في بيته ، وحديثه في الصحيحين[3] ، قالوا وإنما معناه لا رخصة لك تلحقك بفضيلة من حضرها [4] .

ج – وقال النووي : (وقال جماعة من أصحابنا الجامعين بين الفقه والحديث : يفطر بالحجامة ، ممن قاله منهم : أبو بكر بن المنذر ، وأبو بكر بن خزيمة ، وأبو الوليد النيسابوري ، والحاكم أبو عبـد الـلـه) [5] .

يقول الباحث : والحاكم وإن كان شافعي المذهب إلا أنه كانتله اختيارات خارج المذهب كدأب أهل العلم في الدوران مع الدليل وعدم التمسك برسوم المذهب ، ولعل في المسائل السابقة ما يشهد لهذا الذي فلت .

٦. مصنفاته :

جعل الـلـه لحفظ مآثر العلماء وتخليدها في حياة الناس وسيلتين هما : التلاميذ والمصنفات ، وقد سمعت عن التلاميذ ، وأما المصنفات فقد قال عبد الغافر الفارسي : وأخذ الحاكم في التصنيف سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة فاتفق له من التصانيف ما لعله يبلغ قريباً من ألف جزء من تخريج الصحيحين والعلل والتراجم والأبواب والشيوخ [6] ، وقال السمعاني في الأنساب : وله في علوم الحديث وغيرها مصنفات حسان [7] ، وفي وصف مصنفات الحاكم يقول ابن عساكر : فوقع من تصانيفه المسموعة في أيدي الناس ما يبلغ ألفا وخمسمائة جزء منها الصحيحان والعلل والأمالي وفوائد النسخ وفوائد الخراسانيين وأمالي العشيات والتلخيص والأبواب وتراجم الشيوخ ، فأما الكتب التي تفرد بإخراجها فمعرفة أنواع علوم الحديث وتاريخ علماء أهل نيسابور وكتاب مزكى الأخبار والمدخل إلى علم الصحيح وكتاب الإكليل في دلائل النبوة والمستدرك على الصحيحين وما تفرد بإخراجه كل واحد من الإمامين وفضائل الشافعي و تراجم المسند على شرط الصحيحين وغير ذلك [8] ، هذا وقد طبع من مصنفات الحاكم ما يلي :

١ . المستدرك على الصحيحين .

٢ . المدخل إلى كتاب الإكليل .

٣ . المدخل إلى الصحيح .

---

[1] .النووي: يحيى بن شرف النووي المجموع شرح المهذب للنووي طبعة مكتبة الإرشاد بجدة، بتحقيق وتكملة الشيخ المطيعي.

[2] . كذا في المجموع وهو خطأ ، والصواب عتبان بن مالك .

[3] . البخاري الصحيح برقم (٤١٥) ،النيسابوري الصحيح برقم (١٥٨) .

[4] .النووي المجموع ٤ / ٦٤ .

[5] .النووي المجموع ٦ / ٢٥٢ .

[6] .الصريفيني المنتخب من كتاب السياق ص ١٧ .

[7] .السمعاني الأنساب ١ / ٤٣٢ .

[8] .ابن عساكر تبيين كذب المفتري - (١ / ٢٢٨) .

٤ . الرواة الذين اخرج لهم البخاري ومسلم .

٥ . معرفة علوم الحديث [1] .

المبحث الثاني:

تعريف بكتاب المستدرك على الصحيحين.

ولئن كان كتاب المستدرك للحاكم من أهم مصنفاته، باعتباره مصدراً من مصادر الأحاديث المسندة، وقد حوى في ثناياه علوماً كثيرة متعلقة بالسند والمتن، وما تعلق بهما من علل، فإنه يحوج بالضرورة إلى تعريف الناس إليه، حتى يكون مدرساً لهم، ومصدراً لأبحاثهم، وعليه فإنه يمكن للباحث التعريف بكتاب المستدرك على الصحيحين من خلال المطالب التالية:

١ - المطلب الأول: معنى المستدرك.

٢ - المطلب الثاني: شرط المستدرك .

٣ - المطلب الثالث: منزلة المستدرك عند المحدثين .

٤ - المطلب الرابع: موقف العلماء من المستدرك .

وهذا ما يقوم الباحث بتوضيحه بعون الـلـه كما يلي :

١- معنى المستدرك :

يمكن توضيح معنى المستدرك في اللغة والاصطلاح كما يلي :

أ- معنى المستدرك في اللغة :

من المقرر عند العقلاء أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، وأن التصور لا يكون إلا بعد معرفة، وعليه فعند العودة إلى كتب اللغة نجد أن أهلها يريدون بالاستدراك و المستدرك، ما يلي:

١- اللحوق: وفي توضيح هذا المعنى يقول الجوهري في الصحاح :

الإدراك: اللُحوق. يقال: مشيت حتى أَدركته، وعِشْت حتى أَدركت زمانه. وأَدركته ببصري، أي رأيته. وأَدرك الغلامُ وأدرك الثمرُ، أي بلغ. وربَّما قالوا أَدرك الدقيقُ بمعنى فَنيَ. واستدركت ما فات وتداركته، بمعنى. وتدارك القومُ، أي تلاحقوا، أي لحق آخرهم أوَّلَهم. ومنه قوله تعالى: "حَتَّى إذا ادَّارَكوا فيها جميعاً" وأصله تَدارَكوا[2].

---

[1] . وأنظر للتعريف بكتب الحاكم سزكين: فؤاد تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين طبعة جامعة الإمام محمد بن السعود الإسلامية بالرياض ١ / ٤٥٤ – ٤٥٧ ، الحاكم تاريخ نيسابور ٨٢ – ٩٧ ، مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي الفهرس الشامل للتراث الإسلامي ، قسم الحديث الصفحات التالية : ١٤٣ ، ٢٠٣ ، ٢١٦ ، ٣٧٦ ، ٦٣٠ ، ١٤٠٨ ، ١٤٢٠ ، ١٤٣٦ ، ١٥٣٩ .

[2] - (الجوهري: إسماعيل بن حماد، الصحاح في اللغة وتاج العربية، طبعة دار العلم للملايين بتحقيق احمد عبد الغفور العطار ٢٠٣١١)، ومثله في (الزبيدي تاج العروس بشرح القاموس طبعة مطبعة دولة الكويت ١٣٨١٢٧) ، والآية رقم ٣٨ سورة الأعراف.

٢ - الإتباع: وفي هذا يقول أهل اللغة الدراك: إتباع الشيء بعضه على بعض في الأشياء كلها وقد تدارك[١].

ويقولون : وطعنه طعنا دراكاً ، وشرب شربا دراكاً ، وضرب دراك : متتابع والتدريك من المطر : أن يدارك القطر ، كأنه يدرك بعضه بعضا[٢].

٣- النهاية وبلوغ الوقت : حيث يقول أهل اللغة : وأدرك الشيء : بلغ وقته ، وانتهى[٣] .

٤- أقصى الشيء: وعن هذا عبر أهل اللغة حيث قالوا : الدرك : أقصى قعر الشيء [٤] والدرك الأسفل في جهنـــم [٥] .

يقول الباحث : وعند النظر في المعاني السابقة نجد أنها تفيد المتابعة والاستمرار و بلوغ النهاية ، وكأنها تحوج إلى الاستدراك و الإكمال ، وعليه، فان معنى الاستدراك عند أهل اللغة : هو :

١- محاولة الإدراك : وهذا الذي ذكره أهل اللغة إذ قالوا : واستدرك الشيء بالشيء : حاول إدراكه به [٦] .

٢- الإصلاح والإكمال : وفي هذا يقول أهل اللغة : استدرك ما فات: تداركه، والشيء بالشيء تداركه به وعليه القول أصلح خطأه، أو أكمل نقصه، أو أزال عنه لبساً[٧].

ب- معنى المستدرك في الاصطلاح:

المستدرك مصطلح حديثي معروف عند أهله ، وعند العودة إليهم نجدهم يريدون به المعاني التالية :

١ - ايراد ما فات صاحبي الصحيحين مما كان على شرطهما ، وهذا رأي الشيخ صديق حسن خان، في كتابه الحطة[٨].

٢ - استدراك ما فات من أي كتاب حديثي على شرطه، وهذا قول المباركفوري[٩]، والشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف[١٠]، والدكتور أبو شهبة[١١]، والطحان[١٢]، وأصحاب الواضح في فن التخريج[١٣].

٣ - الاستدراك على أي كتاب في العلوم الشرعية واللغوية ، وهذا رأي الدكتور الميرة الذي يقول :

بأنه كتاب جمع فيه أي كتاب من الكتب المؤلفة في أي فن من الفنون سواءً كان لغة أم فقهاً أم حديثاً أم رجالاً [١٤].

---

[1] - (الصاغاني: الحسن بن محمد المحكم والمحيط الأعظم طبعة المجمع اللغوي العراقي ٧٤٩\١٦)

[2] -المصدر نفسه .

[3] -المصدر نفسه .

[4] - المصدر نفسه .

[5] - المصدر نفسه .

[6] -(الزبيدي تاج العروس ١٣٨\٢٧) ،أنيس إبراهيم أنيس طبعة دار المعرفة بيروت المعجم الوسيط (٢٦١\١).

[7] -أنيس المعجم الوسيط (٢٦١\١).

[8] -القنوجي صديق حسن خان الحطة في ذكر الصحاح الستة طبعة دار الكتب العلمية ص ١٠٧.

[9] -المباركفوري عبد الرحمن مقدمة تحفة الأحوذي بشرح سنن الترمذي طبعة دار الحديث مصر –القاهرة بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان (٧٠\١).

[10] -عبد اللطيف عبد الوهاب عبد اللطيف المبتكر في علم الأثر طبعة دار نهضة مصر الأولى سنة ١٩٦٤ ص ٨١ .

[11] -أبو شهبة محمد احمد أبو شهبة أعلام المحدثين طبعة نهضة مصر في القاهرة ص ٤٠٧ .

[12] - الطحان محمود احمد الطحان أصول التخريج ودراسة الأسانيد طبعة دار المعارف الرياض ص (١٠٢).

[13] - الصاحب محمد عيد الصاحب ورفاقه الواضح في فن التخريج ودراسة الأسانيد طبعة دار الحامد عمان -الأردن ص (١٠١).

[14] -الميرة الحاكم النيسابوري ص (٢١٦).

يقول الباحث : بعد إيرادي لما سبق، يظهر لي ما يلي:

١- إن هذه تعريفات متقاربة يمكن الاكتفاء ببعضها عن غيره.

٢- إن تعريف الميرة طويل، ويمكن اختصاره، ثم هو غير مانع.

٣- إن أرجح هذه التعريفات هو: تعريف المباركفوري لاختصاره وسلامته من الاعتراض.

المطلب الثاني: شرط المستدرك:

عند النظر في كتاب الحاكم المستدرك نجد أنه قد صرح بشرطه في كتابه، فقال:

وأنا أستعين اللـه على إخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان رضي اللـه عنهما أو أحدهما[١].

ولئن كان هذا حاله في إيضاح شرطه بأقل عبارة، فإن من جاء بعده من الدارسين قد اختلفوا في بيان مراده من شرطه، وكان لهم في معنى بمثلها الأقوال التالية:

١ - إن المراد بمثلها، نفس الرواة الذين روى لهم البخاري ومسلم، وهذا رأي كل من ابن الصلاح[٢]، والنووي[٣]، وابن دقيق العيد[٤]، والذهبي[٥]، هذا وقد عقب عليهم العراقي، فقال: وليس ذلك منهم بجيد[٦]، وتبعه ابن حجر فقال: وليس ذلك منهم بحسن.

٢ - إن المعنى بمثل رواتها لا بهم أنفسهم، ذكره العراقي في شرح التبصرة والتقييد والإيضاح[٧].

٣ – ويحتمل أن يراد بمثل تلك الأحاديث، وإنما تكون مثلها إذا كانت بنفس رواتها، وقال عنه العراقي وفيه نظر[٨].

٤ – وفي توضيح مصدر المثلية، قال العراقي: ثم المثلية عندهما تعرف. إما بتنصيصهما على أن فلانا مثل فلان، أو أرفع منه، وقل ما يوجد ذلك، وإما بالألفاظ الدالة على مراتب التعديل كأن يقولا في بعض من احتجا به: ثقة، أو ثبت، أو صدوق، أو لا بأس به، أو غير ذلك، من ألفاظ التوثيق ثم وجدنا عنهما أنهما قالا ذلك أو أعلى منه في بعض من لم يحتجا به في كتابيهما، فيستدل بذلك على أنه عندهما في رتبة من احتجا به؛ لأن مراتب الرواة معيار معرفتها ألفاظ التعديل والجرح. ولكن هنا أمر فيه غموض

---

[1] -الحاكم محمد بن عبد اللـه النيسابوري المستدرك على الصحيحين (٣\١)

[2] الشهرزوري تقي الدين بن الصلاح علوم الحديث طبعة دار الفكر دمشق –سوريا ص(٢٩)

[3] النووي يحيى بن شرف التقريب مع التدريب طبعة المكتبة الحديثة بالقاهرة بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف١٢٧/١

[4] - ابن الملقن عمر بن علي المقنع في علوم الحديث طبعة دار الرشد بالرياض تحقيق سعد الحميد المقنع في علوم الحديث(٦٧\١)

[5] -العسقلاني احمد بن علي بن حجر النكت على مقدمة ابن الصلاح طبعة الجامعة الإسلامية في المدينة بتحقيق ربيع المدخلي (١٩٨\١)، وانظر تلخيص كلامهم جميعاً عند السخاوي محمد بن عبد الرحمن فتح المغيث بشرح ألفية الحديث طبعة مكتبة السنة بالقاهرة بتحقيق علي حسين (٦٩\١).

[6] -النووي التقريب مع التدريب(١٢٧\١)

[7] -العراقي عبد الرحيم بن الحسين شرح التبصرة طبعة دار الكتب الحديثة في المغرب بتحقيق حسين العراقي (٤٣\١) ، والعراقي التقيد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح طبعة دار الفكر دمشق-سوريا بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ص ٣٠ .

[8] - السيوطي جلال الدين عبد الرحمن تدريب الراوي شرح تقريب النواوي طبعة المكتبة الحديثة بالقاهرة بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف(١٢٧\١)

لا بد من إلا شارة إليه، وذلك أنهم لا يكتفون في التصحيح بمجرد حال الراوي في العدالة، والاتصال من غير نظر إلى غيره، بل ينظرون في حاله مع من روى عنه في كثرة ملازمته له، أو قلتها، أو كونه من بلده ممارسا لحديثه، أو غريباً من بلد من أخذ عنه: وهذه أمور تظهر بتصفح كلامهم، وعملهم في ذلك واللـه تعالى أعلم[1].

٥ - وقال الصنعاني : أي مثل رواتها في صفاتهم التي ذكرها ، وقد يكونون هم أنفسهم أو من اتصف بصفاتهم إذ ذلك هو المعتبر عنده لا أن شرطهما عنده وجود الراوي في كتابيهما كما قلت[2]. وحول فهمه هذا قال : وإن كان كلام غير مقبول ، لكن المراد تطبيق كلامه على ما صرح هو به لا على كلام غيره [3] .

٦ - وفي توضيح اعتراضه على ابن الصلاح والنووي الذي تقدم سابقاً.

يقول الباحث : وأرجح هذه التأويلات عندي التأويل الخامس لسلامته من الاعتراض واللـه أعلم :

المطلب الثالث: منزلة المستدرك عند المحدثين:

ما أن يظهر مصنف ما حتى يتعامل معه الباحثون، وبناءً على هذا التعامل تتحدد منزلته عندهم، قرباً أو بعداً، قبولاً أو رداً، وهذا عائدٌ إلى مقدار الدراسة التي استحقها ذلك الكتاب، ومدى الجدية التي أحاطت بتلك الدراسة، وعليه فقد تعامل المحدثون مع المستدرك، وكان ملتقى بحثهم، ومصدر دراساتهم، بل كان أحياناً المصدر شبه الوحيد لنقولهم، وعليه فقد صدرت عنهم عبارات ناقدة تبين منزلته عندهم، وعند النظر فيما كتبه هؤلاء العلماء نجد أنهم قد تحدثوا عن منزلة المستدرك من خلال ما يلي:

١ - أنه في المرتبة الأولى من كتب الحديث، وفي هذا يقول الشيخ عبد العزيز الدهلوي: وهي على مراتب خمس أحدها: الكتب المجردة للصحاح، فلا يوجد فيها ما يحكم عليه بالضعف، فضلاً عن الوضع، مثل الموطأ، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم، وصحيح ابن حبان، والحاكم، والمختارة للضياء المقدسي، وصحيح ابن خزيمة، وأبي عوانة، وصحيح ابن السكن، والمنتقى لابن الجارود[4].

٢ - أنه في الطبقة الثالثة من كتب الحديث: وفي هذا يقول الشيخ صديق حسن خان رحمه اللـه تعالى: الطبقة الثالثة: مسانيد وجوامع ومصنفات صنفت قبل البخاري ومسلم، وبعدهما، جمعت بين الصحيح والحسن، والضعيف، والمعروف، والغريب، والشاذ، والمنكر، والخطأ، والصواب، والثابت، والمقلوب، ولم تشتهر في العلماء ذلك الاشتهار، وإن زال عنها اسم النكارة المطلقة، ولم يتداول ما تفردت به الفقهاء كثير تداول، ولم يتفحص عن صحته، وسقمه المحدثون كثير فحص، فهي باقية على استتارها، واختفائها، وخمولها، كمسند أبي يعلى، ومصنف عبد الرزاق، ومنها مسند الشافعي، وسنن ابن ماجه، ومسند الدارمي، وسنن الدارقطني،

[1] -البقاعي برهان الدين النكت الوفية على شرح الألفية طبعة دار الرشد بالرياض تحقيق ماهر الفحل (٣٤١٤) ، ولم يصلنا شرح العراقي الكبير للألفية فلذا نقل عن البقاعي .

[2] -الصنعاني محمد بن إسماعيل توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار طبعة المكتبة السلفية بالقاهرة تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد (١٠٨\١) .

[3] -الصنعاني توضيح الأفكار (١١٢\١).

[4] -الكنكوهي: محمد رشيد الكنكوهي لامع الدراري على جامع البخاري طبعة المكتبة إلامدادية باكستان (٣٨\١) .

وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم[1]. وهذا رأي الشيخ عبد العزيز الدهلوي فيما نقله عنه الشيخ صديق حسن خان حيث يقول: هكذا قال المولى عبد العزيز الدهلوي[2]. ومثله ذكر الشيخ عبد الرحمن المباركفوري في مقدمة تحفة الأحوذي[3].

٣ - أنه في المرتبة الرابعة من كتب الحديث في مرتبة صحيح ابن حبان: وهذا رأي الدكتور محمود الميرة الذي يقول: والذي أراه أن المستدرك الحاكم يأتي في المرتبة الرابعة بعد صحيح البخاري، ومسلم، وابن خزيمة، فهو بمرتبة ابن حبان من حيث المنزلة، والأدلة المنتشرة في ثنايا رسالتي توضح ما ذهبت إليه[4].

٤ - أنه في المرتبة الرابعة من كتب الحديث التي التزم أصحابها فيها الصحة: وفي هذا المقام يقول الإمام السيوطي: قد علم مما تقرر أن اصح ما صنف في الصحيح ابن خزيمة، ثم ابن حبان، ثم الحاكم، فينبغي أن يقال، أصحها بعد مسلم ما اتفق عليه الثلاثة، ثم ابن خزيمة فقط، ثم ابن حبان فقط، ثم الحاكم فقط، أن يكون الحديث على شرط احد الشيخين[5].

٥ - أنه دون مرتبتي صحيح ابن حبان: وفي هذا يقول الحافظ ابن كثير: انه أعلى مرتبة من مستدرك الحاكم، وهذا رأي كثير من أهل العلم، وفي هذا يقول الحافظ عماد الدين بن كثير: وكتب أخرى التزم أصحابها الصحة كابن خزيمة، وابن حبان البستي، وهما خير من المستدرك، وأنظف أسانيد ومتونها[6]، ويقول الحافظ العراقي: إما صحيح ابن حبان، فمن عرف شرطه، واعتبر كلامه، عرف سموه على كتاب الحاكم[7]. وقال الحافظ الزيلعي: وإما ابن خزيمة وابن حبان، فتصحيحهما أرجح من تصحيح الحاكم بلا نزاع[8]. ويقول الحافظ تقي الدين بن تيمية: بخلاف أبي حاتم بن حبان البستي، فان تصحيحه فوق تصحيح الحاكم، وأجل قدرا[9].

الرأي المختار:

وبعد هذا الذي ذكرناه في هذا المقام ، فإن الذي يبدو لهذا الباحث أن القول الراجح من هذه الاقوال السابقة ، هو قول من قال : بأن مستدرك الحاكم في الطبقة الثالثة من كتب الحديث ، التي تجمع الصحيح والحسن والضعيف ، ولم تتداولها أيدي طلبة العلم بالدرس ، ولم يفحص عن صحتها وسقمها المحدثون ، وأنه في مرتبة سنن ابن ماجة ، واستدل على ترجيح هذا الرأي بما يلي :

أ - شرطه في الصحيح لا يوازي شرط الصحيح عند المحدثين .

ب- أن الحاكم ممن لا يفرق بين الصحيح والحسن .

---

[1] - القنوجي الحطة ص (١١٨-١١٩) بتصرف وحذف .
[2] -نفسه ص ١١٩ .
[3] -المباركفوري مقدمة تحفة الأحوذي (٥٩\١) .
[4] -الميرة الحاكم النيسابوري ص ٤٦٥ .
[5] - السيوطي تدريب الراوي (١٢٤\١).
[6] - شاكر: احمد محمد الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ص ٢٧ .
[7] - العراقي التقيد والإيضاح ص(٢٩ -٣٠).
[8] - الزيلعي : يوسف بن عبد الـلـه نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية طبعة دار الحديث بالقاهرة المصورة عن الطبعة الهندية (٣٥٢\١).
[9] - ابن تيمية : احمد بن عبد الحليم قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة طبعة المكتب الإسلامي بتحقيق زهير الشاويش ص ٩١ .

ج- أن الحاكم لم يبيض كتابه، فوقع فيه الخلل كما فصل ذلك الحافظ ابن حجر [1] .

المطلب الرابع : موقف العلماء من المستدرك .

تداول العلماء كتب الحديث، وكان لهم مواقف منها، بناءً على حسن تعاملهم معها، وطول تدبرهم فيها، ولقد كان من كتب الحديث الهامة التي تداولتها أيدي العلماء، وكان لهم مواقف بالنظر إليها، كتاب المستدرك على الصحيحين، وعند النظر نجد أن للعلماء من المستدرك المواقف التالية:

١ - القبول للأحكام الواردة فيه:

فقد رأى بعض العلماء قبول كتاب المستدرك وما فيه من أحكام حديثية بشكل عام، وهذا رأي ابن الصلاح الذي يقول: فما صححه، ولم نجد فيه لغيره من المعتمدين تصحيحاً، ولا تضعيفاً، حكمنا بأنه حسن إلا أن يظهر فيه علة توجب ضعفه[2]، ووفقه النووي[3].

٢ - الرفض لتصحيحه:

رأى بعض العلماء عدم قبول تصحيح الحاكم في المستدرك، فقال ابن دحية في العلم المشهور : يجب على أهل الحديث أن يتحفظوا من قول الحاكم ، فإنه كثير الغلط، ظاهر السقط ، وقد غفل عن ذلك كثير مما جاء بعده وقلده في ذلك[4]، وتابعه بعض من جاء بعده، وفي هذا يقول: البدر بن جماعة: والصواب أنه يتتبع، ويحكم عليه بما يليق بحاله من الحسن، أو الصحة أو الضعف[5]. ووافقه العراقي، وقال: وهذا هو الصواب[6]، وأضاف إن حكمه عليه بالحسن فقط تحكم[7]، لأن ابن الصلاح قال ذلك بناء على رأيه أنه قد انقطع التصحيح في هذه الإعصار، فليس لأحد أن يصححه، فلهذا قطع النظر عن الكشف عليه، وقد وافقه على هذا شراح الفيته الأنصاري[8]، والسخاوي[9].

يقول الباحث: ولم يقف الحال عند هذا الحال بل بالغ المالينى فقال: طالعت المستدرك الذي ألفه الحاكم من أوله إلى آخره، فلم أر فيه حديثاً على شرطيهما[10]، هذا، وقد رد عليه الحافظ الذهبي، فقال: هذا غلو وإسراف، وإلا ففي المستدرك جملة وافرة على شرطهما، وجملة كثيرة على شرط أحدهما، وهو قدر النصف، وفيه نحو الربع

---

[1] - أبو صعيليك : محمد عبد الله : محمد ابن حبان البستي طبعة دار القلم دمشق – سوريا ص (١٥٤ -١٥٥) .

[2] - ابن الصلاح علوم الحديث ص١٨.

[3] - النووي التقريب مع التدريب ص ٥٣ .

[4] - نقله الزيلعي في نصب الراية (

[5] - السيوطي تدريب الراوي(١٠٦\١).

[6] - العراقي لتقيد والإيضاح ص ٣٠ .

[7] -العراقي شرح التبصرة (٥٥\١-٥٦)

[8] - الأنصاري : زكريا الأنصاري فتح الباقي بشرح ألفية العراقي طبعة دار الكتب العلمية بهامش شرح التبصرة (٥٦/١)

[9] - السخاوي فتح المغيث (٣٥\١).

[10] - السبكي طبقات الشافعية (١٦٥\٤) ، و العسقلاني النكت على ابن الصلاح (٣١٣\١).

مما صح سنده، أو حسن، وفيه بعض العلل، وباقيه مناكير، وواهيات، وفي بعضها موضوعات قد أفردتها في جزء[1].

٣ - التوسط في أمر تصحيحه:

يرى بعض المحدثين التوسط في أمر تصحيح الحاكم، فيقبلون تصحيحه في الغالب إذا وافق القواعد المقرر عند المحدثين، ويتوقفون في تصحيح الأحاديث التي تساهل في تصحيحها، فخالف قواعد المحدثين المقررة في التصحيح، وكان في مقدمة هؤلاء العلماء الحافظ ابن حجر العسقلاني الذي يقول ما ملخصه:

أ - ينقسم المستدرك إلى الأقسام التالية:

الأول: أن يكون إسناد الحديث الذي يخرجه محتجاً برواته في الصحيحين، أو أحدهما على صورة الاجتماع، سالماً من العلل، بل لا يكون على شرطهما إلا إذا احتجا بكل منهما على صورة الاجتماع.

واحترزت بقولي أن يكون سالماً من العلل بما إذا احتجا بجميع رواته على صورة الاجتماع إلا أن فيهم من وصف بالتدليس أو اختلط في آخر عمره ، فإنا نعلم في الجملة أن الشيخين لم يخرجا من رواية المدلسين بالعنعنة إلا ما تحققا أنه مسموع لهم من جهة أخرى ، وكذا لم يخرجا من حديث المختلطين عمن سمع منهم بعد الاختلاط إلا ما تحققا أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط.

الثاني: أن يكون إسناد الحديث قد أخرجا لجميع رواته لا على سبيل الاحتجاج بل في الشواهد والمتابعات والتعاليق ، أو مقرونا بغيره.

الثالث: أن يكون الإسناد لم يخرجا له لا في الاحتجاج ولا في المتابعات.

يقول الباحث : ولقد اعتذر ابن حجر للحاكم عن سبب الخلل الذي أوقعه في التساهل في كتابه، فقال:

إنما وقع للحاكم التساهل ، إما لأنه سود الكتاب، لينقحه، فأعجلته المنية، أو لغير ذلك، قال: ومما يؤيد الأول أني وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك: إلى هنا انتهى إملاء الحاكم، قال: وما عدا ذلك من الكتاب لا يوجد عنه إلا بطريق الإجازة فمن أكبر أصحابه ، وأكثر الناس له ملازمة البيهقي، وهو إذا ساق عنه من غير المملى شيئا لا يذكره إلا بالإجازة. قال: والتساهل في القدر المملى قليل جداً بالنسبة إلى ما بعده[2].

يقول الباحث : ولقد ووفق ابن حجر من قبل من جاء بعده، كتلميذه البقاعي، الذي نقل كلامه كما تقدم، والسيوطي في التدريب[3]، والصنعاني الذي لخص كلامه[4]، والعلامة الجزائري في توجيه النظر[5]، والشيخ أحمد شاكر الذي يقول عن قول ابن حجر انه الحق[6]، والدكتور أديب الصالح[7].

---

[1] - طبقات الشافعية٤/١٦٥ .

[2] - البقاعي النكت الوفية (٤ \١٢).

[3] - السيوطي تدريب الراوي (١\١٠٦).

[4] - الصنعاني توضيح الأفكار (١\٦٨) .

[5] - الجزائري : طاهر بن صالح توجيه النظر إلى أصول الأثر طبعة مكتب المطبوعات بيروت – لبنان (١\٣٤٠).

[6] - شاكر الباعث الحثيث ص ٢٧ .

[7] - الصالح : محمد أديب لمحات في أصول الحديث طبعة المكتب الإسلامي بيروت – لبنان ص ١٢٧ .

الرأي المختار عند الباحث :

وبعد هذه الجولة الطويلة لمعرفة الموقف من المستدرك، وتصحيح الحاكم فيه، فإن الباحث يرى أن الناس مع المستدرك اثنان عالم متأهل، عارف بالحديث وقواعده، فهذا لا يسعه قبول تصحيح الحاكم، ولا غيره، بل يلزمه النظر في كل سند في المستدرك، وفق قواعد المحدثين المقررة في تصحيح الأحاديث، فما وافقه فيه قبله لتحقق شروط الصحة فيه، وما خالفه فيه رده لعدم تحقق شروط الصحة فيه، وآخر غير متأهل للعلم، يسعه الأخذ بما صححه الحاكم، ووفق فيه دون ما خولف فيه، وذلك لما يلي:

١- شرطه في الصحيح لا يوازي شرط الصحيح عند المحدثين.

٢ - إن الحاكم ممن لا يفرق بين الصحيح والحسن.

٣ - إن الحاكم لم يبيض كتابه، فوقع فيه الخلل كما فصل ذلك الحافظ ابن حجر.

٤ - أن النسخ المطبوعة من المستدرك كثيرة السقط والخطأ والتحريف، ولا تتحقق الثقة بالعزو إليها لوحدها، بل لا بد من التحري والتوثق للأحكام المنقولة عن الحاكم في هذا الباب، فإن وجدنا ما يوافق الموجود في كتابه المستدرك، فلنا أن نقبله، وإن لم نجد، توقفنا فيما نقلته هذه النسخ المحرفة، والمليئة بالأخطاء.

٥ - قد يكون لاختلاف الاجتهاد في تصحيح الأحاديث دور في النظر لأحكام الحاكم، فما وافقه فيه الناس، غلب فيه الظن، أما حكمه فيه سليم، وما تفرد به كان محل نقاش، واللـه أعلم.

المبحث الثالث : مكانة الحاكم في علم العلل.

لئن كان الحاكم بهذه المكانة العلمية في الحديث وعلومه، والتي تقدمت الإشارة إليها، وكان الباب الذي نحن بصدد بحثه، متعلقاً بتعليل الحديث في كتابه المستدرك على الصحيحين، فإن هذا محوج بالضرورة إلى التعريف بمكانته في علم العلل، وهذا ما يوضحه الباحث كما يلي:

أولاً: معنى العلة في اللغة والاصطلاح:

أ - معنى العلة لغةً:

تطلق العلة عند أهل اللغة على المرض[١]، وتكرار الشرب[٢]، والحدث الذي يشغل صاحبه عن وجهه[٣]، قالوا: عل يعل، واعتل: أي مرض، فهو عليل[٤]، وقالوا: واعتل عليه بعلة، واعتله: إذا إعتاقه عن أمر[٥]، وهذه علة لهذا أو سبب[٦]، وعللـه بالشيء: أي لهاه به، يتجزأ به عن اللبن[٧]، والتعليل : سقي بعد سقي، وجني الثمرة مرة بعد أخرى[٨]، واعتل: إذا تمسك بحجةٍ: ذكر معناه الفارابي[٩]، هذا عن معانى العلة في لغة العرب فيما ذكروه، فيما وقفت عليه في معاجمهم المختصة.

---

[1] . ابن منظور: جمال الدين لسان العرب طبعة دار صادر بيروت – لبنان ١٠ / ٢٦١ .

[2] . الأزهري تهذيب اللغة طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ٣٣ / ٢٥٥٣ .

[3] . الجوهري الصحاح ٥ / ١٧٧٣ .

[4] . ابن منظور لسان العرب ١٠ / ٢٦١ .

[5] . الجوهري الصحاح ٥ / ١٧٧٤ .

[6] . ابن منظور لسان العرب ١٠ / ٢٦١ .

[7] . الجوهري الصحاح ٥ / ١٧٧٤ .

[8] . ابن منظور لسان العرب ١٠ / ٢٦٠ .

[9] . الفيومي : علاء الدين المصباح المنير في غريب الشرح الكبير طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ص ٢٥٣ .

ب – معنى العلة في الاصطلاح:

من المقرر عند العقلاء أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، وأن المعرفة سبب القرب، وطريق الوصول إلى القلوب، ولذا فعند النظر في كتب المحدثين نجد أن لهم تعريفاتٍ كثيرةٍ للعلة منها:

١ . قال ابن الصلاح: العلة عبارة عن أسباب خفية قادحة في الحديث[١].

٢ . وقال النووي: عبارة عن سبب غامض مع أن الظاهر السلامة منه[٢].

٣ . وقال الحافظ ابن حجر: سبب غامض قادح مع أن الظاهر السلامة منه[٣].

٤ . ويقول الدكتور محمد أديب الصالح: هي ذلك السبب الخفي الغامض الذي يقدح في صحة الحديث، وإن كان سليماً منها في ظاهر الأمر[٤].

ولعل أقرب هذه التعاريف، وأدقها، وأسلمها من الاعتراض تعريف الحافظ بن حجر.

ثانياً: شروط العلة:

وعلى هذا الذي نقلت في تعريف العلة، فإن المحدثين يشترطون في العلة شرطين: هما:

١ - الخفاء. ٢ – القدح في صحة الحديث[٥].

ثالثاً: معنى الحديث المعلول اصطلاحاً:

وإذا كان الحال كما مر، فقد عرف المحدثون الحديث المعلول في كتبهم المختصة، وفي هذا يقول الحافظ ابن حجر: وأحسن من هذا أنْ يقال هو خبرٌ ظاهره السلامة اطلعَ فيهِ بعدَ التفتيشِ عَلَى قادح[٦]، ويقرب منه قول البقاعي: هو الخبر الذي فيه أسبابٌ خفيةٌ طرأتْ عليه، فأثرتْ فيه[٧]، ومن ذلك الباب: قول السخاوي: خبر ظاهره السلامة أطلع فيه بعد التفتيش على قادح[٨]، ولعل تعريفا ابن حجر وتلميذه السخاوي أدق، وأسلم من الاعتراض.

رابعاً: مفهوم العلة عند الحاكم:

عند النظر في كلام الحاكم في تعليل الحديث، وخاصة في كتابه الرائد: معرفة علوم الحديث، والذي كان المصدر الأول لكل من جاء بعده وتحدث عن العلل، حتى أيام الناس هذه، والذي كانت له فيه ابتكارات رائدة

---

[1] . ابن الصلاح علوم الحديث ص ٨١ .

[2] . النووي التقريب ١ / ٢٥٢ .

[3] . العسقلاني النكت على كتاب ابن الصلاح ١ / ١٠٣ .

[4] . الصالح لمحات في أصول الحديث ص ٢٦٣ .

[5] . خاطر : خليل ملا خاطر الحديث المعلل طبعة دار القبلة جدة ص ١٤ ، الحميد : سعد الحميد تقدمة تحقيق كتاب العلل للرازي طبعة دار الرشد الرياض ص ٢٧ ، الطحان : محمود احمد تيسير مصطلح الحديث طبعة دار المعارف بالرياض ص٩٩ - ١٠٠ .

[6] . البقاعي النكت الوفية بما في شرح الألفية ١٣ / ٢٩ ، هذا وقد عزا هذا الكلام إلى العراقي د . همام سعيد في تحقيقه لشرح العلل لابن رجب ص ٢٢ ، وتابعه الحميد في تحقيقه لعلل الرازي ص ٢٧ ، وهو وهم ، لأن البقاعي يقول قال شيخنا ، وشيخه ابن حجر ، والعراقي شيخ شيخه ابن حجر، وكذلك عزاه لابن حجر الشيخ محمود حسن ربيع في تحقيقه لفتح المغيث للعراقي ص ٩٣ والذي نقل منه الدكتور همام .

[7] . البقاعي النكت الوفية بما في شرح الألفية ١٣ / ٢٩ .

[8] . السخاوي فتح المغيث ١ / ٢٦١ .

في هذا العلم، ولقد تحدث فيه عن العلة وأقسامها، حديثاً ضافياً للباحث عودٌ إليه في مقامٍ آتٍ بعون اللـه تعالى، فإننا نجد أنه يعرف العلة بقوله: فالمعلول: ما يوقف على علته: أنه دخل حديث في حديث، أو وهم فيه راوٍ، أو أرسله واحد، فوصله واهم[1]، وهذا تعريف اصطلاحي للعلة عنده خاصة، وعند المحدثين عامةً بأنها تشمل الأمور التالية:

١ . دخول حديث في حديث. ٢ . وهم راوٍ في حديث. ٣ . الوهم في وصل المرسل.

ولعله – رحمه اللـه - يكون من أوائل من حدد مفهوم العلة صراحةً بين علماء العلل، وكتاب المصطلح، وهذا منه (رحمه اللـه)، يعد سبقاً معرفياً في علم العلل، سبق به الحاكم أهل طبقته، ومن تقدمه بهذا التأصيل، بل وتجاوز من جاء بعده في هذا الباب.

خامساً: عناية الحاكم بالعلل:

الحاكم رجل موسوعي المعرفة، كما شهد له مترجموه، فهو فقيه شافعي، له اختياراته الخاصة في الفقه كما تقدم، وهو متكلم أشعري، وهو محدث بارع له عناية كبيرة بالحديث وعلومه، تجلت في مصنفاته الكثيرة الزاخرة بمباحث علم الحديث، تأصيلاً كمعرفة علوم الحديث، والمدخل إلى الإكليل، والمدخل إلى الصحيح، وكتاب المزكين، وتطبيقاً بمعرفة الرجال، كتاريخ نيسابور، الذي أشاد الناس به، وعدّوه مما لا يستغني عنه الفقيه ولا المحدث، وجمعاً للأسانيد، ككتابه المستدرك على الصحيحين، الذي حوى جملة كبيرة من الأحاديث النبوية المسندة، التي أعوز طلبة العلم العثور على كثير منها لولا أن اللـه تعالى قد هيأه لهذا الباب، كما هو معلوم عند من عانى علم تخريج الأحاديث، وأعوزه العثور على بعض الطرق والمرويات المتأخرة، التي لا مظنة لوجودها إلا الكتب المتأخرة المشرفة على بحر الإسناد، ككتب الدارقطني، وتلميذه الحاكم، وصاحبه أبي بكر البيهقي، أوثق تلامذته، وأكثرهم ملازمة له، وأكثرهم تصريحاً بالإشادة بعلومه، وحمل منارها بين الناس، ولقد كان من تلك الأبواب التي كانت له بها عناية علل الحديث، وقد شهد له النقاد في القديم والحديث بالعناية به، وإليك بعض عبارات النقاد في الإشادة بعنايته بعلم العلل، والإشارة إليها كما يلي:

١. قال أبو حازم العبدوي الحافظ: سمعت مشيختنا يقولون: كان الشيخ أبو بكر بن إسحاق، وأبو الوليد النيسابوري يرجعان إلى أبي عبد اللـه الحاكم في السؤال عن الجرح والتعديل، وعلل الحديث، وصحيحه وسقيمه[2]، حتى حملت تلك الشهرة العالية للحاكم في علم العلل على أن ينظمه بعض من أرخ للمعللين في القرنين الرابع والخامس الهجري.

٢. ويقول عبد الغافر الفارسي: أبو عبد اللـه الحاكم إمام أهل الحديث في عصره، العارف به حق معرفته، اختص بصحبة إمام وقته أبي بكر أحمد بن إسحاق الصبغي ، فكان يراجعه في الجرح والتعديل والعلل، واتفق له من التصانيف ما لعله يبلغ قريباً من الألف جزء من تخريج الصحيحين والعلل[3].

٣. قال التاج السبكي: وصنف وخرج، وجرح وعدل، وصحح وعلل[4].

---

[1] . الحاكم معرفة علوم الحديث ص ٣٩٤ .

2 . الذهبي تاريخ الإسلام٢٤٨/٩.

3 . الذهبي سير أعلام النبلاء ٢٦٨/١٧

4 . السبكي طبقات الشافعية ٣٦٧/٤-٣٦٨.

٤. ويقول صاحب كتاب المقترح: وقد تزين هذا القرن، وهو القرن الرابع الهجري، بأمثال: وأبي عبد الـلـه محمد بن عبد الـلـه ابن البيع النيسابوري الحاكم (ت ٤٠٥هـ)[1].

يقول الباحث: ما سمعت من إشادة هؤلاء الأعلام في القديم والحديث، بعناية الحاكم بعلم علل الحديث، دال على مزيد علمه فيه، واهتمام أهل عصره بهذا العلم المنقول عبر هذا الرجل، حتى بوأه ذلك المكانة اللائقة به وأمثاله، فكانت له الإمامة في هذا العلم، والتي قابلها الناس بالشهادة له بهذا التفوق والعناية بمصنفاته فيه، والتسليم له بالمرجعية والإمامة في علم العلل، بين مشايخه وأهل عصره، ثم بين تلامذته ونقلة علمه، ثم بين دارس علم الحديث عموماً، وعلم العلل على وجه الأخص، وهذا دافع للأجيال المعاصرة إلى تصويب نظرتها لهذا الرجل، وتقويم اعتمادها لكتبه، وزيادة عكوفها عليها، ونهولها منها، بغية التحقق من هذه الإمكانات الكبيرة، والإبداعات الخيرة في علم هذا الرجل، بما يجعل منه جسراً ثقافياً، ناقلاً لعلوم من تقدم بكل صدق وأمانة، لتصل إلى الأجيال اللاحقة، ومنها جيل الصحوة الإسلامية المباركة التي أقبل بعض أبنائه على التخصص في سنة النبي صلى الـلـه عليه وسلم، وما تفرع عنه من علوم كان علم العلل في مقدمتها، والـلـه أعلم.

سادساً: تصنيفه في العلل :

وإن كان الحاكم بهذه المعرفة الكبيرة في علم العلل كيف لا؟ وشيخه الدارقطني كبير معللي عصره، وقد سمعت عن اتكاء مشايخه عليه في علم العلل إلا أنه لم يدع الباب مغلقاً دون تأليف ، فقد صنف كتاباً سماه كتاب العلل أقر به في مصنفاته الآخر ، فقال في كتابه المدخل إلى الصحيح : وأما الأخبار الواردة فيـــــه (ضرورة علم الجرح والتعديل عن الصحابة، والتابعين، وأئمة المسلمين، وإلى وقتنا هذا، فإني أوردتها في أول كتاب العلل)[2]، وقد ذكره له مترجموه كابن عساكر في تبيين كذب المفتري[3]، وابن خلكان في الوفيات[4].

سابعاً: تقسيمه للعلل:

فإن كان هذا هو حال الحاكم في علم العلل، والعناية به بهذا الكيف، فقد تحدث عن العلل في كتابه معرفة علوم الحديث حديثاً نظرياً غالبه فيه التطبيق حيث قسم فيه العلل إلى عشرة أجناس، ثم مثل لها، ثم نقل علماء المصطلح، والعلل، تقسيمه للعلل في كتبهم، لكن هذا التقسيم لم يكن محل اتفاق بين المحدثين، ولم تكن آراؤهم موافقة له في هذا التقسيم كما يعلم من مظانه في كتب المصطلح الموسعة، وتعليقات النقاد عليه[5]، وهذا ذكر لهذه الأقسام من كلام الحاكم كما يلي:

---

1 . العوني: الشريف حاتم بن عون العوني المنهج المقترح لفهم المصطلح طبعة دار الرشد بالرياض ١ / ٤٤

2 . الحاكم المدخل إلى الصحيح ص ١١٠ .

3 . ابن عساكر تبيين كذب المفتري ص ٢٢٨ .

4 . ابن خلكان وفيا ت الأعيان ٢ / ٣٦٤ .

5 . حيث ناقشه إلامامان ابن الصلاح والمؤتمن الساجي في تعليقاتهما على معرفة علوم الحديث ص ٣٧٦ – ٣٩٣ ، البلقينـي: السراج، محاسـن الإصـطلاح طبعـة دار المعارف بالقاهرة بتحقيق عائشة عبد الرحمن ، وابن حجر، النكت وغيرهم ص ١٩٨ - ٢٠٣ ، والعراقي، التقييد والإيضاح ص ١١٨ ، وشرح الألفيـة ١ / ٢٢٨ – ٢٢٩ ، والأنصاري في فتح الباقي ١ / ٢٢٩ ، والشيخ شاكر، الباعث ص ٥٧ .

الجنس الأول: أن يكون السند ظاهره الصحة، وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه[1].

قال الحاكم: مثاله ما حدثناه أبو العباس محمد بن يعقوب قال: ثنا محمد بن إسحاق الصغاني قال : ثنا حجاج بن محمد قال: قال ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة - رضي اللـه عنه - عن النبي - صلى اللـه عليه وسلم - قال: " من جلس مجلسًا كثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم : " سبحانك اللـهم وبحمدك لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك ، إلا غفر له ما كان في مجلسه ذلك"[2].

قال أبو عبد اللـه : هذا حديث من تأمله لم يشك أنه من شرط الصحيح وله علة فاحشة .

حدثني أبو نصر أحمد بن محمد الوراق قال : سمعت أبا حامد أحمد بن حمدون القصار يقول : سمعت مسلم بن الحجاج، وجاء إلى محمد بن إسماعيل البخاري، فقبل بين عينيه، وقال: دعني حتى أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله، حدثك محمد بن سلام قال: ثنا مخلد بن يزيد الحراني قال: أخبرنا ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي - صلى اللـه عليه وسلم - في كفارة المجلس فما علته؟ قال: محمد بن إسماعيل: هذا حديث مليح، ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا

[1] أخذت عناوين هذه الأجناس مما ذكره السوطي، التدريب، ٢٦١/١.

[2] - رواه ابن حنبل: المسند (١٢\ ٤٩٤ :١٠٤١٥)، والبخاري: محمد بن إسماعيل، التاريخ الصغير (٤٠١٢) طبعة دار المعرفة، بيروت - لبنان، بتحقيق زايد، والكبير (١٠٥\٤) طبعة دار الكتب العلمية، المصورة عن طبعة اليماني، والترمذي، السنن (ح ٣٤٣٣)، والنسائي: أحمد بن شعيب، السنن الكبرى (١٠٢٣٠) طبعة دار الكتب العلمية، تحقيق سيد كسروي حسن، وعمل اليوم (ص٣٠٩) طبعة مؤسسة الرسالة، تحقيق فاروق حمادة، والطبراني: سليمان بن أحمد بن أيوب، الأوسط (ح٧٧) طبعة دار المعارف، تحقيق الطحان، وابن حبان، الصحيح (ح٢٣٦٦)، والحاكم، المستدرك (٧٢٠١١)، وأشار إلى تعليل البخاري، الطبراني، المعجم الكبير، طبعة مكتبة الصميعي بتحقيق حمدي السلفي(٢٧١/١٩)، والمعجم الأوسط بتحقيق محمود الطحان طبعة دار المعارف ٣٤٦/٦، والطحاوي: احمد بن سلامه، شرح معاني الآثار، ٢٨٩/٤ طبعة دار الكتب العلمية، والبغوي: الحسين بن مسعود، شرح السنة طبعة المكتب الإسلامي بتحقيق شعيب الأرناؤوط ١٣٤/٥.

الحديث إلا أنه معلول[1]، حدثنا به موسى بن إسماعيل قال: حدثنا وهيب قال: ثنا سهيل عن عون بن عبد الله قوله قال: محمد بن إسماعيل هذا أولى فإنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماعًا من سهيل[2].

الجنس الثاني: أن يكون الحديث مرسلاً من وجهٍ رواه الثقات الحفاظ، ويسند من وجهٍ ظاهره الصحة.

قال الحاكم: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا العباس بن محمد الدوري، قال: حدثنا قبيصة بن عقبة، عن سفيان، عن خالد الحذاء، أو عاصم، عن أبي قلابة، عن أنس، قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "أرحم أمتي أبو بكر، وأشدهم في دين الله عمر، وأصدقهم حياء عثمان، وأقرأهم أبي بن كعب، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل، وإن لكل أمة أميناً، وإن أمين هذه الأمة أبو عبيدة "رضي الله عنهم"[3].

---

1 - يقول الباحث: قال ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، التغليق (٤٣٠\٥) طبعة المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، بتحقيق القزقي، وهو وهم لا يتصور وقوعه من مثل البخاري، لان في الباب جملة أحاديث من غير هذا الوجه، وقال في النكت: وقد وقعت لي هذه الحكاية من وجه آخر رويناها في "كتاب الإرشاد"٢ للحافظ أبي يعلى الخليلي، قال: "أنا أبو محمد المخلدي في كتابه - أنا أبو حامد الأعمش هو أحمد بن حمدون الحافظ، قال: كنا عند محمد بن إسماعيل البخاري بنيسابور، فجاء مسلم بن الحجاج، فسأله عن حديث عبيد الله بن عمر عن أبي الزبير، عن جابر في قصة العنبر"، قال: فقرأ عليه إنسان حديث حجاج بن محمد عن ابن جريج عن موسى ابن عقبة عن سهيل، عن أبيه عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في "كفارة المجلس"، فقال مسلم : "في الدنيا أحسن من هذا ؟ تعرف بهذا الإسناد في الدنيا حديثا غير هذا؟"، فقال محمد بن إسماعيل: "لا إلا أنه معلول"، فقال مسلم: "لا إله إلا الله وارتعد أخبرني به فقال: "استر ما ستر الله فألح عليه وقبل رأسه وكاد أن يبكي" فقال: "اكتب إن كان ولا بد حدثنا موسى ثنا وهيب ثنا موسى بن عقبة عن عون بن عبد الله. فقال له مسلم لا يبغضك إلا حاسد وأشهد أن ليس في الدنيا مثلك"، قلت: وهكذا رواها الخطيب في تأريخه عن أبي حازم العبدري عن الحسن بن أحمد الزنجوني عن أحمد بن حمدون مثله، فهذا اللفظ أولى بان يعزى إلى البخاري من اللفظ المعزو له في كلام الحاكم في "علوم الحديث"، على أن بعض المتأخرين من الحفاظ أوّل الكلام الذي في "علوم الحديث" فقال: "الذي ينبغي أن يحمل عليه كلامه في هذه الرواية وغيرها أن يكون مراده بالباب رواية أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وبالحديث طريق ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل عن أبي هريرة - رضي الله عنه -، قلت: وهو حمل متعسف ظاهر التكلف، ثم إنه يرد عليه ما فر منه، فإنه روي من رواية أبي هريرة - رضي الله عنه - من غير هذا الوجه، وذلك فيما رواه أبو داود في سننه من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال عن سعيد المقبري، عن عبد الله بن عمرو بن العاص موقوفا نحو هذا الحديث، العسقلاني، النكت (٧١٧\٢).

يقول الباحث: واليك تخريج ما ذكره ابن حجر فقد ذكرت هذه القصة عند الخليلي: الخليل بن احمد الإرشاد (٩٦٠\٣) طبعة دار الرشد بالرياض، والبغدادي تاريخ بغداد (١٢ \ ٢٨) و(١٣\ ١٠٤)، وابن نقطة: أبو بكر، التقييد في ذكر رواة الكتب والأسانيد، ص ٣٣، طبعة دار الكتب العلمية، وابن عساكر هبة الله تاريخ دمشق طبعة دار الفكر بتحقيق العمروي (٩٦\٥٢).

2 - قال ابن رجب: وقول البخاري هذا زاده أبو زرعة وأبو حاتم إيضاحاً، وبياناً، وحاولا الكشف عن سبب العلة ومصدرها، فقد روى ابن أبي حاتم في علله هذا الحديث، فقال: سألت أبي وأبا زرعة عن هذا الحديث، فقالا: هذا خطأ رواه وهيب عن سهيل عن عون بن عبد الله موقوف، وهذا أصح، قلت لأبي: ممن هو؟ قال: يحتمل أن يكون الوهم من ابن جريج، ويحتمل أن يكون من سهيل، وأخشى أن يكون ابن جريج دلس هذا الحديث عن موسى بن عقبة، ولم يسمعه من موسى، وإنما أخذه من بعض الضعفاء، سمعت أبي مرة أخرى يقول: لا أعلم روي هذا الحديث عن سهيل إلا ما يرويه ابن جريج عن موسى بن عقبة، فأخشى أن يكون أخذه عن إبراهيم بن أبي يحيى إذ لم يروه أصحاب سهيل، لا أعلم روي هذا الحديث في شيء من طرق أبي هريرة، وبهذا يكون أئمة علماء الحديث والعلل في عصرهم البخاري وأبو زرعة وأبو حاتم قد اتفقوا على خطأ نسبة سماع موسى بن عقبة من سهيل، وهي علة على جانب من الخفاء حتى عبر عنها الحاكم بقوله: هذا حديث من تأمله لم يشك أنه من شرط الصحيح. ابن رجب عبد الرحمن، شرح علل الترمذي ٤٢/١ ، والرازي: محمد بن إدريس العلل طبعة دار الرشد بالرياض بتحقيق سعد الحميد برقم (٢٠٧٨)، وقارن العقيلي: أبو جعفر، الضعفاء ١٥٥/٢، والدارقطني: علي بن عمر، العلل الواردة (١٠ \١٢٧).

يقول الباحث: رجاله ثقات، وهو معلول من هذا الطريق، وقد توارد هؤلاء الأئمة الكبار على تعليل هذا الحديث بهذه العلة القادحة، وتعليلهم صائب لا مزيد عليه.

3 -رواه ابن حنبل المسند برقم ١٢٩٢٧،ابن حبان محمد بن حبان البستي الصحيح تحقيق شعيب الأرناؤوط برقم٧٠٠١، والترمذي السنن برقم (٣٧٩٠) ، وابن ماجة: السنن ح (١٥٤) ،البيهقي احمد بن حسين السنن الكبرى ٢١٠/٦، طبعة دار الفكر، بيروت – لبنان، المصورة عن الطبعة الهندية، بتحقيق عبد القدير خان، وقال: وكذلك رواه قطبة بن العلاء، عن سفيان، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أنس، موصولاً، البغوي شرح السنة برقم٣٩٣٠ ،ابن أبي شيبة عبد الله بن إبراهيم المصنف برقم٣٢٥٩٥ بتحقيق محمد عوامة طبعة دار المنهاج في جدة ، والمصنف المستدرك (٤٢٢\٣) .

قال أبو عبد اللـه: وهذا من نوع آخر علته، فلو صح بإسناده لأخرج في الصحيح، إنما روى خالد الحذاء، عن أبي قلابة، أن رسول اللـه - صلى اللـه عليه وسلم – قال: "أرحم أمتي..." مرسلاً، وأسند، ووصل: "إن لكل أمة أميناً وأبو عبيدة أمين هذه الأمة"، هكذا رواه البصريون الحفاظ عن خالد الحذاء وعاصم جميعًا وأسقط المرسل من الحديث، وخرج المتصل[1] بذكر أبي عبيدة في الصحيحين"[2].

الجنس الثالث: أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي، ويروى عن غيره لاختلاف بلاد رواته.

قال الحاكم: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، قال: ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، قال: ثنا بن أبي مريم قال: حدثنا محمد بن جعفر بن أبي كثير عن موسى بن عقبة عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه أن رسول اللـه - صلى اللـه عليه وسلم – قال: "إني لأستغفر اللـه وأتوب إليه في اليوم مائة مرة "[3].

قال أبو عبد اللـه: وهذا إسناد لا ينظر فيه حديثي إلا علم أنه من شرط الصحيح، والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا.

حدثنا أبو جعفر محمد بن صالح بن هانئ قال : ثنا يحيى بن محمد بن يحيى قال : ثنا أبو الربيع قال : ثنا حماد بن زيد عن ثابت البناني قال : سمعت أبا بردة يحدث عن الأغر المزني وكانت له صحبة ، قال: قال رسول صلى اللـه عليه وسلم: "إنه ليغان على قلبي فأستغفر اللـه في اليوم مائة مرة"[1].

---

[1] - ووفق الحاكم من قبل عدة من النقاد منهم الدارقطني الذي ذكر هذه العلة في كتابه العلل الوارد برقم (٢٦٧٦) فقال : يرويه خالد الحذاء ، وعاصم الأحول ، واختلف عنهما، فأما حديث خالد الحذاء ، فرواه إسماعيل بن علية ، عن خالد ، عن أبي قلابة مرسلا، واختلف عن الثوري، فرواه قبيصة ،عن الثوري ، عن خالد { وعاصم } ، عن أبي قلابة ، عن انس . وخالفه معلى بن عبد الرحمن ، فرواه عن الثوري ، عن عاصم ، عن أبي قلابة ، عن ابن عمر ، وعن خالد، عن أبي قلابة، عن انس . ورواه وكيع، عن الثوري ، عن خالد ، عن أبي قلابة ، عن انس .ورواه ابن عيينة ، وحماد بن سلمة ، وحماد بن زيد ، عن عاصم ، عن أبي قلابة مرسلا، ورواه أبو قحذم : النضر بن معبد ، عن أبي قلابة مرسلا أيضا، ورواه شعبة من هذا الحديث كلمة ، وهي فضيلة أبي عبيدة بن الجراح _ خاصة -، عن خالد، عن أبي قلابة، عن انس، واختلف عن شعبة في ذلك:

فقيل : عن سليمان بن حرب، عن شعبة، عن ثابت، عن انس .

وقيل : عن أبي علي : عبيد اللـه بن عبد المجيد الحنفي، عن شعبة، عن عاصم الأحول،عن انس .

وقيل : عن أبي عمر الحوضي ، عن شعبة ، عن قتادة ، عن انس .

وأصحها : عن شعبة، عن خالد، عن أبي قلابة، عن انس .

والخطيب البغدادي الذي قال : وإرسال هذا الحديث عن معمر عن قتادة أصح من إيصاله فأما حديث أبي قلابة فالصحيح منه المسند المتصل ذكر أبي عبيدة حسب وما سوى ذلك مرسل غير متصل واللـه أعلم انظر البغدادي : احمد بن علي بن ثابت الفصل لبيان المدرج من الأصل (١٢ ٦٨٧) طبعة دار الصميعي تحقيق مشهور حسن .

وابن عبد الهادي الذي قال : وقد اختلف العلماء في هذا الحديث قديماً وحديثاً فقال بعضهم الصحيح أنه مرسل ، وقال بعضهم هو منقطع لم يسمعه أبو قلابة من أنس والصحيح منه ذكر أبي عبيدة ، ابن عبد الهادي مجموع رسائل(١٥١١)طبعة مكتبة السنة تحقيق حسين عكاشة .

وقد خولف الحاكم من قبل عدة من العلماء الذين صححوا الحديث منهم تلميذه البيهقي الذي يقول : ورواه بشر بن المفضل وإسماعيل بن علية ومحمد بن أبي عدي عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن النبي صلى اللـه عليه وسلم مرسلاً إلا قوله في أبي عبيدة فإنه وصله في آخره فجعلوه عن أنس بن مالك عن النبي صلى اللـه عليه وسلم وكل هؤلاء ثقات أثبات واللـه أعلم انظر البيهقي السنن الكبرى (٢١٠١٦)،والذهبي الذي يقول : هو صحيح من حديث أبي قلابة ؛رواه جماعة عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أنس قال: قال النبي صلى اللـه عليه وسلم : أعلمهم بالفرائض زيد .انظر الذهبي **تاريخ الإسلام " (٤/٥٥-٥٦)** .

وابن حجر الذي يقول : وإسناده صحيح إلا أن الحفاظ قالوا إن الصواب في أوله الإرسال والموصول منه ما اقتصر عليه البخاري واللـه اعلم . العسقلاني : احمد بن علي بن حجر فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٩٣١٧) طبعة دار الحديث القاهرة – مصر .

يقول الباحث : الحديث رجاله ثقات لكنه مرسل بتمامه ، والذي صح منه ذكر عثمان كما نص عليه عدة من الحفاظ كما أخرجاه في الصحيحين .

[2] -رواه البخاري الصحيح برقم ٣٧٤٤ ومسلم الصحيح برقم ٢٤١٩

١-رواه ابن ماجة السنن برقم ٣٨١٦ ،وعبد بن حميد :عبد الحميد بن حميد المنتخب من المسند طبعة دار السنة تحقيق صبحي السامرائي برقم ٥٥٨ والبزار: محمد بن عبد الخالق، المسند برقم ٣١٢٣، طبعة العلوم والحكم بالمدينة، بتحقيق محفوظ الرحمن زين اللـه، والنسائي السنن الكبرى برقم ١٠٢٠١ ، وقال ذكر الاختلاف على أبي بردة في هذا الحديث،وابن أبي شيبة مصنف برقم ٣٦٢٢٣، وأبو نعيم: احمد بن عبد اللـه أخبار اصبهان طبعة دار الكتب العلمية تحقيق سيد كسروي برقم ١٥٣، وذكر ما انتهى إلينا من الرواة عن أبي نعيم برقم ٣٣ وقال :تفرد به المغيرة عن سعيد ،والعقيلي الضعفاء برقم ١٩٢٦، والطبراني : سليمان بن احمد الدعاء طبعة دار الرشد برقم (٥١٠١١) والمعجم الأوسط طبعة دار المعارف تحقيق الطحان برقم ٣٧٣٧، والطحاوي شرح معاني الآثار برقم ٦٩٥٤ ، الروياني: محمد بن هارون، المسند برقم ٤٦٥ ، طبعة مؤسسة قرطبة بالقاهرة، تحقيق أيمن علي أبو يماني.

قال أبو عبد اللـه: رواه مسلم بن الحجاج في الصحيح عن أبي الربيع وهو الصحيح المحفوظ، ورواه الكوفيون أيضًا مسعر وشعبة وغيرهما عن عمرو بن مرة عن أبي بردة هكذا [٢].

الجنس الرابع: أن يكون محفوظاً عن صحابي، فيروى عن تابعي، يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحته.

قال الحاكم: أخبرنا أبو عبد اللـه محمد بن عبد اللـه الصفار، قال: ثنا أحمد بن محمد بن عيسى القاضي، قال: ثنا أبو حذيفة، قال: ثنا زهير بن محمد، عن عثمان بن سليمان، عن أبيه، أنه سمع النبي صلى اللـه عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور[٣].

قال أبو عبد اللـه: قد خرج العسكري وغيره من المشايخ هذا الحديث في الوحدان، وهو معلول من ثلاثة أوجه: أحدهما أن عثمان هو ابن أبي سليمان، والآخر أن عثمان إنما رواه عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه[٤]، والثالث قوله: "سمع النبي - صلى اللـه عليه وسلم -، وأبو سليمان لم يسمع من النبي - صلى اللـه عليه وسلم - ولم يره" وقد خرجت شواهده في التلخيص[٥].

الجنس الخامس: أن يكون الحديث[٦] قد روي بالعنعنة، وسقط منه رجل دل عليه طريق أخرى محفوظة.

---

1 - ذكر ابن أبي حاتم هذا الحديث واشار الى علته فقال: رواه موسى بن عقبة ، عن أبي إسحاق ، عن أبي بردة ، عن أبيه ، عن الأغر من أصحاب النبي صلى اللـه عليه وسلم ، عن النبي صلى اللـه عليه وسلم.ورواه إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن أبي بكر ، وأبي بردة ابني أبي موسى ، عن النبي صلى اللـه عليه وسلم بنحوه ، ولم يذكر أبا موسى.
قال أبي : وحديث إسرائيل أشبه ، إذ كان هو أحفظ العلل للرازي ١٨٧/٢،وذكره البخاري فقال :والأول اصح التاريخ الكبير ٤٣/٢.
ذكره الدار قطني في العلل الواردة طبعة دار طيبة بتحقيق محبوب الرحمن السلفي برقم ١٣٠٠ وقال: اختُلِف فِيهِ عَلَى أَبِي بُردَة ، فَرَواهُ المُغِيرَةُ بن أَبِي الحُرِّ شَيخٌ مِن الكُوفَةِ ، عَن سَعِيدِ بنِ أَبِي بُردَة ، عَن أَبِيهِ ، عَن جَدِّهِ أَبِي مُوسَى،وَخالَفَهُ حُمَيد بن هِلاَلٍ ، فَرَواهُ عَن أَبِي بُردَة ، قال : حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِن المُهاجِرِين ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللـه عَلَيه وسَلم.
وَخالَفَهُما ثابِتٌ البُنانِيُّ ، وعَمرُو بن مُرَّة ، فَرَوَياهُ عَن أَبِي بُردَة ، عَنِ الأغر الجُهَنِيِّ ، ومِنهُم مَن قال : المُزَنِيُّ.وَكَذَلِك رَواهُ زِياد بن المُنذِرِ أَبُو الجارُودِ ، عَن أَبِي بُردَة ، عَنِ الأغر المُزَنِيِّ ، وهُو أَشبَهُهُما بِالصَّوابِ قَولُ مَن قال : عَنِ الأغر ووافقه العقيلي فقال: وقال ثابت ، وعمرو بن مرة ، عن أبي بردة ، عن الأغر المزني ، عن النبي صلى اللـه عليه وسلم نحوه وهذا أولى الضعفاء للعقيلي ٢٢٨/٨.يقول الباحث: رجال هذا السند ثقات ما خلا المغيرة فهو يخالف في الحديث كما قال البخاري وغيره ولذا فحديثه معلول في رأي أكثر أهل العلم والأصح في الباب حديث الأغر المزني كما نص عليه الحاكم والدار قطني وابن أبي حاتم والبخاري والعقيلي واللـه اعلم.
2 - مسلم الصحيح برقم ٢٧٠٢ .
3 - لم أقف عليه في ما بين يدي من المصادر إلا عند المصنف هنا ، وعنه العسقلاني علي بن احمد بن حجر الإصابة في تمييز الصحابة ٢٩٥/٣.
4 حديث جبير بن مطعم، عن النبي صلى اللـه عليه وسلم الذي أشار إليه المصنف، وليس فيه هذه العلة التي أشار إليها هنا، وقد رواه البخاري برقم ٧٦٩ ومسلم الصحيح برقم ٤٦٣.
5 - لم اقف على من ذكر هذه العلة سوى المصنف هنا والسند رجاله ثقات لكنه معلول بما ذكره المصنف هنا وتعليله صحيح
6 هذه الكلمة ساقطة من تدريب الراوي، وقد أضفتها ليتم السياق ويفهم.

قال الحاكم: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، قال: ثنا بحر بن نصر، أنا ابن وهب، قال: أخبرني يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن علي بن الحسين، عن رجال من الأنصار، أنهم كانوا مع رسول الـلـه - صلى الـلـه عليه وسلم - ذات ليلة، فرمي بنجم، فاستنار، فذكر الحديث بطوله[1].

قال الحاكم: علة هذا الحديث أن يونس على حفظه، وجلالة محله قصر به، وإنما هو عن ابن عباس، قال: حدثني رجال من الأنصار، وهكذا رواه ابن عيينة، ويونس، من سائر الروايات، وشعيب بن أبي حمزة، وصالح بن كيسان، والأوزاعي، وغيرهم عن الزهري، وهو في الصحيح [2] .

الجنس السادس: أن يختلف على رجل في الإسناد وغيره، ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد.

قال الحاكم: حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى، قال: ثنا أبو العباس الثقفي قال: ثنا حاتم بن الليث الجوهري قال: ثنا حامد بن أبي حمزة السكري، قال: ثنا علي بن الحسين بن واقد قال: حدثني أبي عن عبد الـلـه بن بريدة عن أبيه عن عمر بن الخطاب - رضي الـلـه عنه - قال: قلت يا رسول الـلـه ما لك أفصحنا ولم تخرج من بين أظهرنا؟ قال: "كانت لغة إسماعيل قد درست، فجاء بها جبرائيل عليه السلام إلي فحفظنيها[3].

قال أبو عبد الـلـه: لهذا الحديث علة عجيبة، حدثني أبو عبد الـلـه محمد بن العباس الضبي رحمه الـلـه من أصل كتابه قال: أنا أحمد بن علي بن رزين الفاشاني من أصل كتابه قال: ثنا علي بن خشرم قال: ثنا علي بن الحسين بن واقد قد بلغني أن عمر بن الخطاب - رضي الـلـه عنه – قال: يا رسول الـلـه، إنك أفصحنا ولم تخرج من بين أظهرنا ، فقال له رسول الـلـه - صلى الـلـه عليه وسلم : " إن لغة إسماعيل كانت قد درست فأتاني بها جبرائيل فحفظنيها [4] .

الجنس السابع: الاختلاف على رجل في تسمية شيخه، أو تجهيله.

قال الحاكم: حدثنا الشيخ أبو بكر أحمد بن إسحاق الفقيه، قال: أخبرنا أبو بكر يعقوب بن يوسف المطوعي، قال: ثنا أبو داؤد سليمان بن محمد المباركي، قال: ثنا أبو شهاب، عن سفيان الثوري، عن الحجاج بن فرافصة، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الـلـه عنهم، قال: قال النبي صلى الـلـه عليه وسلم: "المؤمن غِرٌ كريم، والفاجر خِبٌ لئيم"[5].

قال أبو عبد الـلـه: وهكذا رواه عيسى بن يونس، ويحيى بن الضريس، عن الثوري، فنظرت فإذا له علة، أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي بمرو، قال: ثنا أحمد بن سيار، قال: حدثنا محمد بن كثير، قال : ثنا سفيان

---

1 -رواه مسلم برقم ٢٢٢٩، ورواه النسائي السنن الكبرى برقم ١١٢٧٢،١١٢٠٨

2 -لم اقف على من ذكر هذه العلة لهذا الحديث، وارى ان تعليل الحاكم غير صحيح، وان الحديث صحيح من الطريقين، فان يونس بن يزيد من أكابر تلامذة الزهري، ومن أوثقهم فيه، ومخالفته لأقرانه هنا لا تضر، كما قرر علماء العلل، والـلـه أعلم.

3 -رواه ابن غطريف: محمد بن أحمد، الجزء رقم ٥١، طبعة درا البشائر الإسلامية، تحقيق عامر صبري، وعنه ابن عساكر في التاريخ ج ٣١٤.

4 -لم أقف على هذه العلة في كتب العلل المطبوعة، وقد تفرد بها الحاكم، والحديث رجاله ثقات، وهو منقطع، لان علي بن الحسين بن واقد أبهم من بلغه عن عمر، وهذه جهالة وانقطاع في السند.

5 -رواه أبو يعلى: أحمد بن علي بن المثنى، المسند برقم ٦٠٠٨ ، طبعة دار المأمون للتراث، بتحقيق حسين أسد، والحاكم، المستدرك ٤٣١١ ، والبيهقي، السنن الكبرى ١٩٥١١٠.

الثوري، عن الحجاج بن الفرافصة، عن رجل، عن أبي سلمة، قال سفيان : أراه ذكر أبا هريرة، قال : قال رسول الـلـه - صلى الـلـه عليه وسلم -: "المؤمن غر كريم، والفاجر خب لئيم"[1].

الجنس الثامن: أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه، ولكنه لم يسمع منه أحاديث معينة.

قال الحاكم: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، قال: حدثنا محمد بن إسحاق الصاغاني، قال: ثنا روح بن عبادة، قال: حدثنا هشام بن أبي عبد الـلـه، عن يحيى، بن أبي كثير، عن أنس بن مالك، أن النبي - صلى الـلـه عليه وسلم - كان إذا أفطر عند أهل بيت قال: "أفطر عندكم الصائمون، وأكل طعامكم الأبرار، ونزلت عليكم السكينة"[2].

قال أبو عبد الـلـه: قد ثبت من غير وجه رواية يحيى بن أبي كثير عن أنس بن مالك إلا أنه لم يسمع منه هذا الحديث وله علة[3]. أخبرنا أبو العباس قاسم بن القاسم السياري، وأبو محمد الحسن بن حليم المروزيان بمرو، قالا: حدثنا أبو الموجه، قال: أخبرنا عبدان، قال: أخبرنا عبد الـلـه بن المبارك، قال: أخبرنا هشام عن يحيى بن أبي كثير، قال: حدثت عن أنس أن النبي - صلى الـلـه عليه وسلم - كان إذا أفطر عند أهل بيت قال: "أفطر عندكم الصائمون، وأكل طعامكم الأبرار، وصلت عليكم الملائكة"[4].

الجنس التاسع: أن تكون طريقه معروفة، ويروي أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريق.

قال الحاكم: أخبرنا أبو جعفر محمد بن محمد بن عبد الـلـه البغدادي، قال: ثنا يحيى بن عثمان بن صالح السهمي، قال: ثنا سعيد بن كثير بن عفير، قال: حدثني المنذر بن عبد الـلـه الحزامي، عن عبد العزيز بن أبي سلمة، عن

---

1 - رواه أبو داوود السنن برقم ٤٧٩٢ وابن حنبل المسند برقم ٩١٠٧ .

٣- ذكر هذه العلة الدار قطني، العلل برقم١٤٠٧ فقال: يَرويهِ يَحيَى بن أَبِي كَثِيرٍ ، واختُلِف عَنهُ ؛ فَرَواهُ الحَجّاجُ بن فُرافِصَة ، وبِشرُ بن رافِعٍ ، عَن يَحيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَن أَبِي سَلَمَة ، عَن أَبِي هُرَيرةَ. وَرَواهُ أُسامَةُ بنُ زَيدٍ ، عَن رَجُلٍ مِن بَلحارِثٍ ، عَن يَحيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَن أَبِي سَلَمَةَ مُرسَلاً.
ويقول الباحث: رجاله ثقات، وهو مرسل كما قال الحاكم والدارقطني وبالتالي فان تعلياليهما صحيح.

2 -رواه أبو داود سليمان بن الأشعث، السنن برقم ٣٨٥٦تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد طبعة دار الكتب العلمية،واحمد بن حنبل، المسند برقم ١٢١٩٨ وابن حبان الصحيح برقم ٥٢٩٦

3 ذكر هذه العلة الدارقطني، العلل برقم٥٨٤ فقال: يَروِيهِ مُحَمد بن عَمرِو بنِ عَلقَمَة، عَن مُصعَبِ بنِ ثابِتٍ، واختُلِف عَنهُ؛ فَرَواهُ أَحمَد بن حاتِمٍ الطَّوِيلُ ، عَن داوُد بنِ الزِّبرَقانِ ، عَن مُحَمدِ بنِ عَمرٍو ، عَن مُصعَبِ بنِ ثابِتٍ ، عَن عَبدِ الـلـه بنِ الزُّبَيرِ ، عَن سَعدٍ.وَخالَفَهُ إِبراهِيمُ بن محمد بن مَيمُونٍ ، رَواهُ عَن داوُد بنِ الزِّبرَقانِ ، عَن مُحَمدِ بنِ عَمرٍو ، فَقال عَن مُصعَبِ بنِ سَعدٍ ، عَن سَعدٍ، وَكِلاَهُما وهِمَ. وَرَواهُ عَباد بن عَبادٍ ، عَن مُحَمدِ بنِ عَمرٍو ، عَن مُصعَبِ بنِ ثابِتٍ : أَنَّ رَسُول الـلـه صَلَّى الـلـه عَلَيه وَسَلم أَفطَر ... ، مُرسَلاً. وَهُو الصَّوابُ.والعلل برقم ١٣٩٥ وقال أيضا:يَروِيهِ يَحيَى بن أَبِي كَثِيرٍ ، واختُلِف عَنهُ ؛ فَرَواهُ الخَلِيلُ بن مُرَّة ، عَن يَحيَى ، عَن أَبِي سَلَمَة ، عَن أَبِي هُرَيرةَ.والصَّوابُ عَن يَحيَى ، عَن أَنَسٍ.واختُلِف عَنِ الخَلِيلِ ، فَقال طَلَحَةُ بن زَيدٍ : عَنِ الخَلِيلِ ، عَن يَحيَى ، عَن أَبِي سَلَمَة ، عَن أَبِي هُرَيرةَ، وَخالَفَهُ ابن وهبٍ ، وكَثِيرُ بن حِميَرٍ، فَرَوَياهُ ، عَنِ الخَلِيلِ ، عَن يَحيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَن أَنَسٍ بِذَلِك . وهُو المَحفُوظُ . وكَذَلِك رَواهُ هِشامٌ الدَّستُوائِيُّ، عَن يَحيَى، وقال ابن أبي حاتم الرازي، وسألت أبا زرعة عن هذا الحديث فقال: رواه خالد بن الحارث عن هشام عن يحيى قال بلغني عن انس، وقد رأى يحيى أنسا ولم يسمع منه وحديثه مرسلا أصح، وهذا وهم يعني المرفوع، انظر الرازي: ابن أبي حاتم المراسيل طبعة دار الكتب العلمية بيروت لبنان بتحقيق سيف الدين الكاتب ص٢٤٣، والعراقي: عبد الرحيم بن الحسين تحفة التحصيل في أحكام المراسيل طبعة دار الكتب العلمية (١\٣٤٦).

٧- يقول الباحث: رجاله ثقات، والصحيح فيه انه منقطع، لان يحيى بن أبي كثير لم يسمع من انس هذا الحديث، وقد أبهما من حدثه عن أنس.

عبد الـلـه بن دينار، عن ابن عمر أن رسول الـلـه - صلى الـلـه عليه وسلم - كان إذا افتتح الصلاة قال: "سبحانك الـلـهم تبارك اسمك، وتعالى جدك"[1]، وذكر الحديث بطوله.

قال أبو عبد الـلـه : لهذا الحديث علة صحيحة ، والمنذر بن عبد الـلـه، أخذ طريق المجرة فيه، حدثنا أبو جعفر محمـد بن عبيد الـلـه العلوي النقيب بالكوفة، قال: حدثنا الحسين بن الحكم الحبري، قال: حدثنا أبو غسان مالك بن إسماعيل، قال: ثنا عبد العزيز بن أبي سلمة، قال: ثنا عبد الـلـه بن الفضل، عن الأعرج، عن عبيد الـلـه بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب - رضي الـلـه عنه - عن النبي - صلى الـلـه عليه وسلم - [2]أنه كان إذا افتتح الصلاة، فذكر الحديث بغير هذا اللفظ[3]، وهذا مخرج في صحيح لمسلم[4].

الجنس العاشر: أن يروى الحديث مرفوعاً من وجه، وموقوفاً من وجه.

قال الحاكم: أخبرنا أحمد بن علي بن الحسن المقرئ، قال: حدثنا أبو فروة يزيد بن محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي، قال: ثنا أبي، عن أبيه، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبي - صلى الـلـه عليه وسلم – قال: "من ضحك في صلاته يعيد الصلاة، ولا يعيد الوضوء"[5].

قال أبو عبد الـلـه الحاكم : لهذا الحديث علة صحيحة : أخبرنا أبو الحسين علي بن عبد الرحمن السبيعي بالكوفة، قال: ثنا إبراهيم بن عبد الـلـه العبسي، قال: ثنا وكيع، عن الأعمش، عن أبي سفيان، قال: سئل جابر عن الرجل يضحك في الصلاة، قال:[6] "يعيد الصلاة، ولا يعيد الوضوء"[7].

قال أبو عبد الـلـه: فقد ذكرنا علل الحديث على عشرة أجناس، وبقيت أجناس لم نذكرها، وإنما جعلتها مثالاً لأحاديث كثيرة معلولة، ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم، فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم[8].

يقول الباحث: هذا وقد لخصها السيوطي في تدريب الراوي، وهذا ذكر تلخيص السيوطي لها كما يلي:

أحدها: أن يكون السند ظاهره الصحة، وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه.

---

[1] - رواه النسائي: أحمد بن شعيب، السنن الصغرى برقم ٨٩٩، طبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان، وابن ماجه السنن برقم٨٠٦ والحاكم المستدرك برقم ٨٦٠ وقد اسند هذا الحديث عن عمر ولا يصح

[2] - رواه مسلم: مسلم بن الحجاج، الصحيح برقم ٧٧١، طبعة دار الفكر، بيروت – لبنان، تحقيق فؤاد عبد الباقي، وعنه أبو نعيم احمد ابن عبد الـلـه المستخرج على صحيح مسلم (٣٦٧\١٢-٣٦٨) ، وابن خزيمة : محمد بن إسحاق الصحيح طبعة المكتب الإسلامي بيروت لبنان بتحقيق الأعظمي حديث رقم ٤٣٦ .

[3] - انظر الهامش السابق .

[4] - لم أجد من ذكر هذه العلة من علماء العلل سوى المصنف هنا ، وتعليله هنا صحيح فان المنذر بن عبد الـلـه الحزامي قد أخطأ فيه فساقه عن عبد العزيز بن سلمة عن عبد الـلـه بن دينار عن ابن عمر وهذا خطا ، وإنما صوابه عبد العزيز بن أبي سلمة عن عبد الـلـه بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الـلـه بن أبي رافع عن علي به .

[5] -رواه أبو يعلى احمد بن علي المسند طبعة دار المأمون للتراث برقم ٢٣١٣،والدار قطني السنن طبعة دار الكتب العلمية تحقيق عبد الـلـه هاشم يماني برقم٦٥٠،والبيهقي السنن الكبرى برقم ٦٩١

[6] - رواه البيهقي السنن الكبرى (١٤٤\١) .

[7] -ذكر الدارقطني هذه العلة في كتاب السنن، فقال: يزيد بن سنان هذا هو أبو فروة الرهاوي، وهو ضعيف الحديث جداً، وابنه ضعيف أيضاً، وقد وهم في هذا الحديث في موضعين، أحدهما في رفعه إياه إلى النبي صلى الـلـه عليه وسلم، والآخر في لفظه، والصحيح عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر من قوله: من ضحك في الصلاة أعاد الصلاة، ولم يعد الوضوء، كذلك رواه عن الأعمش جماعة من الرفعاء الثقات، منهم سفيان الثوري، وأبو معاوية الضرير، ووكيع، وعبد الـلـه بن داود الخريبي، وعمر بن علي المقدمي، وغيرهم، انظر الدارقطني السنن (٣١٥\١)، يقول الباحث: فقد وهم أبو فروة في هذا الحديث، فجعله من قول النبي صلى الـلـه عليه وسلم، وإنما هو من قول جابر وعلى هذا فان تعليل الحاكم هنا صحيح، وقد وافقه عليه شيخه الدارقطني، كما رأيت، والـلـه اعلم .

[8] - الحاكم معرفة علوم الحديث (١٧٥ إلى ١٨٢).

الثاني: أن يكون الحديث مرسلاً من وجه رواه الثقات الحفاظ ، ويسند من وجه ظاهره الصحة.

الثالث: أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي، ويروى عن غيره، لاختلاف بلاد رواته.

الرابع: أن يكون محفوظاً عن صحابي، فيروي عن تابعي، يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحته بل ولا يكون معروفا من جهته.

الخامس: أن يكون الحديث روى بالعنعنة، وسقط منه رجل، دل عليه طريق أخرى محفوظة.

السادس: أن يختلف على رجل في الإسناد، وغيره، ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد.

السابع: الاختلاف على رجل في تسمية شيخه، أو تجهيله.

الثامن: أن يكون الراوي عن شخص أدركه، وسمع منه، لكنه لم يسمع منه أحاديث معينة، فإذا رواها عنه بلا واسطة فعلتها أنه لم يسمعها منه.

التاسع: أن تكون طريقه معروفة، يروي أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريق، فيقع من رواه من تلك الطريق بناء على الجادة في الوهم.

العاشر: أن يروي الحديث مرفوعاً من وجه، وموقوفاً من وجه[1].

يقول الباحث: وبتمام البحث في أجناس علل الأحاديث، وتوثيقها، وتخريجها، ومناقشة الحاكم فيها، يتم للباحث الانتهاء من بيان مكانة الحاكم في علم العلل، وهي مكانة بلا شك، عظيمة وكبيرة، دلت عليها المباحث السابقة التي تقدم الحديث عنها، وبتمام هذا، يتم للباحث الانتهاء من الفصل الأول، ليزلف إلى فصل آخر، أكثر تخصصاً في علم العلل، لنعرف القارئ منه بمباحث علمية جديدة، طرقها الحاكم في كتابه المستدرك، فأظهرت منهجية عالية، لطالما غفل عنها كثير من الدارسين، بانشغالهم بالبحث في بابٍ وقف الناس على ضفافه، ولعلهم ما أنضجوا بحثه، ولا خرجوا فيه بقناعاتٍ علميةٍ، تفصل النزاع، وتحدد الوجهة، وتعد إضافة معرفية جديدة في علم العلل، يمكن للأجيال أن تحملها خلفاً عن سلف، لتحكم بها منهج تعاملها مع الحاكم، بغية الوصول إلى مزيد استفادةٍ من علمه، وإقبال عليه بما لعله يكون دافعاً لطلبة العلم، للتشمير عن السواعد، والجد في البحث، لإنضاج دراساتٍ عميقة في هذا الباب، تنتفع بها الأجيال القادمة بعون اللـه تعالى.

[1] شاكر: احمد محمد الباعث الحثيث شرح ألفية السيوطي في الحديث، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

الفصل الثاني :

أنواع العلة عند الحاكم، وطريقته في التعليل.

وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: منهجه في التعليل، وفيه المطالب التالية:

تمهيد: معنى المنهج في اللغة والاصطلاح:

عند النظر في كتب اللغة نجد أن أهلها قد قالوا: النهج: هو الطريق الواضح[١]، وقالوا: نهج الأمر وأنهج: وضح[٢]، ونهجت الطريق: تبينته، وانتهجته: استبنته[٣]، وقال الكفوي: النهج: الوجه الواضح الذي جرى عليه الاستعمال[٤]، وهذا أمر قد تتابع عليه أهل اللغة في القديم، وعنهم أخذ المعاصرون وزادوا، ففي المعجم الوسيط: الطريق المستقيم الواضح يقال هذا نهجي لا أحيد عنه[٥]، وأما عن المنهج والمنهاج، فنجد الأزهري، يقول: والمنهاج: الطريق الواضح[٦]، ومثله عند صاحب الكليات[٧]، ووافقهم على هذا، وزاد صاحب المصباح، فقال: النهج: الطريق الواضح، والمنهج والمنهاج مثله[٨]، وعند النظر في المعاجم المعاصرة، نجدها توافق ما سلف، وتزيد عليه: بأنه الخطة المرسومة، ومنه منهاج الدراسة، ومنهاج التعليم ونحوهما، جمعها: مناهج، والمنهج: المنهاج[٩]، وعلى هذا الذي سمعت من كلام العرب، فإن المنهج: هو الخطة المرسومة لبحث أمر ما، والطريقة المسلوكة في بحثه، وعليه، فإن منهج الحاكم في التعليل: هو الخطة التي اتبعها الحاكم في تعليل الأحاديث ببيان الأمور الخفية القادحة في صحة الأحاديث، مع أن الظاهر السلامة منها في كتابه المستدرك على الصحيحين، محل البحث والدراسة، وفق قواعد محددة معروفة عنده، وعند من جاء بعده من علماء العلل، وعند النظر في كتابه المذكور، فقد وجد الباحث أنه بحث تعليل الأحاديث في ثنايا كتابه، بطريقتين يعرض الباحث لبيانهما، وتعريف القارئ المهتم بهما، من خلال المطالب التالية:

---

[1] . الجوهري: اسماعيل بن حماد الصحاح وتاج العربية (٢ / ٢٣٤) طبعة دار العلم للملايين بتحقيق احمد عبد الغفور العطار ، الاصفهاني : الحسين بن المفضل المفردات في غريب القران ص ٨٢٥ طبعة دار القلم دمشق – سوريا بتحقيق صفوان داودي ، الكفوي : محمد بن احمد الكليات ص ٥٢٤ طبعة مؤسسة الرسالة تحقيق محمد المصري .

[2] . الزمخشري : محمود جار الله أساس البلاغة ص ٩٩٩ طبعة دار الكتب المصرية .

[3] . الزمخشري- الاساس ٩٩٩ .

[4] . الكفوي- الكليات ص ٩١٣ .

[5] . انيس : ابراهيم المعجم الوسيط ص ٩٥٧ طبعة دار المعرفة بيروت – لبنان .

[6] .الأزهري: يحيى بن زياد معجم تهذيب اللغة ص ٣٦٧٢ طبعة دار الكتاب العربي بيروت – لبنان .

[7] .الكفوي- الكليات ص ٩١٣ .

[8] . الفيومي: حسن بن محمد، المصباح المنير، ص ٦٢٧ طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان .

[9] . انيس: المعجم الوسيط ص ٩٥٧ ، وانيس ابراهيم المعجم الوجيز ص ٦٣٦ طبعة دار الثقافة بمصر .

المطلب الأول: التعليل الذاتي:

ويقصد به الباحث: بيان الحاكم للأمور الخفية القادحة في صحة الأحاديث، مع أن الظاهر السلامة منها بكلامه هو أصالة دون الحاجة إلى النقل عن غيره من العلماء المختصين بهذا العلم، وهذا أمر شائع في كتابه، يظهر لكل من نظر فيه، وتأمل في تعقيباته الكثيرة المنثورة في كتابه، ولا يستقيم وصفه إلا بالمثال، وإليك بعض الأمثلة على طريقته هذه كما يلي:

١ . ذكر حديث البراء في عذاب القبر، والسؤال فيه، فقال:

حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، ثنا محمد بن عبد الله بن نمير، ثنا أبي، ثنا الأعمش ثنا المنهال بن عمرو، وحدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنبأ إسماعيل بن قتيبة، ثنا يحيى بن يحيى أنبأ أبو معاوية عن الأعمش، ثنا المنهال بن عمرو، عن زاذان أبي عمر، قال: سمعت البراء بن عازب، يقول: خرجنا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في جنازة رجل من الأنصار، فانتهينا إلى القبر، و لم يلحد[1] بعد، قال: فقعدنا حول النبي - صلى الله عليه وسلم - فجعل ينظر إلى السماء، وينظر إلى الأرض، وجعل يرفع بصره، و يخفضه ثلاثاً، ثم قال: اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر، ثم قال: إن الرجل المسلم إذا كان في القبر من الآخرة، وانقطاع من الدنيا، جاء ملك الموت، فقعد عند رأسه، وينزل ملائكة من السماء، كأن وجوههم الشمس معهم أكفان من أكفان الجنة، وحنوط[2] من حنوط الجنة، فيقعدون منه مد البصر، قال: فيقول ملك الموت: أيتها النفس المطمئنة أخرجي إلى مغفرة من الله ورضوان، قال: فتخرج تسيل كما تسيل القطرة من السقاء، فلا يتركونها في يده طرفة عين، فيصعدون بها إلى السماء، فلا يمرون بها على جند من ملائكة إلا قالوا: ما هذه الروح الطيبة؟ فيقولون: فلان بن فلان بأحسن أسمائه، فإذا انتهى إلى السماء فتحت له أبواب السماء، ثم يشيعه من كل سماء مقربوها إلى السماء التي تليها، حتى ينتهي إلى السماء السابعة، ثم يقال: اكتبوا كتابه في عليين، ثم يقال: أرجعوا عبدي إلى الأرض، فإني وعدتهم إني منها خلقتهم، وفيها أعيدهم، ومنها أخرجهم تارةً أخرى، فترد روحه إلى جسده، فتأتيه الملائكة، فيقولون: من ربك؟ قال: فيقول: الله، فيقولون: ما دينك؟ فيقول: الإسلام، فيقولون: ما هذا الرجل الذي خرج فيكم؟ قال: فيقول: رسول الله، قال: فيقولون: وما يدريك؟ قال: فيقول: قرأت كتاب الله، فآمنت به، وصدقت، قال: فينادي مناد من السماء: أن صدق، فأفرشوه من الجنة، وألبسوه من الجنة، وأروه منزله من الجنة، قال: و يمد له في قبره، ويأتيه روح الجنة، وريحها، قال: فيفعل ذلك به، ويمثل له رجل حسن الوجه، حسن الثياب، طيب الريح، فيقول: أبشر بالذي يسرك، هذا يومك

[1] -اللحد بالتسكين: الشق في جانب القبر(انظر الجوهري الصحاح(١٣٥\٢).

[2] - الحنوط: طيب يخلط للميت خاصة ، وكل ما يطيب به الميت من مسك وذريرة وصندل وعنبر وكافور وغير ذلك مما يذر عليه تطييبا له، وتجفيفا لرطوبت (الفيومي – المصباح (٤٦٦\٢) .

الذي كنت توعد، فيقول: من أنت؟ فوجهك وجه يبشر بالخير، قال: فيقول: أنا عملك الصالح، قال: فهو يقول: رب أقم الساعة كي أرجع إلى أهلي ومالي، ثم قرأ: {يُثَبِّتُ اللـه الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللـه الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللـه مَا يَشَاءُ}[1].

وأما الفاجر: فإذا كان في قبل من الآخرة، وانقطاع من الدنيا، أتاه ملك الموت، فيقعد عند رأسه، وينزل الملائكة سود الوجوه، معهم المسوح[2]، فيقعدون منه مد البصر، فيقول ملك الموت: أخرجي أيتها النفس الخبيثة، إلى سخط من اللـه، وغضب، قال: فتفرق في جسده، فينقطع معها العروق والعصب، كما يستخرج الصوف المبلول بالسفود[3] ذي الشعب، قال: فيقومون إليه، فلا يدعونها في يده طرفة عين، فيصعدون بها إلى السماء، فلا يمرون على جند من الملائكة إلا قالوا: ما هذه الروح الخبيثة؟ قال: فيقولون فلان بأقبح أسمائه، قال: فإذا انتهى به إلى السماء، غلقت دونه أبواب السماوات، قال: ويقال: اكتبوا كتابه في سجين، قال: ثم يقال: أعيدوا عبدي إلى الأرض، فإني وعدتهم أني منها خلقتهم، وفيها أعيدهم، ومنها أخرجهم تارة أخرى، قال: فيرمى بروحه حتى تقع في جسده، قال: ثم قرأ {وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللـه فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ}[4]، قال: فتأتيه الملائكة، فيقولون: من ربك؟ قال: فيقول: لا أدري، فينادي مناد من السماء: أن قد كذب، فأفرشوه من النار، وألبسوه من النار، وأروه منزله من النار، فيضيق عليه قبره، حتى تختلف فيه أضلاعه، قال: ويأتيه ريحها، وحرها، قال: فيفعل به ذلك، ويمثل له رجل قبيح الوجه، قبيح الثياب، منتن الريح، فقول: أبشر بالذي يسؤك، هذا يومك الذي كنت توعد قال: فيقول: من أنت؟ فوجهك الوجه يبشر بالشر، قال: فيقول: أنا عملك الخبيث، قال: وهو يقول: رب لا تقم الساعة.

حدثني محمد بن عبد اللـه العمري، ثنا محمد بن إسحاق ثنا علي بن المنذر، ثنا محمد بن فضيل، ثنا الأعمش، فذكره بإسناد نحوه، وقال في آخره: وحدثنا علي بن المنذر في عقب خبره: ثنا ابن فضيل حدثني أبي عن أبي حازم عن أبي هريرة ـ نحوا من هذا الحديث ـ يريد حديث البراء، إلا أنه قال: أرقد رقدة المتيقن للمؤمن الأول، ويقال للفاجر: أرقد منهوشاً، فما من دابة في الأرض إلا ولها في جسده نصيب، وقد رواه سفيان بن سعيد، وشعبة بن الحجاج وزائدة بن قدامة، وهم الأئمة الحفاظ عن الأعمش.

أما حديث الثوري: فحدثناه أبو محمد عبد الرحمن بن حمدان الجلاب بهمدان، وأنا سألته، ثنا محمد بن إبراهيم الصوري، ثنا مؤمل بن إسماعيل، ثنا سفيان، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن زاذان، عن البراء، قال: خرجنا مع رسول اللـه - صلى اللـه عليه وسلم - في جنازة، فأتينا القبر، و لما يلحد، وذكر الحديث.

---

[1] . القران الكريم سورة إبراهيم آية رقم (٢٧) .

[2] - المسوح : والمسح بالكسر واحد المسوح وهو لباس الرهبان (المطرسي : الحسين بن محمد المغرب في ترتيب المعرب (٧٥/٥) طبعة دار الكتب المصرية .

[3] -السفود : عود من حديد ينظم فيه اللحم ليشوى (انيس المعجم الوسيط (٤٣٢\١))

[4] . القران الكريم سورة الحج آيو رقم (٣١) .

وأما حديث شعبة: فحدثنيه أبو سعيد بن أبي بكر بن أبي عثمان - رحمهم الـلـه -، وأنا سألته، ثنا علي بن مسلم الأصبهاني بالري، ثنا عمار بن رجاء، حدثنا محمد بن بكر البرساني، عن شعبة، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن زاذان، عن البراء، عن النبي - صلى الـلـه عليه وسلم - في حديث القبر.

وأما حديث زائدة: فحدثنا أبو سعيد عمرو بن محمد بن منصور العدل، ثنا الحسين بن الفضل البجلي، ثنا معاوية بن عمرو الأزدي، ثنا زائدة، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن زاذان، عن البراء، قال: صلينا مع رسول الـلـه - صلى الـلـه عليه وسلم - على جنازة رجل من الأنصار، فذكر حديث القبر بطوله.

يقول الباحث:

ثم عقب عليه بقوله: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، فقد احتجا جميعاً بالمنهال بن عمرو، وزاذان أبي عمر الكندي، وفي هذا الحديث فوائد كثيرة لأهل السنة، وقمع للمبتدعة، ولم يخرجاه بطوله، وله شواهد على شرطهما يستدل بها على صحته، حدثنا أبو سهل أحمد بن محمد بن زياد النحوي ببغداد، وأبو العباس محمد بن يعقوب من أصل كتابه، قالا: ثنا يحيى بن أبي طالب، ثنا وهب بن جرير، ثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن البراء بن عازب، قال: ذكر النبي - صلى الـلـه عليه وسلم - المؤمن والكافر، ثم ذكر طرفاً من حديث القبر، فقد بان بالأصل والشاهد صحة هذا الحديث، ولعل متوهماً يتوهم أن الحديث الذي حدثناه أبو الحسن عبد الصمد بن علي بن مكرم البزار ببغداد، ثنا جعفر بن محمد بن كزال، ثنا أبو إبراهيم الترجماني، ثنا شعيب بن صفوان، ثنا يونس بن خباب، عن المنهال بن عمرو، عن زاذان، عن أبي البختري الطائي: سمعت البراء بن عازب أنه قال: خرجنا مع رسول الـلـه - صلى الـلـه عليه وسلم - في جنازة رجل من الأنصار، فأتينا القبر، ولما يلحد، فجلس رسول الـلـه - صلى الـلـه عليه و سلم - واستقبل القبلة، وجلسنا حوله، ثم ذكر الحديث، يعلل به هذا الحديث، وليس كذلك، فإن ذكر أبي البختري في هذا الحديث وهم من شعيب بن صفوان، لإجماع الأئمة الثقات على روايته، عن يونس بن خباب، عن المنهال بن عمرو، عن زاذان، أنه سمع البراء، حدثنا بصحة ما ذكرته جعفر بن محمد بن نصر الخلدي إملاء ببغداد، ثنا علي بن عبد العزيز، ثنا إبراهيم بن زياد سبلان، ثنا عباد بن عباد قال: أتيت يونس بن خباب بمنى عند المنارة، وهو يقص، فسألته عن حديث عذاب القبر، فحدثني به، وأخبرني أبو عمرو إسماعيل بن بجيد بن أحمد بن يوسف السلمي، أنبأ أبو مسلم إبراهيم بن عبد الـلـه، ثنا أبو عمرو الضرير، ثنا مهدي بن ميمون، عن يونس بن خباب، وأخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي ـ واللفظ له ـ حدثنا عبد الـلـه بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا عبد الرزاق، أنبأ معمر، عن يونس بن خباب، عن المنهال بن عمرو، عن زاذان، عن البراء بن عازب، وفي حديث عباد بن عباد أنه سمع البراء بن عازب، قال: خرجنا مع رسول الـلـه - صلى الـلـه عليه وسلم - في جنازة، فجلس رسول الـلـه - صلى الـلـه عليه وسلم - على القبر، و جلسنا حوله، وذكر الحديث بطوله، هذا هو الصحيح المحفوظ من حديث يونس بن خباب، وهكذا رواه أبو خالد الدالاني، وعمرو بن قيس الملائي، والحسن بن عبيد الـلـه النخعي، عن المنهال بن عمرو.

أما حديث أبي خالد الدالاني: فحدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا السري بن يحيى التميمي، ثنا أبو غسان، ثنا عبد السلام بن حرب، ثنا أبو خالد الدالاني، عن المنهال بن عمرو.

وأما حديث أبي خالد الدالاني: فحدثناه أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا أحمد بن بشر المرثدي، ثنا القاسم بن محمد بن أبي شيبة، ثنا أبو خالد الأحمر، عن عمرو بن قيس الملائي، عن المنهال بن عمرو.

وأما حديث الحسن بن عبيد الـلـه: فحدثناه أبو محمد أحمد بن عبد الـلـه المزني، ثنا محمد ابن عثمان بن أبي شيبة، ثنا أحمد بن يونس، ثنا أبو بكر بن عياش، ثنا الحسن بن عبيد الـلـه عن المنهال كلهم قالوا: عن زاذان، عن البراء: عن النبي - صلى الـلـه عليه وسلم ـ نحوه هذه الأسانيد التي ذكرتها كلها صحيحة على شرط الشيخين[1].

يقول الباحث:

وبعد ذكر الحاكم لطرق حديث البراء، أبان عن وجود علة في أحدها، وهي زيادة رجل، وفي هذا يقول الحاكم: فإن ذكر أبي البختري في هذا الحديث، وهم من شعيب بن صفوان لإجماع الأئمة الثقات على روايته عن يونس بن خباب، عن المنهال بن عمرو، عن زاذان أنه سمع البراء.

يقول الباحث: وعند النظر يظهر ما يلي:

١- هذه علة لهذا الطريق، تفرد بذكرها الحاكم في المستدرك.

٢- ولم أقف عليها عند غيره من علماء العلل كابن معين، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وابن أبي حاتم، والترمذي.

٣- ولم يذكرها علماء الجرح كابن عدي، وابن حبان، والعقيلي، ومن تبعهم كالمزي، وتابعيه كتلميذه الذهبي، وابن حجر - والـلـه أعلم.

٤- ولكن نقلها عنه كل من الائمة:

أ- البيهقي في كتابه إثبات عذاب القبر، فقال: أخبرنا أبو عبد الـلـه الحافظ، ثنا أبو الحسين عبد الصمد بن علي بن مكرم البزاز، ببغداد، ثنا جعفر ابن محمد بن بشران، ثنا أبو إبراهيم الترجماني، ثنا شعيب بن صفوان، ثنا يونس بن خباب، فذكره، قال أبو عبد الـلـه الحافظ: ذكر أبي البختري في هذا الحديث وهم لإجماع الثقات على روايته، عن يونس بن خباب، عن المنهال بن عمرو، عن زاذان، أنه سمع البراء[2].

---

[1] . الحاكم المستدرك (١ / ٣٧ – ٤٠)،والصنعاني :عبد الرزاق بن همام المصنف برقم ٦٧٣٧ طبعة المكتب الاسلامي تحقيق الاعظمي، وابـن ابي شـيبة: عبدالـلـه ابن محمد المصنف برقم ١٢١٨٥ طبعة دار المنهاج – جدة بتحقيـق العوامـة، وابـن حنبـل :احمـد بـن محمـد المسـنده بـرقم ١٨٦٣٧ ، وابـو داود السـنن بـرقم (٣٢١٢و٤٧٥٣)، والنسائي السنن برقم ٢٠٠١ ، وابن عبد البر : يوسف بن عبدالـلـه التمهيد ١٠٩/٤ والروياني : الحسن بن محمد المسند برقم ٣٩٦.

[2] . البيهقي : احمد بن الحسين إثبات عذاب القبر برقم ٢١ طبعة دار الفرقان بتحقيق القضاة .

ب-ابن تيمية في شرح حديث النزول[1]، ومجموع الفتاوى[2].

ج- وابن حجر في إتحاف المهرة[3].

٥- ولم يعترض عليه أحد من الثلاثة الذين نقلوا عنه.

٦- وهو تعليل صحيح، فان شعيب بن صفوان، وإن كان من رجال مسلم إلا أنه قد تكلم فيه، وإليك كلام، النقاد فيه كما يلي :

شعيب بن صفوان بن الربيع بن الركين الثقفي ، أبو يحيى الكوفي روى عن : إبراهيم بن مهاجر ، والحارث النميري ، وحمزة بن حبيب الزيات ، وحميد الطويل ، وغيرهم

روى عنه : إسحاق بن يوسف الأزرق ، وأبو إبراهيم إسماعيل بن إبراهيم الترجماني ، وإسماعيل بن عبد الـلـه الرقي ، وأبو حسان الحسن بن عثمان الزيادي ، وزكريا بن يحيى زحمويه الواسطي ، وأبو داود سلَيمان ابن داود الطيالسي ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وعلي بن حجر السعدي ، والقاسم بن الحكم العرني ، ومنصور ابن أبي مزاحم ، وأبو همام الوليد بن شجاع بن الوليد السكوني ، وغيرهم .

وقد كانت للنقاد فيه الأقوال التالية:

١ . قال أحمد بن حنبل: كان ها هنا مع الصحابة ، يعني صحابة أبي جعفر ، قيل له : حدث عنه عبد الرحمن بن مهدي . قال : ما ظننت أن عبد الرحمن يحدث عنه.

٢. وقال أيضاً : لا بأس به ، وكان ها هنا من الأبناء ، وهو صحيح الحديث ، قيل له : ابن مهدي أين سمع منه ؟ قال : ببغداد .

٣ . وقال ابن معين: كان ها هنا ببغداد ، ليس حديثه بشيءٍ . قال : وأيش كان عنده ، كان عنده سمر ، ولم يكتب عنه يحيى بن معِين شيئا.

٤ . وقال أيضاً: شعيب بن صفوان ليس بشيءٍ ، الترجماني يروى عنه ، وليس يبالي عن من روى .

٥ . وقال أبو حاتم : يكتب حديثه، ولا يحتج به .

٦ . وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال: يخطئ.

٧ . وساق له ابن عدي في الكامل بعض الأحاديث، وقال: ولشعيب غير ما ذكرت من الحديث، وليس بالكثير، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه[4].

---

[1] .ابن تيمية : احمد بن عبدالحليم شرح حديث النزول ص٨٦ طبعة المكتب الاسلامي تحقيق الشيخ الألباني ، ومجموع الفتاوى ٥ / ٤٣٩ طبعة ابن القاسم.

[2] . ابن تيمية مجموع القتاوى ٥ / ٤٣٩

[3] . العسقلاني : احمد بن علي إتحاف المهرة برقم ٢٠٦٣ طبعة مركز السنة بالجامعة الاسلامية بتحقيق الدكتور زهير الناصر .

[4] . المزي: عبد الرحمن بن يوسف، تهذيب الكمال ١٢ / ٥٢٨ طبعة مؤسسة الرسالة، بتحقيق الدكتور بشار عواد، ابن طهمان: إبراهيم، سؤالات ابن طهمان لابـن مَعِين، طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق، الترجمـة ٢٨٤ ، ٣٦٨ ، البخـاري تـاريخ الكبـير : ٤ / الترجمـة ٢٥٨٦ ، و البخـاري تاريخـه الصـغير : ٢ / ٢١٧ ، والـرازي: محمد بن إدريس، الجرح والتعديل ٤ / ٣٤٨ ، طبعة دار الكتب العلمية المصورة عن الطبعة الهندية، بتحقيق المعلم اليماني، ابن حبان: محمـد بـن حبـان، الثقـات ٦ / ٤٤٠، طبعة دار الكتب العلمية، المصورة عن الطبعة الهندية، وابن عدي: عبد الـلـه بن عدي الجرجاني، الكامل في ضـعفاء الرجـال / ٧ ، ٨ ، طبعـة دار الفكـر، دمشق – سوريا، تحقيق زهير زكار ورفاقه، و الذهبي: محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقـد الرجـال، ٢ / ٢٧٦ ، طبعـة دار المعرفـة، بـيروت – لبنـان، بتحقيـق

يقول الباحث: والخلاصة أنه ضعيف لا يتابع على كثيرمما رواه .

٢ . ذكر حديث فضالة الليثي فقال :

حدثنا أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب الفقيه ، ثنا الحسن بن علي بن زياد ، ثنا سعيد بن سليمان الواسطي، وحدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، ثنا العباس بن محمد الدوري ، ثنا يحيى بن معين ، وحدثنا علي بن عيسى ، ثنا أحمد بن نجدة ، ثنا سعيد بن منصور قالوا : ثنا هشيم ،عن داود بن أبي هند ،عن أبي حرب بن أبي الأسود ،عن فضالة الليثي قال : أتيت النبي - صلى اللـه عليه و سلم - فقلت : إني أريد الإسلام ، فعلمني شرائع من شرائع الإسلام ، فذكر الصلاة ، وشهر رمضان ، ومواقيت الصلاة ، فقلت : يا رسول اللـه إنك تذكر ساعات أنا فيهن مشغول ، ولكن علمني جماعاً من الكلام ،قال : إن شغلت ،فلا تشغل عن العصرين ،قلت : و ما العصران ؟ و لم تكن لغة قومي قال : الفجر والعصر .

يقول الباحث: ثم عقب عليه، فقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه، وفيه ألفاظ لم يخرجاها بإسناد آخر ، وأكثرها فائدة ذكر شرائع الإسلام ، فإنه في حديث عبد العزيز بن أبي رواد ،عن علقمة بن مرثد، عن يحيى بن يعمر ،عن ابن عمر ، وليس من شرط واحد منهما ، وقد خولف هشيم بن بشير في هذا الإسناد عن داود بن أبي هند خلافاً لا يضر الحديث. بل يزيده تأكيداً.

حدثنا أبو بكر محمد بن عبد اللـه الشافعي ، ثنا محمد بن بشر بن مطر ، ثنا وهب بن بقية ، وحدثنا علي بن عيسى ، ثنا الحسين بن محمد بن زياد ، ثنا إسحاق بن شاهين قالا : ثنا خالد بن عبد اللـه ،عن داود ،عن أبي حرب ،عن عبد اللـه بن فضالة عن أبيه قال : علمني رسول اللـه - صلى اللـه عليه و سلم - فكان فيما علمني أن قال : حافظ على الصلوات الخمس، فقلت : هذه ساعات لي فيها اشتغال ، فحدثني بأمر جامع إذا أنا فعلته أجزأ عني ، قال: حافظ على العصرين قال : و ما كانت من لغتنا قلت : و ما العصران ؟ قال : صلاة قبل طلوع الشمس، وصلاة قبل غروبها ، وأبو حرب بن أبي الأسود الديلي تابعي كبير عنده عن أكابر الصحابة لا يقصر سماعه عن فضالة بن عبيد الليثي ، فإن هشيم بن بشير حافظ معروف بالحفظ، وخالد بن عبد اللـه الواسطي صاحب كتاب [1] .

يقول الباحث : وعند النظر يظهر ما يلي :

١- أشار الحاكم إلى علة وقعت في هذا الحديث ، وهي مخالفة خالد بن عبد اللـه الواسطي لهشيم بن بشير ، ورأى الحاكم أن هذه المخالفة لا تضر، لأنهما في نظره حافظان.

٢- ولم يشر - رحمه اللـه – إلى من علل هذا الحديث بالمخالفة ، وساق التعليل من كلامه هو ، وإن كان أبو حاتم الرازي قد وافقه في هذا التعليل، وخالفه في النتيجة ، فقال ابنه :

البجاوي، والعسقلاني: أحمد بن علي، تهذيب التهذيب ٤ / ٣٠٩ ، طبعة دار الكتب العلمية، المصورة عن الطبعة الهندية، وابن شاهين: عمر بن حفص، أسماء الضعفاء برقم (٢٨٨)، طبعة مؤسسة الرسالة، بتحقيق القشقري.

[1] .الحاكم المستدرك برقم ٥٠ – ٥١ .

وسألت أبي عن حديث ؛ رواه هشيم ، عن داود بن أبي هند ، عن حرب بن أبي الأسود ، عن فضالة الليثي: أتيت النبي - صلى الـلـه عليه وسلم - فأسلمت ، وعلمني الصلوات الخمس في مواقيتها ، الحديث .

قال أبي : ورواه خالد الواسطي ، عن داود ، عن أبي حرب بن أبي الأسود ، عن عبد الـلـه بن فضالة الليثي ، عن أبيه ، عن النبي - صلى الـلـه عليه وسلم - قال أبي : حديث خالد أصح عندي [1] .

٣- وإذا كان الحاكم قد رأى أن مخالفة خالد الواسطي لهشيم لا تضر ، فهذا يحوج إلى النظر في ترجمة كليهما، لمعرفة كلام نقاد الحديث فيهما، بغية الموازنة بينهما لمعرفة، من تقدم روايته منهما، فقد اختلفت فيهما أنظار الحاكم وأبي حاتم الرازي كما تقدم ، وعليه، فعند النظر في كتب الرجال نجد ما يلي :

أ. أما هشيم فقال النقاد فيه :

قال عبد الرحمن بن مهدي : كان هشيم أحفظ للحديث من سفيان الثوري .

وقال أيضاَ: حفظ هشيم عندي أثبت من حفظ أبي عوانة ، وكتاب أبي عوانة أثبت [2] .

وقال يزيد بن هارون : ما رأيت أحداً أحفظ للحديث من هشيم ، إلا سفيان - إن شاء الـلـه -.

وقال العجلي: هشيم ثقة ، يعد من الحفاظ ، وكان يدلس .

وقال حماد بن زيد : ما رأيت في المحدثين أنبل من هشيم .

وسئل أبو حاتم عن هشيم ، فقال: لا يسأل عنه في صدقه ، وأمانته ، وصلاحه .

وقال الذهبي : كان رأساً في الحفظ ، إلا أنه صاحب تدليس كثير ، قد عرف بذلك .

ب. وأما خالد الواسطي : فهذه خلاصة كلام الناس فيه كما يلي :

قال أبو حاتم : كان خالد الطحان ثقة صالحاً في دينه بلغني أنه اشترى نفسه من الـلـه ثلاث مرات ، وهو أحب إلينا من هشيم .

وقال أحمد : كان خالد بن عَبد الـلـه الواسطي ، من أفاضل المسلمين اشترى نفسه من الـلـه أربع مرات ، فتصدق بوزن نفسه فضة أربع مرات .

وَقَال محمد بن سعد ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، والترمذي ، والنسائي ثقة . زاد أبو حاتم : صحيح الحديث ، وزاد الترمذي : حافظ [3] .

يقول الباحث : فقد فضل خالد الواسطي من قيل جماعة من المحدثين كما تقدم على هشيم ، ولم يتهم بما اتهم به من التدليس ، وعليه فتقدم روايته على رواية هشيم،وقد عدها أبو حاتم الأصح .

٤- واما ابو حرب بن ابي الاسود، فهذه اقوال النقاد فيه كما يلي :[4]

---

[1] . الرازي علل الحديث برقم ٢٩٦ .

[2] . ابن عدي الكامل ٧ / ١٣٥ ، و المزي تهذيب الكمال ٣٠ / ٢٧٢ ، والـذهبي سير أعلام النبلاء .١٥ / ٢٩٦ ، و الـرازي الجرح والتعـديل ٩ / ١١٥ ، و الـذهبي الميزان ٤ / ٣٠٧ ، العسقلاني تهذيب التهذيب ١١ / ٥٣ ، و طبقات المدلسين برقم (١١١)طبعة دار المنار زرقاء الأردن تحقيق عصم القريوطي .

[3] .المزي تهذيب الكمال ٨ / ١٠، والذهبي محمد بن أحمد الكاشف في ذكر رجال الكتب الستة طبعة دار القبلة بجدة تحقيق شيخ العوامة وأحمد نمر الخطيب ١ / ٣٦٦ ، و البغدالدي تاريخ بغداد ٨ / ٢٩٤ ، والرازي الجرح ٣ / ٣٤١ ، و ابن حنبل أحمد بن محمد العلل ومعرفة الرجال برقم (١٤٦١) طبعة المكتب الأسلامي بيروت- لبنان بتحقيق وصيٌ الـلـه عباس وطبعة التركية بتحقيق طلعت فوج بيكيت .

[4] -العسقلاني تهذيب التهذيب ٦١/١٢ ، و البخاري التاريخ الكبير ٢٣/٩، و ابن حبان الثقات برقم ٦٣/٤٣ و الرازي الجرح برقم ١٦٢٦ و ابن سعد محمد كاتب الواقدي الطبقات الكبرى طبعت دار المعارف بمصر بتحقي علي وعمر ٢٢٦/٧ ، و الذهبي الكاشف برقم ٦٥٧٤

ا- ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من قراء أهل البصرة وقال: كان معروفا ،وله أحاديث .

ب- وذكره البخاري في التاريخ الكبير ، ولم يذكر فيه جرحا ،ولا تعديلا .

ج- وذكره ابن ابي حاتم في الجرح، ولم يذكر فيه جرحا، ولاتعديلا .

د-وذكره ابن حبان في الثقات.

ه- وقال ابن عبد البر: بصري ثقة .

و- وقال الذهبي :ثقة.

٥- هذا، وقد اختلف في هذا الحديث على داود بن أبي هند ، فرواه هشيم عنه عن أبي حرب بن أبي الأسود، عن فضالة الليثي به ، كما عند المصنف وأحمد وغيرهما [١] ، ورواه خالد الواسطي كما عند المصنف وأبي داود [٢] وغيرهما ، عنه عن أبي حرب ، عن عبد الـلـه بن فضالة عن فضالة به ، ورواه زهير بن إسحاق السلولي كما علقه البخاري في التاريخ الكبير [٣] ، وزهير هذا قد ضعفه علماء الحديث ، وهذه خلاصة رأيهم فيه كما يلي :

فقد ضعفه النسائي.

وقال ابن معين ليس بشيء.

وقال أبو حاتم: شيخ ،

وقال ابن حبان : كان يخطىء حتى خرج عن حد الاحتجاج إذا انفرد.

وقال البخاري: قال محمد بن أبي بكر: كان ثقة.

وقال ا بن عدي : أرجو انه لا بأس به .

وقال الدارقطني: يعتبر به .

وقال أبو أحمد الحاكم :ليس بالمتين عندهم [٤] .

---

[1] . احمد المسند برقم (١٩٠٢٤) ، وابن سعد الطبقات ٧ / ٧٩ – ٨٠ ، والبخاري التاريخ الكبير ٥ / ١٧٠ ، والطحاوي أحمد بن سلامة مشكل الآثار برقم (٩٩٧) طبعة مؤسسة الرسالة بتحقيق الشيخ شعيب ورفاقه ، وابن حبان الصحيح برقم (١٧٤١) .

[2] . أبو داود السنن برقم (٤٢٨) ، والبسوي يعقوب بن سفيان المعرفة والتاريخ ١ / ٣٤١ طبع دار طيبة بالمدينة المنورة تحقيق الدكتور أكرم العمري والبيهقي الكبرى ١ / ٤٦٦ ، وابن أبي عاصم أحمد بن زهير بن حرب الأحاد والمثاني برقم (٩٣٩) طبع الدار الراية بالرياض تحقيق باسم جوابرة، والطحاوي مشكل الآثار برقم (٩٩٦) ، وابن قانع: أحمد بن محمد المعجم ٢ / ٣٢٥ – ٣٢٦ طبعة مكتبة السنة بالقاهرة تحقيقي أيمن شعبان، وابن حبان الصحيح برقم (١٧٤٢) ، والطبراني المعجم الكبير ١٨ / ٨٢٦ ، وابن قتيبة عبدالله بن مسلم الغريب الحديث ١ / ١٧٩ طيعة وزارة الأوقاف العراقية تحقيق عبدالله الجبوري ، والخطابي أحمد بن محمد الغريب ١ / ١٨٦ طبعةجامع أم القرى تحقيق العزباوي ، وأبو نعيم أحمد بن عبدالله معرفة الصحابة برقم (٥٠٨٦)طبعة دار الرشد برياض تحقيق الجديع، وأبو البختري محمد بن أحمد مجموع من حديثه برقم (١٨) طبعة الغرباء الأثيري بالمدينة .

[3] . البخاري التاريخ الكبير ٥ / ١٧٠ .

[4] . العسقلاني أحمد بن علي بن حجر تعجيل المنعة ١ / ١٣٩ طبعة دار المعرفة بيروت- لبنان ، و ابن عدي الكامل ٣ / ٢٢٣، و العسقلاني اللسان ٣ / ٥٢٧ ، والعقيلي الضعفاء ٢ / ٩٢ .

وعلي بن عاصم الواسطي كما عند البيهقي في الكبرى [١] ، وعلي هذا ضعفوه [٢] ، كلاهما مثل رواية خالد بزيادة عبد الله بن فضالة ، ورواه مسلمة بن علقمة المازني ، كما عند البخاري في التاريخ [٣] ، وابن أبي حاتم في الجرح[٤] ، والطبري في المنتخب من كتاب ذيل المذيل [٥] ، وأبو نعيم في المعرفة [٦] ، والمزي في تحفة الأشراف [٧] ، عن خالد عن أبي حرب عن عبد الله بن فضالة به ، من غير ذكر أبيه ، ولهذا الاختلاف كله قال المزي : وفي إسناده اختلاف [٨] ، ونحا تلميذه الذهبي منحى آخر، فقال عبد الله ابن فضالة عن أبيه ، ولفضالة صحبة لا يعرفان، والخبر منكر في وقت الصلاة [٩] ، وقريب من هذا ما قاله محققو المسند بأنه : حديث ضعيف [١٠] .

٦ - ولهذا الاختلاف الذي أضر بهشيم على خلاف قول الحاكم ،بل بالحديث كله يرى الباحث : أن هذا الحديث ضعيف للاختلاف الواقع فيه كما تقدم بيانه موافقاً بهذا للنقاد المتأخرين كالمزي ،وتلميذه الذهبي، ومخالفاً للحاكم فيما تقدم من النقل عنه .

اكتفي بهذين المثالين للدلالة على طريقة الحاكم في تعليل الاحاديث تعليلاً ذاتياً ببيان الامور الخفية القادحة التي تمنع من صحة الحديث من كلامه، هو ،وهذا يشكل اضافة معرفية نوعية في علم العلل ، وبها يكون الحاكم مصدرا لهذا التعليل الذي لم يشاركه فيه علماء علل الحديث ممن سبقه كالائمة يحيى بن معين ، وعلي بن المديني ، واحمد بن حنبل ، والبخاري ،ومسلم ،والترمذي، وغيرهم ، ومن عاصره كالائمة ابن عدي، والدارقطني ، وابن حبان ، والطبراني ، ومن تأخر عنه من تلامذته الحفاظ الكبار كأبي نعيم الاصبهاني ، وابي بكر البيهقي ، وابي يعلى الخليلي ، ومن جاء بعدهم من نقاد الحديث ، وعلماء العلل كالائمة الضياء المقدسي ، وابي القاسم بن عساكر ، والزكي المنذري ، ومن تاخر عنهم قليلاً كابن الملقن ، والزيلعي ، والعلائي ،والعراقي، ومغلطاي ،وابن حجر ،وغيرهم ممن كانت له عناية بعلم الحديث عامة،وعلم العلل خاصة، فيكون مصدر الاحالة في امثال هذه العلل مستدرك الحاكم ، ويكون الحاكم ابن بجدتها ، والدال على موضع الخلل فيها ، وفي هذا كله الماح الى وجه من وجوه النبوغ عند هذا العالم الموسوعي الذي لطالما ظلم بسبب عبارات جائرة صدرت من بعض الاعلام ، من غير اناة ،ولا روية ، فاصبح الدارسون اسرى لها ، فساهمت في حجب الدارسين عن الاطلال على معارف الحاكم المتنوعة ، وحرمتهم من كثير استفادة منه ،ومزيد عود إلى كتبه

---

[1] . النسائي السنن الكبرى ١ / ٤٦٦ .

[2] .الذهبي محمد بن أحمد المغني في الضعفاء ٢ / ٤٥٠ طبعة دار الحديث يحلي تحقيقي العتر ، وابن شاهين تاريخ الضعفاء برقم (٣٨٢) .

[3] . البخاري التاريخ الكبير ٥ / ١٧٠.

[4] . الرازي الجرح ٥ / ١٣٥ .

[5] .الطبري محمد بن جرير المنتخب من كتاب ذيل المذيل ١ / ٦٣ طبعة دار المعارف بالقاهرة تحقيق محمد ابي الفضل إبراهيم.

[6] .ابو نعيم معرفة الصحابة برقم (٥٠٨٦)

[7] . المزي يوسف ين عبدالرحمن تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ٨ /٢٦٤ طبعة المكتب الأسلامي بيروت-لبنان بتحقيق شرف الدين

[8] .المزي تهذيب الكمال ٢٣ / ١٩١ .

[9] .الذهبي المغني في الضعفاء ١ / ٣٥٠ .

[10] . ابن حنبل المسند ٣١ / ٣٦٨ .

،فيصرف لها عناية أكثر في الدرس والبحث والطبع والتحقيق مما هو لائق بها، فكانت هذه الالماحة طريقا لانصاف هذا الرجل ، وتوجيه الدارسين الى مزيد انتفاع بعلومه ، واللـه المستعان .

المطلب الثاني :

التعليل بالإفادة ممن تقدمه من العلماء :

بالإضافة إلى الخبرة الطويلة ، والمعرفة العظيمة في علم علل الحديث ، والتي وصف بها الحاكم كما تقدم وصفه عند الكلام على مكانته في علم العلل ، والتي تجلت في بيانه لعلل الأحاديث من كلامه هو دون الإشارة إلى كلام من سبقه في هذا التعليل ، وان ووفق في بعضها من غيره من علماء العلل ، وتفرد بتعليل بعضها ،وخالفه العلماء المختصون بعلم العلل في بعضها الآخر كما يظهر في دارستنا في هذه الرسالة، فكان كلامه هو التعليل الوحيد لتلك الأحاديث من قبل معلل متقدم ، بغض النظر عن قبول المتاخرين لتعليله ، واعتمادهم له ، فقد استفاد الحاكم من جهود من سبقه من علماء العلل من مشايخه كشيخه محمد بن يعقوب،وممن سبقهم من علماء العلل كابن معين واحمد بن حنبل والبخاري ومسلم، مما شكل إضافة علمية نوعية في مباحث تعليل الحديث المنثورة في ثنايا كتابه المستدرك ، وعند النظر في كتابه المذكور ، فقد وجدت تعليلات للأحاديث منقولة عمن سبقه من العلماء كما يلي :

١. ذكر حديث حكيم بن حزام فقال :

حدثنا أبو عبد اللـه محمد بن يعقوب الحافظ ، ثنا يحيى بن محمد بن يحيى ، ثنا مسدد ثنا يزيد بن زريع ، ثنا معمر، عن الزهري، عن عروة ،عن حكيم بن حزام قال : قلت : يا رسول اللـه ، رقى كنا نسترقي بها ، وأدوية كنا نتداوى بها هل ترد من قدر اللـه تعالى ؟ قال : هو من قدر اللـه [١] . ثم نقل تعليله عن الإمام مسلم بن الحجاج فقال : قال مسلم في تصنيفه فيما أخطأ معمر بالبصرة أن معمراً حدث به مرتين، فقال مرة عن الزهري عن ابن أبي خزامة عن أبيه [٢] .

ثم حاول الدفاع عن رواية معمر، ودفع العلة عنها ،فقال :

وعندي أن هذا لا يعلـله، فقد تابع صالح بن أبي الأخضر معمر بن راشد في حديثه عن الزهري عن عروة ، وصالح، و إن كان في الطبقة الثالثة من أصحاب الزهري، فقد يستشهد بمثله [٣].

يقول الباحث: وعند النظر في كتب العلل المختصة، فقد وجدت ما يلي :

١ - لم يذكر كلام مسلم في هذه العلة إلا عند الحاكم في المستدرك ، وعنه ابن حجر في إتحاف المهرة [٤] ، ولعله في أحد كتبه التي لم تصلنا ، فقد رجعت إلى القطعة المطبوعة من كتابه التمييز ، ولم أجد فيها هذا الكلام ، إذ هي مظنة البحث في العلل عند مسلم كما هو معلوم .

---

[1] . الحاكم المستدرك برقم (٨٧) .

[2] . المصدر السابق نفسه .

[3] . الحاكم المستدرك برقم ٨٧ .

[4] . العسقلاني إتحاف المهرة ٣٣١/٤ .

٢ - ويلحظ أن عبارة الإمام مسلم هذه قد وردت ناقصة ، ولم نجد تكملتها لا في كتبه، ولا في كتب من نقل عنه مباحث العلل كالمصنف هنا في المطبوع ،والمخطوط ، وابن حجر في اتحاف المهرة .

٣ – هذا وقد اختلف في إسناد هذا الحديث ، فقد جاء بالطرق التالية :

أ - طريق حماد بن سلمة ،عن عبد الرحمن بن إسحاق ،عن الزهري ،عن أبي خزامة ،عن رجل من بني سعد عن ،أبيه ،عن النبي صلى اللـه عليه وسلم به، وقد رواه كل من الإئمة:

أحمد في مسنده [١] .

والترمذي في الجامع [٢] .

وعلقها البخاري في التاريخ الكبير[٣] .

وابن أبي حاتم في العلل [٤] .

وابن عبد البر في التمهيد[٥] .

والبيهقي في القضاء والقدر [٦] .

وعدها ابن أبي حاتم، وأبوه ،وأبو زرعة خطأً كما في العلل كما سيأتي .

ب - طريق الزهري عن أبي خزامة احد بني سعد ،عن أبيه، عن النبي صلى اللـه عليه وسلم ، وهذه قد رواها كل من الإئمة:

أحمد في مسنده [٧] .

وابن أبي حاتم في العلل [٨] .

وابن أبي عاصم في الآحاد [٩] .

والحاكم في المستدرك[١٠] .

والبيهقي في السنن الكبرى[١١] .

وابن طهمان في المشيخة [١٢] .

والفسوي في المعرفة[١٣] .

ج - طريق سفيان ،عن الزهري ،عن ابن أبي خزامة ،عن أبيه ، وهي خطأ ايضا ، وقد رواها كل من :

---

[1] .ابن حنبل المسند برقم (١٥٤٧٣) .
[2] .الترمذي السنن برقم (٢١٤٨) .
[3] . البخاري التاريخ الكبير ٨ / ٤٣٤ .
[4] . الرازي العلل برقم (٢٥٣٧) .
[5] . البن عبدالبر التمهيد ٢ / ٢٧١ .
[6] . البيهقي أحمد بن الحسين القضاء والقدر برقم ١٧١ طبعة مكتبة السنة بالقاهرة تحقيق أيمن شعبان .
[7] . ابن حنبل المسند برقم (١٥٤٧٣) .
[8] . ابن حنبل العلل ص ٢٥٣٥ .
[9] . ابن ابي عاصم الآحاد والمثاني برقم (٢٦١١) .
[10] .الحاكم المستدرك ٤ / ١٩٩ .
[11] .البيهقي سنن ٩ / ٣٤٩ .
[12] .ابن طهمان إبراهيم مشيخة برقم (٨٦) طبعة المجمع اللغوي بدمشق تحقيق مطاع الطرابيشي .
[13] . الفسوي المعرفة والتاريخ ١ / ٤١٢ .

أحمد في مسنده [١] وفي العلل [٢] ،

والترمذي [٣] ،

وابن ماجة [٤] ،

وابن عبد البر في التمهيد [٥] ،

وابن قانع في المعجم [٦] ،

وأبو نعيم في المعرفة [٧] ،

والدولابي في الكنى [٨] .

د - طريق أبي خزامة ،عن أبيه، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم ، وهي الصواب ،وقد رواها كل من:

الترمذي [٩] .

والبيهقي في السنن [١٠] .

وأحمد في العلل [١١] .

وابن أبي حاتم في العلل [١٢] .

والدار قطني في العلل [١٣] .

٣ – هذا وقد ووفق مسلم في تعليل هذا الحديث من قبل كل من :

أ - الإمام أحمد الذي يقول :وهو أصحهما عن الطريق الأخيرة [١٤] ، ويقول أيضا : والحديث إنما يروى عن أبي خزامة ، عن أبيه، رواه يونس والزبيدي، وهو أصحها [١٥] .

ب - الإمام يحيى بن معين الذي يقول : حدث عثمان بن عمر، عن يونس ، عن الزهري ، عن أبي خزامة ، عن الحارث بن سعد ، وأخطأ فيه ، إنما هو: عن أبي خزامة ، أحد بَنِي الحارث بن سعد ، والصواب : عن ابن أبي خزامة ، عن أبيه [١٦] .

---

[1] .ابن حنبل مسند برقم (١٥٤٧٢ ، ١٥٤٧٥) .

[2] .ابن حنبل العلل برقم (١٠١) .

[3] .الترمذي سنن برقم (٢٠٦٥ ، ٢٠١٤٨) .

[4] .ابن ماجة سنن برقم (٣٤٣٧) .

[5] .ابن عبد البر التمهيد ٢ / ٢٧٠ .

[6] .ابن قانع المعجم برقم (٥٠٦) .

[7] .ابو نعيم معرفة الصحابة برقم (٦١٤٦) .

[8] . الدولابي محمد بن حماد الكنى والأسماء برقم (١٤٨) طبعة الرشد بالرياض بتحقيق الفريابي ،وطبعة دار المعرفة المصورة عن الطبعة الهندية .

[9] . الترمذي السنن برقم (٢٠٦٥) .

[10] . البيهقي السنن الكبرى برقم (٢٠٨٥) .

[11] .احمد العلل برقم (١٠١) .

[12] . الرازي العلل ٢ / ٣٣٨ .

[13] . الدارقطني العلل ٢ / ٢٥١ .

[14] . احمد العلل ١ / ١٦٨ .

[15] .البيهقي القضاء والقدر برقم (١ / ١٨٥) ، وابن قدامة أحمد ين عبداللـه المنتخب من كتاب العلل للخلال (١٥٦) طبعة مكتبة السنة بالقاهرة تحقيق طارق عوض الـلـه.

[16] .ابن معين يحيى التاريخ والعلل برقم (٤٢٥) طبعة جامعة أم القرى بمكة المكرمة بتحقيق أحمد محمد نور سيف ، و ابن قدامة المنتخب برقم (١٥٦) .

ج - ابن أبي حاتم، وأبوه ،وأبو زرعة الرازيون ، حيث قالوا : هذا خطأ ، أخطأ فيه حماد ، إنما هو الزهري ، عن أبي خزامة أحد بني سعد ، عن أبيه ، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم، قال أبي : وأخطأ فيه أيضا سفيان بن عيينة ، فقال : عن الزهري ، عن ابن أبي خزامة ، عن أبيه.

قالا : وإنما هو عن أبي خزامة ، عن أبيه ، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم [١] .

د - الإمام الترمذي الذي يقول :عن الطريق الرابعة: وهذا أصح [٢] .

هـ - والإمام الدار قطني الذي يقول : وهو الصواب [٣] .

و- وابن عبد البر الذي يقول: والصواب ما رواه يونس بن يزيد ،وابن عيينة ،وعبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري ،عن أبي خزامة ،عن أبيه [٤] .

ز- والبيهقي حيث يقول : وروي عن معمر ،وعبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهرى ،عن ابن أبى خزامة ،عن أبيه ، والأول أصح [٥] .

٤- وأما عن طريق صالح بن أبي الأخضر، فقد رواها كل من:

أبو يعلى في مسنده كما في جامع المسانيد لابن كثير [٦] ، وليس هو في المسند المطبوع ،

والطبراني في المعجم الكبير [٧] ، وقال عنه الهيثمي [٨] ، وفيه صالح بن أبي الأخضر، وهو ضعيف يعتبر حديثه.

وأبو نعيم في المعرفة[٩].

٥- وإما عن صالح هذا، فهذه أقوال النقاد فيه كما يلي :

ضعفه يحيى بن معين ،

والنسائي ، والبخاري

، وروى عباس، وعثمان - عن ابن معين: ليس بشئ ،

وقال معاذ بن معاذ: ألححنا على صالح بن أبي الأخضر في حديث الزهري، فقال: منه ما سمعت، ومنه ما عرضت، ومنه ما لم أسمع، فاختلط على .

قال ابن عدى : هو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم .

وقال ابن حبان : هو مولى هشام بن عبد الملك الأموي ، بالحري ألا يحتج به .

---

[1] . الرازي العلل ٢ / ٣٣٨ .

[2] .الترمذي السنن ٥ / ٦٥ .

[3] . الدار قطني العلل الواردة ٢ / ٢٥١ .

[4] . ابن عبد البر يوسف ين عبدالـلـه الاستيعاب في معرفة الأصحاب ص ٧٩٤ طبعة دار المنار عمان بتحقيق عادل مرشد ،وطبعـة دار الكتـاب العـربي المصـورةعن الطبعة المصرية.

[5] .البيهقي السنن الكبرى ٩ / ٣٤٩ .

[6] .ابن كثير إسماعيل بن كثير جامع المسانيد والسنن برقم (٢٦٤٠) طبعة المكتبة الفيصلية بجدة تحقيق عبدالملك بن دهيش.

[7] . الطبراني المعجم الكبير برقم (٣٠٩٠) .

[8] .الهيثمي نور الدين أبو بكر مجمع الزائد ٥ / ٢٤٢ طبعة دار الكتاب العربي بيروت- لبنان المصورة عن طيعة حسام الدين القدسي بالقاهرة .

[9] . ابو نعيم معرفة الصحابة ٢ / ٧٠٤ .

وقال العجلى : يكتب حديثه ، وليس بالقوى .

وقال الجوزجانى: اتهم في أحاديثه .

وقال أبو زرعة : ضعيف الحديث .

وقال أبو حاتم: لين الحديث.

وقال الترمذي: يضعف في الحديث ، ضعفه يحيى القطان وغيره.

وقال أحمد : يستدل به ، يعتبر به [1].

٦- وعلى هذا كله فلا يصلح حديث حكيم لمتابعة الرواية التي أخطا فيها معمر، لحال صالح ،وقد تقدم ، وبه يرجح كلام الإمام مسلم في بيان هذه العلة على راي الحاكم في تقوية هذا الطريق،وعليه فأقول ما يلي :

أ.تعليل الأمام مسلم لهذا الطريق صحيح.

ب.دفاع الحاكم عن هذا الطريق غير صحيح

ج.أصح الطرق هي طريق أبي خزامة عن أبيه عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم ،وقد صححها غير واحد من الحفاظ كما تقدم، والـلـه اعلم .

٢ – ذكر حديث عمر في سؤال الأعرابي له، فقال :

حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، و أخبرنا أبو النضر الفقيه، و أبو الحسن العنبري قالا : ثنا عثمان بن سعيد الدارمي ،و حدثني أحمد بن يعقوب الثقفي، ثنا محمد بن أيوب قالوا : ثنا محمد بن الصباح، ثنا سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن عبيد الـلـه بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : جاء رجل إلى النبي صلى الـلـه عليه و سلم ،فقال : أوصني قال : تعبد الـلـه لا تشرك به شيئا، و تقيم الصلاة، و تؤتي الزكاة ، و تصوم شهر رمضان ، و تحج البيت ، و تعتمر ، وتسمع ، و تطيع [2].

سمعت علي بن عيسى يقول : سمعت الحسين بن محمد بن زياد يقول : ثنا محمد بن رافع ، ثنا محمد بن بشر قال : حدثنيه عبيد الـلـه بن عمر العمري عن يونس بن عبيد عن الحسن قال : جاء أعرابي إلى عمر فسأله عن الدين فقال : يا أمير المؤمنين علمني الدين قال : تشهد أن لا إله إلا الـلـه ، وأن محمدا رسول الـلـه ،و تقيم الصلاة ،و تؤتي الزكاة ،و تصوم رمضان ،و تحج البيت، و عليك بالعلانية، و إياك و السر ،و إياك و كل شيء تستحي منه، قال : فإذا لقيت الـلـه قلت : أمرني بهذا عمر بن الخطاب، فقال : يا عبد الـلـه خذ بهذا، فإذا لقيت الـلـه تعالى ،فقل ما بدا لك [3] .

يقول الباحث :

ثم نقل تعليل الحديث عن محمد بن يحيى، فقال : قال القباني : قلت لمحمد بن يحيى : أيهما المحفوظ حديث يونس عن الحسن عن عمر، أو نافع عن ابن عمر ؟ فقال محمد بن يحيى : حديث الحسن أشبه [4] ، ثم حاول

---

[1] .الذهبي ميزان الاعتدال ١ ٦٤٠ .

[2] .الحاكم المستدرك برقم (١٦٥) .

[3] . الحاكم المستدرك برقم (١٦٦) .

[4] . الحاكم المستدرك ١ / ٥١ .

الحاكم الإجابة عن هذه العلة ، وبيان رأيه في الحديث ، فقال : لان محمد بن يحيى تورع عن الجواب حذرا لمخالفة قوله عليه الصلاة و السلام : دع ما يريبك إلى ما لا يريبك [1] ، و لو تأمل الحديثين لظهر له أن الألفاظ مختلفة ،و هما حديثان مسندان، و حكاية ،و لا يحفظ لعبيد اللـه عن يونس بن عبيد غير حديث الإمارة، و قد تفرد به الدراوردي، و سعيد بن عبد الرحمن الجمحي : ثقة مأمون، و قد رواه عنه غير محمد بن الصباح على أن محمد بن الصباح أيضا : ثقة مأمون [2] .

يقول الباحث : وعند النظر والتأمل يظهر أنه لا بد من بيان ما يلي :

أ – أما القباني فهو : الحسين بن محمد بن زياد القباني النيسابوري ، أبو علي، محدث ، مؤرخ ، من أهل خراسان ،ولد سنة بضع عشرة ومائتين ، ورحل ، وأكثر السماع ، وصنف المسند، والأبواب ،والتاريخ، والكنى ، ذكره الحاكم ، فقال: أحد أركان الحديث ، وحفاظ الدنيا، رحل، وأكثر السماع ، و سمع: إسحاق بن راهويه ، وسهل بن عثمان ، وأبا بكر بن أبي شيبة ، وإبراهيم بن المنذر الحزامي، ومحمد بن عباد المكي ، وعبيد اللـه بن عمر القواريري ، وإبراهيم بن محمد الشافعي ، وطبقتهم بخراسان، والحرمين ،والعراق ، وتقدم في هذا الشأن .

حدث عنه: محمد بن إسماعيل البخاري شيخه ، وزكريا بن محمد بن بكار، وأبو حامد بن الشرقي ، ويحيى بن محمد العنبري، ومحمد بن يعقوب الشيباني ، وآخرون [3].

ب – وأما محمد بن يحيى : الذهلي الإمام شيخ الإسلام حافظ نيسابور أبو عبد اللـه مولى بنى ذهل:

ولد بعد السبعين ومائة ، وسمع الحفصين ، وترك الرواية عنهما، وسمع عبد الرحمن بن مهدى ، وأسباط بن محمد ، وأبا داود الطيالسي ، وعبد الرزاق ، وخلائق بالحرمين ،والشام، ومصر، والعراق ،والري،وخراسان واليمن ،والجزيرة ، وبرع في هذا الشأن. حدث عنه الجماعة سوى مسلم ، وسعيد بن أبي مريم والنفيلى ، وهما من شيوخه ، وأبو زرعة ، وابن خزيمة ، والسراج ، وأبو حامد بن الشرقى ، وأبو حامد بن بلال ، وأبو علي الميداني ، ومحمد بن الحسين القطان ، وخلق كثير ، وانتهت اليه مشيخة العلم بخراسان مع الثقة والصيانة ،والدين ، ومتابعة السنن،و قال محمد بن سهل بن عسكر: كنا عند أحمد بن حنبل ، فدخل محمد بن يحيى الذهلي ، فقام اليه أحمد ، وتعجب الناس منه ، وقال لأولاده وأصحابه: اذهبوا إلى أبي عبد اللـه ، فاكتبوا عنه، قال محمد بن داود المصيصي: كنا عند أحمد ابن حنبل ، فذكر الذهلي حديثا فيه ضعف، فقال أحمد: لا يذكر مثلك مثل هذا، فخجل محمد، فقال أحمد : إنما قلت هذا إجلالا لك يا أبا عبد اللـه. وعن أحمد قال: ما رأيت أحدا أعلم بحديث الزهرى من محمد بن يحيى، مات سنة ٢٦٠ هـ [4] .

---

[1] - رواه النسائي السنن برقم ٥٧١١، وابن حنبل المسند برقم ١٧٢٣،وابن حبان الصحيح برقم٧٢٢ ،ورجاله ثقات ،وسنده صحيح .

[2] . الحاكم المستدرك ١ / ٥١ .

[3] .المزي تهذيب الكمال ٤٧٥/٦ ، و السمعاني أبو سعد الانساب ٤٣/١٠ طبعة دار الكتب الثقافية تحفيف عيداللـه البارودي.

[4] .الذهبي نذكرة الحفاظ ٥٤٩ ،واليافعي مرآة الجنان ١ / ٢٨٠ ،والمزي تهذيب الكمال: ١٢٨٦/٣.والعسقلاني تهذيب التهذيب: ٥١١/٩.و تقريب التهذيب: ٢١٧/٢طبعة دار المنهاج بتحقيق العوامة مع حاشيتيه للبصري والميرغني وطبعة مؤسسة الرسالة مع التحرير والطبعة الباكستانية. الخزرجي صفي الدين:خلاصة تذهيب تهذيب الكمال طبعة مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب بتحقيق الشيخ أبي غدة: ٤٦٧/٢.الذهبي الكاشف: ١٠٧/٣. الرازي الجرح والتعديل: ٥٦١/٨. البغدادي تاريخ بغداد: ٤١٥/٣.الذهبي سير أعلام النبلاء: ٢٧٣/١٢،الصفدي صلاح الدين الوافي بالوفيات: ١٨٦/٥ طبعة نشريات المستشرقين بألمانيا.ابن حبان الثقات: ١١٥/٩. ابن عبد البر التمهيد: ٣٠٨/١ .

ج - أختلف في هذا الحديث ،وفي تصوير هذا الاختلاف فيه يقول الدار قطني : يرويه عُبَيد اللـه بن عمر ، واختُلِفَ عنه ؛ فرواه سعيد بن عبد الرحمن الجمحي ، عن عُبَيد اللـه ، عن نافع ، عن ابن عُمَر ، عنِ النَّبيِّ صَلَّى اللـه عَلَيه وسَلم ، وخالفه محمد بن بشر العبدي ، فرواه عن عُبَيد اللـه ، عن يونس بن عُبَيد ، عن الحسن ، قال : جاء رجل إلى عثمان ، فقال : علمني الدين ، فقال : تشهد أن لا إله إلا اللـه ... الحديث . ولم يرفعه ، وهو الصحيح [1] .

د – وعلى هذا، فقد روى الحديث الخطأ عن سعيد بن عبد الرحمن ،عن عبيد اللـه عن نافع ،عن ابن عمر كل من الإئمة:

البخاري في تاريخيه الصغير والكبير.

وابن أبي حاتم في العلل .

والدار قطني في العلل .

وابن عدي في الكامل.

وابن حبان في المجروحين.

والبيهقي في الشعب.

والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق.

والمقدسي في الحجة [2] .

هـ - هذا وقد روى الطريق الصواب عن عبيد اللـه ،عن يونس، عن الحسن كل من :

ابن المبارك في الجهاد .

والبخاري في تاريخيه الصغير والكبير.

وابن أبي حاتم في العلل .

والدار قطني في العلل .

وابن عدي في الكامل .

وابن حبان في المجروحين [3] .

---

[1] .الدارقطني العلل برقم (٢٩٢٩) .

[2] . والبخاري التاريخ الصغير ٢ / ٦٠ ، والتاريخ الكبير ٣ / ٣٩٤ ، والرازي العلل برقم (١٩٧٩) ، وابن ابي عاصم أحمد بن زهير بن حرب السنة برقم (١٠٧٠) طبعة المكتب الإسلامي تحققق الشيخ الألباني رحمة اللـه ، والدار قطني العلل برقم (٢٩٢٩) ، وابن عدي الكامل ٣ / ٣٩٩ ، وابن حبان: محمد بن حبان المجروحين ١ / ٣٢٣ طبعة دار الوعي بحلب تحقيق محمود ابراهيم زايد، و الطحاوي مشكل الآثار برقم ٦ / ٢٠٦، والبيهقي أحمد بن الحسين الشعب برقم (٣٦٩١) طبعة دار الكتب العلمية بيروت لبنان تحقيق سيد كسروي حسن، والمقدسي ابراهيم بن محمد الحجة في بيان المحجة برقم (٢٥٣) طبعة مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة بتحقيق زيد المدخلي، والبغدادي احمد بن علي بن ثابت موضح أوهام الجمع والتفريق ٢ / ١٢٨ طبعة دار الكتب العلمية المصورة عن طبعة المعلمي اليماني.

[3] .ابن المبارك عبد اللـه المروزي الجهاد برقم (١٦٤) طبعة دار الفكر تحقيق الدكتور نزيه حماد ، والبخاري التاريخ الصغير ٢ / ٦٠ ، والتاريخ الكبير ٣ / ٣٩٤ ، والرازي العلل برقم (١٩٧٩) ، والدارقطني العلل برقم (٢٩٢٩) ، وابن عدي الكامل ٣ / ٣٩٩ ، وابن حبان المجروحين ١ / ٣٢٣ ، والبيهقي الشعب برقم (٣٦٩١) ، واللالكائي محمد بن أحمد اعتقاد أهل السنة ١٤٠/٢ طبعة مكتبة السنة بالقاهرة تحقيق نصطفى العدوي.

و – هذا وقد ووفق الذهلي من قبل كل من :

١ . تلميذه البخاري الذي قال في كتابيه التاريخ الصغير والتاريخ الكبير : وهذا أصح [١] .

٢ . وابن عدي حيث يقول : وهذا بإرساله أصح [٢] .

٣ . والدار قطني في العلل حيث يقول : ولم يرفعه، وهو الصحيح [٣] .

٤ . وابن حبان في المجروحين حيث يقول : وهذا خطأ فاحش إنما روى عبيد الـلـه بن عمر هذا الكلام عن يونس ابن عبيد عن الحسن عن عمر قوله [٤] .

٥ . والبيهقي في الشعب حيث يقول : وهذا أصح من حديث سعيد بن عبد الرحمن الجمحي [٥].

ز - وأما عن المحاربي راوي الحديث الخطأ، فهذه خلاصة أقوال النقاد فيه :

١ . وثقه ابن معين وغيره.

٢ . وقال ابن عدي: له غرائب حسان ، وأرجو أنها مستقيمة ، وإنما يهم فيرفع موقوفا، ويوصل مرسلا لا عن تعمد.

٣ . وقال ابن حبان : روى عن الثقات أشياء موضوعة .

٤ . وقد لينه الفسوى .

٥ . وقال أبو حاتم: لا يحتج به [٦].

ح – وعلى هذا كله فالذي يظهر للباحث أن الأصح هو كلام الذهلي في ترجيح الرواية المرسلة من طريق يونس، عن الحسن ،عن عمر من قوله ، وفيها الوقف والإرسال ،على الرواية المرفوعة التي أخطأ فيها سعيد ابن عبد الرحمن المحاربي، وهذا الذي رجحه عدة من النقاد الكبار علماء العلل كما تقدم نقله ،وبه يظهر ضعف رأي الحاكم في أنهما حديثان منفصلان، ولم يتابعه على قوله أحد، فيما وقفت عليه، والـلـه أعلم .

يقول الباحث: وبهذين المثالين اكتفي في بحث هذا المطلب ، وانتهي من بحث طريقة الحاكم في تعليل الاحاديث بالافادة من كلام غيره من علماء العلل حيث نقل عنهم اراء في العلل من كتبهم التي وصلتنا ،كما نقل عنهم من الكتب التي لم تصلنا، وناقشهم فيها أحياناً ، واقرهم في بعضها دون الاعتراض عليهم، وكان ذلك منهم وفق مـن انتهـى اليه اجتهاده في باب تعليل الحديث كما هو المامول من مثله من العلماء الاعلام الكبـار المشـار الـيهم بالبنـان، ويلحـظ في المثـالين السـابقين ان مصـنفات مسـلم وشـيخه الـذهلي لم تصـلنا ، لكـن نقـل لنـا منهـا الحـاكم في مستدركه هذه التعليلات الرائعة ، ولم يكن لنا مصدر في توثيقها سوى الحاكم ، فتعد هذه اضافة معرفية كبـيرة

---

[1] . البخاري التاريخ الصغير ٢ / ٦٠ ، والتاريخ الكبير ٣ / ٣٩٤ .

[2] .ابن عدي الكامل ٣ / ٣٩٩ ،

[3] . الدارقطني العلل برقم (٢٩٢٩) ، وقد وقع فيه جاء رجل إلى عثمان بدل عمر وهو خطأ صححته من المصادر .

[4] . ابن حبان المجروحين ١ / ٣٢٣ .

[5] . البيهقي الشعب برقم (٣٦٩١) .

[6] .ابن عدي الكامل ٣ / ٣٩٩ ، وابن حبان المجروحين ٢ / ٣٢٣ ، و الذهبي ميزان الاعتدال ٢ / ١٤٨ .

في علم العلل بأيراد اراء في العلل لعلماء، لم تصلنا مصنفاتهم كما هو الحال هنا مع الذهلي وتلميذه مسلم والـلـه المستعان .

المبحث الثاني : موارده في التعليل :

تقدم الكلام عند بحث طريقة الحاكم في التعليل أنه قد اتبع طريقتين في التعليل للأحاديث في كتابه المستدرك ،فهو إما أن يذكر علة الحديث من كلامه هو ، وهو ما تقدم وصفه بالتعليل الذاتي ، وإما أن يذكر تعليل الحديث بالنقل عمن تقدمه من العلماء ، وقد سبق التمثيل لهاتين الطريقتين التين نهجهما في كتابه المستدرك ، وعند النظر والتأمل في الطريقة الأخرى منهما يجد الباحث أن الحاكم يشير إلى مجموعة من العلماء النقاد العارفين بعلل الحديث ،وتتردد أسماء تلك الثلة من النقاد ، وهذا يشكل حديثاً عن الموارد التي استقى منها تعليله للأحاديث في كتابه المستدرك ،زيادة على المعرفة الشخصية ،والخبرة الذاتية بعلم العلل ، والتي تقدم وصف الدارسين لها عند الحديث على مكانته في علم العلل ، ويقصد الباحث بموارد الحاكم في التعليل الكتب التي نقل منها مباحث العلل صراحة،والشخصيات العلمية المختصة بعلم العلل التي نقل عنها صراحة،وذكر اسمائها في ثنايا كتابه المستدرك ، والتي يلحظ فيها انها كانت على ثلاث طبقات هي :

١- طبقة مشايخ علم العلل الاعلام كالأئمة احمد بن حنبل، ويحيى بن معين ، والقباني ، والذهلي .

٢- طبقة مشايخ علم العلل من تلامذة هؤلاء كالائمة البخاري ، ومسلم، والنسائي ،والترمذي.

٣- طبقة مشايخ الحاكم الذين اخذ عنهم علم العلل، كالائمة ابي علي الحافظ، ومحمد بن يعقوب ، وغيرهما .

لذا فعند التتبع فقد وجد الباحث أن الحاكم قد عاد عند بحثه للعلل إلى الموارد التالية :

١ . مصنفات الإمام أبي زكريا يحيى بن معين المري [1] :

من المقرر عند المشتغلين بعلوم الحديث عامة ،وعلم علل الحديث خاصةًأن الامام يحيى بن معين يعد احد أعلام هذا العلم ،وعليه فلا يذكر علم العلل الا ويتذكر الناس ابن معين ومصنفاته في تعليل الاحاديث ،ولا يصنفُ مصنف في علم العلل،إلا يتردد في ثنايا مصنفه كلام ابن معين ،ويشير إلى مصنفاته،ولذا فقد كان من الطبيعي أن ينقل كل من تأخر من المحدثين كطبقة أهل القرن الرابع الهجري المختصين بعلم علل الحديث ،كالحاكم وشيخه الدار قطني ،وابن عدي من كتابات ، ومؤلفات أهل الطبقة الاولى في علم العلل كابن معين ، وطبقته ابن المديني، واحمد بن حنبل ،وعلى هذا ، فعند النظر في كتاب المستدرك على الصحيحين للحاكم نجد أنه قد نقل من مصنفات يحيى بن معين في العلل ، ومن المعلوم أن تلامذة ابن معين النقلة لآرائه في العلل ، ونقد الرجال كثر منهم: العباس بن محمد الدوري ، وعثمان بن سعيد الدارمي ، ويوسف الدقاق ، وابن الجنيد ، وابن طهمان، وابن محرز،وغيرهم ، حتى جمع أحد العلماء المعاصرين آراء ابن معين في الرجال ، وتعليل الحديث من طريق جميع روايات تلامذته التي وصلتنا، بالإضافة إلى ما نقل عنه في مدونات علم الرجال،

[1] . الإمام الحافظ الكبير شيخ أهل العلل ، أنظر ترجمته في البخاري التاريخ الكبير ٣٠٧/٨ وابن حبان الثقات برقم (١٦٣٣٦) ، وابن سعد الطبقات : ٧ / ٣٥٤ ، والرازي الجرح والتعديل : ٩ / الترجمة ٨٠٠ ، والدارقطني علي بن عمر المؤتلف والمختلف : ٤ / ٢٠١٦ طبعة دار الغرب تحقيق الدكتور موفق عبدالقادر ، والبغدادي تاريخ بغداد : ١٤ / ١٧٧ .

ومدونات علم العلل في كتاب سماه موسوعة آراء يحيى بن معين [١] ، وعند النظر في كتابه المستدرك ، فقد وجد الباحث أن الحاكم قد نقل عن ابن معين في باب التعليل ما يلي :

أ - ذكر الحاكم حديث عائشة فقال : أخبرني أحمد بن جعفر، ثنا عبد الـلـه بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي،ثنا عامر بن صالح بن عبد الـلـه بن عروة بن الزبير أبو الحارث ،حدثني هشام بن عروة ،عن أبيه ،عن عائشة : أن النبي - صلى الـلـه عليه وسلم - قال : أمرت أن أبشر خديجة ببيت في الجنة من قصب [٢] .

ثم نقل تعليله عن ابن معين ،فقال : قال أبو عبد الرحمن [٣] ، فقلت لأبي : إن يحيى بن معين يطعن على عامر ابن صالح هذا قال : تقول ماذا ؟ قلت رآه سمع من الحجاج قال : قد رأيت أن الحجاج يسمع من هشيم، وهل عيب أن يسمع الرجل ممن هو أصغر منه أو أكبر [٤] .

يقول الباحث :

وعند العودة إلى كتب يحيى بن معين ، فقد وجدته قد قال في عامر هذا ما يلي :

وكان ضعيف الحديث [٥] .

وقال أيضاً : لم يكن حديثه بشيء [٦] .

وقال ابن محرز : وسئل عن عامر بن صالح الذى يحدث عن هشام ابن عروة، فقال : كذاب خبيث عدو لـلـه هو زبيرى قد كتبت عنه، فقلت ليحيى ان احمد بن حنبل يحدث عنه فقال: ماله ،وهو يعلم أنا تركنا هذا الشيخ في حياته ، فقلت : ولم قال : قال لى حجاج يعني ابن محمد الأعور جاءني ، فكتب عني حديث هشام بن عروة عن ابن لهيعة ، وليث بن سعد، ثم ذهب ، فادعاها ، فحدث بها عن هشام [٧] ،

يقول الباحث: وأما عن عامر هذا ، فإليك أقوال النقاد فيه كما يلي :

أ- قال أبو داود : سمعت يحيى بن معِين يقول جن أحمد بن حنبل يحدث عن عامر بن صالح .

ب- قال أحمد : ثقة لم يكن صاحب كذب .

ج- وقال النسائي : ليس بثقة .

د- قال أبو حاتم : صالح الحديث ، ما أرى بحديثه بأساً ، كان يحيى بن معين يحمل عليه ، وأحمد بن حنبل يروي عنه [٨] .

---

[1] .معروف بشار عواد موسوعة آراء يحيى بن معين في الجرح والتعديل جمع واعداد بشار عواد معروف ، الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٩ م عـن دار الغـرب الإسـلامي ، هذا وقد طبع من كتب السؤالات في الرجال والعلل عن ابن معين رواية الدوري باسم التاريخ والعلل ورواية عثمان بن سعيد وروايـة احمـد بـن يوسـف الـدقاق ومعرفة الرجال لابن طهمان والسؤالات لابن الجنيد ومعرفة الرجال لابن محرز .

[2] .ا لحاكم المستدرك برقم (٤٨٥٠)، يقول الباحث : ولم اقف على هذه الرواية التي ذكرها المصنف هنا عند غيره من اهل العلم،ورجالها ثقات ما عاد عـامر وقـد تقدم الكلام فيه ، وبه فيكون سنده حسنا ، علماً بأن هذا الحديث في مسلم الصحيح ١٣٣/٧ عن عائشة من غير هذا الطريق

[3] . هو عبد الـلـه بن أحمد بن حنبل الإمام بن الإمام عليما رحمة الـلـه ، شهرتهما طبقت الآفاق ، ولا أجد حاجة للتعريف بهما .

[4] . نقل هذا الكلام في الحوار بين أحمد وابنه الخطيب البغدادي تاريخ بغداد ١٢ / ٢٣٤ .

[5] .ابن معين التاريخ رواية الدوري ٤ / ٣٩٨ .

[6] .ابن معين تاريخ ٣ / ٢٣٩ .

[7] .ابن معين يحيى المري معرفة الرجال ١ / ٥٢ طبعة المجمع اللغوي في دمشق يتحقيق محمد مطيع الحافظ.

[8] . ابن عدي الكامل في ضعفاء الرجال ٦ / ١٥٥ ، والرازي الجرح والتعديل ٦ / ٣٢٤ ، والدارقطني العلل ١ / ٤٠٩ .

يقول الباحث: ولم أجد من نقل كلام الحاكم هذا في تعليل حديث عائشة فيما وقفت عليه من المصادر المتأخرة كجامع المسانيد لابن كثير ، وإتحاف المهرة لابن حجر ، كما لم يذكر هذا الحديث مع علته عن ابن معين كما عند المصنف هنا في كتب العلل والرجال والـلـه أعلم .

ب - ذكر حديث عاصم بن عدي فقال: حدثناه أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن عبد الـلـه بن عبد الحكم ،أنا ابن وهب أن : مالكا حدثه ،عن عبد الـلـه بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه : أن أبا البداح بن عاصم بن عدي عن أبيه : أن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه و سلم رخص لرعاء الإبل في البيتوتة، يرمون يوم النحر، ثم يرمون من الغد، ثم يرمون يوم النفر [1] ، ثم عقب عليه فقال : صحيح الإسناد، جوده مالك بن أنس وزلق غيره فيه، ولم يخرجاه .

يقول الباحث: معنى جوده مالك هنا رواه متصلاً من مسند والد أبي البداح،وهو الصواب.

يقول الباحث : وقد نقل تعليله عن ابن معين من طريق عباس الدوري عنه ، فقال :

فسمعت أبا العباس محمد بن يعقوب يقول : سمعت العباس بن محمد الدوري يقول : سمعت يحيى بن معين يقول في حديث أبي البداح بن عاصم بن عدي: يرويه مالك بن أنس عن عبد الـلـه بن أبي بكر ،عن أبيه، عن أبي البداح بن عاصم بن عدي عن أبيه : أن رسول الـلـه - صلى الـلـه عليه و سلم - رخص للرعاء أن يرموا يوما، و يدعوا يوما ، قال يحيى : و هذا خطأ ، إنما هو كما قال مالك: قال يحيى : و كان سفيان إذا حدثنا بهذا الحديث قال : ذهب علي في هذا الحديث شيء [2] ، قال الحاكم : و قد أسند أبو البداح بن عاصم بن عدي عن أبيه [3] .

يقول الباحث : وعند العودة إلى كتب ابن معين ، فقد وجدت هذا التعليل في تاريخ ابن معين من رواية الدوري عنه ، حيث يقول الدوري : سمعت يحيى يقول: حديث أبي البداح يرويه مالك بن أنس ،عن عبد الـلـه بن أبي بكر ،عن أبيه ،عن أبي البداح بن عاصم بن عدى عن أبيه أن النبي صلى الـلـه عليه و سلم رخص للرعاء أن يرموا الجمار ليلا، وحدثنا يحيى قال حدثنا به سفيان بن عيينة عن عبد الـلـه بن أبي بكر، عن أبيه ،عن أبي البداح بن عاصم بن عدى عن أبيه أن النبي صلى الـلـه عليه و سلم رخص الرعاء أن يرموا يوما، ويدعوا يوما، قال يحيى : وكلام سفيان هذا خطأ إنما هو كما قال مالك بن أنس، قال يحيى: فكان سفيان لا يضبطه كان إذا حدث به يقول:ذهب علي من هذا الحديث شيء [4]. وقد وافق الترمذي ابن معين فقال : ورواية مالك أصح [5] .

---

[1] .الحاكم المستدرك برقم (٥٧٧٢) ورجاله ثقات ، وسنده صحيح ، وهي الرواية التي أصاب فيها مالك كما يرى ابن معين ، والحديث رواه مالك بن أنس الموطأ رواية محمد بن الحسن برقم (٤٩٥) طبعة دار المعرفة بيروت- لبنان بتحقيق عبدالوهاب عبداللطيف ،وابن حنبل المسند برقم ٢٣٨٢٦ ، و الترمذي السنن برقم ٩٥٥ ، وابو يعلى المسنده برقم (٦٨٣٦) ، وابن خزيمة الصحيح برقم ٢٩٧٩ ، وابن ابي خيثمة أبو بكر التاريخ برقم (٤٣٧٨) طبعة مكتبة السنة بالقاهرة تحقق أيمن هلل، والنسائي السنن برقم (٤٠٦١) ، وابن الجارود عبدالـلـه بن محمد المنتقى من السنن برقم (٤٧٨)طبعة دار المعرفة بيروت- لبنان المصورة عن طبعة هاشم اليماني، والطبراني الكبير برقم ١٣٨٩٢ ،والبيهقي السنن الكبرى ٩٩٥٥ ، وابن عبدالبر التمهيد (٢٥٣/١٧)، وابو احمد الحاكم محمد بن محمد الكنى والأسماء (٣٨٧/٢) طبعة دار الرشد بالرياض تحقيق الأثري.

[2] .الحاكم المستدرك ٣ / ٤٧٤ .

[3] .الحاكم المستدرك برقم (٥٧٧٣) ، والحديث رواه ابو داوود السنن برقم ١٩٧٨ ، وابن ماجه السنن برقم ٣٠٣٦ ،وابن حنبل المسند برقم ٢٣٨٢٥ ، وابن حبان الصحيح برقم ٣٨٨٨ ، والنسائي الكبرى برقم ٤٠٦٠ ، ورجاله ثقات وسنده ضعيف فقد ضعفه ابن معين وغيره والـلـه اعلم .

[4] .ابن معين التاريخ ٣ / ١٥٢ برقم (٦٤٦) .

[5] .الترمذي سنن ٢ / ٢٨١ .

يقول الباحث : وعلى هذا الذي سمعت ، فإن تعليل ابن معين ،الذي تابعه عليه الحاكم لهذا الحديث صحيح ،فقد وقع فيه الخطأ والاعلال من جهتين ، الأولى : في الخطا في اسم ابي البداح ، وفي هذا أنقل كلام أهل العلم فيه كما يلي :

١- وقال ابو احمد الحاكم : أبو البداح بن عاصم بن عدي الأنصاري.

عن أبيه عاصم بن عدي عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم.

رَوَى عَنه أبو بكر بن محمد بن عَمْرو بن حزم الأنصاري ، وابنه عاصم بن أبي البداح.

ويُقال : أبو البداح لقب ، وكنيته أبو بكر[١].

٢- قال ابن عبدالبر: ذكر أحمد بن خالد أن يحيى بن يحيى وحده من بين أصحاب مالك قال في هذا الحديث عن مالك بإسناده أن أبا البداح عاصم بن عدي ، فجعل أبا البداح كنية عاصم بن عدي ، وجعل الحديث له ،والحديث إنما هو لعاصم بن عدي هو الصاحب ، وأبو البداح ابنه يرويه عنه ، وهو الصحيح فيه عن أبي البداح بن عاصم بن عدي عن أبيه ، قال: وكذلك رواه ابن وهب وابن القاسم.

قال أبو عمر: لم نجده عند شيوخنا في كتاب يحيى إلا عن أبي البداح بن عاصم بن عدي كما رواه جماعة الرواة عن مالك ، وهو الصحيح في إسناد هذا الحديث كما قال أحمد ، فإن كان يحيى رواه كما قال أحمد ، فهو غلط من يحيى والـلـه أعلم ، أو من غيره ، ولم يختلفوا في إسناد هذا الحديث عن مالك إلا ما ذكر أحمد بن خالد عن يحيى ، وقد اختلفوا عنه في ألفاظه ، وقد كان سفيان بن عيينة يقول في إسناد هذا الحديث شيئا يشبه ما حكاه أحمد عن يحيى في روايته عن مالك ، ويعضده ، وذلك أنه قال فيه عن أبي البداح بن عدي عن أبيه ، ومرة لم يقل عن أبيه ، والصواب في إسناد هذا الحديث ما قاله مالك في رواية جمهور الرواة عنه[٢] .

٣- وقال ابو نعيم : أبو البداح بن عاصم بن عدي أدرك النبي صلى الـلـه عليه وسلم، روى عن أبيه، حديثه عند أبي بكر بن عمرو بن حزم في الرخصة للرعاة في ترك المبيت بمنى، وقد تقدم ذكره، ووهم بعض المتأخرين، وقال: حديثه عند أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، وهو أبو بكر بن عمرو[٣].

٤- وقال ابن الاثير : إسناد هذا الحديث في الموطأ عن أبي البداح عاصم بن عدي عن أبيه، وفي نسخة أخرى عن أبي البداح بن عاصم بن عدي عن أبيه.

وفي الترمذي عن أبي البداح بن عدي عن أبيه ، وقال: وقد روى مالك بن أنس عن أبي البداح بن عاصم بن عدي عن أبيه، قال الترمذي : ورواية مالك أصح ، وأخرجه أبو داود عن أبي البداح بن عاصم عن أبيه، وأخرجه هو أيضا، والترمذي عن أبي البداح بن عدي عن أبيه الرواية الثانية، وأخرج النسائي مرة عن أبي البداح بن عدي عن أبيه، ومرة عن أبي البداح بن عاصم بن عدي عن أبيه[٤].

يقول الباحث : والذي يتلخص من كلام هولاء الاعلام ما يلي :

---

[1] -الحاكم الاسامي والكنى برقم ٩٢٦ .

[2] - ابن عبدالبر التمهيد (٢٥٢/١٧).

[3] -ابو نعيم معرفة الصحابة (٢٨٣٨/٥).

[4] -ابن الاثير أبو السعادات عزالدين جامع الاصول من أحاديث (٢٨١/٣-٢٨٢) طبعة مكتبة الحلواني تحقيق عبدالقادر الأرناؤوط.

١- وردت الروايات بالصيغ التالية :

أ- عن أبي البداح بن عدي عن أبيه.

ب- عن أبي البداح بن عاصم بن عدي عن أبيه ، وهذه هي الأصح عند ابن معين والترمذي .

ت- عن أبي البداح بن عاصم عن أبيه.

٢- منهم من جعل الحديث من مسند ابي البداح بن عاصم بن عدي ، وليس هو بصحابي ، ومنهم من جعله من مسند عاصم بن عدي ، فرواه عنه ابنه ابو البداح .

٣- ابو البداح لقب اختلف في كنية حاملها ، فقيل : ابو بكر .

٤- اذا اخذنا برأي من جعله من مسند ابي البداح كان الحديث مرسلا ، واذا اخذنا برأي من جعله من مسند عاصم بن عدي كان الحديث مرفوعا متصلا الى النبي صلى الـلـه عليه وسلم ، وهذا الاخير هو الذي رجحه ابن معين والترمذي ، والـلـه اعلم .

والثانية : في اختصار متن الحديث ، وللباحث عودة الى الخطا الثاني في اختصار متن الحديث عند بحث علل المتن بعون الـلـه تعالى، والـلـه اعلم.

ج- ذكر حديث جابر فقال :

حدثنا أبو النضر الفقيه ، وأبو الحسن العنزي ، قالا : حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي ، حدثنا سعيد بن عبد الـلـه الجرجسي ، حدثنا محمد بن حرب ، عن الزبيدي ، عن الزهري ، عن عمرو بن أبان بن عثمان ، عن جابر ابن عبد الـلـه - رضي الـلـه عنهما - قال : قال رسول الـلـه - صلى الـلـه عليه وسلم - : أري الليلة رجل صالح أن أبا بكر نيط برسول الـلـه - صلى الـلـه عليه وسلم - ونيط عمر بأبي بكر ، ونيط عثمان بعمر ، فلما قمنا من عند رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم قلنا : أما الرجل الصالح ،فرسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم ، وأما ما ذكر من نوط بعضهم ببعض، فهم ولاة هذا الأمر الذي بعث الـلـه به نبيه - صلى الـلـه عليه وسلم - [١] .

ثم نقل علته من طريق عثمان الدارمي عن ابن معين ، فقال :

قال الدارمي : فسمعت يحيى بن معين ، يقول : محمد بن حرب بسند هذا الحديث ، والناس يحدثون به ،عن ابن أبان، ولم يكن لأبان بن عثمان ابن يقال له : عمرو.

يقول الباحث وعند النظر والبحث يظهر مايلي :

١ . لم أجد هذا النقد عن ابن معين في الكتب المروية عنه بروايات الدوري ،والدارمي، والدقاق ،وابن الجنيد، وابن طهمان، ولا ذكره عنه مولف موسوعة أراء ابن معين ، وقد نقله عنه ابن حجر في اتحاف المهرة [٢] ، فتعد هذه اضافة على دراسات ابن معين في العلل والرجال .

٢- واما عن عمرو بن ابان ، فهذه اقوال النقاد فيه كما يلي[٣] :

---

[١] - الحاكم المستدرك ٣ ١٠٢١٣ برقم ٤٥٥١ ،والحديث رواه ابو داود السنن برقم٤٦٣٨ ،وابن حنبل المسند برقم١٤٨٦٣وابن ابي عاصم السنة بـرقم ١١٣٤والبيهقي أحمد بن الحسين الدلائل١٦ ٣٤٨ طبعة دار الكتب تحقيق زغلول والطبراني مسند الشامين برقم ١٨٠٢وابن حبان الصحيح برقم٦٩١٣

[٢] - العسقلاني اتحاف المهرة برقم (٢٨٢١٣ برقم ٣٠١٥).

[٣] - انظر ترجمة في البخاري لتاريخ الكبير (٣١٥/٦)، والرازي الجرح برقم ١٢٢٠ ، وابن جبان الثقات برقم ٤٤٠٦ ، و العسقلاني تهذيب التهذيب (٣/٨).

روى عن جابر بن عبداللـه وأبي غطفان بن طريف المري، وروى عنه الزهري ، وعبد اللـه بن علي بن أبي رافع الملقب عبادل ، وذكره الزبير بن بكار في أولاد ابان ، وقال : أمه أم سعيد بنت عبدالرحمن بن هشام.

روى له أبو داود حديث جابر : أري الليلة رجل صالح ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال: روى عن جابر ، ولا أدري اسمع منه أم لا، و سكت عنه البخاري في التاريخ الكبير، وابن ابي حاتم في الجرح .

٣- ذكرت بعض كتب العلل هذا الحديث ،وفي هذا يقول الدارقطني:

وقد سئل عن حديث عمرو بن أبان بن عثمان ، عن جابر ، عن النبي صلى اللـه عليه وسلم ، قال : أراني الليلة رجل صالح أن أبا بكر نيط برسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم ، ونيط عمر بأبي بكر ، ونيط عثمان بعمر.

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه ، فرواه الزبيدي ، عن الزهري ، عن عمرو بن أبان ، عن جابر.

ورواه يونس ، عن الزهري ، عن جابر مرسلا ، ويشبه أن يكون الزبيدي حفظ إسناده[١].

٤- ضعف بعض المحدثين هذا الحديث، وفي هذا يقول الالباني: إسناده ضعيف ، ورجاله ثقات غير عمرو بن أبان بن عثمان ، فإنه مجهول الحال ، لم يرو عنه غير الزهري ، وعبداللـه بن علي بن أبي رافع الملقب عبادل ، ولم أعرفه ، وكأنه لذلك لم يوثق ابن أبان هذا أحد غير ابن حبان على قاعدته المعروفة في توثيق المجهولين، ومع ذلك ، فقد أبدى شكه في سماعه من جابر فقال : ولا أدري أسمع منه أم لا[٢].

٥- رجال سند الحاكم ثقات ما عدا عمرو ، فهو مجهول ، ولا يفيده سكوت البخاري والرازي عنه [٣]، ولا ذكر ابن حبان له في الثقات ، وبه فيكون سنده ضعيفا ، ولا يتقوى بما ذكره الحاكم ، ويكون تعليل ابن معين له صحيحا ، واللـه اعلم .

د – ذكر حديث لا نكاح إلا بولي ، فقال : أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي بمرو ، ثنا محمد بن معاذ ، وأخبرنا عبد الرحمن بن حمدان الجلاب بهمدان ، ثنا محمد بن الجهم السمري قالا : ثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد ثنا ابن جريح قال : سمعت سليمان بن موسى يقول : ثنا الزهري قال : سمعت عروة يقول : سمعت عائشة - رضي اللـه عنها - تقول : سمعت رسول اللـه - صلى اللـه عليه وسلم - يقول : أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها ، فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل ، فإن أصابها ،فلها مهرها بما أصابها ، و إن تشاجروا ، فالسلطان ولي من لا ولي له [٤] .

فحدثنا محمد بن صالح بن هانىء ، ثنا أحمد بن سلمة ، و محمد بن شاذان ، وحدثنا أبو علي الحافظ ، ثنا عبد اللـه بن محمد قالوا : ثنا إسحاق بن إبراهيم أنبأ عبد الرزاق أنبأ ابن جريح أخبرني سليمان بن موسى : أن

---

[1] - الدارقطني العلل برقم ٣٢٥٨ ، ويقول الباحث : والطريق الثانية المرسلة عند البيهقي الدلائل (٣٤٨/٦) .

[2] -الالباني محمد ناصر الدين ظلال الجنة في تخريج كتاب السنة برقم ١١٣٤ طبعة المكتب الأسلامي تحقيق بيروت- لبنان .

[3] - لا يعد سكوت البخاري والرازي على الراوي توثيقا له ، وهذا هو الراجح في هذه المسالة ، وانظر حولها الحمش عداب محمود سكوت الرواة طبعة دار الرشد بالرياض توزيع الإفتاء السعودي، والتهانوي شرف الدين قواعد في علوم الحديث بتعليقات الشيخ ابي غدة رحمه اللـه طبعة مكتب المطبوعات بحلب ، و جمعية الحديث كتاب الواضح في فن التخريج ، واللـه اعلم .

[4] . الحاكم المستدرك برقم (٢٧٠٦) ، و الحديث رواه الطيالسي المسند برقم (١٥٦٧) ، وأبو داود السنن برقم (٢٠٨٣) ، وابن ماجة السنن برقم (١٨٧٩) ، وابن حبان الصحيح برقـــــم (٤٠٧٤) ، والدار قطني السنن برقم (٣٥٣٣) ، والبيهقي الكبرى برقم (١٤٠٨٨) .

الزهري أخبره : أن عروة بن الزبير أخبره : أن عائشة - رضي الـلـه عنها - أخبرته : عن رسـول الـلـه - صلى الـلـه عليه و سلم - ونحوه [1] .

و أما حديث يحيى بن أيوب :

فحدثناه أحمد بن سلمان الفقيه بغداد قال : قرأ علي محمد بن إسماعيل السلمي ، و أنا أسمع ،ثنا سعيد بن أبي مريم،أنبأ يحيى بن أيوب، حدثني ابن جريح ،أن سليمان بن موسى الدمشقي حدثه، أخبرني ابن شهاب، عن عروة عن عائشة رضي الـلـه عنها قالت : قال رسول الـلـه - صلى الـلـه عليه وسلم - : لا تنكح المرأة بغير إذن وليها ، فإن نكحت، فنكاحها باطل ثلاث مرات ، فإن أصابها ، فلها مهرها بما أصاب منها ، فإن اشتجروا ، فالسلطان ولي من لا ولي له [2] .

و أما حديث حجاج بن محمد :

فحدثناه أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنبأ إسماعيل بن قتيبة ، وأخبرني أبو يحيى أحمد بن محمد السمرقندي، ثنا أبو عبد الـلـه محمد بن نصر ، وأخبرني أبو عمرو بن جعفر العدل، ثنا إبراهيم بن علي الذهلي ،قالوا : ثنا يحيى ابن يحيى ،أنبأ حجاج بن محمد، عن ابن جريح، أخبرني سليمان بن موسى : أن ابن شهاب أخبره، أن عروة أخبره : أن عائشة رضي الـلـه عنها أخبرته : أن النبي صلى الـلـه عليه و سلم قال : أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها ، فنكاحها باطل ، و لها مهرها بما أصاب منها ، فان اشتجروا ، فالسلطان ولي من لا ولي له [3] .

فقد صح وثبت بروايات الأئمة الأثبات سماع الرواة بعضهم من بعض ، فلا تعلل هذه الروايات بحديث ابن علية ، و سؤاله ابن جريح عنه ، و قوله : اني سألت الزهري عنه ، فلم يعرفه ، فقد ينسى الثقة الحافظ الحديث بعد أن حدث به ، و قد فعله غير واحد من حفاظ الحديث .

أخبرنا الحسين بن الحسن بن أيوب، ثنا أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي، قال : سمعت أحمد بن حنبل يقول: و ذكر عنده أن ابن علية يذكر حديث ابن جريح في لا نكاح إلا بولي قال ابن جريح : فلقيت الزهري ، فسألته عنه ، فلم يعرفه ، و أثنى على سليمان بن موسى .

يقول الباحث : ثم نقل تعليله عن الإمامين أحمد بن حنبل وابن معين فقال : قال أحمد بن حنبل : إن ابن جريح له كتب مدونة ، و ليس هذا في كتبه ، يعني حكاية ابن علية ،عن ابن جريح ،سمعت أبو العباس محمد بن يعقوب يقول : سمعت العباس بن محمد الدوري يقول : سمعت يحيى بن معين يقول: في حديث لا نكاح إلا بولي الذي يرويه ابن جريج ، فقلت له : إن ابن علية يقول : قال ابن جريج : فسألت عنه الزهري ، فقال : لست أحفظه ، فقال يحيى بن معين : ليس يقول هذا إلا ابن علية ، و إنما عرض ابن علية كتب ابن جريج على عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد ، فأصلحها له ، و لكن لم يبذل نفسه للحديث [4] .

يقول الباحث: يعني لم يحقق الرواية ،ولم يحفظها ،ولم يتحرى فيها،لذلك وقع فيها الخطأ.

---

[1] . الحاكم المستدرك (٢٧٠٧) .

[2] . الحاكم المستدرك برقم (٢٧٠٨) .

[3] . الحاكم المستدرك برقم (٢٧٠٩) ، والحديث رواه ابن حنبل المسند برقم (٢٦٣٧٨) ، وأبو يعلى المسند برقم (٤٩٠٦).

[4] . الحاكم المستدرك ٢ : ١٨٤ .

وعند العودة إلى كتب ابن معين ، فقد وجدت هذا النقل فيها بتمامه كما يلي :

سمعت يحيى يقول لا نكاح إلا بولى الذي يرويه ابن جريج ، فقلت له : إن بن علية يقول : قال ابن جريج لسليمان بن موسى ، فقال : نسيت بعد ، قال يحيى : ليس يقول هذا إلا بن علية ، وابن علية عرض كتب ابن جريج على عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد ، فأصلحها له، فقلت ليحيى: ما كنت أظن أن عبد المجيد ابن عبد العزيز بن أبي رواد هكذا قال : كان أعلم الناس بحديث ابن جريج، ولكنه لم يكن يبذل نفسه للحديث [1] .

يقول الباحث : وعند النظر يظهر ما يلي :

١ - وافق بعض علماء العلل الإمامين ابن معين وأحمد بن حنبل، وفي هذا يقول ابن أبي حاتم: وسمعت أبي يقول: سألت أحمد بن حنبل ، عن حديث سليمان بن موسى، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم، قال: لا نكاح إلا بولي، وذكرت له حكاية ابن علية ؟ فقال: كتب ابن جريج مدونة فيها أحاديثه، و [2] من حدث عنهم ، ثم لقيت عطاء، ثم لقيت فلانا ، فلو كان محفوظا عنه، لكان هذا في كتبه، ومراجعاته [3].

٢ - خالف بعض علماء العلل ابن معين وأحمد بن حنبل في تعليلهما لحديث عائشة – رضي الـلـه عنها – ووافقوا الحاكم في القضاء بصحة طريق ابن جريج عن سليمان بن موسى عن هشام عن الزهري عن هشام عنها به كما يلي،

أ.وفي هذا يقول الدارقطني :

١.يرويه الزهري ، وأبو حازم ، وثابت بن قيس أبو الغصن ، وهشام بن عروة ، عن عروة ، عن عائشة ، ٢.فأما الزهري ؛ فرواه عنه جماعة منهم : سليمان بن موسى ، وجعفر بن ربيعة ، وقرة بن عبد الرحمن بن حيوئيل ، وعثمان الوقاصي ، ومحمد بن أبي قيس ، وإبراهيم بن أبي عبلة ، ويونس الأيلي ، ومحمد بن إسحاق ، وحجاج بن أرطاة ، رووه عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ،

٣. وخالفهم سليمان بن أرقم ؛ فرواه عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة ، وسليمان بن أرقم متروك الحديث [4] ،

٤.فأما حديث سليمان بن موسى ، عن الزهري ، فتفرد به ابن جريج عنه ،

٥. واختلف عنه في إسناده ومتنه ؛ فرواه عيسى بن يونس ، عن ابن جريج ، عن سليمان بن موسى ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، عن النبـي - صلى الـلـه عليه وسلم - لا نكاح إلا بولي ، وشاهدي عدل ، قال ذلك عنه أبو همام ، وسليمان بن عمر بن خالد ، وعبد الرحمن بن يونس ، وغليب بن سعيد الأزدي ؛

---

[1] . ابن معين التاريخ برواية الدوري ٣ : ٨٦ ، والرازي العلل برقم (١٢٢٤) ، حيث نقل التعليل عن ا لإمام أحمد .

[2] - ليست في العلل المطبوع ، وقد اضفتها ليتم السياق ، ويفهم الكلام .

[3] . الرازي العلل برقم (١٢٢٤) .

[4] . أنظر عنه أقوال النقاد كما يلي : قال البخاري : تركوه ، وقال أحمد: لا يروى عنه ، وقال ابـن معـين: لـيس بشـئ ، وقـال الجوزجـانى : سـاقط ، وقـال أبـو داود والدارقطني: متروك ، وقال أبو زرعة : ذاهب الحديث ، الذهبي - ميزان الاعتدال (٢ / ١٩٦) ، البخاري - التاريخ الصغير ٢ / ١٨٠ ، والتاريخ الكبير لـــــــه برقم (١٧٢٦) ، والرازي - الجرح ٤ / ١٠٠ ، العقيلي - الضعفاء ٢ / ١٢١ .

٦.وخالفهم علي بن خشرم ؛ فرواه عن عيسى ، ولم يذكر فيه الشاهدين ،

٧.ورواه حفص بن غياث ، وخالد بن الحارث ، عن ابن جريج ، بهذا الإسناد ، وذكرا فيه الشاهدين ،

٨.ورواه يحيى بن سعيد الأنصاري ، وسفيان الثوري ، وغيرهما من الحفاظ ، عن ابن جريج ، عن سليمان بن موسى ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، ولم يذكروا فيه الشاهدين ،

٩.ورواه عبد الـلـه بن فروخ الأندلسي عن ابن جريج ، عن أيوب بن موسى ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، ووهم في قوله : أيوب بن موسى ، وإنما هو سليمان بن موسى ،

١٠. وقال الهياج بن بسطام : عن الثوري ، عن ابن جريج ، عن موسى ، عن الزهري ، ووهم فيه ، وإنما هو سليمان بن موسى ،

١١.وقال ضمرة بن ربيعة : عن الثوري ، عن ابن جريج ، عن الزهري ، وأسقط سليمان بن موسى ، ووهم في إسقاطه ،

١٢.وتابعه ابن لهيعة ، عن ابن جريج ، عن الزهري ، ولم يذكر بينهما سليمان ، ووهم أيضا في إسقاط سليمان ١٣. ورواه محمد بن محمد الكعبي ، شيخ لا أعرفه ، عن ابن عيينة ، عن الزهري ، لم يذكر بينهما أحداً ، وابن عيينة يرويه عن ابن جريج ، عن سليمان بن موسى ، فأسقط من إسناده رجلين [١] .

ثم عقب الدار قطني على هذا الاختلاف فقال : والصحيح عن ابن جريج ، عن سليمان بن موسى ، عن الزهري ، وقال ابن علية : عن ابن جريج ، أنه سأل الزهري عنه فلم يعرفه ، ولم يتابع ابن علية على هذا ، وقد تكلم يحيى بن معين في سماع ابن علية من ابن جريج ، وذكر أنه عرض سماعه منه على عبد المجيد ، وسليمان بن موسى ، من الثقات الحفاظ أثنى عليه ، عطاء بن أبي رباح ، وأثنى عليه الزهري ، وابن جريج ، ممن يعتمد عليه إذا قال : أخبرني .

ب.قال ابن حبان : هذا خبر أوهم من لم يحكم صناعة الحديث أنه منقطع ، أو لا أصل له بحكاية حكاها ابن علية عن بن جريج في عقب هذا الخبر، قال: ثم لقيت الزهري، فذكرت ذلك له ، فلم يعرفه، وليس هذا مما يهي الخبر بمثله ، وذلك ان الخير الفاضل المتقن الضابط من أهل العلم قد يحدث بالحديث، ثم ينساه، وإذا سئل عنه لم يعرفه ، فليس بنسيانه الشيء الذي حدث به بدال على بطلان أصل الخبر [٢] .

ج.يقول البيهقي : وأما الذى روى عن يحيى بن معين أنه أنكر حديث :« لا نكاح إلا بولى ». فإنه لا ينكر رواية سليمان بن موسى ، وإنما أنكر ما أخبرنا أبو عبد الـلـه الحافظ فى تاريخ يحيى بن معين حدثنا أبـو العبـاس : محمـد بـن يعقـوب قـال سمعت العباس بن محمد الدورى يقول: قيل ليحيى بن معين فى حديث عائشة - رضى الـلـه عنهـا - : لا نكـاح إلا بولى ، فقال يحيى : ليس يصح فى هذا شىء إلا حديث سليمان بـن مـوسى ،فأمـا حـديث هشـام بـن سـعد، فهـم يختلفـون فيـه ،وحـدث بـه الخيـاط يعنـى حـماد الخيـاط ، وابـن مهـدى بعضـهم رفعـه ، وبعضـهم لا يرفعه قال : وسمعت يحيى يقول : روى مندل عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة - رضى الـلـه عنهـا – أن

[1] .الدار قطني العلل برقم (٣٨٠٦) .

[2] . ابن حبان الصحيح ٩ / ٣٨٥ – ٣٨٦ .

النبى - صلى الـلـه عليه وسلم - قال : لا نكاح إلا بولى ، قال يحيى : وهذا حديث ليس بشيء ، فيحيى بن معين إنما أنكر ما بينه فى رواية الدورى عنه ، واستثنى حديث سليمان بن موسى ، وحكم له بالصحة ، وأنكر حكاية ابن علية عن ابن جريج فى روايته ، ثم فى رواية جعفر الطيالسى عنه كما مضى ذكره ، ووثق سليمان بن موسى فى رواية الدارمى عنه ، فحديث سليمان بن موسى صحيح ، وسائر الروايات عن عائشة - رضى الـلـه عنها - إن ثبت منها شيء لحديثه شاهد ، وبالـلـه التوفيق [1] .

٣ – رجال أسانيد الحاكم ثقات ، وأسانيده صحيحة ، ولا يضرها كلام ابن معين ، وأحمد بن حنبل ، لما ذكر الدارقطني وابن حبان، وتلميذهما الحاكم،وتلميذه البيهقي،والـلـه أعلم.

يقول الباحث : وبهذا أنتهي من الحديث عن الروايات عن الإمام يحيى بن معين بإعتباره مورد للحاكم في تعليل الحديث ، ولا يفونتي التنبيه هلى أن فيها نقول في العلل لم تصل في كتب ابن معين الأخرى المطبوعة ، لكنها وصلت في مرجع من أهل الإسناد ، كالمستدرك للحاكم هنا ،وهذه تعد إضافة معرفية في علم العلل تضاف إلى الدراسات الدائرة في فلك ابن معين والـلـه أعلم.

٢. مصنفات أحمد بن حنبل في العلل :

كان من علماء علل الحديث الذين يشار إليهم بالبنان الإمام أحمد بن حنبل ، فقد نقلت عنه مصنفات في علم العلل ، منها كتابه العلل ومعرفة الرجال ، والذي وصلنا عن طريق ابنه عبد الـلـه ، وقد طبع طبعتين الأولى في تركيا بتحقيق الدكتور / طلعت فوج بيكيت سنة ١٩٦٣ م ، وصدر في مجلدين ، والثانية في دمشق بتحقيق الدكتور / وصي الـلـه عباس سنة ١٩٩٢ م ، وصدر في أربع مجلدات ، وطريق المروذي ، وقد طبع بتحقيق الدكتور / وصي الـلـه عباس ، في الهند والسعودية ، كما وصلتنا شذرات في العلل في كتب تلامذته المسماة بالمسائل ، كمسائل أبي داود السجستاني عنه ، ومسائل إسحاق بن هانيء ، ومسائل الكوسج ، وغيرها من كتب المسائل المروية عنه ، مما شكل إضافات كبيرة في علم العلل ، وخاصة أنها مروية عن أحد أقطابه ، وأحد أكابر علماء عصره ، والذي جمع بين الدراية والرواية في علوم الحديث بعامة ، وعلم العلل بخاصة ، فأصبحت مصنفاته مصدراً للدارسين بعده فكان من الطبيعي أن ينقل عنه من جاء بعده، ولذا فقد كان من مصادر التعليل عند الحاكم مصنفات الإمام أحمد ابن حنبل ، وعند النظر في كتاب المستدرك ، فقد وجدت الحاكم قد نقل منها كلاماً للإمام أحمد في تعليل بعض الأحاديث ، فقد ذكر حديث عائشة لا نكاح إلا بولي ، ونقل تعليله عن الإمام أحمد فقال: (إن ابن جريح له كتب مدونة ، و ليس هذا في كتبه ، يعني حكاية ابن علية عن ابن جريح [2]) .

يقول الباحث : ولم أجد هذا الكلام عن أحمد في كتبه ، لكن نقله عنه ابن أبي حاتم فقال : وسمعت أبي ، يقول: سألت أحمد بن حنبل ، عن حديث سليمان بن موسى ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، عن النبي - صلى الـلـه عليه وسلم - ، قال : لا نكاح إلا بولي ، وذكرت له حكاية ابن علية ؟ فقال : كتب ابن جريج مدونة

[1] .البيهقي السنن الكبرى ٧ / ١٠٦ .

[2] .الحاكم المستدرك ٢ / ١٨٤ .

فيها أحاديثه ومن حدث عنهم : ثم لقيت عطاء ، ثم لقيت فلانا ، فلو كان محفوظا عنه ، لكان هذا في كتبه ، ومراجعاته [1] .

يقول الباحث :

وقد تقدم البحث في حديث لا نكاح الا بولي ، وتوثيق نقوله عند الحديث عن نقل الحاكم من مصنفات ابن معين ، فلينظر هناك ، وذلك خشية التكرار والاطالة ، وليلحظ هنا ان هذا النقل عن الامام احمد عند الحاكم يعد إضافة في علم العلل المنقول عن الإمام أحمد مما لم يصلنا عن طريق تلامذته ، ولا في كتبه التي وصلتنا ، مع أن الباحث لم يقف على كلام آخر للإمام أحمد في التعليل في ثنايا المستدرك ، فالـلـه أعلم.

٣. مصنفات الإمام محمد بن يحيى الذهلي :

كان الإمام محمد بن يحيى الذهلي أحد مشايخ الحديث في عصره ، كيف لا ؟ فهو شيخ نيسابور ، وشيخ الإمام البخاري ، والذي كانت له مصنفات معروفة في الحديث وعلومه ، لكنها لم تصلنا للأسف ، ولما كان الحاكم من نوابغ نيسابور ، وممن له عناية بالمنافحة عن البخاري وصحيحه ، فلا بد أن يجتمع له الشرف من جانبيه بالرجوع إلى مصنفات شيخ نيسابور ، والاستنارة بآراء شيخ البخاري ، وعليه فلقد كان من مصادر ثقافة الحاكم الحديثية ، مصنفات الذهلي ، والتي لا نعرف عنها إلا حديث الكتب ، وشذرات منها حوتها بطونها مما جادت بها قرائح تلامذته ، والناقلين عنه ، من أبناء عصره ، ومن جاء بعدهم من نقلة الاخبار، وحفظة الاثار ممن قدر له حفظ مصنفات من سبقهم كالبيهقي وطبقته ، والمصنف وتلامذته ، ولذا فقد كان من الموارد التي نقل الحاكم منها تعليل الأحاديث مصنفات الذهلي ، وعند العودة الى المستدرك للحاكم ، فقد وجدته قد نقل عنه تعليل حديث ابن عمر في قصة الأعرابي الذي أتى النبي - صلى الـلـه عليه وسلم - يسأله أن يوصيه ، وفي هذا يقول الحاكم :

حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، ثنا محمد بن إسحاق الصغاني ، و أخبرنا أبو النضر الفقيه ، و أبو الحسن العنبري قالا : ثنا عثمان بن سعيد الدارمي ، و حدثني أحمد بن يعقوب الثقفي ، ثنا محمد بن أيوب قالوا : ثنا محمد بن الصباح ، ثنا سعيد بن عبد الرحمن الجمحي ، عن عبيد الـلـه بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : جاء رجل إلى النبي صلى الـلـه عليه و سلم فقال : أوصني قال : تعبد الـلـه ، لا تشرك به شيئا، و تقيم الصلاة، و تؤتي الزكاة ، و تصوم شهر رمضان ، و تحج البيت ، و تعتمر، و تسمع ، و تطيع [2].

و لم يخرجاه توقيا لما سمعت علي بن عيسى يقول : سمعت الحسين بن محمد بن زياد يقول : ثنا محمد بن رافع ،ثنا محمد بن بشر، قال : حدثنيه عبيد الـلـه بن عمر العمري، عن يونس بن عبيد ،عن الحسن قال : جاء أعرابي إلى عمر، فسأله عن الدين فقال : يا أمير المؤمنين علمني الدين قال : تشهد أن لا إله إلا الـلـه ، و أن محمدا رسول الـلـه ، و تقيم الصلاة ، و تؤتي الزكاة ، و تصوم رمضان ، و تحج البيت ، و عليك بالعلانية ، وإياك و السر ، و إياك و كل شيء تستحي منه ، قال : فإذا لقيت الـلـه، قلت : أمرني بهذا عمر بن الخطاب فقال

[1] .الرازي العلل برقم (١٢٢٤) .

[2] .الحاكم المستدرك برقم (١٦٥) ، ورقم(١٦٦) .

: يا عبد الـلـه خذ بهذا ، فإذا لقيت الـلـه تعالى ، فقل ما بدا لك . ثم نقل تعليله عن الذهلي من طريق القباني حيث قال:

قلت لمحمد بن يحيى : أيهما المحفوظ حديث يونس عن الحسن عن عمر، أو نافع عن ابن عمر ؟ فقال محمد ابن يحيى : حديث الحسن أشبه

يقول الباحث : ثم ابدى الحاكم رايه في هذا التعليل ، وخالف الذهلي ،فقال: فان محمد بن يحيى تورع عن الجواب حذرا لمخالفة قوله عليه الصلاة و السلام : دع ما يريبك إلى ما لا يريبك [1] ، ولو تأمل الحديثين لظهر له أن الألفاظ مختلفة ، وهما حديثان مسندان ، وحكاية ، ولا يحفظ لعبيد الـلـه عن يونس بن عبيد غير حديث الإمارة ، وقد تفرد به الدراوردي ، وسعيد بن عبد الرحمن الجمحي : ثقة مأمون ، وقد رواه عنه غير محمد بن الصباح على أن محمد بن الصباح أيضا : ثقة مأمون .

يقول الباحث : وقد تقدم الكلام في توثيق النقول عن الذهلي ، ومن وافقه من المحدثين ، ومناقشة الحاكم في رايه ، وترجيح راي الذهلي عند الحديث عن التعليل بالنقل عن علماء الحديث ، فلينظر البحث هناك ، اذ لا حاجة الى اعادته ، على انه لم يصلنا اي من مصنفات الذهلي في العلل، وغيره حتى نتاكد من كلام الحاكم ونقله عن الذهلي ، ويعد هذا النقل اضافة نوعية في علم علل الحديث ما تيسرت للدارسين الا بتيسير الـلـه تعالى الحاكم لنقلها لهم والـلـه المستعان .

٤ - مصنفات أبي اليمان الحكم بن نافع البهراني :

كان أبو اليمان الحكم بن نافع البهراني أحد كبار علماء الحديث في عصره،وقد نقلت له أراء ومرويات في الحديث وعلـلـه،وقد كان من المصادر التي نقل منها الحاكم تعليل الحديث مصنفات ابي اليمان الحكم بن النافع البهراني ، وعند العودة الى المستدرك للحاكم ، فقد وجدت الحاكم قد نقل عن ابي اليمان ما ابحثه كما يلي :

١- اما ابو اليمان ، فالى القاريء نبذة عنه كما يلي :

الحكم بن نافع البهراني مولاهم ، أبو اليمان الحمصي.

روى عن شعيب بن أبي حمزة ، وحريز بن عثمان ، وعطاف بن خالد ، وغيرهم.

وعنه البخاري ، وروى له الباقون بواسطة .

٣- وأما عن أقوال النقاد فيه ، فهي كمايلي : أ-

أ- قال الاثرم : سئل أبو عبد الـلـه عن أبي اليمان فقال: أما حديثه عن صفوان، وحريز، فصحيح .

ب- وقال شعيب بن عمرو البردعي : عن أبي زرعة الرازي : لم يسمع أبو اليمان من شعيب إلا حديثا واحدا ، والباقي اجازة .

ت- وقال أبو حاتم : نبيل ثقة صدوق ،

ث-وقال ابن عمار : ثقة ،

ج- وقال العجلي : لا بأس به .

---

[1] -تقدم تخريجه .

قال محمد بن مصفى وغيره مات سنة ٢١١ ، زاد أبو زرعة ، وهو ابن ٨٣ ، وقال البخاري : وغيره مات سنة ٢٢٢ ، زاد محمد بن سعد في ذي الحجة بحمص [١].

٣- نقل الحاكم عن ابي اليمان ما يلي :

أ- ذكر حديث ام حبيبة فقال :

حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، ثنا محمد بن إسحاق الصغاني ، و حدثنا أبو عبد الـلـه محمد بن عبد الـلـه المزني ، ثنا علي بن محمد عيسى ، قالوا : حدثنا أبو اليمامة الحكم بن نافع البهراني ، ثنا شعيب بن أبي حمزة عن الزهري، ثنا أنس بن مالك ،عن أم حبيبة : عن النبي صلى الـلـه عليه و سلم أنه قال : أريت ما يلقى أمتي بعدي ، وسفك بعضهم دماء بعض، و سبق ذلك من الـلـه كما سبق في الأمم قبلهم ، فسألته أن يوليني يوم القيامة شفاعة فيهم ففعل[٢].

يقول الباحث : ثم نقل تعليله عن ابي اليمان حيث قال : و قد حدثني أبو الحسن علي بن محمد بن عمر[٣]، ثنا يحيى بن محمد بن صاعد ، ثنا إبراهيم بن هانىء النيسابوري ، قال : قال لنا أبو اليمان : الحديث حديث الزهري ، والذي حدثتكم عن ابن أبي حسين غلطت فيه بورقة قلبتها [٤] .

يقول الباحث :ثم ان الحاكم قد ابدى رايه في هذا التعليل، فقال: و العلة عندهما فيه أن أبا اليمان حدث به مرتين ، فقال مرة : عن شعيب، عن الزهري، عن أنس ، وقال مرة : عن شعيب، عن ابن أبي حسين، عن أنس ، وقد قدمنا القول في مثل هذا أنه لا ينكر أن يكون الحديث عند إمام من الأئمة عن شيخين ، فمرة يحدث به عن هذا، و مرة عن ذاك .

يقول الباحث : وعند النظر يظهر ما يلي :

١- لم يصلنا شيء من مصنفات ابي اليمان في التعليل ، لنرى هذا النقل فيها .

٢- وقد وافق بعض المحدثين ابا اليمان على قوله هذا كما يلي:

أ- قال شيخ الحاكم ابو بكر ابن خزيمة: قد اختلف عن أبي اليمان في هذا الإسناد ، فروى بعضهم هذا الخبر عن أبي اليمان ، عن شعيب ،عن عبد الـلـه بن عبدالرحمن بن أبي حسين ، وقال بعضهم عن الزهري [٥] .

ب- ووافقه الطبراني فقال : لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا شعيب تفرد به أبو اليمان [٦] .

٣- رجال سند الحاكم قي طريق الزهري ثقات ، وسنده صحيح .

٤- سند الحاكم في طريق ابن ابي الحسين غلط، فيكون ضعيفا كما اقر به ابو اليمان .

---

[1] -العسقلاني تهذيب التهذيب ٣٨٠/٢ ، والباجي سليمان ين خلف التعديل والتجريح ٥٣٠/١ طبعة دار الغرب الإسلامي بتحقيق أبي لبابة حسين .

[2] -الحاكم المستدرك برقم ٢٢٧ ورواه ابن بشران عبدالملك بن محمد الامالي برقم ١٥٩ طبعة مكتبة السنة تحقيق مصطفى العدوي والطبراني المعجم الاوسط برقم٤٦٤٨، والمعجم الكبير برقم ٤٠٩ .

[3] -يعني شيخه الدارقطني عالم العلل المعروف .

[4] - وقد رواه من الطريق الخطأ ابن حنبل المسند برقم ٢٧٤٥٠ .

[5] -ابن خزيمة محمد بن إسحاق التوحيد برقم ٣٩٨ طبعة دار الرشد يالرياض تحقيق السدحان.

[6] -الطبراني المعجم الاوسط برقم ٤٦٨٤ .

وعلى هذا، فان تعليل ابي اليمان للحديث صحيح ، ولا ينفعه اعتذار الحاكم ، وفي هذا النقل عن ابي اليمان في تعليل هذا الحديث اضافة جديدة في علم العلل من امام لم تصلنا مصنفاته في هذا الباب .

٥ - مصنفات الامام البخاري :

يعد الامام محمد بن اسماعيل البخاري احد العلماء الاعلام الذين يشار اليهم بالبنان في الحديث وعلومه، كيف لا، وقد شهد له العلماء بالسبق في هذا العلم ، وكان من العلوم التي برع فيها علم علل الحديث ، وقد كان للبخاري كلام كثير في تعليل الاحاديث نثره في كتبه ، وفي مقدماتها كتابه التاريخ الكبير الذي حوى تعليلات كثير لاحاديث وقعت فيها العلل ،ونقلها عنه تلاميذه الاعلام كما هو الحال عند الامام الترمذي في كتبه الجامع والعلل الكبير والعلل الصغير، حيث اكثر في هذه الكتب من نقل اراء الامام البخاري في تعاليل الاحاديث ، واذا كان الحاكم ممن اهتم بالدفاع عن كتاب البخاري الجامع الصحيح ، وكانت له دراسات حوله كالمستدرك، و المدخلين، (المدخل الى الاكليل، والمدخل الى الصحيح)، فان هذا يحوجه بالضرورة الى العودة الى مصنفات البخاري ، وقد كان من المباحث العلمية التي قبسها الحاكم من كتب البخاري ما له تعلق بالحديث وعلومه ، وفي مقدمة ذلك كله علم علل الحديث الذي برز فيه البخاري ، وغدا احد اهم فرسانه ، وعليه ، فقد نقل الحاكم تعليل الحديث من مصنفات الامام البخاري ،وعند العودة اليها ، فقد وجدته قد نقل عنه ما يلي:

أ . ذكر حديث المسي في صلاته، فقال :

حدثنا علي بن حمشاد العدل ، ثنا علي بن عبد العزيز، ثنا حجاج بن منهال، ثنا همام ، ثنا إسحاق بن عبد الـلـه ابن أبي طلحة، ثنا علي بن يحيى بن خلاد ،عن أبيه ،عن عمه رفاعة بن رافع : أنه كان جالسا عند رسول الـلـه صلى الـلـه عليه و سلم إذ جاء رجل، فدخل المسجد، فصلى، فلما قضى صلاته جاء، فسلم على رسول الـلـه صلى الـلـه عليه و سلم، وعلى القوم ، فقال: رسول الـلـه صلى الـلـه عليه و سلم : ارجع فصلي ، فإنك لم تصل ، و ذكر ذلك إما مرتين ، أو ثلاثة، فقال الرجل : ما أدري ما عبت علي من صلاتي ، فقال رسول الـلـه - صلى الـلـه عليه و سلـم - : إنها لا تتم صلاة أحد حتى يسبغ الوضوء كما أمره الـلـه عز و جل، يغسل وجهه، و يديه إلى المرفقين، و يمسح رأسه ، و رجليه[1] إلى الكعبين، ثم يكبر، و يحمد الـلـه ، و يمجده ، و يقرأ من القرآن ما أذن الـلـه له فيه ، ثم يكبر ،و يركع ، ويضع كفيه على ركبتيه حتى تطمئن مفاصله ، و يستوي ، ثم يقول : سمع الـلـه لمن حمده ، و يستوي قائما حتى يأخذ كل عظم مأخذه ، ثم يقيم صلبه ، ثم يكبر، فيسجد ، فيمكن جبهته من الأرض حتى يطمئن مفاصله ، و يستوي ، ثم يكبر ، فيرفع رأسه، و يستوي قاعدا على مقعدته ، و يقيم صلبه ، فوصف الصلاة هكذا حتى فرغ ، ثم قال : لا يتم صلاة أحدكم حتى يفعل ذلك [2] .

ثم نقل تعليله عن البخاري فقال :

---

[1] - في المطبوع: رجله ،وما صححناه من المصادر .

[2] .الحاكم المستدرك برقم (٨٨١) ، والحديث رواه عبد الرزاق المصنف برقم ٢٩٥٨ ، والدارمي عبدالـلـه بن عبدالرحمن السنن ١٣٢٩ طبعة دار المعرفة بيروت – لبنان تحقيق الدهمان وطبعة دار المؤمون تحقيق حسين الأسد، وابن ابي شيبه المصنف ٣٧٣٩، وابن حنبل برقم ١٩٠١٩ ،و ابـو داود السـنن بـرقم ٨٥٨ ، والبـزار المسند برقم ٣٧٢٧ ، والنسائي السنن برقم ١٠٥٣ ،و الدارقطني السنن (١٦٧/١)، والبيهقي السنن برقم ٢٠٠، وابن الجارود المنتقى بـرقم ١٩٤ ، والطـبراني الكبـير برقم ٤٣٩٨،. والطوسي الحسن بن محمد المستخرج برقم ٢٨٢طبعة دار الكتب العلمية تحقيق العدل .

وقد روى محمد بن إسماعيل هذا الحديث في التاريخ الكبير عن حجاج بن منهال ، و حكم له بحفظه ، ثم قال : لم يقمه حماد بن سلمة [1] .

يقول الباحث : وعند النظر يظهر ما يلي :

١- عند العودة الى كتاب التاريخ الكبير للبخاري ، فقد وجدت هذا النقل فيه حيث يقول في بيان الإختلاف في هذا الحديث ما يلي:

أ.وقال حجاج : حدثنا همام ،عن اسحاق بن عبد الـلـه بن ابى طلحة ،عن على بن يحيى بن خلاد، عن ابيه، عن عمه رفاعة بن رافع سمع النبي - صلى الـلـه عليه وسلم - يقول :لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء ، وذكر الصلاة .

ب.وعن حماد عن اسحاق ، لم يقمه .

ت. وقال اسماعيل: حدثنى سليمان ،عن ابن عجلان ،عن على بن يحيى بن خلاد بن رافع ،عن ابيه ،عن عمه، وكان بدرياً ، مثله.

ث.وقال ابراهيم بن حمزة عن حاتم ،عن ابن عجلان،

ج.وقال يحيى بن بكير حدثنى عبد الـلـه بن سويد عن عياش بن عباس عن بكير بن عبد الـلـه عن على بن يحيى عن ابى السائب رجل من اصحاب النبي - صلى الـلـه عليه وسلم - عن النبي - صلى الـلـه عليه وسلم - ،

ح.وقال أبو نعيم: حدثنا داود بن قيس عن على بن يحيى بن خلاد قال: حدثنى ابى عن عم له بدرى عن النبي صلى الـلـه.

خ.وقال قتيبة: حدثنا اسماعيل بن جعفر عن يحيى بن على بن يحيى بن خلاد عن ابيه عن جده عن رفاعة بن رافع عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم،

د.وقال الحسن بن الربيع: ثنا ابن ادريس ،عن ابن عجلان ،عن على بن خلاد بن السائب الانصاري عن ابيه عن عم لابيه عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم.

ذ. وقال ابراهيم بن يحيى حدثنا ابى ،عن عبيد الـلـه بن يحيى ،عن معاذ بن رفاعة بن رافع عن ابيه عن جده: انه خرج هو وابن خالته معاذ ابن عفراء حتى قدما مكة، فلقيا النبي صلى الـلـه عليه وسلم،

ر.وقال أبو العباس - يعنى السراج حدثنا محمد أبو يحيى قال: حدثنا أبو الوليد قال: حدثنا همام عن اسحاق عن على بن يحيى بن خلاد عن ابيه عن رفاعة[2].

يقول الباحث :فالبخاري قد ساق الطرق المختلفة لهذا الحديث ،وأبان عن الرواية الخطأ منها

يقول الباحث : فالحاكم قد نقل كلام البخاري لكن باختصار مقتصراً على بيان الرواية الصحيحة ، والرواية الخطأ المعلولة .

٢- وافق بعض علماء العلل البخاري في تعليل هذا الحديث كم يلي :

---

[1] .الحاكم المستدرك ١ / ٣٦٩ .

[2] .البخاري التاريخ الكبير ٣ : ٣٢٠

أ-قال ابن ابي حاتم : وسألت أبي عن حديث ؛ رواه حماد بن سلمة ، عن إسحاق بن عبد الـلـه بن أبي طلحة ، عن علي بن يحيى بن خلاد ، عن عمه ، لم يذكر أباه أن رجلا دخل المسجد فصلى ، والنبي صلى الـلـه عليه وسلم قاعد ، فذكر الحديث.

ورواه همام ، عن إسحاق بن عبد الـلـه بن أبي طلحة ، عن علي بن يحيى بن خلاد ، عن أبيه ، عن عمه رفاعة بن رافع ، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم.

قال أبي : ورواه شريك بن عبد الـلـه بن أبي نمر ، وداود بن قيس ، وابن عجلان ، عن علي بن يحيى بن خلاد ، فقالوا : عن أبيه ، عن رفاعة، وحماد ، ومحمد بن عمرو لا يقولان : عن أبيه ، والصحيح : عن أبيه ، عن عمه رفاعة [1].

ب- وسئل أبو زرعة عن حديث حماد بن سلمة عن إسحاق بن عبد الـلـه بن أبي طلحة عن علي بن يحيى بن خلاد عن عمه ، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم.

فقال : وهم حماد ، والحديث حديث همام عن إسحاق ، عن علي بن يحيى بن خلاد ، عن أبيه ، عن عمه ، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم.

قال أبو محمد : ورواه محمد بن عمرو بن علقمة ، فقال عن علي بن يحيى بن خلاد عن عمه، أسقط أباه من الاسناد كما رواه حماد[2].

ج-وقال الحافظ أبو موسى الأصبهاني في كتابه معرفة الصحابة : اختلف في إسناد هذا الحديث ، فقال عبد الـلـه بن محمد الزهري : عن ابن عيينة ، عن ابن عجلان ، عن علي بن يحيى بن عبد الـلـه بن خلاد ، عن أبيه ، عن جده .

وقال عبد الجبار : عن ابن عيينة ، عن ابن عجلان ، عن رجل من الأنصار ، عن أبيه ، عن جده . قال : والحديث مشهور برواية ابن رفاعة[3] .

د-وقال الطحاوي : ثم ذكر هذا الحديث ، فكان ما ذكر هذا الرجل الذي ادعى، فساد هذا الحديث كما ذكر لدخول هذا الرجل الذي ادعى فساد هذا الحديث المجهول بين ابن عجلان وبين علي بن يحيى بن خلاد ، وكان حديث إسماعيل أولى منه ، لأن حديث إسماعيل إنما هو عن يحيى بن علي بن يحيى ، وهو ابن الرجل الذي دخل بين ابن عجلان ، وبينه الرجل المسكوت عن اسمه في هذا الحديث ، وكان حديث مالك بن الحويرث يحتمل أن يكون ما ذكر فيه مما رأى رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم كان فعله من الجلسة التي ذكرها فيه عنه كان ذلك لعلة كانت به صلى الـلـه عليه وسلم حينئذ ، ففعل من ذلك ما فعل لتلك العلة ، لا لأن ذلك من سنة صلاته ، والدليل على ذلك أن مالك بن الحويرث إنما كان أقام عنده صلى الـلـه عليه وسلم أياما ، ثم رجع إلى أهله[4].

---

[1] - الرازي العلل برقم ٢٢١ .

[2] -الرازي العلل برقم ٢٢٢ .

[3] - ابن الملقن البدر المنير (٥٧١/٣).

[4] الطحاوي مشكل الاثار (١٥٥/١٥).

٣- رجال سند الحاكم ثقات ، وسنده صحيح ، وتعليل البخاري لايتوجه اليه، لانه علل حديث حماد بن سلمة وليس هو عند الحاكم.

ب – ذكر حديث أبي هريرة في كفارة المجلس فقال : حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الـلـه الشافعي ، ثنا محمد بن الفرج الأزرق ، ثنا حجاج بن محمد قال : قال ابن جريج : أخبرني موسى بن عقبة ،عن سهيل بن أبي صالح ،عن أبيه ،عن أبي هريرة رضي الـلـه عنه قال : قال رسول الـلـه صلى الـلـه عليه و سلم : ما جلس قوم مجلسا كثر لغطهم فيه ، فقال قائل قبل أن يقوم : سبحانك الـلـهم ربنا، و بحمدك لا إله إلا أنت ، أستغفرك ، ثم أتوب إليك إلا غفر له ما كان في مجلسه [١].

يقول الباحث : ثم نقل الحاكم تعليله عن البخاري ، فقال : إلا أن البخاري قد علـلـه بحديث وهيب، عن موسى ابن عقبة ،عن سهيل ،عن أبيه، عن كعب الأحبار من قوله ، فالـلـه أعلم .

يقول الباحث : وعند النظر يظهر ما يلي:

أ- عند العودة الى كتب البخاري ، فقد وجدته قد ذكر هذا الحديث بعلته، فقال في التاريخ الصغير:

حدثنا محمد ، قال : حدثنا محمد بن سلام ، قال : حدثنا مخلد بن يزيد قال : أخبرنا بن جريج ، قال : حدثني موسى بن عقبة ،عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم قال من جلس فقال سبحانك ربنا وبحمدك فهو كفارة ، حدثنا محمد ، قال : حدثنا موسى ، عن وهيب ، قال : حدثنا سهيل ،عن عون بن عبد الـلـه بن عتبة قوله ، وهذا أولى ، ولم يذكر موسى بن عقبة سماعا من سهيل[٢] .

وقال في التاريخ الكبير :

قال لي ابن سلام أنا مخلد بن يزيد أنا ابن جريج أخبرني موسى بن عقبة ،عن سهيل ابن أبي صالح ،عن أبيه ،عن أبي هريرة عن النبي - صلى الـلـه عليه وسلم – قال : من جلس فقال : سبحانك ربنا وبحمدك، فهو كفارة ، وقال موسى ،عن وهيب نا سهيل ،عن عون بن عبد الـلـه بن عتبة – قوله ، ولم يذكر موسى بن عقبة سماعا من سهيل ، وحديث وهيب أولى [٣] .

ب- وافق بعض علماء العلل البخاري في تعليل هذا الحديث كما يلي :

١ . الإمامان أبو زرعة ، وأبو حاتم الرازيان ، وفي التعبير ،عن قولهما يقول ابن أبي حاتم :

وسألت أبي ، وأبا زرعة ، عن حديث ؛ رواه ابن جريج ، عن موسى بن عقبة ، عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم ، قال : من جلس في مجلس كثر فيه لغطه ، ثم قال قبل أن يقوم : سبحانك الـلـهم وبحمدك الحديث ، فقالا : هذا خطأ ، رواه وهيب ، عن سهيل ، عن عون بن عبد الـلـه ،

---

[١] . الحاكم المستدرك برقم (١٩٦٩) والحديث هذا تخريجه : رواه ابن حنبل المسند (١٢ ٤٩٤ :١٠٤١٥) ، والبخاري التاريخ الصغير (٤٠١٢) ، و الكبير (١٠٥١٤) ، والترمذي السنن (ح ٣٤٣٣)، والنسائي السنن الكبرى (١٠٢٣٠) ، وعمل اليوم (ص ٣٠٩) ، والطبراني الأوسط (ح ٧٧) ، وابن حبان الصحيح (ح ٢٣٦٦) ، وأشار إلى تعليل البخاري ، الطبراني المعجم الكبير طبعة مكتبة الصميعي بتحقيق حمدي السلفي٢٧١/١٩،والمعجم الأوسط بتحقيق محمود الطحان طبعة دار المعارف ٣٤٦/٦،والطحاوي شرح معاني الآثار ٢٨٩/٤، والبغوي الحسين بن مسعود شرح السنة طبعة المكتب الإسلامي بتحقيق شعيب الأرناؤوط ١٣٤/٥.

[٢] - البخاري التاريخ الصغير ٤٠/٢ .

[٣] - البخاري التاريخ الكبير برقم ٢١٢٠ .

موقوفا ، وهذا أصح ، قلت لأبي : الوهم ممن هو ؟ قال : يحتمل أن يكون الوهم من ابن جريج ، ويحتمل أن يكون من سهيل ، وأخشى أن يكون ابن جريج دلس هذا الحديث، عن موسى بن عقبة ، ولم يسمعه من موسى ، أخذه من بعض الضعفاء ، وسمعت أبي مرة أخرى يقول : لا أعلم روى هذا الحديث عن سهيل أحدا إلا ما يرويه ابن جريج ، عن موسى بن عقبة ، ولم يذكر ابن جريج فيه الخبر ، فأخشى أن يكون أخذه عن إبراهيم بن أبي يحيى ، إذ لم يروه أصحاب سهيل ، لا أعلم روى هذا الحديث عن النبي - صلى اللـه عليه وسلم - في شيء من طرق أبي هريرة [1] .

٢- والعقيلي الذي يقول عن طريق وهيب : وهذا اولى [2].

٣- والدارقطني الذي يقول : يرويه سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، واختلف عنه ؛ فرواه موسى بن عقبة ، عن سهيل، وكذلك حدث به عنه ابن جريج ، ولا نعلم رواه عن موسى غيره ، وحدث بهذا الحديث أبو علي بن بسطام ، عن عبد الرحمن بن موسى السوسي ، عن حجاج ، عن ابن جريج ، عن موسى ابن عقبة ، عن سهيل بن أبي صالح ، عن عبد اللـه بن دينار ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، ووهم في ذكر عبد اللـه بن دينار وهما قبيحا ، وإنما رواه حجاج ، عن ابن جريج ، عن موسى بن عقبة ، عن سهيل ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، كذلك رواه الواقدي ، عن ابن جريج ، عن موسى بن عقبة ، وأضاف إليه عن عاصم بن عمر بن حفص ، وسليمان بن بلال عن سهيل ، عن أبيه ، عن أبي هريرة.

وكذلك رواه هشام بن عمار ، عن إسماعيل بن عياش ، عن سهيل ، عن أبيه ، عن أبي هريرة.

وخالفهم وهيب بن خالد رواه ، عن سهيل ، عن عون بن عبد اللـه بن عقبة قوله.

وقال أحمد بن حنبل : حدث به ابن جريج ، عن موسى بن عقبة ، وفيه وهم.

والصحيح قول وهيب ، وقال : وأخشى أن يكون ابن جريج دلسه عن موسى بن عقبة ، أخذه من بعض الضعفاء عنه ، والقول كما قال أحمد [3].

٤- وابن رجب الذي يقول :

وبهذا يكون أئمة علماء الحديث والعلل في عصرهم البخاري ، وأبو زرعة ،وأبو حاتم قد اتفقوا على خطأ نسبة سماع موسى بن عقبة من سهيل ، وهي علة على جانب من الخفاء [4] .

ج- يقول الباحث: رجاله ثقات ، وهو معلول من هذا الطريق ، وقد توارد هؤلاء الأئمة الكبار على تعليل هذا الحديث بهذه العلة القادحه ، وتعليلهم صائب لا مزيد عليه .

د- ذكر حديث ابي سعيد الخدري في المنع من كشف العورة عند الخلاء امام الاخرين ، فقال :

---

[1] - الرازي العلل برقم (٢٠٧٨) .

[2] -العقيلي الضعفاء (١٥٥\٢).

[3] - الدارقطني العلل الواردة برقم ١٥١٣ .

[4] -ابن رجب شرح العلل ١ / ٤٢ .

حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الـلـه بن أحمد الحفيد ، ثنا الحسين بن الفضل البجلي ، ثنا سلم بن إبراهيم الوراق ، ثنا عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير ، عن عياض بن هلال، قال : حدثني أبو سعيد الخدري قال : سمعت رسول الـلـه صلى الـلـه عليه و سلم يقول : لا يخرج الرجلان يضربان الغائط كاشفان عورتيهما ، فإن الـلـه يمقت على ذلك[1].

ثم نقل تعليله عن البخاري، فقال:

إنما أهملاه لخلاف بين أصحاب يحيى بن أبي كثير فيه، فقال بعضهم : هلال بن عياض، و قد حكم أبو عبد الـلـه محمد بن إسماعيل في التاريخ أنه عياض بن هلال الأنصاري ، سمع أبا سعيد ، سمع منه يحيى بن أبي كثير [2] ، قاله هشام ، و معمر، و علي بن المبارك ، و حرب بن شداد ، عن يحيى بن ابي كثير، و سمعت علي بن حمشاد يقول : سمعت موسى بن هارون يقول : رواه الأوزاعي مرتين ، فقال مرة : عن يحيى، عن هلال بن عياض، و قد حدثنا محمد بن الصباح ، ثنا الوليد ،عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه و سلم مرسلا.

و قد كان عبد الرحمن بن مهدي يحدث به ،عن عياض بن هلال ، ثم شك فيه ، فقال : أو هلال بن عياض رواه عن عبد الرحمن بن مهدي ، علي بن المديني ، و عبيد الـلـه بن عمر القواريري ، و محمد بن المثنى ، فاتفقوا على عياض بن هلال، وهو الصواب[3].

يقول الباحث :ثم ابدى رايه في هذا التعليل فقال :

قال الحاكم : قد حكم به إمامان من أئمتنا مثل البخاري، و موسى بن هارون بالصحة لقول من أقام هذا الإسناد عن عياض بن هلال الأنصاري ، و ذكر البخاري فيه شواهد ، فصح به الحديث، و قد خرج مسلم معنى هذا الحديث عن أبي كريب، و أبي بكر بن أبي شيبة ، عن زيد بن الحباب عن الضحاك بن عثمان ، عن زيد بن

[1] -الحاكم المستدرك برقم ٥٦٠، ورواه ابن ابي شيبة المصنف برقم ٥٣٣ ،و ابو داود السنن برقم ١٥ ، وابن خزيمة الصحيح برقم ٧١ ، وابن ماجة السنن برقم٣٤٢ ، وابن حنبل المسند برقم ١١٣٢٨ ، والنسائي السنن الكبرى برقم ٣٣ ، والبيهقي السنن الكبرى (٩٩\١) .

[2] - البخاري التاريخ الكبير برقم ٩١ .

[3] - هذا الحكم غير صحيح لشدة اضطراب هذا الحديث ، وفي هذا يقول ابن القطان : وأتبعه أن قال : لم يسنده غير عكرمة بن عمار ، وقد اضطرب فيه . لم يزد على هذا ، وبقي عليه أن يذكر علته العظمى ، وهي من رواه عنه يحيى بن أبي كثير ، وهو محل الاضطراب الذي أشار إليه ، وذلك أنه حديث يرويه عكرمة بن عمار ، عن يحيى بن أبي كثير - في رواية عنه - : عن عياض بن هلال ، وفي رواية عنه : عن هلال بن عياض ، وفي رواية عنه : عن عياض بن أبي زهير ، وهو مع ذلك كله مجهول لا يعرف ، ولا يعرف بغير هذا ، فأما لو كان هذا الرجل معروفا ، ما كان عكرمة بن عمار له بعلة ، فإنه صدوق حافظ ، إلا أنه يهم كثيرا في حديث يحيى بن أبي كثير ، فأما عن غيره فلا / بأس به ، وأمره مبسوط في كتب الرجال انظر ابن القطان محمد بن الحسن بيان الوهم والإيهان(١٤٤\٣)طبعة دار الرشد بالرياض تحقيق حسين آية أحمد،وقال ايضا : وأعله بأن قال : " لم يسنده غير عكرمة بن عمار ، وقد اضطرب فيه ".

لم يزد على هذا ، وقد ترك ما هو علة في الحقيقة ، وهو الجهل براويه عن أبي سعيد ، وهو عياض بن بلال ، أو هلال بن عياض، انظر ابن القطان بيان الوهم (٢٧١\٣)، وقال المنذري : رووه كلهم من رواية هلال بن عياض أو عياض بن هلال عن أبي سعيد وعياض هذا روى له أصحاب السنن ولا أعرفه بجرح ولا عدالة وهو في عداد المجهولين ، انظر المنذري عبدالعظيم الترغيب والترهيب (٨٣\١) طبعة دار الحديث بالقاهرة تحقيق منير الدمشقي.

أسلم ، عن عبد الرحمن بن أبي سعيد، عن أبيه ، عن النبي صلى الـلـه عليه و سلم قال : لا ينظر الرجل إلى عورة الرجـل ، و لا تنظر المرأة إلى عورة المرأة الحديث[1].

يقول الباحث : وعند النظر يظهر ما يلي :

١- قد وافق البخاري كل من :

أ- ابو حاتم الذي يقول: الصحيح هذا ، يعني حديث الأوزاعي ، وحديث عكرمة وهم[2].

ب- ابو داود الذي يقول : هذا لم يسنده إلا عكرمة بن عمار[3].

ج- وابن خزيمة الذي يقول : وأحسب الوهم من عكرمة بن عمار حين قال : عن هلال بن عياض [4].

د- والدارقطني الذي يقول **في سياق الإختلاف فيه :**

١.يرويه يحيى بن أبي كثير .

٢.واختلف عنه ؛ فرواه عكرمة بن عمار .

٣.واختلف عن عكرمة أيضا .

٤. فرواه الثوري ، عن عكرمة ، عن عياض بن هلال ، عن أبي سعيد ،

٥. وكذلك قال عبد الملك بن الصباح : عن عكرمة ،

٦.وقال عبيد بن عقيل : عن عكرمة بن عمار ، عن يحيى ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ،

٧. وقال أبان العطار : عن يحيى ، عن عبد الـلـه بن أبي قتادة ، عن أبيه.

٨.وقال مسكين بن بكير : عن الأوزاعي ، عن يحيى ، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ، عن جابر بن عبد الـلـه ،

٩. وقال غير مسكين : عن الأوزاعي ، عن يحيى بن أبي كثير مرسلا ، وأشبهها بالصواب حـديث عيـاض بـن هـلال ، عـن أبي سعيد [5] .

٥- وابن القطان الذي يقول : لم يزد على هذا ، وبقي عليه أن يذكر علته العظمى ، وهي من رواه عنـه يحيـى بـن أبي كثير ، وهو محل الاضطراب الذي أشار إليه ، وذلك أنه حديث يرويه عكرمة بن عمار ، عن يحيى بـن أبي كثير - في رواية عنه - : عن عياض بن هلال ، وفي رواية عنه : عن هلال بـن عيـاض ، وفي روايـة عنـه : عن عياض بن أبي زهير ، وهو مع ذلك كله مجهول لا يعـرف ، ولا يعـرف بغـير هـذا ، فأمـا لـو كـان هـذا الرجل معروفا ، ما كان عكرمة بن عمار له بعلة ، فإنه صدوق حافظ ، إلا أنه يهم كثيرا في حديث يحيـى بن أبي كثير ، فأما عن غيره فلا / بأس به ، وأمره مبسوط في كتب الرجال[6] ، وقال ايضا : لم يزد على هـذا،

---

[1] - رواه مسلم الصحيح برقم ٧٩٤، ويقول الباحث : لكنه لا يشهد لحديث الباب ، لان الاول في التجـرد عنـد قضـاء الحاجـة والثـاني في النظـر الى العـورات ، وبـين الامرين فرق والـلـه اعلم .

[2] -الرازي العلل برقم ٨٨.

[3] -ابو داود السنن (٧/١) .

[4] -ابن خزيمة الصحيح (٣٩/١) .

[5] -الدارقطني العلل الواردة برقم ٢٢٩٤ .

[6] -ابن القطان بيان الوهم (١٤٣/٣).

وقد ترك ما هو علة في الحقيقة ، وهو الجهل براويه عن أبي سعيد ، وهو عياض بن بلال ، أو هلال بن عياض [1].

د- والمنذري الذي يقول : رووه كلهم من رواية هلال بن عياض، أو عياض بن هلال عن أبي سعيد ، وعياض هذا روى له أصحاب السنن، ولا أعرفه بجرح، ولا عدالة، وهو في عداد المجهولين [2] .

٢- واما عن عياض بن هلال ، فهذه اقوال النقاد فيه كما يلي :

عياض بن هلال ، وقيل ابن عبداللـه ، وقيل ابن أبي زهير ، وقيل هلال ابن عياض الانصاري.

روى عن أبي سعيد الخدري ،وعنه يحيى بن أبي كثير.

قال الذهلي ، وأبو حاتم : عياض بن هلال أشبه ، وقال الذهبي : لا يعرف ، وقال ابن حبان في الثقات : من زعم أنه هلال بن عياض فقد وهم [3] .

٣- ضعف بعض العلماء هذا الحديث كما يلي :

قال النووي : الحديث بهذا الإسناد ضعيف [4] .

٤- والذي يتلخص من كلام هولاء ان الحديث ضعيف لما يلي :

١- الاضطراب الشديد في السند .

٢- الاختلاف فيه .

٣- جهالة عياض بن هلال .

يقول الباحث : وعليه، فان رجال سند الحاكم ثقات ما عدا عياض فهو مجهول ، وعليه، فيكون الحديث ضعيفا لما تقدم في الفقرة الرابعة ، وبهذا أنتهي من بحث نقول التعليل التي نقلها الحاكم من كتب البخاري ، واللـه اعلم.

٦ - مصنفات الإمام مسلم :

كان من علماء الحديث المبرزين في زمانهم الامام مسلم بن الحجاج النيسابوري، احد تلامذة الامامين البخاري والذهلي ، وقد كان من العلوم التي برع فيها علم علل الحديث ، فقد صنف فيه كتبا منها كتاب اسمه التمييز ، لكن هذا الكتاب قد فقد معظمه ، وقد وصلتنا منه قطعة صغيرة ، وقد حققها الدكتور مصطفى الاعظمي بالرياض ، ولقد كان الحاكم ممن له عناية بكتب الامام مسلم ، وما له تعلق بالعلل منها ، وعند النظر والتحري نجد ان الحاكم قد نقل من مصنفات الامام مسلم ، وعند النظر في كتابه المستدرك، فقد وجدته قد نقل علة للحديث من احد كتب مسلم ، وإليك ما يلي :

١- ذكر حديث حكيم بن حزام فقال :

---

[1] -ابن القطان بيان الوهم والايهام(٢٧١/٣).

[2] -المنذري الترغيب والترهيب ٨٣/١ .

[3] -العسقلاني تهذيب التهذيب ١٨١/٨ ، والمزي تهذيب الكمال برقم ٤٦١٢ ، البخاري تاريخ الكبير : ٧ / الترجمة ٩١ ، والفسوي المعرفة : ٢ / ٧٠٥ ، والرازي الجرح والتعديل برقم : ٢٢٨٠ ، وابن حبان الثقات : ٥ / ٢٦٥ ، والبغدادي موضح أوهام الجمع والتفريق : ٢ / ٣٠٩ ، والذهبي الكاشف برقم ٤٤٢٧ ، والذهبي ميزان الاعتدال برقم ٦٥٤٣ ، والخزرجي خلاصة برقم ٥٥٥٣.

[4] -النووي يحيى بن شرف خلاصة الاحكام برقم ٣٥٦ طبعة مؤسسة الرسالة تحقيق العرقسوسي .

حدثنا أبو عبد الـلـه محمد بن يعقوب الحافظ ، ثنا يحيى بن محمد بن يحيى ، ثنا مسدد، ثنا يزيد بن زريع، ثنا معمر، عن الزهري ،عن عروة ،عن حكيم بن حزام، قال : قلت : يا رسول الـلـه رقى كنا نسترقي بها، و أدوية كنا نتداوى بها ،هل ترد من قدر الـلـه تعالى ؟ قال : هو من قدر الـلـه ، ثم نقل تعليله عن الامام مسلم بن الحجاج فقال :قال مسلم في تصنيفه فيما أخطأ معمر بالبصرة: أن معمرا حدث به مرتين، فقال مرة ،عن الزهري ،عن ابن أبي خزامة ،عن أبيه [١] .

يقول الباحث: وعند النظر في كتب العلل المختصة ، فقد وجدت ما يلي :

١ - لم يذكر كلام مسلم في هذه العلة إلا عند الحاكم في المستدرك ، وعنه ابن حجر في إتحاف المهرة [٢] ، ولعله في أحد كتبه التي لم تصلنا ، فقد رجعت إلى القطعة المطبوعة من كتابه التمييز ، ولم أجد فيها هذا الكلام ، إذ هي مظنة البحث في العلل عند مسلم كما هو معلوم .

٢ - ويلحظ أن عبارة الإمام مسلم هذه قد وردت ناقصة ، ولم نجد تكملتها لا في كتبه، ولا في كتب من نقل عنه مباحث العلل كالمصنف هنا في المطبوع والمخطوط ، وابن حجر في اتحاف المهرة .

٣ – هذا وقد اختلف في إسناد هذا الحديث ، فقد جاء بالطرق التالية :

أ - طريق حماد بن سلمة ،عن عبد الرحمن بن إسحاق ،عن الزهري ،عن أبي خزامة عن رجل من بني سعد عن أبيه عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم ، وقد رواه كل من :

أحمد في مسنده [٣] .

والترمذي في الجامع [٤] .

وعلقها البخاري في التاريخ الكبير [٥] .

وابن أبي حاتم في العلل [٦] .

وابن عبد البر في التمهيد [٧] .

والبيهقي في القضاء والقدر [٨] .

وعدها ابن أبي حاتم وأبوه .

وأبو زرعة خطأً كما في العلل كما سيأتي .

ب - طريق الزهري عن أبي خزامة احد بني سعد عن أبيه عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم ، وهذه قد رواها كا من :

أحمد في مسنده [١] ،

---

[1] - الحاكم المستدرك برقم ٨٧ ، ورواه البيهقي السنن الكبرى برقم ١٩٣٨٤ .

[2] . العسقلاني إتحاف المهرة ٣٣١/٤ .

[3] .ابن حنبل مسند برقم (١٥٤٧٣) .

[4] .الترمذي سنن برقم (٢١٤٨) .

[5] . البخاري التاريخ الكبير ٨ / ٤٣٤ .

[6] . الرازي العلل برقم (٢٥٣٧) .

[7] . ابن عبدالبر التمهيد ٢ / ٢٧١ .

[8] .البيهقي القضاء والقدر برقم ١٧١ .

وابن أبي حاتم في العلل [٢] ،

وابن أبي عاصم في الآحاد [٣] ،

والحاكم في المستدرك [٤] ،

والبيهقي في السنن [٥] ،

وابن طهمان في المشيخة [٦] ،

والفسوي في المعرفة [٧] .

ج - طريق سفيان عن الزهري عن ابن أبي خزامة عن أبيه ، وهي خطأ ايضا ، وقد رواها كل من :

أحمد في مسنده [٨] وفي العلل [٩] ،

والترمذي [١٠] ،

وابن ماجة [١١] ،

وابن عبد البر في التمهيد [١٢] ،

وابن قانع في المعجم [١٣] ،

وأبو نعيم في المعرفة [١٤] ،

والدولابي في الكنى [١٥] .

د - طريق أبي خزامة عن أبيه عن النبي صلى اللـه عليه وسلم ، وهي الصواب ،وقد رواها كل من :

الترمذي [١٦] ،

والبيهقي في السنن [١٧] ،

أحمد في العلل [١] ،

---

[1] . ابن حنبل المسند برقم (١٥٤٧٣) .
[2] . الرازي العلل ص ٢٥٣٥ .
[3] . ابن ابي عاصم الآحاد والمثاني برقم (٢٦١١) .
[4] . الحاكم المستدرك ٤ / ١٩٩ .
[5] .البيهقي السنن ٩ / ٣٤٩ .
[6] .ابن طهمان المشيخة برقم (٨٦) .
[7] . الفسوي المعرفة والتاريخ ١ / ٤١٢ .
[8] .ابن حنبل المسند برقم (١٥٤٧٢ ، ١٥٤٧٥) .
[9] .ابن حنبل العلل برقم (١٠١) .
[10] .الترمذي السنن برقم (٢٠٦٥ ، ٢٠١٤٨) .
[11] .ابن ماجة السنن برقم (٣٤٣٧) .
[12] . ابن عبدالبر التمهيد ٢ / ٢٧٠ .
[13] . ابن قانع المعجم برقم (٥٠٦) .
[14] .ابو نعيم معرفة الصحابة برقم (٦١٤٦) .
[15] . الدولالي الكنى برقم (١٤٨) .
[16] .الترمذي السنن برقم (٢٠٦٥) .
[17] . البيهقي السنن الكبرى برقم (٢٠٨٥) .

وابن أبي حاتم في العلل [٢] ،

والدار قطني في العلل [٣] .

٣ - قد ووفق مسلم في تعليل هذا الحديث من قبل كل من :

أ - الإمام أحمد الذي يقول :وهو أصحهما عن الطريق الأخيرة [٤] ، ويقول أيضا : والحديث إنما يروى عن أبي خزامة ، عن أبيه رواه يونس ، والزبيدي ، وهو أصحها [٥] .

ب - الإمام يحيى بن معين الذي يقول : حدث عثمان بن عمر، عن يونس ، عن الزهري ، عن أبي خزامة ، عن الحارث بن سعد ، وأخطأ فيه ، إنما هو: عن أبي خزامة ، أحد بَنِي الحارث بن سعد ، والصواب : عن ابن أبي خزامة ، عن أبيه [٦] .

ج - ابن أبي حاتم وأبوه وأبو زرعة الرازيون ، حيث قالوا : هذا خطأ ، أخطأ فيه حماد ، إنما هو الزهري ، عن أبي خزامة أحد بني سعد ، عن أبيه ، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم قال أبي : وأخطأ فيه أيضا سفيان ابن عيينة ، فقال : عن الزهري ، عن ابن أبي خزامة ، عن أبيه.

قالا : وإنما هو عن أبي خزامة ، عن أبيه ، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم [٧] .

د - الإمام الترمذي الذي يقول: عن الطريق الرابعة: وهذا أصح [٨] .

هـ - الإمام الدار قطني الذي يقول : وهو الصواب [٩] .

و- ابن عبد البر الذي يقول: والصواب ما رواه يونس بن يزيد ، وابن عيينة، وعبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري ، عن أبي خزامة عن أبيه [١٠] .

ز- والبيهقي حيث يقول : وروى عن معمر، وعبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهرى عن ابن أبي خزامة عن أبيه، والأول أصح [١١] .

٤- وأما عن طريق صالح بن أبي الأخضر، فقد رواها كل من :

أبو يعلى في مسنده كما في جامع المسانيد لابن كثير [١٢] ، وليس هو في المسند المطبوع ،

والطبراني في المعجم الكبير [١٣] ،

وقال عنه الهيثمي [١] ،

---

[1] . ابن حنبل العلل برقم (١٠١) .
[2] . الرازي العلل ٢ / ٣٣٨ .
[3] .الدارقطني العلل ٢ / ٢٥١ .
[4] . ابن حنبل العلل ١ / ١٦٨ .
[5] . البيهقي القضاء والقدر برقم (١ / ١٨٥) ، وابن قدامة المنتخب (١٥٦) .
[6] .ابن معين التاريخ برقم (٤٢٥) ، وابن قدامة المنتخب برقم (١٥٦) .
[7] .الرازي العلل ٢ / ٣٣٨ .
[8] .الترمذي السنن ٥ / ٦٥ .
[9] . الدارقطني العلل الواردة ٢ / ٢٥١ .
[10] .ابن عبدالبر الاستيعاب ص ٧٩٤ .
[11] .البيهقي السنن الكبرى ٩ / ٣٤٩ .
[12] .ابن كثير جامع المسانيد برقم (٢٦٤٠) .
[13] .الطبراني المعجم الكبير برقم (٣٠٩٠) .

وفيه صالح ابن أبي الأخضر، وهو ضعيف يعتبر حديثه ،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة[٢].

٥- وإما عن صالح هذا، فهذه أقوال النقاد فيه :

ضعفه يحيى بن معين ، والنسائي ، والبخاري،

وروى عباس، وعثمان - عن ابن معين: ليس بشئ ، وقال معاذ بن معاذ: ألححنا على صالح بن أبي الأخضر في حديث الزهري، فقال: منه ما سمعت، ومنه ما عرضت، ومنه ما لم أسمع، فاختلط على ،

قال ابن عدى : هو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم ،

وقال ابن حبان : هو مولى هشام بن عبد الملك الأموي ، بالحرى ألا يحتج به ،

وقال العجلى : يكتب حديثه ، وليس بالقوى ،

وقال الجوزجانى: اتهم في أحاديثه ،

وقال أبو زرعة : ضعيف الحديث ،

وقال أبو حاتم: لين الحديث ،

وقال الترمذي: يضعف في الحديث ، ضعفه يحيى القطان وغيره ،

وقال أحمد : يستدل به ، يعتبر به [٣].

٦- وعلى هذا كله ، فلا يصلح حديث حكيم لمتابعة الرواية التي أخطا فيها معمر، لحال صالح ، وقد تقدم ، وبه يرجح كلام الإمام مسلم في بيان هذه العلة على راي الحاكم في تقوية هذا الطريق، واللـه اعلم .

يقول الباحث : وبه انتهي من البحث فيما نقله الحاكم عن الامام مسلم في هذا الباب ، واللـه المستعان .

٧- مصنفات الامام النسائي :

كان الامام احمد بن شعيب النسائي احد علماء الحديث في عصره ، واحد المبرزين في علم العلل ، وقد صنف مصنفات عظيمة في الحديث وعلومه ، وكان من اشهرها كتابه السنن الكبرى ، والذي يعد من كتب علل الحديث التطبيقية ، حيث انه قد عني فيه بتوضيح مباحث العلل من خلال التطبيق على احاديث كتابه المذكور ، وقد كانت كتبه من المصادر الحديثية التي تعامل معها الحاكم ، وعند النظر في كتاب المستدرك على الصحيحين للحاكم ، فقد وجدنا انه قد نقل من مصنفات الامام النسائي ، وعند العودة اليه ، فقد وجدته نقل منها مايلي :

أ- ذكر حديث ابي موسى الاشعري فقال :

حدثنا عبدان بن يزيد الرقاق بهمدان ، ثنا إبراهيم بن الحسين ، ثنا آدم بن أبي إياس ، ثنا حماد بن سلمة ، عن ثابت البناني، وأبي عمران الجوني ،عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري، عن أبي موسى في قوله عز و جل

---

[1] .الهيثمي المجمع الزائد ٥ / ٢٤٢ .

[2] .ابو نعيم معرفة الصحابة ٢ / ٧٠٤ .

[3] .الذهبي ميزان الاعتدال ١ ٦٤٠ .

: ـ و لمن خاف مقام ربه جنتان، قال : جنتان من ذهب للسابقين، و جنتان من فضة للتابعين[1]، ثم نقل كلاما في تعليله عن النسائي، فقال :

سمعت أبا الحسن علي بن عمر الحافظ يقول : سمعت أبا الفضل الوزير يقول : سمعت مأمون المصري يقول : قلت لأبي عبد الرحمن النسائي : لم ترك محمد بن إسماعيل حديث حماد بن سلمة ؟ فقال : و الله إن حماد بن سلمة أخير، و أصدق من إسماعيل بن أبي أويس ، و ذكر حكاية طويلة شبيهة بالاستبدال بالحارث بن عبيد ،عن حماد .

يقول الباحث : وعند النظر يظهر ما يلي :

١- لم اقف على تعليل النسائي لهذا الحديث في كتبه المطبوعة .

٢- ولا وجدت عزوه عند غير الحاكم هنا في المستدرك .

٣- لم تذكر كتب العلل المختصة هذه العلة لهذا الحديث ، فتعد هذه اضافة علمية في هذا الباب .

٤- رجال سند الحاكم ثقات ، وسنده حسن لحال حماد والكلام فيه ، والله اعلم .

٨- مصنفات ابي علي الحافظ :

كان ابو علي الحافظ من علماء الحديث في عصره ، واليك نبذة في التعريف به كما يلي :

الحافظ الامام ، أبو علي، الحسين بن علي بن يزيد بن داود النيسابوري.

أحد النقاد، ولد في سنة سبع وسبعين ومئتين ، وروى عن: إبراهيم بن أبي طالب ، وعن الحسين بن إدريس، ومحمد بن عبدالرحمن السامي بهراة، وأبي خليفة الجمحي ، واخرين.

حدث عنه: ابن مندة، والحاكم، وأبو طاهر بن محمش، وأبو عبد الرحمن السلمي، وعدة.

وقال الحاكم : هو واحد عصره في الحفظ، والاتقان، والورع، والمذاكرة، والتصنيف.

قال أبو عبد الرحمن السلمي: سألت الدارقطني عن أبي علي النيسابوري، فقال: إمام مهذب.

قال الخليلي: سمعت الحاكم يقول: لست اقول تعصبا، لانه أستاذي - يعني أبا علي - ولكن لم أر مثله قط. قال ابن المقرئ الاصبهاني: إني لادعو له في أدبار الصلوات، كنت أتبعه في شيوخ مصر والشام.

قال عبدالرحمن بن مندة: سمعت أبي يقول: ما رأيت في اختلاف الحديث والاتقان أحفظ من أبي علي النيسابوري.

قال أبو علي: قدمت بغداد، فدخلت على الفريابي، وقد قطع الرواية، فبكيت بين يديه، فما حدثني، ورأيته حسرة.

قال الحاكم: مات أبو علي في جمادى الاولى سنة تسع وأربعين وثلاث مئة ، وعاش ثنتين وسبعين سنة.

ولم يخلف بخراسان مثله [2] ، وقد تقدم انه، كان شيخا للحاكم ، ولقد نقل عنه الحاكم في كتابه المستدرك مرويات كثيرة ، وكان من المباحث التي نقلها عنه مباحث علل الحديث ، وعند النظر في كتاب الحاكم المستدرك على

---

[1] - (الحاكم المستدرك برقم ٢٨٢).

[2] - البغدادي تاريخ بغداد: ٨ / ٧١ - ٧٢، ابن الجوزي المنتظم : ٦ / ٣٩٦، الحموي ياقوت بن عبدالله معجم البلدان: ٥ / ٣٣٢ – ٣٣٣ طبعة دار صادر بيروت – لبنان المصورة عن طبعة وستنفلد، و الذهبي تذكرة الحفاظ: ٣ / ٩٠٢ - ٩٠٥، العبر: ٢ / ٢٨١ - ٢٨٢، اليافعي مرآة الجنان: ٢ / ٣٤٣،السبكي الطبقات : ٣ / ٢٧٦ -

الصحيحين فقد ، وجدته قد نقل تعليل الحديث عن شيخه ابي علي الحافظ ، ومن ذلك ما يلي :

١- ذكر حديث : من سئل عن علم فكتمه، فقال:

حدثنا جعفر بن محمد بن نصير إملاء ببغداد، ثنا القاسم بن محمد بن حماد، ثنا أحمد بن عبد الله بن يونس ، حدثني محمد بن ثور، ثنا ابن جريج قال : جاء الأعمش إلى عطاء، فسأله عن حديث ، فحدثه، فقلنا له : تحدث هذا ، وهو عراقي ؟ قال لأني سمعت أبا هريرة يحدث : عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : من سئل عن علم ، فكتمه جيء به يوم القيامة ، و قد ألجم بلجام من نار[١].

ثم نقل تعليله عن شيخه ابي علي، فقال:

ذاكرت شيخنا أبا علي الحافظ بهذا الباب، ثم سألته هل يصح شيء من هذه الأسانيد عن عطاء ؟ فقال : لا، قلت : لم ؟ قال : لأن عطاء لم يسمعه من أبي هريرة .

يقول الباحث : وعند النظر يظهر ما يلي :

أ- نص بعض المحدثين على تفرد المعتمر بن سليمان عن ابيه بهذا الحديث ، وفي هذا يقول الطبراني : لم يروه عن سليمان، إلا ابنه. تفرد به ابن أبي السري [٢] .

ب- نص بعض المحدثين على تفرد ابراهيم بن طهمان عن سماك به ، وفي هذا يقول الطبراني :

لم يرو هذا الحديث عن سماك إلا إبراهيم بن طهمان [٣] .

ج-وافق بعض المحدثين ابا علي الحافظ في تعليل هذا الحديث كما يلي :

١- قال ابن القطان : كذا أورده ، وسكت عنه ، وهو عند أبي داود من رواية حماد بن سلمة قال : حدثنا علي ابن الحكم عن عطاء ، عن أبي هريرة ، وتابع حماد بن سلمة على هذا ، عمارة بن زاذان ذكره عنه البزار ، وخالفهما عبد الوراث ابن سعيد - وهو ثقة - ، فرواه عن علي بن الحكم ، عن رجل، عن عطاء ، عن أبي هريرة - أدخل بين علي ، وعطاء رجلا مجهولا - وقد قيل : أنه حجاج بن أرطاة .

ولو كان علي قد سمعه من عطاء ، ما رواه عن رجل عنه ، اللهم إلا لو كان قد صرح بسماعه من عطاء بأن يقول : حدثنا ، أو أخبرنا ، أو سمعت ، أو ما أشبه ذلك فحينئذ كنا نقول : رواه عنه سماعا ، ورواه بواسطة عنه ، فحدث به على الوجهين ، وإذا كان الأول معنعنا ، فزيادة رجل بينهما دليل انقطاع المعنعن [٤].

٢٨٠،ابن كثير البداية والنهاية: ١١ / ٢٣٦، الاتابكي ابن تغربردة النجوم والزاهرة: ٣ / ٣٢٤ طبعة الهيئة المصرية لكتاب تحقيق جماعة من المحققين،السيوطي عبدالرحمن بن الكمال السيوطي طبقات الحفاظ: ٣٦٨ – ٣٦٩ طبعة دار وهبة بالقاهرة تحقيق علي محمد عمر، ابن العماد شذرات الذهب: ٢ / ٣٨٠،ابن عساكر بدران (عبدالقادر) تهذيب تاريخ دمشق : ٤ / ٣٥٠ - ٣٥١ طبعة دار المسيرة دمشق -سوريا.

[١] - (الحاكم المستدرك برقم ٣٤٤) ، ورواه عبد الرزاق المصنف برقم ٢٦٤٥٣ ، وابو داود السنن برقم ٣٦٦٠ ، والترمذي السنن برقم ٢٦٤٩ ، وابن ماجة السنن برقم ٢٦١ ، وابن حنبل المسند برقم ٧٥٦١ ، وابن حبان الصحيح برقم ٩٥ ،والبزارالمسند برقم ٩٣٠٠ ، والطبراني المعجم الكبير برقم ١٣١ ، وفي الاوسط برقم ٣٣٢٢ ، والبيهقي الشعب برقم ١٦١٣ .

[٢] -الطبراني المعجم الكبير ٥٣/١٩ ، والمعجم الاوسط ٣٣٥/٣ .

[٣] - الطبراني المعجم الاوسط ٢٩/٤ .

[٤] -ابن القطان بيان الوهم والايهام (٤٢٥/٢).

٢- ويقول ابن حجر : « قلت : خالف عبد الوارث بن سعيد حماد بن سلمة ، فأدخل بين عطاء ، وعلي رجلا لم يسم ، أخرجه مسدد في «مسنده» عنه ، وأخرجه أبو عمر [يعني : ابن عبد البر ، وهذا في جامع بيان العلم وفضله ، من طريق مسدد ، وهذه علة خفية ، وأخرجه من طريق يزيد بن هارون ، عن الحجاج بن أرطأة عن عطاء ، ومن طريق عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الجون ،عن ليث بن أبي سليم ، عن عطاء .

قلت : فيحتمل أن يكون المبهم أحد هذين ، والعلم عند اللـه تعالى [١] .

د- حاول بعض المحدثين تقوية الحديث كما يلي :

١- يقول ابن القطان : وله اسناد أحسن من ذاك .

قال قاسم بن أصبغ : حدثنا محمد بن الهيثم أبو الأحوص ، قال : حدثنا محمد بن أبي السري العسقلاني ، حدثنا معتمر بن سليمان ، عن أبيه ، عن عطاء ، عن أبي هريرة رفعه قال : " من سئل عن علم فكتمه ، ألجمه اللـه بلجام من نار يوم القيامة " ، هؤلاء كلهم ثقات ، وابن أبي السري محمد بن المتوكل ثقة حافظ ، ولكثرة محفوظه أحصيت عليه أوهام ، لم يعد بها كبير الوهم ، وإنما هي معايب عدت على نبيل ، وسقطات أحصيت على فاضل .

ومحمد بن الهيثم أبو الأحوص البغدادي المعروف بالقنطري ، وبه يلقب ، سكن عكبرة ، وكان قاضي أهلها، وفيها توفي يروي عن جماعة ، وروت عنه جماعة كبيرة ، منهم قاسم بن أصبغ ، قال فيه الدارقطني : ثقة حافظ ، وقال فيه عبد الرحمن بن يوسف بن خراش : هذا أحد الأثبات المتقنين ، ذكر ذلك الخطيب[٢].

٢- ويقول المنذري : وقد روى عن أبي هريرة من طرق فيها مقال ، والطريق الذي أخرجه بها أبو داود طريق حسن [٣] .

٣- وقال ابن حجر : « والحديث ، وإن لم يكن في نهاية الصحة ، لكنه صالح للحجة » [٤] .

---

[1] - «العسقلاني النكت الظراف» (٢٦٥/١٠-٢٦٦) طبعة المكتب الإسلامي بهامش تحفة الأشراف وابن عبدالبر يوسف ين عبداللـه جامع بيان العلم ٤/١ طبعة دار الكتب العلمية بيروت- لبنان بحقبق نور الدمشقي.

[2] -ابن القطان بيان الوهم والايهام (٢١٨/٥) واما عن القنطري الذي ذكره فهذه خلاصة الراي فيها محمد بن الهيثم بن حماد بن واقد الثقفي القنطري المعـروف بأبي الاحوص قاضي عكبراء .

روى عن موسى بن داود الضبي وأبي حذيفة وأبي نعيم وأبي صالح كاتب الليث والقعنبي وغيرهم .

روى عنه ابن ماجة وابن ناجية ومحمد بن خلف وأبو عوانة وآخرون .

قال ابن عقدة عن ابن خراش كان من الاثبات المتقنين ، وقال الدارقطني كان من الثقات الحفاظ وقال أيضا ثقة مأمون حافظ وقال الخطيب كان من أهل الفضل والرحلة وذكره ابن حبان في الثقات وقال مستقيم الحديث.

قال ابن المنادي وغيره مات في جمادي سنة تسع وتسعين ومائتين وقيل سنة ثمان والاول أصح.

قلت: وقال مسلمة ابن قاسم ثقة.

سكن بغداد ، توفي في جمادي الاولى سنة تسع.

انظر ترجمته في العسقلاني تهذيب التهذيب ٤٤٢/٩ .

[3] - المنذري عبدالعظيم مختصر السنن ٢٥١/٥ طبعة دار المعرفة بيروت- لبنان المصورة عن طيعة الفقي

[4] -العسقلاني القول المسدد ص ٤٥ .

٥- يقول الباحث : رجال سند الحاكم ثقات لكنه منقطع لان عطاء لم يسمع من ابي هريرة ، لكن يتقوى بالمتابعات والشواهد وبه ،فيكون حسنا لغيره ، واللـه اعلم .

٢- ذكر حديث ابي سعيد فقال :

أخبرنا أبو علي الحسين بن علي الحافظ، أنبأ علي بن العباس البجلي بالكوفة،ثنا أبو موسى بن المثنى، ثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد، ثنا سفيان، حدثني عبد اللـه بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ،عن سعيد بن المسيب، عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول اللـه صلى اللـه عليه و سلم : ألا أدلكم على ما يكفر اللـه به الخطايا، و يزيد في الحسنات ؟ قالوا : بلى يا رسول اللـه قال : إسباغ الوضوء في المكاره، و انتظار الصلاة بعد الصلاة، ما منكم من رجل يخرج من بيته، فيصلي مع الإمام، ثم يجلس ينتظر الصلاة الأخرى إلا و الملائكة تقول اللـهم اغفر له اللـهم ارحمه [١].

ثم نقل تعليله عن ابي علي فقال:

سمعت أبا علي الحافظ يقول تفرد به أبو عاصم النبيل عن الثوري .

يقول الباحث : وعند النظر يظهر ما يلي :

١- لم تصلنا كتب ابي علي الحافظ في العلل، ولم نقف على كلام له في العلل الا ما نقله تلميذه الحاكم ، واللـه اعلم .

٢- وافق بعض النقاد ابا علي في بيان التفرد كما يلي :

أ- قال ابن خزيمة : لم يرو هذا الحديث إلا أبو عاصم [٢] .

٣- ذكرت بعض كتب العلل هذا الحديث كما يلي:

أ.قال ابن ابي حاتم :وسألت أبي عن حديث ؛ رواه أبو عاصم النبيل ، عن الثوري ، عن عبد اللـه بن أبي بكر ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي سعيد الخدري ، عن النبي صلى اللـه عليه وسلم ، قال : ألا أدلكم على شيء يكفر الخطايا ، ويزيد في الحسنات ، وذكر الحديث في إسباغ الوضوء في المكاره ، وكثرة الخطا إلى المساجد ، وفيه : وإذا قمتم إلى الصلاة ، فاعدلوا صفوفكم ، وسدوا الفرج ، وإذا قال الإمام : سمع اللـه لمن حمده ، فقولوا : ربنا لك الحمد ، وخير صفوف الرجال المقدم وفيه : يا معشر النساء إذا سجد الرجال، فاحفظن أبصاركن.

قال أبي : هذا وهم ، إنما هو الثوري ، عن ابن عقيل ، وليس لعبد اللـه بن أبي بكر معنى ، روى هذا الحديث عن ابن عقيل ، زهير ، وعبيد اللـه بن عمرو.[٣]

ب.وقال الدارقطني: هُوَ حَدِيثٌ يَروِيهِ الحارِثُ بنُ عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ أَبِي ذُبابٍ ، واختُلِفَ عَنهُ ، فَرَواهُ صَفوانُ بنُ عِيسَى ، عَنِ الحارِثِ ، عَن سَعِيدِ بنِ المُسَيَّب ، عَن عَلِيٍّ.

---

[1] - (الحاكم المستدرك برقم٦٨٩) ورواه ابن خزيمة الصحيح برقم ٣٥٧ ، وابو يعلى المسند برقم ١٣٥٥ وابن حبان الصحيح برقم ٤٠٢، والبيهقي الدلائل برقم ٢٠٩٨.

[2] -ابن خزيمة الصحيح ١٨٥/١ .

[3] الرازي العلل برقم ٥٤.

وَخالَفَهُ أَبُو ضَمرَةَ ، فَرَواهُ عَنِ الحارِثِ بنِ عَبدِ الرَّحمَنِ ، عَن أَبِي العَباسِ ، عَن سَعِيدِ بنِ المُسَيَّب ، عَن عَلِيٍّ ، وَرَواهُ مُحَمد بنُ فُلَيحٍ ، عَنِ الحارِثِ ، عَن أَبِي العَباسِ.

وَرَوَى هَذا الحَدِيثَ عَبدُ اللـه بنُ مُحَمدِ بنِ عُقَيلٍ ، عَن سَعِيدِ بنِ المُسَيَّب ، فَأَسنَدَهُ عَن أَبِي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ، وَكِلاَهُما ضَعِيفانِ.[1]

٤- رجال سند الحاكم ثقات ، وسنده صحيح ، ولا يضره تفرد ابي عاصم ، فانه حافظ كبير يحتمل من مثله التفرد ، ولا يضر هذا السند كلام أبي حاتم والدارقطني ، لان ما أعلا به الحديث غير وارد عند الحاكم .

وبهذا انتهي من الحديث عن نقل الحاكم عن شيخه أبي علي في باب تعليل الحديث ، واللـه المستعان .

٩-مصنفات محمد بن يعقوب:

أخذ الحاكم علوم الحديث، ومنها علم العلل من مصادر كثيرة، منها مشايخه الذين اخذ عنهم العلم، وطبقات العلماء التي تقدمت عليهم، وقد تنوعت معارفه، وتعددت أوجه إبداعه، حتى تعددت مصادر معرفته الحديثية، ومنها ما له تعلق بعلم علل الحديث الذي يعد احد فرسانه، ومن كبار علمائه، كما تقدم وصفه فيما سبق، وعند النظر في نقول الحاكم في تعليل الأحاديث وجدت انه قد نقل عن الطبقة الأولى من علماء العلل كالأئمة، يحيى ابن معين، واحمد بن حنبل، والذهلي، ثم تدرج، فنزل إلى الطبقة التي تليهم، فنقل عن الإمام البخاري، والإمام مسلم ، والنسائي ، ثم نزل إلى طبقة مشايخه، فنقل عن شيخه أبي علي الحافظ كما تقدم وصفه ، ونقل عن شيخه محمد بن يعقوب، ولذا فقد كان من مصادر علم علل الحديث التي عاد إليها الحاكم، ونقل عنها تعليلات للأحاديث مصنفات شيخه محمد بن يعقوب، وعند البحث في كتابه المستدرك، فقد وجدته قد نقل عن شيخه هذا ما يلي:

١- ذكر حديث صفوان بن عسال فقال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا إبراهيم بن مرزوق، حدثنا وهب بن جرير، حدثنا شعبة، وأخبرنا أبو القاسم عبد الرحمن بن الحسن الأسدي بهمدان، حدثنا إبراهيم بن الحسين حدثنا أدم بن أبي إياس حدثنا شعبة، وأخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي، حدثنا عبد اللـه بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا محمد بن جعفر، ثنا شعبة عن عمرو بن مرة، قال: سمعت عبد اللـه بن سلمة يحدث عن صفوان بن عسال المرادي، قال: قال يهودي لصاحبه: اذهب بنا إلى هذا النبي صلى اللـه عليه وسلم نسأله عن هذه الآية، ولقد آتينا موسى تسع آيات بينات، فقال لا تقولوا له نبي، فإنه لو سمعك لصارت له أربعة أعين، قال: فسألاه، فقال: لا تشركوا باللـه شيئا، ولا تسرقوا، ولا تزنوا، ولا تقتلوا النفس التي حرم اللـه إلا بالحق، ولا تسحروا، ولا تأكلوا الربا، ولا تمشوا ببريء إلى ذي سلطان ليقتله، ولا تقذفوا محصنة، وأنتم يا يهود عليكم خاصة ألا تعدوا في السبت، فقبلا يده ورجله، وقالا: نشهد أنك نبي، فقال: ما منعكما أن تسلما؟ قالا: إن داود عليه السلام دعا أن لا يزال من ذريته نبي، وإنا نخشى أن يقتلنا يهود[2].

---

[1] الدارقطني العلل برقم ٣٧٤.

[2] -الحاكم المستدرك برقم ٢٠، ورواه الطيالسي المسند برقم ١٢٦٠ ،وابن حنبل المسند برقم ١٨١١٧ ،و ابن أبي حاتم الرازي: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، التفسير برقم ٦٢١٢، طبعة مكتبة طيبة، بتحقيق حكمت بشير، والطبري: محمد بن جرير، التفسير برقم ٢٢٩٠٧ ، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان،والترمذي السنن برقم ٢٧٣٣ ، والنسائي السنن الصغرى برقم ٤٠٧٨ ، و في الكبرى برقم ٨٦٠٢ ، والطبراني المعجم الكبير برقم ٧٢٦٦.

ثم نقل تعليله عن شيخه محمد بن يعقوب، فقال:

سمعت أبا عبد الـلـه محمد بن يعقوب الحافظ ـ و يسأله محمد بن عبيد الـلـه ـ فقال: لم تركا حديث صفوان بن عسال أصلاً؟ فقال: لفساد الطريق إليه.

يقول الباحث: ثم فسر الحاكم كلام شيخه، فقال:

قال الحاكم: إنما أراد أبو عبد الـلـه بهذا حديث عاصم عن زر، فإنهما تركا عاصم بن بهدلة، فأما عبد الـلـه بن سلمة المرادي، ويقال: الهمداني، وكنيته أبو العالية، فإنه من كبار أصحاب علي، وعبد الـلـه، وقد روي عن سعد بن أبي وقاص، وجابر بن عبد الـلـه، وغيرهما من الصحابة، وقد روى عنه أبو الزبير المكي، وجماعة من التابعين.

يقول الباحث: وعند النظر يظهر ما يلي:

١- لم تصلنا كتب محمد بن يعقوب في التعليل حتى نرى هذا التعليل فيها، والـلـه اعلم.

٢- بين بعض الحفاظ تفرد الرواة بهذا الحديث، فقال العقيلي: ولا يحفظ هذا الحديث من حديث صفوان بن عسال إلا من هذا الطريق[١].

٣- ضعف بعض العلماء هذا الحديث، فقال النسائي: وهذا حديث منكر، قال أبو عبد الرحمن: حكي عن شعبة قال: سألت عمرو بن مرة عن عبد الـلـه بن سلمة، فقال: تعرف، وتنكر[٢].

٤- بين بعض الحفاظ أخطاء وقعت في هذا الحديث، وفي هذا يقول الإمام أحمد: خالف يحيى بن سعيد غير واحد، فقالوا نشهد أنك نبي، قال أبي: ولو قالوا نشهد أنك رسول الـلـه كانا، قد أسلما، ولكن يحيى أخطأ فيه خطأ قبيحا[٣].

٥- وأما عن عبد الـلـه بن سلمة، فهذه أقوال النقاد فيه كما يلي:

أ-وقال شعبة عن عمرو بن مرة: كان عبد الـلـه بن سلمة يحدثنا، فيعرف، وينكر كان قد كبر.

ب- قال ابن نمير: ليس به.

ج- وقال البخاري: لا يتابع في حديثه.

د- وقال العجلي : كوفي تابعي ثقة.

ه- وقال يعقوب بن شيبة : ثقة يعد في الطبقة الاولى من فقهاء الكوفة بعد الصحابة.

و- وقال أبو حاتم : يعرف وينكر.

ز- وقال أبن عدي :أرجو أنه لا بأس به .

وقال الحاكم أبو أحمد في كتاب الكني : حديثه ليس بالقائم[٤].

---

[1] - العقيلي الضعفاء (٢٦٥/٢).

[2] -النسائي السنن الكبرى برقم ٣٥٤١ .

[3] ابن حنبل العلل برقم ٤٢٨٦ .

[4] -ابن حجر تهذيب التهذيب (٢١٢/٥)، والذهبي الميزان (٤٣٠/٢)..

٦- وأما عن عاصم، فهذه أقوال النقاد فيه كما يلي :

قال يحيى القطان: ما وجدت رجلا اسمه عاصم إلا وجدته رديء الحفظ.

وقال النسائي: ليس بحافظ.

وقال الدار قطني: في حفظ عاصم شيء.

وقال أبو حاتم: محله الصدق.

وقال ابن خراش: في حديثه نكرة.

قلت: هو حسن الحديث.

وقال أحمد وأبو زرعة: ثقة.

توفى في آخر سنة سبع وعشرين ومائة.

يحيى القطان، سمعت شعبة يقول: حدثنا عاصم بن أبى النجود - وفي النفس ما فيها.

ثبت في القراءة، وهو في الحديث دون الثبت صدوق يهم[1].

٧- رجال سند الحاكم ثقات ما عدا عاصم وعبد الـلـه بن سلمة ، وبه فيكون الحديث حسنا ، والـلـه اعلم .

يقول الباحث: هذا ما وقفت عليه مما نقله الحاكم في المستدرك عن شيخه محمد بن يعقوب في باب تعليل الحديث، والـلـه المستعان.

يقول الباحث:

وبهذا انتهي من بحث موارد الحاكم في تعليل الحديث في كتابه المستدرك على الصحيحين، والتي صرح بأسماء مؤلفيها في كتابه المذكور، أو سمى القائلين بها من علماء العلل المشهورين، فيما وقفت عليه في كتابه المستدرك، وهو دال على موسوعية الحاكم، ومدى انتفاعه بكتب علماء العلل من مشايخه الذين أدركهم، ومن سبقهم من الأئمة الأعلام من طبقة مشايخ مشايخه، كالبخاري ومسلم والنسائي، ومن تقدمهم من علماء العلل، كيحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، ومحمد بن يحيى الذهلي، بما يشكل إضافة معرفية في أبواب علم العلل ومباحثه، لعلها لم تتيسر للباحثين في كتب العلل المختصة، المتداولة بين الناس، ففيما وجدنا من موارد الحاكم في التعليل إضافات على الدراسات التجميعية لعلم العلل عند ابن معين، وأحمد بن حنبل، والذهلي وطبقتهم، كما أن فيها إضافات تعليلية منقولة عن الطبقات التي جاءت بعدهم، ولن تصلنا مصنفاتهم، كشيخيه أبي علي الحافظ، ومحمد بن يعقوب، وعلى هذا كله، فإن الدارس يلحظ من هذا ما يلي:

١- لم أجد عند الحاكم في المستدرك نقولا في علل الأحاديث عن بعض أئمة أهل العلل الكبار، كيحيى بن سعيد الأنصاري، وعلي بن المديني، وعبد الرحمن بن مهدي، وشعبه بن الحجاج.

٢- ولم أجد عنده كلاما في العلل للترمذي ، وأمثاله من رجال الطبقة التي تلي من سبق، فلعل كتبهم لم تصله، ولم تصل إلى تلامذته كأبي بكر البيهقي الـذي كـان عنـده الصـحيحان ، وسـنن ابي داوود ، وسـنن النسـائي، وكتب شـيخه الحـاكم ، ولم تكـن عنـده سـنن الترمـذي ، وابـن ماجـه ، فـانتفع بمـا عنـده ، وبـارك الـلـه

[1] -الذهبي ميزان الاعتدال برقم ٤٠٦٨ .

له فيه، وكذلك شيخه الحاكم، ولعل هذا عائدٌ إلى بعد بلاد الحاكم، وندرة الأصول حين ذاك، والحالة السياسية السيئة التي كانت سائدة في بلدان الخلافة، كما ألمح إليه الباحث عند ترجمته للحاكم، مما يؤدي بالضرورة إلى قلة الصلة بين العلماء، وضعف الرحلة إلى بعض البلاد.

٣- ولم أجد في كتابه المذكور تعليلات للأحاديث منقولة عن طبقة مشايخه، كابن عدي صاحب الكامل في ضعفاء الرجال، والبزار في مسنده، والدارقطني في كتابه العلل الواردة في الأحاديث النبوية، والماسرجسي في مسنده المعلل، والطبراني في معاجمه الثلاثة، وعلى الأخص منها معجمه الأوسط، والذي هو كتاب تعليل من الدرجة الأولى، كما هو معلوم عند أهل العلم، وغيرهم، نعم وقفت له على نقول من كتاب شيخه الدارقطني الإلزامات، والتتبع[1] فقط، ولكنها في غير باب العلل، وهو كتاب معني بالاستدراك على البخاري ومسلم في أحاديث ذكراها في كتابيهما، فاعترض عليهما الدراقطني، وأبان عن خلل في الشرط في بعضها، كما هو معلوم لمن نظر فيه.

٤- وبتمام هذا المبحث أزلف للبحث في مبحث آخر له تعلق بعلم العلل عند الحاكم بعون اللـه تعالى.

٥- في أمثال هذه النقود، فرصة لإعداد دراسات معمقة عن علماء مشهورين، برعوا في علم العلل، وكانت لهم جهودهم الطيبة فيه في أعصارهم، كأبي علي الحافظ، ومحمد بن يعقوب، وهما من الشخصيات العلمية التي لم يعرض الدارسون للبحث في علومها حتى أيام الناس هذه.

٦- لا بد من التأريخ المنهجي لعلم علل الحديث، من عصر شعبة، وحتى أيام الناس هذه، وهذا يحوج بالضرورة إلى نفض الغبار عن علوم ومعارف جهابذة من العلماء، لا يعرف عنهم إلا الخاصة، أو خاصة الخاصة، كأبي زكريا الساجي، والماسرجسي، وأبي علي الحافظ، ومحمد بن يعقوب، وأبي العباس الأصم، وغيرهم، عليهم رحمة اللـه.

المبحث الثالث:

علل الإسناد:

لئن كانت العلة أمراً خفياً قادحاً يمنع من صحة الحديث كما تقدم نقله عن علماء الحديث، وكان الحديث مكوناً من سند ومتن، وكانت العلة متعلقة بكليهما، وهذا ما أطبق عليه علماء الحديث تقعيداً في كتب المصطلح، وتطبيقاً في كتب العلل ومدوناته، وعن هذا عبر ابن الصلاح، فقال: ثم قد تقع العلة في إسناد الحديث، وهو الأكثر، وقد تقع في متنه[2].

وعلى هذا، فإن علة الإسناد: هي الأمر الخفي القادح الذي يمنع من صحة إسناد حديث ما، فيمنع من اتصاله، لان الاتصال أحد شروط صحة الحديث، وهو يعني أن يكون كل راوي في سلسلة السند قد اخذ الحديث عن

[1] - طبع هذان الكتابان بتحقيق الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رحمه اللـه، وصدرت طبعتهما عن مكتبة السنة بالقاهرة، ثم صورت في دار الكتب العلمية في بيروت – لبنان.

[2] - ابن الصلاح علوم الحديث ص ٩٢ .

شيخه الذي روى عنه مباشرة بطريقة من طرق التحمل المعتبرة[1]، وإنما يعرف إتصال السند عند المحدثين بالوسائل التالية:

١- ملاحظة صيغ الأداء الدالة على الأخذ، والتلقي من الشيخ.

٢- ملاحظة صيغ الأداء غير الدالة على التلقي المباشر، وتحتمل وجود واسطة أخرى في التلقي، وخاصة في حال التعبير عن السماع بعن، وان بالنسبة للمدلسين.

٣- معرفة سنة مولد الراوي، وسنة وفاة شيخه.

٤- معرفة طبقة الراوي[2].

٥- تنصيص العلماء على ثبوت السماع من عدمه كما هو الحال عند النقاد كالبخاري، وأبي زرعة ، وأبي حاتم الرازيين، وغيرهم[3].

٦- تصريح الراوي الثقة بالسماع من شيخه[4] .

وعلى هذا الذي ذكرت، فقد استنبط بعض الدارسين المعاصرين أنواعاً لعلل الإسناد من خلال دراسة كتاب شرح ابن رجب الحنبلي للعلل الصغير للترمذي، وهذا كما صنع الدكتور: همام سعيد في دراسته للعلل عند تحقيقه لكتاب ابن رجب[5]، في إطروحته لنيل درجة الدكتوراه في علم الحديث من جامعة الأزهر، حيث ذكر فيها أنواعاً لعلل الإسناد، التي استنبطها من ذلك الكتاب المذكور، وهذه العلل الإسنادية هي كما يلي:

١- إبطال السماع الصريح، أو نفي السماع المتوهم بالعنعنة.

٢- إبدال الإسناد كله، أو بعضه.

٣- الوهم في رفع الوقوف، أو وصل المرسل، أو كان فيه انقطاع.

٤- جمع الشيوخ، وبقاء اللفظ واحداً.

٥- جرح الراوي[6].

والدكتور خليل ملا خاطر[7]، الذي استنبط من كتاب ابن رجب، ودراسات غيره من العلماء، في كتابه الحديث المعلل، أنواعاً لعلل الإسناد، حيث ذكر العلل الإسنادية التالية:

١ . الوهم في رفع موقوف، أو وصل مرسل.

٢ . أن يكون السند معروفاً عن صحابي، فيروى عن صحابي آخر، أو عن تابعي يقتضي إثبات الصحبة له، أو يكون السند معروفاً برجل، بينما المحفوظ ما يقابله، أو يختلف على رجل في تسمية شيخه، أو تجهيله.

٣ . إبدال شخص بآخر سواءً كان المبدل به ثقةً أو لا.

---

[1] -جمعية الحديث الواضخ في فن التخريج ص ٢٨٥ .
[2] - جمعية الحديث الواضح في فن التخريج ص ٢٨٥ .
[3] - جمعية الحديث الواضح في فن التخريج ص ٢٩٤ بتصرف .
[4] - جمعية الحديث الواضح في فن التخريج ص ٢٩٥ .
[5] - انظر ابن رجب شرح العلل (١٣٩\١ -١٥٦).
[6] -ابن رجب: شرح العلل (١٣٧\١ - ١٥٦ بتصرف .
[7] -خاطر: الحديث المعلل ص (٢٣- ٢٤) .

٤ . إبطال سماعٍ صريح، أو متوهم مروي بالعنعنة، أو بيان سقط رجل بطريق أخرى.

٥ . إبدال السند كله أو بعضه.

٦ . تغيير أسماء الرواة ممن كان في لسانه علة، فلا يفطن له.

٧ . قوم ثقات ضعفوا في بعض شيوخهم فلم يفطن لهم.

٨ . من جمع الشيوخ في سند واحد، وجعل المتن واحداً، مع أن فيه اختلافاً بين رواياتهم.

٩ . رواية متن في سند لا يعرف به، ويكون السند معروفاً بغير هذا المتن.

والدكتور علي البقاعي في كتابه الاجتهاد في الحديث، واثره في الفقه حيث استنبط أنواعاً لعلل الإسناد من خلال كتاب ابن رجب في شرح العلل، ودراسات العلل عند العلماء الآخرين، وخاصةً عند شيخه نور الدين عتر، الذي كانت له عناية بعلم علل الحديث، فقد حقق كتاب شرح العلل لابن رجب، وشرح مباحثه، شرحاً دالاً على حسن فهمه لعلم العلل، وفي كتبه الأخرى ككتابه: منهج النقد في علوم الحديث، حيث استنبط البقاعي من هذا كله، عللاً للإسناد، هي[1]:

١ . علة الإدراج في السند، أو المتن.

٢ . علة التصحيف في السند، أو المتن.

٣ . علة القلب في السند، أو المتن.

٤ . علة الاضطراب في السند، أو المتن.

٥ . علة في رفع الموقوف، أو وقف المرفوع.

٦ . علة وصل المرسل أو إرسال الموصول.

٧ . علة الشذوذ.

واستفادة مما ذكر هؤلاء الأفاضل، في بيان علل الإسناد، فقد قمت بتطبيق كلامهم في أنواع علل الإسناد على مباحث علم العلل عند الإمام الحاكم في المستدرك، وعلى هذا، فقد ظهر لي أن عنده علل الإسناد التالية:

المطلب الأول: نفي السماع:

يقصد بالسماع أن يكون كل راوي قد سمع من شيخه الذي فوقه في السند، ويقصد بنفي السماع بيان عدم سماع الراوي من شيخه الذي فوقه في السند، ولقد كان من مباحث علم علل الإسناد التي عني بها الحاكم في كتابه المستدرك نفي السماع حيث بين فيه انتفاء سماع بعض الرواة من مشايخهم، وإليك أمثلة لهذا النوع من علل الإسناد كما يلي:

١- ذكر حديث عقبة بن عامر فقال: أخبرنا أبو الفضل الحسن بن يعقوب العدل، ثنا يحيى بن أبي طالب، ثنا عبد الوهاب بن عطاء، أنبأ سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن عقبة بن عامر الجهني: أن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم قال: في عهدة الرقيق ثلاث ليال، قال سعيد: فقلت لقتادة: كيف يكون هذا؟ قال: إذا أوجد

[1] -البقاعي: علي نايف، الاجتهاد في الحديث وأثره على الفقه (ص ر٥٠٤)، طبعة دار الفكر، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى ٢٠٠٧ .

المشتري عيبا بالسلعة، فإنه يردها في تلك الأيام، ولا يسئل البينة، فإذا مضت عليه أيام، فليس له أن يردها إلا ببينة أنه اشترى، وذلك العيب بها، وإلا، فيمين البائع أنه لم يبعه، وبه داء هكذا قال سعيد، وهمام عن قتادة، وكذلك رواه يونس بن عبيد، عن الحسن، أخبرناه أبو بكر بن إسحاق، أنبأ علي بن عبد العزيز، ثنا عمرو بن عون، ثنا هشيم، أنبأ يونس بن عبيد، عن الحسن، عن عقبة بن عامر، قال: قال: رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم: لا عهدة فوق أربع.

وأما خلاف هشام الدستوائي إياهما:

١- فحدثناه علي بن حمشاد، ثنا هشام بن علي السدوسي، ثنا حجاج بن منهال، ثنا هشام، وحدثنا علي بن حمشاد، ثنا أحمد بن سلمة، ثنا بندار، وأبو موسى قالا: ثنا معاذ بن هشام، حدثني أبي، عن قتادة عن عقبة بن عامر: أن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم، قال: عهدة الرقيق أربع ليال.

هذا حديث صحيح الإسناد غير أنه على الإرسال، فإن الحسن لم يسمع من عقبة بن عامر[١].

يقول الباحث: وعند النظر يظهر ما يلي:

١-أبان الحاكم عن علة في إسناد هذا الحديث، وهي أن الحسن لم يسمع من عقبة بن عامر مع أن رجال الحديث ثقات، وظاهر سنده يوهم انه صحيح.

٢- وافق العلماء الحاكم على هذا التعليل كما يلي:

أ- يقول ابن أبي حاتم في العلل:

وسئل أبي عن حديث الحسن، عن سمرة، والحسن، عن عقبة بن عامر، عن النبي - صلى الـلـه عليه وسلم، قال: (عهدة الرقيق ثلاثاً)، قال أبي: ليس هذا الحديث عندي بصحيح، وهذا عندي مرسل[٢].

وقال أيضاً: ولم يصح له السماع من جندب، ولا من معقل بن يسار، ولا من عمران بن حصين، ولا من ابن عمر، ولا من عقبة بن عامر، ولا من ابي هريرة[٣].

ب- ويقول الطحاويُّ: فكان هذا الحديث قد جاء بهذا الاضطراب، فمرةً يقال فيه: عن الحسن، عن عقبة، ومرةً عن الحسن، عن سمرة، عن النبيّ صلى الـلـه عليه وسلم، فأما من قال فيه: عن عقبة، فذلك مما يبعد في القلوب أيضاً، لأنَّ أهل العلم بالحديث جميعاً لا يثبتون للحسن لقاءً لعقبة[٤].

ت- وقال البيهقي: مدار هذا الحديث على الحسن عن عقبة بن عامر، وهو مرسل، قال علي بن عبد الـلـه المديني: لم يسمع الحسن من عقبة بن عامر شيئا[٥]، ويقول أيضا: وقد روي، عن الحسن، عن عقبة بن عامر، أن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم، قال: "عهدة الرقيق ثلاث ليال"، وقيل: أربع ليال. وكان

[1]- الحاكم: المستدرك بارقام ٢٢٠٠،٢١٩٩،٢١٩٨ .

[2] - الرازي: العلل برقم ١١٨٤ .

[3] -الرازي: الجرح والتعديل (٤١١٣).

[4] - الطحاوي: شرح مشكل الآثار (٣٧٣/١٥)

[5] -البيهقي: السنن الكبرى (٣٢٣/٥)

علي بن المديني وغيره من أهل العلم بالحديث لا يثبتون سماع الحسن عن عقبة، فهو إذا منقطع، وقيل: عنه، عن سمرة، وليس بمحفوظ، واللـه أعلم[1].

ث- ويقول ابن عبد البر في الاستذكار: وأهل الحديث يقولون إن الحسن لم يسمع من عقبة بن عامر شيئا[2].

ج- ويقول ابن حزم: أما الحديثان، فساقطان، لأنَّ الحسن لم يسمع من عقبة بن عامر شيئا قط، ولا سمع من سمرة إلا حديث العقيقة فصارا منقطعين، ولا حجة في منقطع[3].

ح- وقال المنذري: والحسن لم يصح له السماع من عقبة بن عامر، ذكر ذلك ابن المديني وأبو حاتم الرازي رضي اللـه عنهما، فهو منقطع، وقد وقع فيه أيضاً الاضطراب، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده، وفيه عهدة الرقيق أربع ليال، وأخرجه ابن ماجه في سننه، وفيه لا عهدة بعد أربع، وقال فيه أيضاً عن سمرة، أو عقبة على الشك، فوقع الاضطراب في متنه، وإسناده، قال البيهقي: وقيل عنه عن سمرة، وليس بمحفوظ، وقال أبو بكر الأثرم: سألت أبا عبد اللـه يعني أحمد بن حنبل عن العهدة، قلت: إلى أي شيء تذهب فيها، فقال: ليس في العهدة حديث يثبت، هو ذاك الحديث حديث الحسن وسعيد يعني ابن أبي عروبة أيضا يشك فيه، يقول عن سمرة أو عقبة[4].

يقول الباحث: فهنا قد وافق عدة من العلماء الحاكم في تعليل هذا الحديث بعدم سماع الحسن البصري من عقبة ابن عامر، لكنهم قد خالفوه في النتيجة حيث أنهم يرون أن الحديث ضعيف إما بالانقطاع لوحده، وإما بالانقطاع والاضطراب، وعند النظر نجد أن الحديث ضعيف بكلا العلتين الانقطاع والاضطراب، كما يقول الطحاوي، والمنذري، وقد حسم الإمام أحمد أمره، فقال: ليس فيه حديث صحيح، ولا يثبت حديث العهدة[5]، وضعفه الإمام الشافعي[6]، وما ذكره الحاكم من أنه صحيح مرسل، فإنما هو بناءً على تقسيمٍ خاصٍ له للأحاديث الصحيحة إلى عشرة أقسام، ذكرها في كتابه: المدخل إلى الإكليل، وقد ناقشه العلماء فيها، كما هو معلوم في كتب المصطلح المختص الموسعة، واللـه أعلم.

٢- ذكر حديث ابن مسعود، فقال: قد رواه الحارث بن حصيرة، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن عبد اللـه بن مسعود، قال: قال لنا رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم ونحن حوله: كيف أنتم ربع أهل الجنة؟ قلنا: كثير، قال: كيف أنتم، والثلث؟ قال: قلنا: ذلك أكثر، قال: كيف انتم، والشطر؟ قلنا: ذاك أكثر، قال: أهل الجنة عشرون ومائة صف، أنتم منها ثمانون صفاً، قال: فذاك الثلثان يا رسول اللـه قال: أجل.

---

[1] - البيهقي معرفة السنن والاثار برقم ٣٥٥١ ، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، تحقيق مصطفى عطا.

[2] -ابن عبد البر: يوسف بن عبد اللـه، الاستذكار في معرفة مذاهب الأنصار (٢٤٤\٦)، طبعة مكتبة الوعي، حلب – سوريا، بتحقيق عبد المعطي قلعجي.

[3] - ابن حزم: علي بن أحمد بن سعيد، المحلى (٨/ ٣٨٠)، طبعة دار الحديث بالقاهرة، تحقيق أحمد شاكر.

[4] - العظيم ابادي: شمس الحق، عون المعبود في حل سنن أبي داود (٣٥٥\٩)، طبعة المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان.

[5] -الخطابي: حمد بن محمد، معالم السنن (١٤٦\٣)، طبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان، المصورة عن طبعة الفقي، مع تهذيب السنن واختصار السنن، وطبعة الطباخ، حلب - سوريا، وابن الجوزي: عبد الرحمن بن علي، التحقيق في أحاديث التعليق (١٨٢\٢)، طبعة مكتبة السنة بالقاهرة، بتحقيق عبد اللـه حجاج، والبغوي الشرح السنة (١٤٩\٨).

[6] -المناوي: عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير (٣٦٦\٤)، طبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان.

عبد الرحمن بن عبد اللـه بن مسعود لم يسمع من أبيه في أكثر الأقاويل[1].

يقول الباحث: وعند النظر يظهر ما يلي:

١- ذكر الحاكم علة هذا الحديث، وهي عدم سماع عبد الرحمن بن عبد اللـه بن مسعود من أبيه.

٢- وهذا الذي ذكره الحاكم من عدم سماع عبد الرحمن من أبيه إليك تفصيله كما يلي:

أ – أختلف في سماع عبد الرحمن من أبيه، وكان للمحدثين فيه الأقوال التالية:

أولها: لم يسمع من أبيه شيئاً.

وإليه ذهب شعبة[2]، وابن معين كما في روايتي الدوري، وابن الجنيد عنه[3]، وبه جزم ابن خراش[4]، والنسائي[5].

وثانيها: التردد في إمكان سماعه؛ لكونه كان صغيراً.

وهذا ظاهر المنقول عن أحمد، فإنه لما سئل: هل سمع عبد الرحمن بن عبد اللـه من أبيه؟ فقال: أما سفيان الثوري وشريك، فإنهم يقولان سمع، وأما إسرائيل، فإنه يقول في حديث الضب: سمعت[6].

وكان سبب تردد أحمد عائداً إلى ما حكاه عن يحيى القطان، أنه قال: مات ابن مسعود، وعبد الرحمن بن عبد اللـه ابن ست، أو نحو ذلك[7].

وتعقبه يعقوب بن شيبة قائلاً: أخاف أن يكون هذا غلطاً[8].

وعلى هذا التردد جرى المصنف، فإنه خرج لعبد الرحمن هذا في "المستدرك" في مواضع، واختلف تعبيره عنه، فتارة يقول: لم يسمع من أبيه في أكثر الأقاويل[9]، وتارة أخرى يقول: إسناد صحيح إن كان عبد الرحمن سمع من أبيه[10]، فقد اختلف في ذلك، وتارة أخرى يقول: صحيح الإسناد[11] دون تردد.

وثالثها: لم يسمع من أبيه إلا حديثاً واحداً.

وهذا ذكره العجلي، فقال: يقال: إنه لم يسمع من أبيه إلا حرفاً واحداً محرم الحلال كمستحل الحرام[12]. ووافقه ابن سعد فقال: وقد تكلموا في روايته عن أبيه، وكان صغيراً[13].

---

[1] - الحاكم المستدرك برقم ٢٧٥.

[2] - نقله عنه ابن المديني كما عند البخاري التاريخ الصغير ١٦٩/١ وابن عساكر تاريخ دمشق ٦٧/٣٥ .

[3] -ابن معين التاريخ برقم ١٧١٦ وابن الجنيد: الحسن بن محمد، السؤالات عن ابن معين برقم ٨١٩ ، طبعة درا ابن الجوزي، بجدة، بتحقيق أحمد محمد سيف.

[4] - كما في ابن عساكر تاريخ دمشق ٧٠/٣٥ .

[5] - النسائي السنن برقم ١٤٠٤ .

[6] - انظر ابن عساكر تاريخ دمشق ٦٧/٣٥ ،و المزي تهذيب الكمال ٢٤٠/١٧ .

[7] -ابن عساكر تاريخ دمشق ٦٨/٣٥ .

[8] -ابن عساكر تاريخ دمشق ٦٨/٣٥ .

[9] -الحاكم المستدرك برقم ٢٧٥ على سبيل المثال .

[10] - الحاكم المستدرك برقم ٣١٩٤ وبرقم ٨٠٨٦ ورقم ٨٠٨٧ .

[11] - الحاكم المستدرك بارقام ٧٢٧٥ ،٧٥٩٩ ،٨٢٣٢ .

[12] - العجلي: أحمد بن صالح، معرفة الثقات برقم ١٠٥٢، مكتبة الدار، المدينة المنورة، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي.

[13] -ابن سعد الطبقات الكبرى (٦ / ١٨١) ،والعسقلاني تهذيب التهذيب (٦ / ١٩٥) ، والمزي تهذيب الكمال (١٧ / ٢٠٤٠) ، وابن الملقن: عمر بن علي، البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير (٦/ ٦٠٣)، طبعة دار الكتب العلمية، بتحقيق مصطفى عطا، وطبعة دار الرشد، بتحقيق الحاشدي. وابن التركماني: علاء الدين الحسن بن محمد، الجوهر النقي في نقد البيهقي (٣/ ١٨٠)، طبعة دار الفكر، بيروت – لبنان، المصورة عن الطبعة الهندية.

رابعها: سمع من أبيه، واليه ذهب علي ابن المديني ويحيى بن معين[1] كما رواه معاوية بن صالح عنه والبخاري[2] وأبو حاتم الرازي[3]، هذا وقد استدل لهم بعض الدارسين بما يلي:

١-بما رواه عبد الـلـه بن عثمان بن خثيم، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه يعني عبد الرحمن بن عبد الـلـه بن مسعود: أخر الوليد بن عقبة الصلاة بالكوفة، فانكفأ ابن مسعود إلى مجلسه، وأنا مع أبي.

قال البخاري: شعبة يقول عبد الرحمن لم يسمع من أبيه، وحديث ابن خثيم أولى عندي[4].

٢-أن عبد الرحمن كان صغيراً يوم مات أبوه، وهو ابن ست سنين في قول يحيى القطان، فكيف لابن ست سنين أن يحفظ كالذي رواه عبد الرحمن عن أبيه؟

وهذا ما قد شكك فيه يعقوب بن شيبة، كما تقدم، كما أن ابن سعد مع إقراره بصغره، فإنه أورد له خبره الصريح في السماع من أبيه، وهو صحيح، فهو صغر لم يحل دون الحفظ، وتحديد سنه يوم مات أبوه بست سنين يحتاج إلى نقل صحيح، حيث قابل الثابت، إذ السماع ثبت به الإسناد، أما تحديد السن فمنقطع، القطان لم يدرك ذلك العهد.

٣- ما جرى عليه عمل الجميع أن الراوي إذا ثبت سماعه من الشيخ، ولو مرة، ولم يثبت عنه التدليس، فكل ما حدث به عن ذلك الشيخ بالعنعنة، فهو متصل.

٤-وهو ما حدث به عبد الملك بن عمير، قال: عن عبد الرحمن بن عبد الـلـه بن مسعود، أن عبد الـلـه بن سعود أوصى ابنه عبد الرحمن، فقال: يا بني، إني أوصيك بتقوى الـلـه، وأمسك عليك لسانك، وابك من خطيئتك، وليسعك بيتك[5]. وقد خلص الجديع إلى تخطئة الحاكم، وتصحيح سماع عبد الرحمن من أبيه.

ب- وعلى هذا، فالأحوط عندي الأخذ بقول من نفى سماع عبد الرحمن من أبيه كما هو رأي شعبة، وابن معين، والنسائي، وابن خراش، ومن وافقهم من المتأخرين.

ج- وعليه فيكون رجال هذا السند ثقات لكنه منقطع، وإن كان ظاهره الاتصال، والـلـه أعلم.

د- لكن قد توبع عبد الرحمن من عمرو بن ميمون عند البخاري[6]، وهذا لفظه، قال البخاري: حدثني محمد بن بشار: حدثنا غندر حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الـلـه، قال: كنا مع النبي في قبة، فقال: أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟ قلنا: نعم، قال أترضون أن تكونوا ثلث أهل الجنة؟ قلنا: نعم، قال: أترضون أن تكونوا شطر أهل الجنة، قلنا: نعم، قال: والذي نفس محمد بيده إني لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة، وذلك أن الجنة لا يدخلها إلا نفس مسلمة، وما أنتم في أهل الشرك إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور

---

[1] -ابن عساكر تاريخ دمشق ٦٩/٣٥ .

[2] -البخاري التاريخ الصغير برقم ٢٤٦ والتاريخ الكبير برقم ٢٩٩،٣٠٠/٥ .

[3] - الرازي الجرح والتعديل ٢٤٨/٥ .

[4] - تقدم تخريجه .

[5] -الجديع: عبد الـلـه بن يوسف، تحرير علوم الحديث من ص ١٣٧ الى ١٣٩ ، طبعة دار الرشد بالرياض. ويقول الباحث خبر الوصية رواه ابن ابي عاصم: أحمد بن الضحاك بن مخلد، الزهد برقم ٣٥، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، تحقيق عبد العلي السلفي. ورجاله ثقات، وسنده صحيح.

٣-البخاري الصحيح برقم ٥٥٢٨ .

الأسود، أو كالشعرة السوداء في جلد الثور الأحمر، وعند مسلم[1]، وهذا لفظه، قال مسلم: حدثنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشار - واللفظ لابن المثنى – قالا: حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن عمرو ابن ميمون، عن عبد الـلـه، قال: كنا مع رسول الـلـه -صلى الـلـه عليه وسلم- في قبة نحوا من أربعين رجلاً، فقال: أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟ قال: قلنا: نعم. فقال: أترضون أن تكونوا ثلث أهل الجنة؟ فقلنا: نعم. فقال: والذى نفسى بيده إنى لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة، وذاك أن الجنة لا يدخلها إلا نفس مسلمة، وما أنتم في أهل الشرك إلا كالشعرة البيضاء فى جلد الثور الأسود، أو كالشعرة السوداء فى جلد الثور الأحمر.

٣- ذكر حديث عثمان بن ابي العاص فقال: أخبرنا أبو بكر بن أبي دارم الحافظ، ثنا أحمد بن موسى التميمي، ثنا أبو بلال الأشعري، ثنا أبو شهاب عن هشام بن حسان عن الحسن عن عثمان بن أبي العاص، قال: سمعت رسول الـلـه - صلى الـلـه عليه وسلم - يقول: وقت للنساء في نفاسهن أربعين يوماً.

هذه سنة عزيزة، فإن سلم هذا الإسناد من أبي بلال، فإنه مرسل صحيح، فإن الحسن لم يسمع من عثمان بن أبي العاص، وله شاهد بإسناد مثله[2].

يقول الباحث: وعند النظر في كلام الحاكم هنا نجد ما يلي:

١ . لم يسلم هذا الإسناد من أبي بلال الأشعري، وإليك أقوال العلماء فيه:

أ. قال الدارقطني: أَبُو بِلاَلٍ الأَشْعَرِيُّ هَذَا ضَعِيفٌ[3].

ب. وقال البيهقي: أبو بلال الأشعري لا يحتج به[4].

ت. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال يغرب، ويتفرد[5].

ث. وقال الذهبي في السير: لينه الدارقطني[6]، وقال ايضاً: ضعفه الدارقطني اسمه كنيته[7].

ج. وقال العراقي: فيه أبو بلال الأشعري ضعفه الدارقطني[8].

خ. وقال ابن حجر :ضعفه جماعة[9].

خ. وقال الهيثمي: فيه أبو بلال الأشعري، وهو ضعيف[10].

د. وقال الشوكاني: وفيه أبو بلال الأشعري، وهو ضعيف[11].

٢- ان هذا الحديث قد ضعفه جماعة من علماء الحديث، وهم كما يلي:

---

[1] -.مسلم الصحيح برقم ٥٥٢ .

[2] -الحاكم المستدرك برقم ٦٢٤ .

[3] الدارقطني السنن (٤٤٧\٢).

[4] -النسائي السنن الكبرى ٥٢/٩.

[5] - ابن حبان الثقات (١٩٩\٩).

[6] -الذهبي سير اعلام النبلاء(٥٨٢\١٠).

[7] -الذهبي المغني في الضعفاء (٧٧٥\٢).

[8] العراقي: عبد الرحيم بن الحسين، تخريج الإحياء(٦/٤)، طبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان، بهامش الإحياء.

[9] -العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر، نتائج الأفكار في أمالي الأذكار (ج١ص٢٢٧)، طبعة دار النهضة الحديثة، بيروت – لبنان، تحقيق حمدي السلفي.

[10] -الهيثمي مجمع الزوائد (١٠٤/١).

[11] -الشوكاني: محمد بن علي، نيل الاوطار من أسرار منتقى الأخبار (٣٥٧\١)، طبعة دار الجيل، بيروت – لبنان، المصورة عن طبعة منير الدمشقي.

أ- ابن الجوزي الذي يقول: هذه الأحاديث ليس فيها ما يصح[1]، وقال ايضاً: ليس في هذه الأحاديث ما يصح[2].

ب- وقال ابن حجر: أن الحديث منقطع، والمشهورعن عثمان موقوف عليه[3].

٣- هذا وقد روى هذا الحديث كلٌ من:

أ. الدارقطني في سننه[4].

ب. وابن عدي في الكامل[5].

٤- واما عن سماع الحسن من عثمان بن ابي العاص: فقد نص بعض العلماء على عدم ثبوته كما يلي:

أ. فقال النووي: والحسن البصرى، وقيل: لم يسمعه [6].

ب. ووقال المزي في التهذيب : قيل لم يسمع منه[7].

ت. قال الذهبي : فإن الحسن لم يسمع من عثمان بن أبي العاص[8].

ونص اخرون على ثبوت سماعه، فقد قال علي بن المديني: سمع الحسن من عثمان بن عفان وهو غلام يخطب، ومن عثمان بن أبي العاص، ومن أبي بكرة[9].

يقول الباحث: وبعد هذا كله يظهر لي أن هذا الحديث ضعيف لضعف أبي بلال، وعدم سماع الحسن من عثمان ابن أبي العاص ، ولا ينفعه اعتذار الحاكم لما تقدم، والـلـه أعلم.

يقول الباحث: وبعد: فهذا ما وقفت عليه من كلام الحاكم في تعليل الاحاديث بنفي السماع صراحة، مع وجود اللفظ الموهم للسماع، وذلك في كتابه المذكور، وبه أنتقل إلى مطلب آخر بعون الـلـه تعالى.

المطلب الثاني: تعارض الوصل والارسال.

كثر في كلام المحدثين، وخاصة علماء العلل منهم، الحديث عن تعارض الوصل والارسال، واعتباره علة من علل الاسناد، وهذا يحوج بالضرورة الى بيان مراد المحدثين بهذه العلة، ومعرفة مذاهبهم في النظر الى هذه العلة، وعند العودة الى كتبهم المختصة، فقد وجدتهم قد بحثو هذه المسألة كما يلي:

١- تعريف تعارض الوصل والارسال:

---

[1] -ابن الجوزي التحقيق في احاديث الخلاف (٢٧٠\١).

[2] -ابن الجوزي: عبد الرحمن بن علي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (٣٨٦\١)، طبعة دار نشر الكتب الإسلامية في باكستان، تحقيق إرشاد الحق الأثري.

[3] -العسقلاني: أحمد بن علي، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير(٤٤١\١)، طبعة دار المعرفة، بيروت - لبنان، المصورة عن طبعة هاشم اليماني.

[4] -الدارقطني السنن برقم ٨٦٧ .

[5] -ابن عدي الكامل في الضعفاء (٨٧\٧).

[6] -النووي: يحيى بن شرف، تهذيب الاسماء واللغات (٤٥١\١)، طبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان، المصورة عن الطبعة المنيرية.

[7] العراقي تحفة التحصيل ص٧١، والمزي تهذيب الكمال ١١٤/٢ .

[8] -الذهبي: محمد بن أحمد، تلخيص المستدرك (٢٨٣\١)، طبعة دار الفاروق بالقاهرة، المصورة عن الطبعة الهندية.

[9] ابن المديني: علي بن عبد الـلـه، العلل ص٥١، طبعة المكتب الإسلامي، بتحقيق الأعظمي، وطبعة دار الوعي بحلب، تحقيق القلعجي.

عرف المليباري تعارض الوصل والارسال بأنه: أن يروي جماعة حديثاً واحداً مع اتحاد مخرجه، فيرويه بعضهم متصلاً، ويرويه الآخرون مرسلاً، أو يرويه بعضهم مرفوعاً، ويرويه الآخرون موقوفاً[1].

٢- كان لعلماء الحديث عدة اقوال في حكم تعارض الوصل والارسال، وقد حكى هذه الاقوال الخطيب البغدادي فقال:

أ-فقال أكثر أصحاب الحديث أن الحكم في هذا، أو ما كان بسبيله للمرسل.

ب-وقال بعضهم: إن كان عدد الذين ارسلوه أكثر من الذين وصلوه، فالحكم لهم.

ت-وقال بعضهم: إن كان من أرسله أحفظ من الذي وصله، فالحكم للمرسل، ولا يقدح ذلك في عدالة الذي وصله.

ث- ومنهم من قال: لا يجوز أن يقال في سند الحديث الذي يرسله الحفاظ انه عدل، لأن إرسالهم له يقدح في سنده، فيقدح في عدالته.

ج- ومنهم من قال: الحكم للمسند إذا كان ثابت العدالة، ضابطا للرواية، فيجب قبول خبره، ويلزم العمل به، وان خالفه غيره، وسواء كان المخالف له واحدا، أو جماعة، وهذا القول هو الصحيح عندنا، لأن إرسال الراوي للحديث ليس بجرح لمن وصله، ولا تكذيب له، ولعله أيضا مسند عند الذين رووه مرسلاً، أو عند بعضهم الا أنهم أرسلوه، لغرض، أو نسيان، والناسي لا يقضى له على الذاكر، وكذلك حال راوي الخبر إذا أرسله مرة، ووصله أخرى، لا يضعف ذلك أيضاً له، لأنه قد ينسى، فيرسله، ثم يذكر بعده، فيسنده، أو يفعل الأمرين معاً عن قصد منه، لغرض له فيه[2]. ووافقه على هذا ابن الصلاح[3]، والنووي[4]، والعراقي، وفي هذا يقول العراقي[5]: وهو الأظهر الصحيح عند الخطيب. وقال ابن الصلاح: إنه الصحيح في الفقه وأصوله[6].

٣- وهذا الذي ذكره الخطيب تعقبه عليه علماء الحديث المتاخرين، كما يلي:

أ- قال ابن دقيق العيد: من حكى عن أهل الحديث، أو أكثرهم، أنه إذا تعارض رواية مسند، ومرسل، أو رافع، وواقف، أو ناقص، وزائد، أن الحكم للزائد، لم يصب في هذا الإطلاق، فإن ذلك ليس قانونا مطردا، ومراجعة أحكامهم الجزئية تعرف صواب ما نقول[7].

ب-وقال ابن القيم: والصواب في ذلك: طريقة أئمة هذا الشأن العالمين به، وبعلـله، وهو: النظر، والتمهر في العلل، والنظر في الواقفين، والرافعين، والمرسلين، والواصلين: أيهم أكثر، وأوثق، وأخص بالشيخ، وأعرف بحديثه، إلى غير ذلك من الأمور التي يجزمون معها بالعلة المؤثرة في موضع، وبانتفائها في موضع آخر، ولا يرتضون طريق هؤلاء، ولا طريق هؤلاء[8].

---

[1] -المليباري: حمزة عبد الـلـه، علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد ص٦٦، طبعة دار ابن حزم، بيروت – لبنان.

[2] - البغدادي: أحمد بن علي بن ثابت، الكفاية في علم الرواية ص ٤٠٩، طبعة المكتبة الحديثة بالقاهرة، بتحقيق التيجاني.

[3] -ابن الصلاح علوم الحديث ص٣٤ .

[4] - النووي التقريب ص٨ .

[5] -العراقي شرح التبصرة والتذكرة ٧٦/١ .

[6] - ابن الصلاح علوم الحديث ص ٣٤.

[7] -ابن دقيق العيد: تقي الدين محمد بن أبي وهب، شرح الإلمام (٦٠/١-٦١)، طبعة دار العاصمة بالرياض، بتحقيق الحميد.

[8] -ابن القيم: شمس الدين محمد بن أبي بكر، تهذيب السنن (٢٢٩/٥)، طبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان، المصورة عن طبعة الفقي.

ت -وبهذا جزم الحافظ العلائي، فقال: كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن، كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأمثالهم يقتضي أنه لا يحكم في هذه المسألة بحكم كلي، بل عملهم في ذلك دائر على الترجيح بالنسبة إلى ما يقوي عند أحدهم في حديث حديث.

ث- وقال الحافظ ابن حجر: وهذا العمل الذي حكاه عنهم إنما هو فيما يظهر لهم فيه الترجيح، وأما ما لا يظهر فيه الترجيح، فالظاهر أنه المفروض في أصل المسألة، فإن غلب على الظن وهم الثقة في الرفع، والوصل، بقرائن تثمر الظن، بمخالفة الأكثرين من الحفاظ الذين سمعوا الحديث معه من شيخه في موقف واحد، هذا رجوع إلى القول الثالث: أن الحكم للأكثر إلا أن قوله: ونحو ذلك من القرائن. دال على أن الملاحظة ليست للكثرة لا غير كالقول الثالث: بل الملاحظ القرائن، والكثرة أحد القرائن، فإن القرائن إذا حصلت في غير جانب الزيادة. فإن الرفع، والوصل، حينئذ مرجوحان، والحكم بهما حكم بالمرجوح، وهو خلاف المعقول، والمنقول، أما المعقول: فظاهر، فإن العقل يقضي بالعمل الراجح حيث كان، وأما المنقول: فلأن جماعة من الصحابة، وقفوا عن قبول خبر الواحد عند الريبة، وشاع ذلك[1].

ج. وقال ابن الوزير: وعندي أن الحكم في هذا لا يستمر، بل يختلف باختلاف قرائن الأحوال، وهو موضع اجتهاده[2].

ح. وقال البقاعي: إن ابن الصلاح خلط هنا طريقة المحدثين بطريقة الأصوليين، فإن للحذاق من المحدثين في هذه المسألة نظراً آخر لم يحكه، وهو الذي لا ينبغي أن يعدل عنه، وذلك أنهم لا يحكمون بحكم مطرد، وإنما يدورون في ذلك مع القرائن[3].

خ. وقال السخاوي: الحق حسب الاستقراء من صنيع متقدمي الفن عدم اطراد حكم كلي، بل ذلك دائر مع الترجيح، فتارة يترجح الوصل، وتارة الإرسال، وتارة يترجح عدد ذوات الصفات، وتارة العكس، ومن راجع أحكامهم الجزئية، تبين له ذلك[4].

يقول الباحث: وإنما أطلت بنقل كلام المتأخرين النقاد في مخالفة كلام الخطيب وابن الصلاح، لأقرر أن ما قرره هؤلاء المتأخرون، هو الصواب المأخوذ من صنيع علماء العلل المتقدمين في أمثال هذه المسائل، وأن كلام الخطيب هو انحياز منه لغير أهل الصنعة، وهم علماء الأصول، والأصل فيه أن ينحاز لأهل صنعته من علماء الحديث، واللـه المستعان.

٤- واذا كان الحال كذلك، فقد كان من مباحث علل الاسناد التي بحثها الحاكم في كتابه المستدرك: مسألة تعارض الوصل والارسال، وقد كان فيه دائراً مع رايه في قبول زيادة الثقة مطلقاً، ولطالما صرح برايه هذا في كتبه في المجال النظري، ثم عمل على تطبيق هذا في كتبه المعنية بالرواية والاسانيد كالمستدرك موضع الدراسة،

[1] -الصنعاني توضيح الافكار ٣٤٣،٣٤٤/١.

[2] -الصنعاني توضيح الافكار ٣٤٣/١.

[3] -البيقاعي: برهان الدين إبراهيم بن محمد، النكت الوفية على شرح الألفية ٩٩/١، طبعة دار الرشد بالرياض، تحقيق ماهر الفحل.

[4] - السخاوي: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ٢٠٣/١، طبعة مكتبة السنة بالقاهرة، تحقيق علي حسين علي.

وعليه، فلا يستقيم الحال الا بسماع المثال، وعند النظر في كتابه المستدرك، نجد امثلة لتعارض الوصل والارسال عنده اذكر منها ما يلي:

١-ذكر حديث العباس في صلاة التسابيح فقال:

أخبرنا أبو بكر محمد بن داود بن سليمان الزاهد، حدثنا جعفر بن محمد بن الحسين بن عبيد الـلـه، حدثنا بشر بن الحكم العبدي، حدثنا موسى بن عبد العزيز القنباري، بعدن، ح وأخبرنا أبو بكر أحمد بن إسحاق، أنبأ إبراهيم ابن إسحاق بن يوسف، حدثنا عبد الرحمن بن بشر بن الحكم بن حبيب الهلالي، حدثنا موسى بن عبد العزيز أبو شعيب، الذي يقال له: القنباري بعدن، حدثنا الحكم بن أبان، حدثني عكرمة، عن ابن عباس، أن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم، قال للعباس بن عبد المطلب: يا عباس، يا عماه ألا أعطيك، ألا أحبوك، ألا أفعل بك عشر خصال، إذا أنت فعلت ذلك غفر الـلـه لك ذنبك أوله، وآخره، قديمه، وحديثه، خطأه، وعمده، صغيره، وكبيره، سره، وعلانيته: أن تصلي أربع ركعات، تقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب، وسورة، فإذا فرغت من القراءة في أول ركعة، قلت، وأنت قائم: سبحان الـلـه، والحمد لـلـه، ولا إله إلا الـلـه، والـلـه أكبر، خمس عشرة مرة، ثم تركع، فتقول، وأنت راكع: عشراً، ثم ترفع رأسك، فتقولها: عشراً، ثم تسجد، فتقولها: عشراً، ثم ترفع رأسك، فتقولها: عشراً، ثم تسجد، فتقولها: عشراً، ثم ترفع رأسك، فتقولها: عشراً، فذلك خمسة وسبعون في كل ركعة، تفعل في أربع ركعات، إن استطعت أن تصليها في كل يوم، فافعل، فإن لم تفعل في كل جمعة مرة، فإن لم تفعل، ففي كل شهر مرة، فإن لم تفعل، ففي كل سنة مرة، فإن لم تفعل، ففي عمرك مرة[١]. ثم عقب عليه، بقوله:

هذا حديث وصله موسى بن عبد العزيز، عن الحكم بن أبان، وقد خرجه أبو بكر محمد بن إسحاق[٢]، وأبو داود سليمان بن الأشعث[٣]، وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب[٤] في الصحيح[٥]، فرووه عن عبد الرحمن بن بشر، وقد رواه إسحاق بن إسرائيل، عن موسى بن عبد العزيز القنباري[٦].

حدثناه محمد بن هارون بن سليمان الحضرمي، حدثنا إسحاق بن أبي إسرائيل، حدثنا موسى بن عبد العزيز أبو شعيب القنباري، فذكرالحديث، بمثله لفظاً واحداً، فأما حال موسى بن عبد العزيز، فحدثني أبو الحسن محمد بن محمد بن يعقوب، ثنا عبد الـلـه بن محمد بن عبد العزيز، ثنا محمد بن سهل بن عسكر، قال: سمعت عبد الرزاق، وسئل عن أبي شعيب القنباري: فأحسن عليه الثناء.

وأما حال الحكم بن أبان، فأخبرني أحمد بن محمد بن واصل البيكندي، ثنا أبي، ثنا محمد بن إسماعيل البخاري، ثنا علي بن المديني، عن ابن عيينة، قال: سألت يوسف بن يعقوب: كيف كان الحكم بن أبان؟ قال: ذاك سيدنا. قال: ذلك سيدنا.

---

[1] - الحاكم المستدرك ٣١٨/١ .

[2] -ابن خزيمة الصحيح برقم ١٢١٦ .

[3] -ابو داود السنن برقم ١٢٩٩ .

[4] - لم اقف عليه في سنن النسائي بعد البحث ، وقال ابن حجر في التلخيص وادعى أن النسائي أخرجه .

[5] - في اطلاق اسم الصحيح على سنن النسائي نوع من التساهل كما هو معلوم عند علماء الحديث ، فقد وقعت فيه احاديث ضعيفة ، لكن للامانة هواقل الكتب الستة ضعيفا ، ويستأهل ان يكون ثالثها بعد الصحيحين .

[6] - موسى بن عبد العزيز القنباري أبو شعيب صاحب صلاة التسبيح ، قال ابن المديني ضعيف، وقال ابن معين والنسائي :لا بأس به انظرالذهبي المغني الضعفاء (٦٨٥\٢)، والكاشف(٣٠٥\٢).

وأما إرسال إبراهيم بن الحكم بن ابان هذا الحديث، عن أبيه.

فحدثنا علي بن عيسى، حدثنا إبراهيم بن أبي طالب، ومحمد بن إسحاق، قالا: حدثنا محمد بن رافع، حدثني إبراهيم بن الحكم بن أبان، حدثني أبي، حدثني عكرمة، أن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم، قال لعمه العباس، فذكر الحديث[1].

هذا الإرسال لا يوهن وصل الحديث، فإن الزيادة من الثقة أولى من الإرسال، على أن إمام عصره في الحديث إسحاق بن إبراهيم الحنظلي قد أقام هذا الإسناد، عن إبراهيم بن الحكم بن أبان، ووصله.

يقول الباحث: وعند النظر يظهر ما يلي:

١- هذا الحديث رجاله ثقات ماعدا موسى، وابراهيم فهما ضعيفان، واليك اقوال النقاد فيهما كما يلي:

أ- أما عن ابراهيم: فقد قالوا فيه ما يلي:

فقال ابن معين: ضعيف ليس بشيء، وقال أيضاً: ليس بشئ ليس بثقة.

وقال ابو حاتم: وقت ما رأيناه لم يكن به بأس، ثم قال: إني أظن كان حديثه يزيد بعدنا، ولم يحمده.

وقال أبو الحسن الدارقطني: ضعيف.

وقال الأجري: سألت أبا داود عنه؟ فقال: لا أحدث عنه.

وقال أحمد: كان مرجئا[2].

ب- وأما عن موسى بن عبد العزيز، هذا، فهذه أقوال النقاد فيه كما يلي:

١.قال ابن المديني: ضعيف

٢.وقال السليماني: منكر الحديث.

٣.وقال ابن معين: لا أرى به بأسا.

٤.وقال النسائي: ليس به بأس.

٥.وقال ابن حبان: ربما أخطأ.

٦.وقال الذهبي: حديثه من المنكرات لاسيما والحكم بن أبان ليس أيضاً بالثبت[3].

٢- وسنده ضعيف للاختلاف الشديد فيه، ولو صح لكان الاثبت فيه الارسال من هذا الطريق.

٣- ولا يفيده محاولة الحاكم ترجيح الموصول على المرسل على قاعدة قبول زيادة الثقة مطلقاً، خاصةً، وأن إبراهيم يصل المراسيل.

---

[1] -رواه ابن خزيمة الصحيح برقم ١٢١٦، والبيهقي الكبرى برقم ٥١١٥ ،وقال فذكره بمعناه مرسلا ، وكذلك رواه جماعة من المشهورين عن محمد ابن رافع، والبغوي شرح السنة ١٢١٨ ، والمقدسي: عبد الغني، اخبار الصلاة برقم٧٨ ، طبعة مكتبة السنة بالقاهرة، تحقيق عبد الـلـه حجاج. وقال: قال الخطيب: تفرد به موسى بن العزيز القنباري برواية هذا الحديث، عن الحكم بن أبان موصولا، وخالفه إبراهيم بن الحكم بن أبان ، فرواه عن أبيه ، عن عكرمة، عن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم، ولم يذكر فيه ابن عباس.

[2] - ابن عدي الكامل ٢٤١/١، مغلطاي: ابن قليج التركي، اكمال تهذيب الكمال (١٩٦/١)، طبعة دار الفاروق بالقاهرة، تحقيق جماعة من المحققين. ابن حبان المجروحين (١١٤/١) ، الذهبي الميزان (١١ ١٤٥).

[3] -العسقلاني تهذيب التهذيب (٣١٨/١٠) ، الذهبي الميزان (٢١٢/٤).

٤- على ان هذا الحديث قد ورد من طريق عدة من الصحابة، وهم عبداللـه بن عباس[١]، والفضل بن عباس، والعباس بن عبد المطلب، وعلي بن ابي طالب، وجعفر بن ابي طالب، والعباس بن جعفر، وام سلمة، والانصاري[٢]، وكلها لا تخلو من جراح عند المحدثين، لكنها بمجموعها ترتقي ليكون الحديث حسنا، واللـه اعلم.

٢- ذكر حديث إفطار الحاجم والمحجوم.

فقال:حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا العباس بن الوليد بن مزيد البيروتي، ثنا الأوزاعي، حدثني يحيى بن أبي كثير، حدثني أبو قلابة، حدثني أبو أسماء، حدثني ثوبان رضي اللـه عنه، قال: خرجت مع رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم لثماني عشرة ليلة خلت من شهر رمضان، فلما كان بالبقيع نظر رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم إلى رجل يحتجم، فقال رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم: أفطر الحاجم والمحجوم[٣].

قد أقام الأوزاعي هذا الإسناد، فجوده، و بين سماع كل واحد من الرواة من صاحبه، و تابعه على ذلك شيبان ابن عبد الرحمن النحوي، وهشام بن عبد اللـه الدستوائي، و كلهم ثقات، فإذا الحديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.

أما حديث شيبان:

فأخبرناه أبو عبد اللـه بن عروبة الصفار ببغداد من أصل كتابه، ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، ثنا الحسين بن موسى الأشيب، وحدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، و علي بن حمشاد العدل، قالا: ثنا عبد اللـه بن أحمد بن حنبل حدثني أبي ثنا الحسن بن شيبان بن عبد الرحيم، عن يحيى بن أبي كثير، أخبرني أبو قلابة أن أبا أسماء الرحبي حدثه أن ثوبان مولى رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم، قال: بينما رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم يمشي في البقيع في رمضان إذ رأى رجلا يحتجم، فقال: أفطر الحاجم والمحجوم.

قال أحمد بن حنبل: وهو أصح ما روي في هذا الباب.

وأما حديث هشام الدستوائي:

فأخبرنا أبو عمرو إسماعيل بن نجيد، ثنا محمد بن أيوب، ثنا أبو عمر الحوضي، ثنا هشام، وحدثنا أبو بكر ابن إسحاق الفقيه، ثنا أبو المثنى، ثنا مسدد، ثنا يحيى، عن هشام، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، أن أبا أسماء الرحبي حدثه أن ثوبان أخبره، قال: بينما رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم يمشي بالبقيع في رمضان إذ رأى رجلا يحتجم، فقال: أفطر الحاجم والمحجوم.

فهذه الأسانيد المبين فيها سماع الرواة الذين هم ناقلوها الثقات الأثبات، لا تعلل بخلاف يكون فيه بين المجروحين على أبي قلابة، وغيره، وعند يحيى بن أبي كثير فيه إسناد آخر صحيح على شرط الشيخين.

---

[1] -حديث ابن عباس : رواه ابو داود السنن (٤٠١٢)، وابن ماجة السنن (٤٤٣١١)، وابن خزيمة الصحيح (٢٢٣١٢)، والحاكم المستدرك (٣١٨١١)،والبيهقي السنن الكبرى (٥١/٣).

[2] - انظر هذه الروايات مع تخريجها في ابن ناصر الدين: محمد بن عبد اللـه، الترجيح في تصحيح أحاديث صلاة التسابيح، طبعة دار البشائر الإسلامية، دمشق – سوريا، بتحقيق محمود سعيد ممدوح، والدوسري: جاسم الفهيد، التنقيح في تصحيح أحاديث صلاة التسابيح، طبعة دار البشائر، دمشق – سوريا، والسيوطي: عبد الرحمن بن الكمال، التعقبات على الموضوعات، طبعة دار الرشد بالرياض، تحقيق الصاعدي، وغيرها.

[3] - الحاكم المستدرك على الصحيحين (١ / ٥٩٠).

أخبرناه أبو عبد اللـه محمد بن علي الصنعاني بمكة، ثنا إسحاق بن إبراهيم بن عباد، ثنا عبد الرزاق، وأخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي، ثنا عبد اللـه بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا عبد الرزاق، وحدثني أبو بكر محمد بن جعفر المزكي، ثنا أبو بكر محمد بن إسحاق، ثنا العباس بن عبد العظيم العنبري، ثنا عبد الرزاق، أنبأ معمر عن يحيى بن أبي كثير، عن إبراهيم بن عبد اللـه بن قارظ، عن السائب بن يزيد، عن رافع ابن خديج، قال: قال رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم: أفطر الحاجم والمحجوم.

وفي حديث إسحاق الدبري: والمستحجم

وقال أبو بكر محمد بن إسحاق في حديثه: سمعت العباس بن عبد العظيم، يقول: سمعت علي بن المديني يقول: لا أعلم في الحاجم والمحجوم حديثا أصح من هذا، تابعه معاوية بن سلام، عن يحيى بن أبي كثير، حدثنا علي بن حمشاد، ثنا عبيد بن شريك، أنبأ الربيع بن نافع، ثنا معاوية بن سلام، ثنا يحيى بن أبي كثير، عن إبراهيم بن عبد اللـه بن قارظ، عن السائب بن يزيد، عن رافع بن خديج: عن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم نحوه.

فليعلم طالب هذا العلم أن الإسنادين ليحيى بن أبي كثير قد حكم لأحدهما أحمد بن حنبل بالصحة، و حكم علي ابن المديني للآخر بالصحة، فلا يعلل أحدهما بالآخر، وقد حكم إسحاق بن إبراهيم الحنظلي لحديث شداد بن أوس بالصحة، حدثناه أبو النضر الفقيه، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا موسى بن إسماعيل، ثنا وهيب، وحدثني محمد بن صالح بن هانىء، ثنا أحمد بن سلمة، ثنا إسحاق بن إبراهيم، ثنا أحمد بن إسحاق الحضرمي، ثنا وهيب، ثنا أيوب، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن شداد بن أوس: أن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم أتى على رجل بالبقيع، وهو يحتجم، وهو آخذ بيدي لثمان عشرة خلت من رمضان فقال: أفطر الحاجم والمحجوم[1].

فسمعت محمد بن صالح يقول: سمعت أحمد بن سلمة يقول: سمعت إسحاق بن إبراهيم يقول: هذا إسناد صحيح يقوم به الحجة، وهذا الحديث قد صح بأسانيد، وبه يقول: إمامنا أبو يعقوب، فقد حكم بالصحة لحديث ظاهر صحته، و قال به، وقد اتفق الثوري، وشعبة على روايته، عن عاصم الأحول عن أبي قلابة هكذا.

أما حديث الثوري:

فأخبرناه محمد بن علي الشيباني بالكوفة، ثنا أحمد بن حازم الغفاري، ثنا قبيصة بن عقبة، ثنا سفيان، وأخبرني أبو بكر بن حاتم المروزي، ثنا محمد بن غالب، ثنا أبو حذيفة، ثنا سفيان، عن عاصم الأحول، عن أبي قلابة عن أبي الأشعث الصنعاني عن شداد بن أوس رضي اللـه عنه قال: مر رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم بمعقل بن يسار صبيحة ثمان عشرة من رمضان، و هو يحتجم، فقال: أفطر الحاجم والمحجوم[2].

وأما حديث شعبة:

- فحدثناه أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا إبراهيم بن مرزوق، ثنا وهب بن جرير، ثنا شعبة، وأخبرني أبو عمرو بن جعفر العدل، ثنا يحيى بن محمد، ثنا عبيد اللـه بن معاذ، ثنا أبي، ثنا شعبة، عن عاصم عن أبي قلابة

[1] - الحاكم المستدرك برقم ١٥٦٣ .

[2] -الحاكم : المستدرك برقم١٥٦٤ .

عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس: أن النبي صلى الـلـه عليه وسلم مر برجل يحـتجم في سـبع عشرة مـن رمضـان، فقـال: أفطر الحاجم والمحجوم[1].

حدثنا أبو محمد الحسن بن محمد بن إسحاق الإسفرائني، ثنا محمد بن أحمد بن البراء، ثنا علي بن المديني، قال: حديث شداد بن أوس عن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم أنه رأى رجلا يحتجم في رمضان، رواه عاصم الأحول، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، ورواه يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء عن ثوبان، ولا أرى الحديثين إلا صحيحين، فقد يمكن أن يكون سمعه منهما جميعاً، فأما رخصة الحجامة للصائم فقد أخرجه محمد بن إسماعيل البخاري في الجامع الصغير[2].

يقول الباحث: عند النظر في كلام الحاكم في تعارض الوصل والارسال في حديث افطر الحاجم والمحجوم فإنه يظهر عند البحث في هذا الحديث ما يلي:

أ-ان علماء العلل قد وافقوا الحاكم في تعليل الحديث بتعارض الوصل والارسال كما يلي:

أ- يقول ابن ابي حاتم في العلل:

قال أبي: هذا خطأ، أخطأ فيه هشام، إنما يرويه عن سويد، عن يحيى بن الحارث، عن أبي أسماء، عن ثوبان، وليس لوضين معنى[3]، وقال ايضاً: وسمعت أبي يقول: روى عبد الرزاق، عن معمر، عن يحيى ابن أبي كثير، عن إبراهيم بن عبد الـلـه بن قارظ، عن السائب بن يزيد، عن رافع بن خديج، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم: أفطر الحاجم، والمحجوم.

قال أبي: إنما يروى هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان، واغتر أحمد بن حنبل بأن قال: الحديثين عنده، وإنما يروى بذلك الإسناد عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم: أنه نهى عن كسب الحجام، ومهر البغي، وهذا الحديث في: يفطر الحاجم، والمحجوم عندي باطل[4]، وسألتُ أَبِي عَن حدِيثٍ، رواهُ اللّيثُ بنُ سعدٍ، عن قتادة، عنِ الحسنِ، عن ثوبان، عنِ النّبِيِّ صلى الـلـه عليه وسلم، قال: أفطر الحاجِمُ، والمحجُومُ.

قال أَبِي: هذا خطأٌ، رواهُ قتادةُ، عنِ الحسنِ، عن علي، عنِ النّبِيِّ صلى الـلـه عليه وسلم، وهُو مُرسلٌ.

ورواهُ أشعثُ بنُ عَبدِ الملِكِ، عنِ الحسنِ، عنِ أُسامة بنِ زيدٍ، عنِ النّبِيِّ صلى الـلـه عليه وسلم.

وأمّا حدِيثُ ثوبان: فإِنّ سعِيد بن أَبِي عرُوبة يروِيهِ عن قتادة، عن شهرِ بنِ حوشبٍ، عن عَبدِ الرّحمنِ بنِ غنمٍ، عن ثوبان، عنِ النّبِيِّ صلى الـلـه عليه وسلم.

ورواهُ بُكيرُ بنُ أَبِي السّمِيطِ، عن قتادة، عن سالِمِ بنِ أَبِي الجعدِ، عن معدان بنِ طلحة، عن ثوبان، عنِ النّبِيِّ صلى الـلـه عليه وسلم.

٢-الحاكم :المستدرك برقم ١٥٦٥.

[2] - رواه البخاري : الصحيح برقم ١٩٤٠ .

[3] - الرازي: العلل برقم ٧٢٩ .

[4] -الرازي: العلل برقم ٧٣٢ .

ورواهُ يزِيدُ بنُ هارُون، عن أيُّوب أبِي العلاءِ، عن قتادة، عن شهرِ بنِ حوشبٍ، عن بِلالٍ، عنِ النّبِيِّ صلى الـلـه عليه وسلم.

ورواهُ قتادةُ، عن أبِي قِلابة، عن أبِي أسماء، عن ثوبان، عنِ النّبِيِّ صلى الـلـه عليه وسلم[1]، وسمِعتُ أبِي، وحدّثنا: عن عَمرِو بنِ عليٍّ الصّيرفِيِّ، عن يحيى القطّانِ، عنِ ابنِ جُريجٍ، قال: أخبرنِي مكحُولٌ، عن شيخٍ مِن الحيِّ، عن ثوبان، عنِ النّبِيِّ صلى الـلـه عليه وسلم، قال: أفطر الحاجِمُ، والمحجُومُ، فسألتُ أبِي عن هذا الشّيخِ، فقال: هُو أبُو أسماء الرّحبِيُّ[2].

٢- وقال الترمذي في العلل: سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: هو غير محفوظ.

وسألت إسحاق بن منصور عنه، فأبى أن يحدث به عن عبد الرزاق، وقال: هو غلط، قلت له: ما علته؟ قال: روى عنه هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن إبراهيم بن عبد الـلـه بن قارظ، عن السائب بن يزيد، عن رافع بن خديج، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم، قال: كسب الحجام خبيث، ومهر البغي خبيث، وثمن الكلب خبيث، وسألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: ليس في هذا الباب شيء أصح من حديث شداد بن أوس، وثوبان.

فقلت له: كيف بما فيه من الاضطراب، فقال: كلاهما عندي صحيح، لأن يحيى بن أبي كثير روى عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان، وعن أبي الأشعث، عن شداد بن أوس، روى الحديثين، جميعاً.

قال أبو عيسى: وهكذا ذكروا عن علي بن المديني، أنه قال: حديث شداد بن أوس، وثوبان صحيحان.

وسألت محمداً عن أحاديث الحسن، في هذا الباب، فقال: يروى عن الحسن، قال: حدثني غير واحد من أصحاب النبي صلى الـلـه عليه وسلم عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم، قال محمد: ويحتمل أن يكون سمع من غير واحد[3]، قلت له: حديث الحسن عن معقل بن يسار، أصح أو حديث معقل بن سنان؟، فقال: معقل بن يسار أصح، ولم يعرفه إلا من حديث عطاء بن السائب، ولم يعرف حديث عاصم، عن الحسن[4].

٢- وقال الدارقطني :يرويه سعيد بن أبي عروبة، واختلف عنه.

أ.فرواه روح بن عبادة، عن سعيد، عن مطر، عن بكر، عن أبي رافع، عن أبي موسى، أنه كان يحتجم ليلاً، وقال: سمعت النبي صلى الـلـه عليه وسلم، يقول: أفطر الحاجم والمحجوم.

ب.وخالفه عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، وأبو بحر البكراوي، وابن أبي عدي، فرووه عن سعيد، عن مطر موقوفاً، ولم يذكروا أفطر الحاجم، والمحجوم. وذكروا فعل أبي موسى حسب.

ت.ورواه حميد الطويل، عن بكر، عن أبي العالية، عن أبي موسى موقوفاً أيضاً إلا أنه خالف مطراً في الإسناد.

---

[1] -الرازي: العلل برقم ٦٥٧ .

[2] - الرازي العلل برقم ٦٩٤ .

[3] - الترمذي: محمد بن عيسى، العلل برقم ٢٠٨ ، بترتيب أبي طالب القاضي، طبعة مكتبة الأقصى، عمان – الأردن، تحقيق حمزة ذيب مصطفى، وطبعة دار عالم الكتب، بتحقيق صبحي السامرائي، بالعراق.

[4] -الترمذي: العلل (١٢٤١).

ث.ورواه عبد الأعلى، عن سعيد، عن بعض أصحابه، ولم يسمه، عن أبي بردة، عن أبي موسى مرفوعاً أيضاً: أفطر الحاجم والمحجوم، وليس هذا القول بمحفوظ، عن سعيد، والصواب من هذا قول من ذكر فعل أبي موسى دون الحديث المرفوع[1].

٢- وعلى هذا يتلخص من كلام هولاء العلماء ما يلي:

أ-أن حديث ابي موسى الأصح فيه الوقف على أبي موسى كما قال ابو حاتم والدارقطني.

ب-أن حديث ثوبان خطأ، وانما روي بهذا اسناد حديث اخر، وهو قوله: نهى عن ثلاث.

ت- أن حديث علي مرسل.

ث- أن حديث ثوبان وشداد مضطربان.

ج- أن حديث معقل بن يسار أصح، ولا يعرف حديث معقل بن سنان.

ح- المرفوع عن أبي موسى فيه رجل مجهول كما يرى الدارقطني، وليس بمحفوظ.

٣- قد وافق بعض العلماء الحاكم في نتيجته في تعاضد أحاديث إفطار الحاجم والمحجوم، وفي هذا يقول الامام أحمد: أحاديث أفطر الحاجم والمحجوم، ولا نكاح إلا بولي أحاديث يشد بعضها بعضا[2].

٤- هذا وقد خالف بعض العلماء الحاكم في تصحيح هذا الحديث كما يلي:

أ. قال ابن الجوزي الذي يقول : إلا أن أكثر الأحاديث ضعاف[3].

ب. ابن عبد الهادي في التنقيح حيث يقول: إلا أن أكثرها ضعاف[4].

ت. قال الزيلعي: وبالجملة فهذا الحديث أعني حديث: أفطر الحاجم روي من طرق كثيرة، وبأسانيد مختلفة كثيرة الاضطراب، وهي إلى الضعف أقرب منه إلى الصحة، مع عدم سلامته من معارض أصح منه، أو ناسخ له[5].

يقول الباحث: على ان احاديث افطر الحاجم والمحجوم الذي ذكرها الحاكم هنا عن ثوبان وشداد، وان صححه بعض الحفاظ الا أنه قد تعارض فيه الوصل والارسال، فردها بعض الحفاظ بالاضطراب، وعليه، فالذي يبدو أنهما حديثان ضعيفان، لا ينفعهما محاولة الحاكم تصحيحهما، والـلـه أعلم.

٣- ذكر حديث ابي موسى: لا نكاح إلا بولي، فقال:

قال الحاكم: رجعنا إلى الأصل الذي لم يسع الشيخين إخلاء الصحيحين عنه، وهو حديث أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى.

حـدثنا أبـو بكـر أحمـد بـن كامـل القـاضي، وأبـو أحمـد بكـر بـن محمـد الصـيرفي، قـالا: ثنـا أبـو قلابـة بـن عبـد الملـك بن محمد الرقاشي، وأخبرني مخلد بن جعفر البـاقرحي، ثنـا إبـراهيم بـن هاشـم البغـوي، قـالا: ثنـا سـليمان بـن داود ثنـا

---

[1] -الدار قطني :العلل برقم ١٣٢٣ .

[2] -ابن عدي: الكامل (٢٦٦\٣).

[3] -ابن الجوزي: التحقيق في احاديث الخلاف (٩٠\٢).

[4] - ابن عبدالهادي: محمد بن أحمد، تنقيح التحقيق ٣٨٠/١، طبعة مكتبة السنة بالقاهرة، بتحقيق طارق عوض الـلـه.

[5] -الزيلعي: نصب الراية (٤٨٢\٢).

النعمان بن عبد السلام، عن شعبة، وسفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى رضي اللـه عنه: أن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم قال: لا نكاح إلا بولي[1].

قد جمع النعمان بن عبد السلام بين الثوري وشعبة في إسناد هذا الحديث، ووصله عنهما، والنعمان بن عبد السلام ثقة مأمون.

وقد رواه جماعة من الثقات عن الثوري على حدة، وعن شعبة على حدة، فوصلوه، وكل ذلك مخرج في الباب الذي سمعه مني أصحابي، فأغنى ذلك عن إعادتهما، فأما إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق الثقة الحجة في حديث جده أبي إسحاق، فلم يختلف عنه في وصل هذا الحديث.

يقول الباحث: وعند النظر، والبحث في هذا الحديث، يظهر ما يلي:

١- قد وافق بعض علماء العلل الحاكم في تعليل هذا الحديث كما يلي:

أ- قال ابن ابي حاتم: وسألت أبي، وأبا زرعة، عن حديث؛ رواه أبو عوانة، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي صلى اللـه عليه وسلم، قال: لا نكاح إلا بولي[2].

قال أحمد: ثم إن أبا عوانة، قال يوماً: لم أسمع من إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبيه، عن النبي صلى اللـه عليه وسلم.

ب- والترمذي الذي يقول: وحديث أبي بردة عن أبي موسى، عن النبي صلى اللـه عليه وسلم عندي أصح. واللـه أعلم، وإن كان سفيان، وشعبة، لا يذكران فيه عن أبي موسى، قد دل في حديث شعبة أن سماعهما جميعاً في وقت واحد، وهؤلاء الذين رووا عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى سمعوا منه في أوقات مختلفة أن يونس بن أبي إسحاق قد روى هذا عن أبيه، وقد أدرك يونس بعض مشايخ أبي إسحاق، وهو قديم السماع، وإسرائيل أقدم سماعاً من أبي عوانة، وشريك، وإسرائيل هما من أثبت أصحاب أبي إسحاق بعد شعبة والثوري[3].

ت- وابن حبان الذي يقول: سمع هذا الخبر أبو بردة عن أبي موسى مرفوعاً، فمرة كان يحدث به عن أبيه مسنداً، ومرة يرسله، وسمعه أبو إسحاق من أبي بردة مرسلاً، ومسنداً معاً، فمرة كان يحدث به مرفوعاً، وتارة مرسلاً، فالخبر صحيح مرسلاً، ومسنداً معاً، لا شك، ولا ارتياب في صحته[4]، ويقول ايضاً: لم يقل أحد في خبر ابن جريج عن سليمان بن موسى، عن الزهري هذا، وشاهدي عدل إلا ثلاثة أنفس: سعيد بن يحيى الأموي، عن حفص بن غياث، وعبد اللـه بن عبد الوهاب الحجبي، عن خالد بن الحارث، وعبد الرحمن بن يونس الرقي، عن عيسى بن يونس، ولا يصح في ذكر الشاهدين غير هذا الخبر[5].

ث- والدارقطني الذي ساق الخلاف فيه فقال: يرويه أبو إسحاق السبيعي.

١.واختلف عنه؛ فرواه شعبة، واختلف عنه؛ فرواه النعمان بن عبد السلام، ويزيد بن زريع.

---

[1] -الحاكم : المستدرك برقم ٢٧١٠.

[2] -الرازي: العلل برقم ١٢١٦ .

[3] - الترمذي: ترتيب العلل الكبير ١٥٥/١ .

[4] - ابن حبان: الصحيح برقم ٤٠٨٣ .

[5] -ابن حبان: الصحيح برقم ٤٠٧٥ .

٢.واختلف عنه؛ عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى.

قال ذلك محمد بن موسى الحرشي، ومعمر بن مخلد السروجي، ومحمد بن الحصين الأصبحي شيخ بصري، عن يزيد بن زريع، عن شعبة.

٣.وخالفهم محمد بن المنهال، والحسين المروزي، وغيرهما، فرووه عن يزيد بن زريع ، عن شعبة مرسلاً، وكذلك قال أصحاب شعبة عنه، وهو المحفوظ.

٤.واختلف عن الثوري، فرواه النعمان بن عبد السلام، وبشر بن منصور، وجعفر بن عون، ومؤمل بن إسماعيل، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى.

٥. وأرسله أصحاب الثوري، عن الثوري منهم أبو نعيم، وغيره.

٦.واختلف عن وكيع بن الجراح، فرواه حاجب بن سليمان، ويمان بن سعيد المصيصي، عن وكيع، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى متصلاً.

٧.وغيرهما يرويه عن وكيع، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، وكذلك قال أصحاب إسرائيل عنه.

٨.ورواه أبو عوانة، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى.

٩.وقال معلى بن منصور، عن أبي عوانة لم أسمعه من أبي إسحاق، حدث به إسرائيل عنه.

١٠.ورواه عن ابن حجر، عن شريك، عن أبي إسحاق متصلاً مسنداً، وتابعه أسود بن عامر.

١١.وقيل: عن عبد الرحمن بن شريك، عن شريك.

١٢.ورواه قيس بن الربيع، عن أبي إسحاق مسنداً.

١٣.واختلف عن يونس بن أبي إسحاق، فقال: عيسى بن يونس، وزيد بن الحباب، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه، عن أبي بردة، عن أبيه.

١٤.وقال أبو عبيدة الحداد: عن يونس، عن أبي بردة، لم يذكر فيه أبا إسحاق، وإسرائيل من الحفاظ، عن أبي إسحاق، قال عبد الرحمن بن مهدي: كان إسرائيل يحفظ حديث أبي إسحاق كما يحفظ سورة الحمد، ويشبه أن يكون القول قوله ، وأن أبا إسحاق كان ربما أرسله، فإذا سئل عنه وصله[١].

٣- وقد وافق الحاكم في ترجيح رواية الوصل، وتصحيح الحديث كل من الأئمة:

أ- علي بن المديني، الذي يقول: حديث إسرائيل صحيح في لا نكاح إلا بولي[٢].

ب- والبخاري، الذي يقول: الزيادة من الثقة مقبولة، وإسرائيل بن يونس ثقة، وإن كان شعبة، والثوري أرسلاه، فإن ذلك لا يضر الحديث[٣].

ت- والبزار الذي يقول: والحديث لمن زاد إذا كان حافظاً، وإسرائيل حافظ عن أبي إسحاق، والذين رووه عن شعبة، والثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا نكاح إلا بولي، فالذين

[1] - الدارقطني: العلل برقم ١٢٩٥ .

[2] -البيهقي: السنن ١٠٨/٧ .

[3] -البيهقي: السنن (١٠٨/٧).

قالوا: عن أبي بردة عن أبي موسى قد جاؤوا بما جاء به شعبة، والثوري، وإسرائيل لا يدفع عن حديث أبي إسحاق، وعن حفظه له[1].

٤- هذا وقد خالف الحاكم في حكمه على هذا الحديث كل من:

أ- الزيلعي الذي يقول: وقد رووا في كتبهم أحاديث كثيرة ليس لها صحة عند أهل النقل حتى قال البخاري وابن معين: لم يصح في هذا الباب حديث[2].

ب- وابن الهمام الذي يقول: فحديث: لا نكاح إلا بولي مضطرب في إسناده، في وصله، وانقطاعه، وإرساله[3].

يقول الباحث: وبعد هذا، فالذي يظهر أن رجال حديث أبي موسى ثقات، وأن سنده صحيح، وفاقاً لمن اختارالوصل فيه على الارسال، كعلي بن المديني، والبخاري، والبزار، والحاكم هنا، وذلك لقوة ملحظهم على أنه دون شرط البخاري، ولأجل الاختلاف فيه، فقد تجنب روايته في صحيحه، واللـه اعلم، وبهذا اكتفي بهذه الامثلة في بحثي لتعارض الوصل والارسال كعلةٍ من علل الإسناد عند الحاكم.

المطلب الثالث: تعارض الوقف والرفع.

من المباحث التي عرض لها علماء العلل عند بحث علل الاسناد تعارض الوقف والرفع، ويعنون به:

أن يروي جماعة حديثاً واحداً مع اتحاد مخرجه، فيرويه بعضهم مرفوعاً، ويرويه الآخرون موقوفاً[4].

وجريا على قاعدة البحث في تطبيق مباحث علل الاسناد على مباحث التعليل عند الحاكم في مستدركه بحثت عن أمثلة لتعارض الوقف والرفع، وهذا ما اذكره هنا كما يلي:

١- ذكر حديث علي في عيادة المريض:

فقال: حدثني علي بن عيسى، حدثنا مسدد بن قطن، حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا معاوية، حدثنا الأعمش، عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي، قال: قال رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم: ما من رجل يعود مريضاً ممسياً إلا خرج معه سبعون ألف ملك يستغفرون له حتى يصبح، وكان له خريف في الجنة، ومن أتاه مصبحاً خرج معه سبعون ألف ملك يستغفرون له حتى يمسي، وكان له خريف في الجنة[5].

---

[1] -البزار المسند ١١٤/٨ .

[2] -الزيلعي: زين الدين علي بن أحمد، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ٢٩٧/٥، طبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان، المصورة عن الطبعة المصرية.

[3] -ابن الهمام: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، شرح فتح القدير للعاجز الفقير ٢٥٩/٣، طبعة دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، المصورة عن الطبعة المصرية.

[4] -الملباري علوم الحديث ص٦٦ بتصرف .

[5] -الحاكم المستدرك برقم ١٢٦٤ ، ورواه ابو داود السنن برقم ٣١٠٠ ، وابن حنبل المسند برقم ٩٧٦ ، وابو يعلى المسند برقم ٢٨٩ ،والبيهقي الشعب الايمان برقم ٨٧٤٢ ، والنسائي الاغرائب برقم ٧٧ ،.

ثم عقب عليه بقوله: هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، لان جماعة من الرواة أوقفوه عن الحكم بن عتيبة، ومنصور بن المعتمر، عن ابن أبي ليلى، عن علي رضي اللـه عنه من حديث شعبة عنهما، وأنا على أصلي في الحكم لراوي الزيادة[1].

يقول الباحث: وعند النظر والبحث يظهر ما يلي:

١- اشار الى اختلاف الوقف والرفع في هذا الحديث، الإمام البيهقي، فقال: ورواه عبد اللـه بن يزيد المقرئ، عن شعبة مرفوعاً، ثم وقفه بعد، ورواه ابن أبي عدي عنه مرفوعاً، ورواه منصور، عن الحكم كما رواه شعبة موقوفاً[2].

٢- خالف الحاكم في ترجيح رواية الرفع كل من الأئمة:

أ- ابو داود الذي يقول، أُسند هذا عن عليّ من غير وجه صحيح عن النبي صلى اللـه عليه وسلم[3].

ب- والعقيلي الذي يقول: حديث عيادة المريض ثابت من غير هذا الوجه بغير هذا اللفظ[4].

٣- وعلى هذا كله، فان رجال سند الحاكم ثقات، وسنده صحيح موقوفاً عن علي.

٢- ذكر حديث أبي هريرة، فقال:

حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن حاتم الزاهد، ثنا أبو عبد اللـه محمد بن إبراهيم بن العبدي، ثنا يوسف بن عدي، ثنا مبشر بن إسماعيل الحلبي سنة خمس وسبعين، عن الأوزاعي، و حدثنا أبو علي الحسين الحافظ، أنبأ محمد بن الحسين بن مكرم بالبصرة، ثنا عمرو بن علي، ثنا محمد بن يوسف، ثنا الأوزاعي، عن قرة بن عبد الرحمن بن حيويل، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة قال: قال رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم: حذف السلام سنة[5]، ثم عقب عليه بقوله: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، فقد استشهد بقرة بن عبد الرحمن في موضعين من كتابه، وقد أوقف عبد اللـه بن المبارك هذا الحديث عن الأوزاعي[6].

ثم روى الحديث الموقوف، فقال:

أخبرنا أبو العباس القاسم بن القاسم السياري، ثنا أبو الموجه، أنبأ عبدان، أنبأ عبد اللـه، عن الأوزاعي، عن قرة ابن عبد الرحمن، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: حذف السلام سنة[7].

يقول الباحث: وعند البحث يظهر ما يلي:

١ . وافق علماء العلل الحاكم على تعليل هذا الحديث بالوقف كما يلي:

أ.قال ابن أبي حاتم:

---

[1] -الحاكم المستدرك ٣٤١/١ و٣٤٢ .

[2] -البيهقي شعب الايمان (٤٠٥/١١).

[3] -الخطابي معالم السنن ٢٩٩/١ .

[4] -العقيلي الضعفاء ٤٨٦/٢ .

[5] .الحاكم المستدرك برقم (٨٤٢) ، وأبو داود السنن برقم (١٠٠٦) ، وابن حنبل المسند برقم (١٠٨٩٨) ، وابن خزيمة الصحيح برقم (٧٣٤) ، و(٧٣٥) ، والبيهقي السنن برقم (٣١١٠) .

[6] .الحاكم المستدرك ١ / ٣٥٥ .

[7] .الحاكم المستدرك برقم (٨٤٣) ، والترمذي السنن برقم (٢٩٧) ، ، وابن خزيمة الصحيح عقب حديث رقم (٧٣٥) ، والبزار المسند برقم (٧٩٠٥) ، والبيهقي السنن برقم (٣١١١) .

وقيل لأبي حديث أبي سلمة ، عن أبي هريرة:حذف السلام سنة، منهم من يقول ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم ، قال: ليته يصح ، عن أبي هريرة ، قلت : رواه ابن وهب، عن عيسى بن يونس، وعبد الـلـه بن المبارك، عن الأوزاعي، عن قرة بن عبد الرحمان ، عن الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمان ، عن أبي هريرة قال: حذف السلام سنة ، فقال أبي : هو حديث منكر [1] .

ت- والدار قطني الذي ساق الإختلاف فيه فقال : يرويه الأوزاعي ، عن قرة ، عن الزهري عنه ،

١- واختلف عن الأوزاعي ، فرواه عمارة بن بشر ، عن الأوزاعي بهذا الإسناد مرفوعاً ، وتابعه موسى بن أعين ، عن الأوزاعي ، عن مالك ،

٢- واختلف عن عيسى بن يونس ، فرفعه شهاب بن عباد ، عن عيسى بن يونس ، عن الأوزاعي ، ووقفه النفيلي ، عن عيسى ،

٣- واختلف عن ابن المبارك ، فرفعه حرمي بن عمارة ، عن ابن المبارك ، عن الأوزاعي ، ووقفه غيره عنه ، ورفعه أبو إسحاق الفزاري ، عن الأوزاعي ،

٤- واختلف عن الفزاري ، فرفعه عمرو بن علي ، وزكريا بن يحيى ، عن الفريابي ، سمعاه منه بمكة، والفريابي بمكة [2] .

١ . خالف علماء الحديث الحاكم ، فرجحوا رواية الوقف ، وهذا رأي الإمام أحمد فيما نقله عنه أبو داود الذي قال : سمعت أبا عمير عيسى بن يونس الفاخورى الرملى، قال لما رجع الفريابى من مكة ترك رفع هذا الحديث، قال نهاه أحمد بن حنبل عن رفعه [3].

٢ . وافق بعض العلماء الحاكم في ترجيح رواية الوصل ، وتصحيحها ، وفي هذا يقول ابن الملقن : وقول أبي هريرة هذا يدخل في المسند عند أكثر أهل الحديث ، ويؤيد ذلك أن أحمد، وأبا داود ، والحاكم ، وابن السكن أخرجوه مرفوعا صريحا من حديث الأوزاعي أيضا عن قرة ، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال : قال رسول الـلـه - صلى الـلـه عليه وسلم – حذف السلام سنة [4] .

٣ . ضعف بعض المحدثين هذا الحديث ، وفي هذا يقول ابن القطان : وهو لا يصح لا موقوفاً هكذا ، ولا مرفوعاً [5] .

٤ . وأما عن قرة بن عبد الرحمن ، فإليك خلاصة كلام المحدثين فيه كما يلي :

قرة بن عبدالرحمن بن حيوئيل ،ويقال ابن حيويل أبو محمد المصري ، ويقال انه مدني الاصل.

روى عن الزهري، وأبي الزبير، وربيعة، ويحيى الانصاري، وغيرهم.

وعنه الاوزاعي ، والليث، وابن لهيعة ، وحيوة بن شريح ، وغيرهم.

---

[1] .الرازي العلل برقم (٣٦) .
[2] .الدارقطني العلل برقم (١٧٣٦) .
[3] .ابو داود السنن ١ / ٣٨٦ .
[4] . ابن الملقن البدر المنير ٣ / ٥١٧ .
[5] . ابن القطان بيان الوهم والإيهام ٥ / ١٤٢ .

وقال فيه النقاد ما يلي:

أ- قال الجوزجاني عن احمد: منكر الحديث جدا.

ب- وقال ابن معين : ضعيف الحديث،

ت-وقال أبو زرعة: الاحاديث التي يرويها مناكير،

ث- وقال أبو حاتم والنسائي: ليس بقوي.

ج- وقال أبو داود: في حديثه نكارة ،

ح-وقال ابن عدي: لم أرى له حديثا منكرا جدا ، وارجو أنه لا بأس به.

خ- وقال ابن معين: كان يتساهل في السماع ، وفي الحديث، وليس بكذاب ،

د- وقال العجلى: يكتب حديثه ، وقال ابن عدي : روى الاوزاعي عن قرة عن الزهري بضعة عشر حديثا[1].

ذ- ويقول ابن حجر : وهو من رواية قرة بن عبد الرحمن ، وهو ضعيف اختلف فيه [2] .

٥- وعلى هذا كله، فان رجال سند الحاكم ثقات ما خلا قرة ، وقد عرفت ما فيه ، وبه فيكون سنده ضعيفا، ولا ينفعه محاولة الحاكم ترجيح الرواية الموصولة على الرواية الموقوفة، والـلـه اعلم.

وبه أنتهي من بحث مسألة تعارض الوقف والرفع كعلة في الإسناد عند الحاكم .

المطلب الرابع: ابدال الاسناد كله او بعضه:

كان من مباحث علم علل الحديث التي بحثها المحدثون مما له تعلق بعلل الاسناد البحث في علة ابدال الاسناد، وذلك بإبداله كله، أو بعضه، وكان ممن بحث في هذه العلل الاسنادية الإمام الحاكم في كتابه المستدرك، وعند النظر في كتابه المذكور، فقد وجدته قد ذكر امثلة لهذه العلة الاسنادية، وهذا ما يمكن بحثه كما يلي:

١- يطلق الابدال في اللغة على التغيير، ووضع شيء مكان اخر، وفي هذا يقول اهل اللغة:

وبدله تبديلاً: حرفه. وتبدل: تغير[3]، البدل بفتحتين، والبدل بالكسر، والبديل كلها بمعنى، والجمع أبدال وأبدلته بكذا إبدالا نحيت الأول، وجعلت الثاني مكانه، وبدلته تبديلا بمعنى غيرت صورته تغييراً[4].

٢- يمكن تعريف ابدال الاسناد كله، او بعضه، بانه وضع اسناد حديث مكان اسناد اخر على سبيل الخطأ، او وضع رجل في اسناد مكان رجل اخر على سبيل الخطأ .

٣- وقعت في مستدرك الحاكم نماذج لعلة ابدال الاسناد كله ،او بعضه نذكر منها ما يلي :

أ- ذكر حديث ابن عباس، فقال : حدثنا أبو علي الحافظ، أنا إ سحاق بن إبراهيم المصري، ثنا أحمد بن صالح، ثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: دخل علي بسيفه على فاطمة رضي الـلـه عنهما، و هي تغسل الدم عن وجه رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم، فقال: خذيه، فلقد أحسنت به

[1] -العسقلاني تهذيب التهذيب برقم ٦٦٣ ، والجوزجاني: إبراهيم بن أحمد، احوال الرجال، برقم ٢٩٤ ، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، بتحقيق صبحي السامرائي. وابن طحمان من كلام ابن معين رواية برقم ١٧٩ ، والذهبي ميزان الاعتدال (٣٨٨\٣) ،.

[2] .العسقلاني تلخيص الحبير ١ / ٥٥٠ .

[3] - الفيروز أبادي: مجد الدين أبي السعادات، القاموس المحيط ١٢٤٧/١، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان.

[4] - الفيومي المصباح المنير ٢٢٣/١ .

القتال، فقال رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم: إن كنت قد أحسنت القتال اليوم، فلقد أحسن سهل بن حنيف، وعاصـم بن ثابت، والحارث بن الصمة، وأبو دجانة [1].

حدثنا أبو علي الحسين بن علي الحافظ، أنا إسحاق بن إبراهيم المصري، ثنا أحمد بن صالح، ثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: دخل علي رضي الـلـه عنه على فاطمة رضي الـلـه عنها، وهي تغسل الدم عن وجه رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم، فذكر الحديث كما أمليته، ثم عقب عليه بقوله: سمعت أبا علي الحافظ يقول: لم نكتبه موصولاً إلا عن أبي يعقوب بإسناده، والمشهور من حديث ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة مرسلاً[2]، وإنما يعرف هذا المتن من حديث أبي معشر، عن أيوب بن أبي أمامة بن سهل، عن أبيه عن جده[3].

حدثنا أبو جعفر أحمد بن عبيد الـلـه الحافظ بهمدان، ثنا إبراهيم بن الحسين، ثنا أبو اليمان، أخبرني شعيب، عن الزهري، أخبرني أبو أمامة بن سهل بن حنيف، وكان: من كبار الأنصار الذين شهدوا بدراً مع رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم[4].

يقول الباحث: وعند النظر يظهر ما يلي:

أ- أما عن ايوب بن ابي امامة، فقد قال فيه علماء الجرح ما يلي:

١- قال البخاري: أيوب بن أبي أمامة بن سهل بن حنيف الأنصاري، روى عنه محمد بن ابى بكر يعد في اهل المدينة، منقطع[5].

٢- وقال ابن حبان: يروى المقاطيع والمراسيل[6].

٣- وقال الازدي: منكر الحديث[7].

ب- لم يذكر احد من علماء العلل هذه العلة، وقد تفرد بها المصنف هنا، فتعد إضافة معرفية في علم العلل تؤخذ من كتاب الحاكم.

ج- رجال سند الرواية الاولى عند المصنف ثقات، وهو معلول خطأ، والاصح فيه الرواية المرسلة الثانية، عن عكرمة مرسلاً، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم، واما عن الرواية الثالثة، عن سهل، فليست هي الرواية الصحيحة لضعف أيوب، ولعدم سماع ابي امامة من ابيه، وعليه فلا يسلم كلام ابي علي الحافظ، ولا كلام تلميذه الحاكم، وشيخه ابي يعقوب في اعتبارالاسناد هنا مبدلاً، وإن كان مقتضى البحث أن نبحثه بهذا الوجه، سواءً وافقنا الحاكم فيه أو خالفناه، والـلـه اعلم.

---

[1] - الحاكم المستدرك برقم ٥٧٣٨ والطبراني المعجم الكبير برقم ٦٥٠٧ والاوسط برقم ١١٤٧٨ .

[2] -لم اقف على هذه الرواية عند غير المصنف هنا .

[3] - رواه الحاكم المستدرك برقم ٥٧٣٩ والطبراني المعجم الكبير برقم ٥١٨٠ وقال الهيثمي المجمع ٩٢/٦ فيه ايوب ابن ابي امامة قال الازدي: منكر الحديث.

[4] الحاكم المستدرك برقم(٥٧٣٨-٥٧٤٠) والطبراني المعجم الكبير برقم ٥١٨٠ وابو نعيم: أحمد بن عبد الـلـه، الامامة برقم ٣٥١، طبعة دار الرشد بالرياض، تحقيق المدخلي. وابن ابي عاصم: أحمد بن الضحاك بن مخلد، الجهاد برقم ٢٩٣، طبعة دار الصميعي بالرياض، تحقيق مساعد الراشدي. والبيهقي الدلائل ٢٨٣/٣ وابو نعيم معرفة الصحابة برقم ٣٢١٩ .

[5] - البخاري التاريخ الكبير برقم ١٣٠٣ .

[6] - ابن حبان الثقات برقم ٦٦٩٢ .

[7] -الذهبي ميزان الاعتدال برقم ١٠٦٢ ،والعسقلاني لسان الميزان برقم ١٤٥٩ .

ب- ذكر حديث خالد بن الوليد.

فقال: أخبرنا محمد بن صالح، ثنا السري بن خزيمة، ثنا عمر بن حفص بن غياث، ثنا أبي، عن الحسن بن عبيد الـلـه، عن محمد بن شداد، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن الأشتر، قال: سمعت خالد بن الوليد يقول: بعثني رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم في سرية، و معي عمار بن ياسر، فأصبنا ناسا منهم أهل بيت قد ذكروا الإسلام، فقال عمار: إن هؤلاء قد وحدوا، فلم التفت إلى قوله، فأصابهم ما أصاب الناس قال: فجعل عمار يتوعدني لو قد رأيت رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم، فأخبرته فأتى النبي صلى الـلـه عليه وسلم، فأخبره، فلما رآه لا ينصره، ولى، وعيناه تدمعان، قال: فدعاني، فقال: يا خالد لا تسب عماراً، فإنه من يسب عماراً يسبه الـلـه، ومن يبغض عماراً يبغضه الـلـه، ومن يسفه عماراً يسفهه الـلـه، قال خالد: استغفر لي يا رسول الـلـه، فو الـلـه ما منعني أن اجيبه إلا تسفيهي إياه، قال خالد: و ما من شيء أخوف عندي من تسفيهي عمار بن ياسر يومئذ.

صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وهكذا رواه مسعود بن سعد الجعفي، و محمد بن فضيل بن غزوان، عن الحسن ابن عبيد الـلـه النخعي[1].

أما حديث مسعود بن سعد:

فأخبرناه علي بن عبد الرحمن بن عيسى الدهقان بالكوفة، ثنا الحسين بن الحكم الجيزي، ثنا أبو غسان مالك بن إسماعيل، ثنا مسعود بن سعد.

وأما حديث محمد بن فضيل:

فأخبرناه محمد بن المؤمل بن الحسن، ثنا الفضل بن محمد الشعراني، ثنا نعيم بن حماد، ثنا محمد بن فضيل، عن الحسن بن عبيد الـلـه، عن محمد بن شداد، عن عبد الرحمن بن يزيد عن الأشتر،عن خالد بن الوليد قال: بعثني رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم في غزاة، فأصبناهم، فقال عمار بن ياسر: إنهم قد احتجبوا منا بالتوحيد، فلم التفت إلى قوله، وذكر الحديث بنحوه.

ثم عقب عليه بقوله: قد قدمت حديث أبي داود، عن شعبة، عن سلمة بن كهيل، عن محمد بن الرحمن بن يزيد،عن أبيه، عن الأشتر أنه أفراد أبي داود، فوجده من حديث عمرو بن مرزوق، عن شعبة[2].

حدثناه علي بن حمشاد العدل، ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، ثنا عمرو بن مرزوق، أنا شعبة، أخبرني سلمة ابن كهيل، عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد، عن أبيه، عن الأشتر، عن خالد بن الوليد، قال: كان وقع بيني، وبين عمار بن ياسر كلام، فشكوته إلى رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم، فقال رسول الـلـه صلى الـلـه عليه و سلم: يا خالد من يساب عماراً يسبه الـلـه، و من يعاد عماراً يعاده الـلـه، و من يحقر عماراً يحقره الـلـه.

رواه العوام بن حوشب، عن سلمة بن كهيل[3] وخالف شعبة في إسناده، فإنه قال: عن سلمة، عن علقمة، عن خالد بن الوليد[4].

---

[1] - الحاكم المستدرك برقم ٥٦٧٠ .

[2] -الحاكم المستدرك برقم ٥٦٧١ .

[3] - رواه ابن حنبل المسند برقم ١٦٨٦٠ ، وابن حبان الصحيح برقم ٧٠٨١ ، وابو يعلى: أحمد بـن عـلي بـن المثنـى، المعجـم بـرقم ٢٢٧، طبعـة دار المـأمون للـتراث، دمشق – سوريا، بتحقيق حسين أسد، وابن ابي شيبة المصنف برقم ٣٢٩١٨ .

[4] -الحاكم المستدرك برقم٥٦٧٤ ، ورواه الطبراني المعجم برقم ٣٧٤٣ .

يقول الباحث: وعند النظر، والبحث يظهر ما يلي:

١- لم تذكر كتب العلل المتخصصة هذا الحديث، فيكون هذا اضافة علمية تضاف الى ما فيها.

٢-اشار الى الاختلاف في هذا الحديث البخاري في التاريخ الكبير[١]، فقال: وقال محمد بن سلمة بن كهيل عن أبيه، سمع أبا يحيى، حدثني عمران بن أبي جعد، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن الأشتر، سمع خالد بن الوليد رضي الـلـه عنه، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم، في عمار رضي الـلـه عنه[٢]، وقال أيضاً: مخرمة بن ربيعة النخعي: يعد في الكوفيين، سمع الأشتر، قال: حدثني خالد بن الوليد، أن النبي صلى الـلـه عليه وسلم قال: من سب عماراً سبه الـلـه[٣].

٣- رجاله في الاسانيد الثلاثة ثقات، وهي صحيحه، ومخالفة شعبة محتملة، فانه حافظ كبير يحتمل تفرد امثاله، والـلـه اعلم.

ث- ذكر حديث أبي موسى.

فقال: حدثنا عبدان بن يزيد الرقاق بهمدان، ثنا إبراهيم بن الحسين، ثنا آدم بن أبي إياس، ثنا حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، وأبي عمران الجوني، عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري، عن أبي موسى في قوله عز وجل: {ولمن خاف مقام ربه جنتان} قال: جنتان من ذهب للسابقين، وجنتان من فضة للتابعين[٤].

وعقب عليه بقوله:

هذا إسناد صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه هكذا، إنما خرجاه من حديث الحارث بن عبيد، وعبد العزيز ابن عبد الصمد، عن أبي عمران الجوني، عن أبي بكر بن أبي موسى، عن أبيه، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم: جنتان من فضة الحديث، وليس فيه ذكر السابقين، والتابعين.

سمعت أبا الحسن علي بن عمر الحافظ، يقول: سمعت أبا الفضل الوزير، يقول: سمعت مأمون المصري، يقول: قلت لأبي عبد الرحمن النسائي: لم ترك محمد بن إسماعيل حديث حماد بن سلمة؟ فقال: والـلـه إن حماد بن سلمة أخير، وأصدق من إسماعيل بن أبي أويس، وذكر حكاية طويلة شبيهة بالاستبدال بالحارث ابن عبيد عن حماد[٥،٦].

يقول الباحث: وعند النظر يظهر ما يلي:

١- اما بالنسبة للحارث بن عبيد، فهذه اقوال النقاد فيه كما يلي:

أ.قال ابن معين: ضعيف الحديث.

ب.وقال احمد: مضطرب الحديث.

---

[1] -البخاري التاريخ الكبير (١٣٦١٣).

[2] - البخاري: التاريخ الكبير٤١٥/٦.

[3] - البخاري: التاريخ الكبير، ١٦/٨.

[4] -الحاكم المستدرك برقم ٢٨٢ .

[5] - الحاكم المستدرك ٨٤/١ .

[6] - ابن منده: محمد بن اسحق بن منده، الايمان برقم ٧٨١، طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، تحقيق علي الفقيهي، وفي التوحيد برقم ٣٨٨، طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، تحقيق الفقيهي، وفي الرد على الجهمية برقم ٨٢، طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، تحقيق الفقيهي، وابو عوانة: يعقوب بن إبراهيم، المستخرج على مسلم برقم ٤١٢،٤١٣، طبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان، المصورة عن الطبعة الهندية.

ت.وقال النسائي: ليس بالقوي.

ث.وقال ابن حبان: لا يحتج به إذا انفرد[1].

٤- رجال اسناد الحاكم الاخر ثقات، وسنده صحيح.

٥- لشدة الكلام في الحارث يبدو ان الوهم في مخالفته بالسند الذي ساقه، فاستبداله يكون معلولاً، والـلـه اعلم.

يقول الباحث: وبهذا انتهي من بحث علة ابدال الاسناد، كعلة من علل الإسناد عند الحاكم، والـلـه أعلم.

المطلب الخامس: الانقطاع مع وجود اللفظ الموهم للسماع:

بحث علماء العلل علة الانقطاع مع وجود اللفظ الموهم للسماع في الاحاديث النبوية، ليكشفوا عن عدم اتصال الاسناد في تلك المرويات، وقد كان من علماء العلل الذين عنوا بهذه العلة الحاكم النيسابوري الذي ابان عن علة الانقطاع هذه، وعند النظر في كتابه المستدرك موضع الدراسة، فإننا نجد انه قد اعل احاديث بالانقطاع، ولا يستقيم الحال هنا الا بذكر امثلة لصنيعه، وهذا ما نبحثه كما يلي:

١- اما عن الانقطاع فعند النظر في كلام المحدثين نجد انهم يريدون به: هو أن يروي الراوي عمن لم يسمع منه[2]، أو هو وقوع سقط في سلسلة الإسناد[3]، وعليه، فان المنقطع في اصطلاح المحدثين: هو ما لم يتصل إسناده على أى وجه كان انقطاعه[4].

٢- ذكر الحاكم احاديث اعلها بالانقطاع اذكر منها ما يلي:

أ-ذكر حديث علي:

فقال: حدثنا علي بن عيسى، ثنا إبراهيم بن أبي طالب، ثنا ابن أبي عمر، ثنا سفيان، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد[5]، عن علي رضي الـلـه عنه: ويمنعون الماعون[6]، قال: هي الزكاة المفروضة، يراءون بصلاتهم، و يمنعون زكاتهم[7]، ثم عقب عليه بقوله: هذا إسناد صحيح مرسل، فإن مجاهدا لم يسمع من علي[8].

وعند النظر يظهر ما يلي:

١- اما عن عدم سماع مجاهد من علي، فإليك أقوال النقاد فيه كما يلي:

أ.قال ابن معين لمن قال له: يروى عن مجاهد انه قال: خرج علينا علي، فقال: ليس هذا بشيء.

ب.وقال أبو زرعة: مجاهد عن علي مرسل[9].

---

[1] -العقيلي الضعفاء برقم ٢٥٩ وابن الجوزي: عبد الرحمن بن علي، الضعفاء والمتروكين، برقم ٧١٧، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، بتحقيق عبد الـلـه حجاج، وابن عدي الكامل ١٨٨/٢ وابن شاهين تاريخ اسماء الضعفاء برقم ١٠٨ .

[2] -الحميد: سعد بن عبد الـلـه، المفصل في علوم الحديث ١٠٤/١، طبعة دار الرشد بالرياض.

[3] -العتر منهج النقد في علوم الحديث (ص ٣٦٦)

[4] -العتر: نور الدين، معجم المصطلحات الحديثية (ص ٤٦)، طبعة المجمع اللغوي بدمشق.

[5] - زدناها من سنن البيهقي، فقد رواها من طريق الحاكم على الصواب .

[6] - سورة الماعون آية ٤ .

[7] -الحاكم المستدرك برقم ٣٩٧٧ والبيهقي السنن برقم ٨٠٤٦، والطحاوي شرح مشكل الاثار (٨٧\١٤)، وابن ابي شيبة المصنف برقم ١٠٧٢٢ .

[8] - الحاكم المستدرك برقم ٣٩٧٦ .

[9] -ابن معين التاريخ ا ٥٤٩/٢ ،والعسقلاني تهذيب التهذيب ٤٠/١٠ ، والرازي المراسيل ص ٢٠٤ ،والعلالي: صلاح الدين، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ٢٧٣ ، طبعة دار عالم الكتب، تحقيق حمدي السلفي.

٢- رجال سند الحاكم ثقات، وسنده منقطع، لأن مجاهد لم يسمع من علي، لا كما قال المصنف صحيح الاسناد مرسل، فهو اصطلاح خاص به كما هو معلوم.

٣- لم تذكر كتب العلل المختصة هذا الحديث بعلته، فهذا يعد اضافة نوعية معرفية في علم العلل.

ب- ذكر حديث علي:

فقال: حدثني علي بن بندار الزاهد ، ثنا أبو جعفر محمد بن أبي عون النسوي، ثنا محمد بن عبد ربه، ثنا[1] أبو تميلة، ثنا أبو بكر بن عياش، عن أبي حصين، عن ابن أبي مليكة، عن علي بن أبي طالب رضي الـلـه عنه قال: قال رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم: إذا أبغض المسلمون علماءهم، وأظهروا عمارة أسواقهم، وتناكحوا على جمع الدراهم، رماهم الـلـه عز وجل بأربع خصال: بالقحط من الزمان، والجور من السلطان، والخيانة من ولاة الأحكام، والصولة من العدو[2].

ثم عقب عليه فقال: هذا حديث صحيح الإسناد، إن كان عبد الـلـه بن أبي مليكة سمع من أمير المؤمنين عليه السلام.

يقول الباحث: وعند النظر نجد ما يلي:

١- لم اقف على هذا الحديث عند غير المصنف فقط.

٢- لم تذكر كتب العلل هذا الحديث، فيعد إضافة علمية في علم العلل.

٣- لم اجد ترجمة لمحمد بن عبدربه في كتب الرجال التي وقفت عليها، فهو عندي مجهول.

٤- لم اجد تصريحا بسماع ابن ابي مليكة، اوعدمه من علي، واغلب هنا جانب النفي، لانه ولد في خلافته وعليه، فان سند هذا الحديث ضعيف منقطع لجهالة محمد، ولعدم سماع ابن ابي مليكة من علي، والـلـه اعلم.

ج- ذكر حديث ام سلمة:

فقال: حدثنا أبو عبد الـلـه محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن عبد الوهاب، أنبأ قبيصة، ثنا سفيان، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن أم سلمة رضي الـلـه عنها أنها قالت: يا رسول الـلـه أيغزو الرجال، ولا نغزو، ولا نقاتل، فنستشهد، وإنما لنا نصف الميراث، فأنزل الـلـه، ولا تتمنوا ما فضل الـلـه به بعضكم على بعض.

يقول الباحث: ثم عقب عليه فقال: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين إن كان سمع مجاهد من أم سلمة[3].

يقول الباحث: وعند النظر والتامل يظهر ما يلي:

---

[1] - زيادة من العسقلاني اتحاف المهرة (٥١٢\١١).

[2] - الحاكم المستدرك برقم ٧٩٢٣ .

[3] -الحاكم المستدرك برقم ٣١٩٥ ،وابن حنبل المسنده (٣٢٢\٦)،والترمذي السنن (٨٨\٤) وقال: هذا حديث مرسل، وابـن ابي حـاتم الـرازي التفسـير بـرقم ٥٢٢٥ ، والبيهقي السنن الكبرى برقم ١٨٢٦٢ ، والطبري التفسير برقم ٩٢٤١ ، وقال محققه: وأما حكم الترمذي في روايته من طريق ابن عيينة -بأنه حديث مرسـل ، فإنـه جزم بلا دليل.

ومجاهد أدرك أم سلمة يقينًا، وعاصرها، فإنه ولد سنة ٢١ ، وأم سلمة ماتت بعد سنة ٦٠ على اليقين.

والمعاصرة - من الراوي الثقة - تحمل على الاتصال ، إلا أن يكون الراوي مدلسًا، ولم يزعم أحد أن مجاهدًا مدلس، إلا كلمة قالها القطب الحلبـي في شرح البخـاري، حكاها عنه الحافظ في التهذيب ١٠: ٤٤ ، ثم عقب عليها بقوله: "ولم أر من نسبه إلى التدليس". وقال الحافظ أيضًا في الفتح ٦: ١٩٤ ، ردًا على من زعم أن مجاهـدًا لم يسمع من عبد الـلـه بن عمرو: "لكن سماع مجاهد من عبد الـلـه بن عمرو ثابت ، وليس بمدلس".

١- لم يذكر علماء العلل هذا الحديث في كتبهم المختصة، فيعد هذا إضافة معرفية في علم العلل.

٢- نص بعض العلماء على عدم سماع مجاهد من ام سلمة، وقد تقدم كلام الترمذي في التخريج ان هذا حديث مرسل.

٣- اثبت بعض العلماء سماع مجاهد من ام سلمة، وهذا رأي الاستاذ محمود شاكر في تحقيقه لتفسير الطبري لكن يبدو انه استنتاج بغير دليل.

٤- وبناءً على هذا كله، فان رجال سند الحاكم ثقات، لكنه منقطع لعدم سماع مجاهد من ام سلمة.

وبهذا انتهي من بحث هذا المطلب، كعلة من علل الإسناد عند الحاكم، والـلـه المستعان.

المطلب السادس: الاختلاف على الراوي:

ذكر علماء المصطلح في تفسير الحديث المضطرب أنَّ إحدى صورتي الاضطراب هي الاختلاف على الراوي[١]، ولقد كان من علل الاسناد التي بحثها علماء العلل علة الاختلاف على الراوي، وكان من علماء العلل الذين بحثوا هذه العلة الامام الحاكم النيسابوري الذي عرض في كتابه المستدرك لبحث هذا النوع من العلل الاسنادية، وعند العودة الى كتابه، فقد وجدته قد بحث هذه العلة كما يلي:

أ- كان لعلماء الحديث تعريفات للاختلاف على الراوي، فهذا ابو داود يقول:

والاختلاف عندنا: ما تفرد قوم على شيء، وقوم على شيء[٢]، ويقول الجديع في معناه: حيث يأتي الحديث عنه على وجوه، تدل على لينه وسوء حفظه[٣].

ب- هذا، وقد قسموا الاختلاف على الراوي الى قسمين:

١- اختلاف غير قادح.

٢- اختلاف قادح.

ولكل منهما صور مذكورة في كتب المصطلح[٤].

ج- وقع في كتاب الحاكم المستدرك نماذج لعلل الاختلاف على الرواة نذكر منها ما يلي:

١-ذكر حديث بلال بن الحارث فقال:

حدثنا أبو العباس عبد الـلـه بن الحسين القاضي بمرو، و أبو عبد الـلـه محمد بن علي بن مخلد الجوهري ببغداد قـال: ثنا الحارث بن أبي أسامة، ثنا سعيد بن عامر الضبعي، ثنا محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبيه، عـن جـده علقمـة بـن وقاص قال: كان رجل بطال يدخل على الأمراء، فيضحكهم، فقال له جـدي: ويحـك يـا فـلان لم تـدخل عـلى هـؤلاء، و تضحكهم؟ فإني سمعت بلال بن الحارث المزني صاحب رسول الـلـه صلى الـلـه عليـه وسـلم يحـدث: أن رسـول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم قال: إن العبد ليتكلم بالكلمة من رضوان الـلـه، ما يظن أن تبلغ ما بلغـت، فـيرضى الـلـه بهـا عنـه إلى يـوم القيامـة، وإن العبـد ليـتكلم بالكلمـة مـن سـخط الـلـه، مـا يظـن أن تبلـغ مـا بلغـت، فيسـخط

---

[1] - الجديع: تحرير علوم الحديث ٣٩٨/١ .

[2] -المزي: (تهذيب الكمال (٢٦ \٤٣١).

[3] -الجديع: (تحرير علوم الحديث (٣٩٨\١).

[4] -الجديع: تحرير علوم الحديث ص(٧١١ الى ٧١٩) بتصرف

الـلـه، بها إلى يوم يلقاه[1] هذا حديث صحيح، وقد احتج مسلم بمحمد بن عمرو، وقد أقام إسناده عنه سعيد بن عامر كما أوردته عالياً، هكذا رواه سفيان الثوري، وإسماعيل بن جعفر، وعبد العزيز الدراوردي، ومحمد بن بشر العبدي، وغيرهم.

اما حديث الثوري:

فحدثناه أبو سعيد أحمد بن يعقوب الثقفي، ثنا عبد الـلـه بن الحسن بن أحمد بن أبي شعيب الحراني، ثنا جدي، ثنا موسى بن أعين، ثنا سفيان، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبيه، عن جده، عن بلال بن الحارث المزني قال: قال رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم: إن الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الـلـه، لا يدري أن تبلغ ما بلغت، فيكتب الـلـه له سخطه إلى يوم القيامة، وإن الرجل ليتكلم بالكلمة من رضوان الـلـه، لا يدري أن تبلغ ما بلغت، فيكتب الـلـه له رضاه إلى يوم يلقاه[2].

وأما حديث اسماعيل بن جعفر:

فحدثناه أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا موسى بن هارون، ثنا يحيى بن أيوب الزاهد، ثنا إسماعيل بن جعفر، أنبأ محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبيه، عن جده، عن بلال بن الحارث المزني: أنه سمع النبي صلى الـلـه عليه وسلم يقول: إن أحدكم ليتكلم بالكلمة من رضوان الـلـه، و ما يظن أن تبلغ ما بلغت، فيكتب الـلـه له بها رضوانه إلى يوم يلقاه، وإن أحدكم ليتكلم بالكلمة من سخط الـلـه، وما يظن أن تبلغ ما بلغت، يكتب بها عليه سخطه إلى يوم يلقاه[3].

وأما حديث عبد العزيز بن محمد:

فقد اخرجه مسلم[4]: فأخبرناه أبو النضر الفقيه، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا سعيد بن أبي مريم، ثنا ابن الدراوردي، حدثني محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبيه، عن جده، بلال بن الحارث: أنه سمع رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم يقول: إن أحدكم ليتكلم بالكلمة من رضوان الـلـه، و ما يظن أن تبلغ ما بلغت، فيكتب الـلـه له بها رضوانه إلى يوم يلقاه، وإن أحدكم ليتكلم بالكلمة من سخط الـلـه، وما يظن أن تبلغ ما بلغت، يكتب الـلـه بها سخطه إلى يوم يلقاه[5].

---

[1] -الحاكم : المستدرك برقم ١٣٦ ،وابن حنبل المسند برقم ١٥٨٥٢، ١٥٩٤٦، وان ابي شيبة: عبد الـلـه بن محمد بن إبـراهيم، المسـند بـرقم ٥٥٢ ، طبعـة دار الرشـد بالرياض، طبعة الفيابي، والحميدي: عبد الـلـه بن الزبير المكي، المسند برقم ٩٥٣ ، طبعـة دار المثنـى ودار عـالم الكتـب، بـيروت – لبنـان، تحقيـق حبيـب الـرحمن الأعظمي، وابن منصور: سعيد بن منصور الخرساني، السنن برقم ٧٠٦ ، طبعة دار الرشد بالرياض، بتحقيق ابن مساعد، وطبعـة دار الكتـب العلميـة، المصـورة عـن الطبعة الهندية بتحقيق الأعظمي، وعبد بن حميد:المنتخب برقم ٣٥٨ ، والترمذي: السنن برقم ٢٤٨٩ ، والنسائي : السنن الكبرى بـرقم ١١٧٦٩،وابـن ماجـة:السـنن برقم ٣٩٦٩ ،وابن حبان: الصحيح برقم ٢٨٠ ، والطبراني :المعجم الكبير برقم ١١١٩ ، والبيهقي: السنن الكبرى برقم ١٧١٠٩ ، وقال : هكـذا قـال حـماد بـن سـلمة في هذا الحديث عن محمد بن عمرو عن محمد بن إبراهيم التيمي ،وهو عندي، وهم والـلـه أعلم، والصحيح ما قالته الجماعة عن محمد بن عمرو عن أبيـه، حـدثنا أحمد بن فتح بن عبد الـلـه، قال: حدثنا حمزة بن محمد ،قال: حدثنا محمد بن يحيى بن الحسين ،قال :حدثنا عبيدالـلـه بن محمد العيشي ،قال: حدثنا حماد بـن سلمة عن أبي غالب عن أبي أمامة أن رجلا سأل رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم عند الجمرة :اي الجهاد أفضـل ؟ فقـال رسـول الـلـه صـلى الـلـه عليـه وسـلم: "أفضل الجهاد من قال كلمة حق عند ذي سلطان جائر".

[2] -الحاكم: المستدرك برقم ١٣٧ .

[3] - الحاكم: المستدرك برقم ١٣٨ .

[4] - لم اقف عليه في صحيح مسلم، كما ذكره المصنف هنا، فالـلـه اعلم.

[5] - الحاكم: المستدرك برقم ١٣٩ .

واما حديث محمد بن بشر:

أخبرني أبو بكر بن أ بي نصر الداربردي، ثنا أحمد بن محمد بن عيسى القاضي، وأخبرنا أحمد بن محمد بن مسلمة العنزي، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، قالا: ثنا القعنبي فيما قرىء على مالك، وأخبرنا أبو بكر بن إسحاق، ثنا الحسن بن علي بن زياد، ثنا ابن أبي أويس، حدثني مالك، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبيه، عن بلال بن الحارث المزني: أن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم قال: إن الرجل ليتكلم بالكلمة من رضوان الـلـه ما كان يظن أن تبلغ ما بلغت، فيكتب الـلـه له بها رضوانه إلى يوم يلقاه، وإن الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الـلـه ما كان يظن أن تبلغ ما بلغت، فيكتب الـلـه له بها سخطه إلى يوم يلقاه. قال علقمة: ويحك فانظر ماذا تقول، وماذا تتكلم به، فرب كلام منعني ما سمعته من بلال بن الحارث[1].

قصر مالك بن أنس برواية هذا الحديث، عن محمد بن عمرو، ولم يذكر علقمة بن وقاص، أخبرني أبو بكر بن أبي نصر الداربردي، ثنا أحمد بن محمد بن عيسى القاضي، وأخبرنا أحمد بن محمد بن مسلمة العنزي، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي قالا: ثنا القعنبي فيما قرىء على مالك، وأخبرنا أبو بكر بن إسحاق، ثنا الحسن بن علي بن زياد، ثنا ابن أبي أويس، حدثني مالك، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبيه، عن بلال بن الحارث المزني: أن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم قال: إن الرجل ليتكلم بالكلمة من رضوان الـلـه، ما كان يظن أن تبلغ ما بلغت، فيكتب الـلـه له بها رضوانه إلى يوم يلقاه، وإن الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الـلـه ما كان يظن أن تبلغ ما بلغت، فيكتب الـلـه له بها سخطه إلى يوم يلقاه.

قال الحاكم: هذا لا يوهن الإجماع الذي قدمنا ذكره، بل يزيدنا تأكيدا بمتابع مثل مالك، إلا أن القول فيه ما قالوه بالزيادة في إقامة إسناده[2].

يقول الباحث: وعند النظر يظهر ما يلي:

١- قد وافق عدة من الحفاظ الحاكم على تعليل الحديث بالاختلاف فيه كما يلي:

أ- فهذا الترمذي يقول: وهكذا رواه غير واحد عن محمد بن عمرو نحو هذا قالوا عن محمد بن عمرو عن أبيه عن جده عن بلال بن الحارث. وروى هذا الحديث مالك عن محمد بن عمرو عن أبيه عن بلال بن الحارث، ولم يذكر فيه عن جده[3].

ب- وهذا الدارقطني يقول: خالفه سفيان بن عيينة، وأبو معاوية الضرير، وعبد العزيز الدراوردي، ومعاذ ابن معاذ، وسعيد بن عامر، ويزيد بن هارون، ومحمد بن عبيد، ويعلى بن عبيد، وعبد الرحمن بن محمد المحاربي، وغيرهم، فرووه عن محمد بن عمرو، عن أبيه، عن جده، عن بلال بن الحارث، وكذلك رواه

[1] -الحاكم:المستدرك برقم ١٤٠ .

[2] - الحاكم:المستدرك برقم ١٤١، ومالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي: الموطا برقم ١٧٨١ ، رواية الليثي، طبعة دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، بتحقيق فؤاد عبد البر، وابن وهب: عبد الله بن وهب المصري، الجامع برقم ٢٩٤ في الحديث، طبعة مكتبة السنة، تحقيق عبد الله حجاج، والجوهري: عبد الله ابن سعيد مسند الموطأ برقم ٢٦٥ ، طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، تحقيق طه أبو سريع ولطفي الزغير، والدارقطني: علي بن عمر، اختلاف الرواة عن مالك في الموطأ برقم ٧٤ ، طبعة دار ابن حزم، بيروت – لبنان، تحقيق جماعة من المحققين، وابن عبد البر: التمهيد (٥٢\١١٣) .

[3] - الترمذي:السنن برقم ٢٤٨٩ .

أيضا حيوة بن شريح، عن ابن عجلان، عن محمد بن عمرو، عن أبيه، عن جده، عن بلال بن الحارث، ورواه الليث، وابن لهيعة، عن ابن عجلان، فنقصا من إسناده علقمة، ورواه الثوري، عن محمد بن عمرو، عن جده علقمة بن وقاص، وقال حماد بن سلمة: عن محمد بن عمرو، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة [1].

ج- وهذا ابو نعيم يقول: رواه سفيان الثوري، وابن عيينة، وعبد العزيز الدراوردي، وإسماعيل بن جعفر، ومحمد بن فليح، وعبد العزيز بن مسلم القسملي، ومحمد بن بشر في جماعة، عن محمد بن عمرو مثله، ورواه محمد بن عجلان، ومالك بن أنس، عن محمد بن عمرو، عن أبيه، عن بلال مثله، ولم يذكرا جده. ورواه حماد ابن سلمة، عن محمد بن عمرو، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة، عن بلال بن الحارث. ورواه ابن المبارك، عن موسى بن عقبة، عن علقمة، عن بلال، وقال إبراهيم بن طهمان، عن موسى بن عقبة، عن محمد بن عمرو، عن جده علقمة، عن بلال[2].

د- وتبعهم ابن عبد البر فقال: هكذا قال حماد بن سلمة في هذا الحديث، عن محمد بن عمرو، عن محمد بن إبراهيم التيمي، وهو عندي وهم، والـلـه أعلم، والصحيح ما قالته الجماعة عن محمد بن عمرو، عن أبيه، حدثنا أحمد بن فتح بن عبد الـلـه، قال: حدثنا حمزة بن محمد، قال: حدثنا محمد بن يحيى بن الحسين، قال: حدثنا عبيدالـلـه ابن محمد العيشي، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن أبي غالب،عن أبي أمامة، أن رجلا سأل رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم عند الجمرة اي الجهاد أفضل؟ فقال رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم: "أفضل الجهاد من قال كلمة حق عند ذي سلطان جائر".

ج- رجال سند الحاكم الاول ثقات، وسنده صحيح، ولا يضره هذا الاختلاف، وقد حسنه الترمذي.

ح- رجال سند الحاكم في الرواية الأخرى التي قصر فيها مالك، ثقات، وسنده ضعيف، بسقوط رجل منها، وهي الرواية المعلولة.

خ- تفرد مالك بالرواية التي لم يذكر فيها علقمة عن بلال، وهي التي قال فيها الحاكم: قصر فيها مالك، وهي الرواية المعلولة، كما تقدم.

ب- ذكر حديث كعب بن عجرة فقال:

اما حديث كعب بن عجرة:

أخبرناه أبو بكر محمد بن إبراهيم البزار ببغداد، ثنا محمد بن مسلم الواسطي، ثنا محمد بن سابق، ثنا مالك بن مغول، عن أبي حصين،عن الشعبي، عن كعب بن عجرة قال: خرج علينا رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم ذات يوم، ونحن في المسجد: خمسة من العرب، وأربعة من العجم، فقال: أتسمعون؟ قلنا: سمعنا مرتين قال: اسمعوا أنه سيكون بعدي أمراء، فمن دخل عليهم، فصدقهم بكذبهم، وأعانهم على ظلمهم، فليس مني، ولست منه، وليس بوارد علي الحوض، ومن لم يدخل عليهم، ولم يصدقهم بكذبهم، ولم يعنهم على ظلمهم، فهو مني، وأنا منه،

[1] - الدار قطني:اختلاف الرواة عن مالك برقم ٧٤ .

[2] - ابو نعيم:معرفة الصحابة برقم ١٠٦٧ .

وسيرد علي الحوض. رواه مسعر بن كدام، و سفيان الثوري، عن أبي الحصين، عن الشعبي، عن عاصم العدوي، عن كعب بن عجرة[1].

اما حديث الثوري:

فأخبرناه أبو عبد الـلـه محمد بن عبد الـلـه الصفار، ثنا أحمد بن محمد بن عيسى القاضي، وأحمد بن عبد الـلـه بن يونس، قالا: ثنا سفيان[2].

واما حديث مسعر:

فأخبرناه أبو محمد الأسفرايني، ثنا عبد الـلـه بن أحمد بن حنبل، ثنا هارون بن إسحاق الهمداني، حدثني محمد بن عبد الوهاب القناد، حدثنا سفيان، عن مسعر، عن أبي حصين، عن الشعبي، عن عاصم العدوي، عن كعب بن عجرة، قال: خرج علينا رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم، ونحن تسعة، وبيننا وسائد من آدم أحمر، فقال: أنه سيكون بعدي أمراء، فمن صدقهم بكذبهم، وأعانهم على ظلمهم، فليس مني، ولست منه، ولن يرد علي الحوض، ومن لم يصدقهم بكذبهم، ولم يعنهم على ظلمهم، فهو مني، وأنا منه، وسيرد علي الحوض[3].

يقول الباحث: وعند النظر يظهر ما يلي:

١- لم تذكر كتب العلل هذا الحديث فهو زيادة معرفية في هذا الباب.

٢- تفرد الحاكم ببيان الاختلاف في هذا الحديث.

٣- رجال اسانيد الحاكم ثقات، وسنده صحيح، ولايضره هذا الاختلاف الذي اشار اليه، ولذا صححه الترمذي والـلـه اعلم وبه ينتهي البحث من علة الاختلاف على الراوي كعلة من علل الإسناد التي أوردها الحاكم في كتابه المستدرك، والـلـه أعلم.

المطلب السابع: جهالة الراوي:

كان من مباحث علل الاسناد تعليل الحديث بجهالة الراوي، ولقد كان من علماء الحديث الذين اعلوا الاحاديث بجهالة الراوي الامام الحاكم، فقد اورد في كتابه المستدرك احاديث اعلها بجهالة الراوي، واليك امثلة منها ابحثها كما يلي :

١- عرف الخطيب المجهول، فقال: هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد[4].

٢- نص العلماء على عدم قبول خبر المجهول، واليك شذرة من اقوالهم كما يلي :

أ- قال البيهقي: لا يجوز الاحتجاج بأخبار المجهولين[5].

---

[1] -الحاكم: المستدرك برقم ٢٦٣ وعبد بن حميد : المسند برقم ٣٧٠ .

[2] - الحاكم:المستدرك برقم ٢٦٤ ، وابن حبان :الصحيح برقم ٢٨٥ ،والبيهقي:السنن برقم ١٧١١١ ، والطبراني : الكبير برقم ١٥٦٢٦ .

[3] - الحاكم المستدرك برقم ٢٦٥ ، الترمذي السنن برقم ٢٢٥٩ ، النسائي السنن الكبرى برقم ٧٧٨٣ ، الطبراني المعجم الكبير برقم ١٥٦٢٧ .

[4] - البغدادي الكفاية ص ١٤٩ .

[5] -البيهقي: أحمد بن الحسين، الخلافيات (١٧٨\٢-١٧٩)، طبعة دار الصميعي بالرياض، تحقيق مشهور سلمان.

ب-وقال الذهبي: لا حجة فيمن ليس بمعروف العدالة ، ولا انتفت عنه الجهالة[1].

ج- وقال ابن رجب : ظاهر كلام الإمام أحمد أن خبر مجهول الحال لا يصح، ولا يحتج به[2].

٣- واذا كان الحال كذلك ، فقد ورد في مستدرك الحاكم نماذج لاعلال الاحاديث بجهالة الراوي، واليك نماذج منها كما يلي:

١-ذكر حديث سعد في بيع الرطب بالتمر:

فقال: حدثناه أبو بكر بن إسحاق، وعلي بن حمشاد، قالا: ثنا هشام بن علي، ثنا عبد الـلـه بن رجاء، ثنا حرب ابن شداد، عن يحيى بن أبي كثير، ثنا عبد الـلـه بن يزيد، أن أبا عياش أخبره: أنه سمع سعد بن أبي وقاص يقول: نهى رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم عن بيع الرطب بالتمر نسيئة.

ثم عقب عليه فقال: هذا حديث صحيح لإجماع أئمة النقل على إمامة مالك بن أنس، وأنه محكم في كل ما يرويه[3] من الحديث، إذ لم يوجد في رواياته إلا الصحيح، خصوصا في حديث أهل المدينة، ثم لمتابعة هؤلاء الأئمة إياه في روايته عن عبد الـلـه بن يزيد، والشيخان لم يخرجاه لما خشياه من جهالة زيد أبي عياش[4].

يقول الباحث: وعند النظر يظهر ما يلي:

١- اما عن زيد هذا، فاليك اقوال علماء الجرح والتعديل فيه كما يلي:

أ. ذكره ابن حبان في الثقات.

ب. وقال فيه الدارقطني: ثقة.

ت. وقال ابن عبد البر: واما زيد، فقيل انه مجهول ، وقد قيل انه ابو عياش الزرقي.

ث. وقال الطحاوي: قيل فيه أبو عياش الزرقي ، وهو محال ، لان ابا عياش الزرقي من جلة الصحابة ، لم يدركه ابن يزيد.

ج. وقد فرق أبو أحمد الحاكم بين زيد أبي عياش الزرقي الصحابي، وبين زيد أبي عياش الرزقي التابعي.

ح. واما البخاري ، فلم يذكرالتابعي جملة. بل قال: زيد أبو عياش هو زيد ابن الصامت من صغار الصحابة.

خ. وقال الحاكم في المستدرك : هذا حديث صحيح لاجماع أئمة أهل النقل على إمامة مالك ، وانه محكم في كل ما يرويه ، وإذا لم يوجد في روايته إلا الصحيح خصوصا في حديث أهل المدينة إلى أن قال : والشيخان لم يخرجاه لما خشيا من جهالة زيد ابي عياش.

د. وقال أبو حنيفة : مجهول ، وتعقبه الخطابي.

---

[1] -(الذهبي: ميزان الاعتدال ٢٣٤/٢).

[2] - (ابن رجب :شرح العلل ٣٤٧/١).

[3] - في الاصل يرونه ،وهو خطا ، وقد صححته من المصادر .

[4] - الحاكم المستدرك برقم ٢٢٦٧،ومالك الموطا رواية محمد برقم ٧٦٤ ، والموطا رواية يحيى برقم ١٢٩٣ ، وابن حنبل المسند برقم ١٥٤٤ ، وابـو داود السـنن بـرقم ٣٣٦١ ، والترمذي السنن برقم ١٢٢٥ ، والنسائي السنن الصغرى بـرقم ٤٥٦٢ والسـنن الكـبرى ٥٩٩١ ، والطحـاوي شرح المشـكل بـرقم ٦١٦٧ ٦١٦٨ ٦١٦٩ ، وابـو يعلى المسند برقم ٧١٢ ، وابن حبان الصحيح برقم (٤٩٩٧) ، والدارقطني السنن برقم ٢٩٩٦ ، والبيهقي السنن برقم ١٠٨٦٩ .

ذ. وكذا قال ابن حزم انه مجهول[1].

يقول الباحث : وعليه فقد وثقه الدارقطني ، وابن حبان، وجهله ابن عبد البر، والمصنف، وابو حنيفة، وابن حزم.

٢- ذكر بعض علماء العلل هذا الحديث كما يلي:

أ. يقول الدارقطني: هو حديث يرويه عبد الـلـه بن يزيد مولى الأسود بن سفيان ، عن زيد أبي عياش.

ب. اختلف عنه في لفظه ، فرواه مالك بن أنس ، وداود بن الحصين ، وإسماعيل بن أمية ، والضحاك بن عثمان ، وأسامة بن زيد الليثي ، عن عبد الـلـه بن يزيد ، عن أبي عياش ، عن سعد ، أن النبي صلى الـلـه عليه وسلم نهى عن بيع التمر بالرطب.

ت. ورواه يحيى بن أبي كثير ، عن عبد الـلـه بن يزيد بهذا الإسناد ، وقال فيه : إن النبي صلى الـلـه عليه وسلم نهى عن : بيع التمر بالرطب نسيئة ، ولم يقل ذلك الآخرون ، عن عبد الـلـه بن يزيد.

ث. ورواه عمران بن أبي أنس ، عن مولى لبني مخزوم، ولم يسمه ، عن سعد ، نحو قول يحيى بن أبي كثير ، والـلـه أعلم[2].

٣- ضعف بعض العلماء هذا الحديث كما يلي:

أ- قال الطحاوي: هكذا روى هذا الحديث مالك بن أنس لا اختلاف بين رواته فيه، ولا زيادة لبعضهم فيه على بعض إلا بما في حديث الحسن بن غليب من قوله مولى سعد بن أبي وقاص، فإنا لم نجد ذلك في حديث غيره. وأما أسامة بن زيد، فقد رواه عنه ابن وهب، كما ذكرنا في هذا الباب. وقد رواه الليث بن سعد عنه، فخالفه في إسناده[3]، ثم قال: فاختلف الليث بن سعد، وابن وهب على أسامة في إسناد هذا الحديث[4].

وقال ايضا : هكذا رواه ابن عيينة، وهذا محال، لأن أبا عياش الزرقي رجل من أصحاب النبي صلى الـلـه عليه وسلم جليل المقدار، وليس لعبد الـلـه بن يزيد لقاء مثله، إنما يروي عن أبي سلمة، وأمثاله، وهذا اضطراب شديد، ولا سيما روى الثوري هذا الحديث عن إسماعيل، عن عبد الـلـه بن يزيد، عن رجل لم يسمه، غير أن أبا حذيفة سماه [5] .

ب-وقال ابن حزم : إن هذا خبر لا يصح ،لأن زيدا أبا عياش مجهول[6].

ج- وقال الزيلعي : ومداره على زيد بن عياش، وهو ضعيف عند النقلة[7].

٣- حاول بعض العلماء الدفاع عن هذا الحديث، وتقويته كما يلي :

---

[1] -العسقلاني تهذيب التهذيب برقم٧٧٤،المزي تهذيب الكمال (١٠١\١٠) ، والذهبي الميزان (١٠٥\٢) ، وابن حزم: علي بن أحمد بن سعيد، الاحكام (٤٤٨\٧)، طبعة دار الآفاق الجديدة، المصورة عن طبعة شاكر.

[2] -الدارقطني العلل (٤٠١/٤).

[3] -الطحاوي شرح مشكل الاثار ١٥ /٤٧٠ .

[4] -الطحاوي شرح مشكل الاثار ١٥ /٤٧١ .

[5] -الطحاوي شرح مشكل الاثار ٤٧٢/١٥ .

[6] -ابن حزم الاحكام (٤٤٧/٧).

[7] - الزيلعي نصب الراية (٤٠١٤).

أ- قال الخطابي: وقد تكلم بعض الناس في إسناد هذا الحديث، وقال: زيد أبو عياش مجهول، ومثل هذا الإسناد على أصل الشافعي لا يحتج به، وليس الأمر على ما توهمه، فإن أبا عياش هذا مولى لبني زهرة معروف، وقد ذكره مالك في الموطإ، وهو لا يروي عن رجل متروك الحديث بوجه، وهذا من شأن مالك، وعادته، انتهى[1].

ب- وقال البيهقي : ورواه أيضا الضحاك بن عثمان ، وأسامة بن زيد ، عن عبد الـلـه بن يزيد ، ورواه أيضا عمران بن أبي أنس ، عن أبي عياش ، وخالفهم يحيى بن أبي كثير ، عن عبد الـلـه بن يزيد ، فقال فيه : نهى عن بيع الرطب بالتمر نسيئة [2] .

ت- قال الدارقطني : اجتماع هؤلاء الأربعة على خلاف ما رواه يحيى يدل على ضبطهم الحديث ، وفيهم إمام حافظ ، وهو مالك بن أنس [3] .

ث- وقال ابن الجوزي في التحقيق: قال أبو حنيفة: زيد أبو عياش مجهول، فإن كان هو لم يعرفه، فقد عرفه أئمة النقل .

ح -وقال المنذري في مختصره لسنن أبي داود: وقد حكي عن بعضهم، أنه قال: زيد أبو عياش مجهول، وكيف يكون مجهولا، وقد روى عنه اثنان ثقتان: عبد الـلـه بن يزيد مولى الأسود بن سفيان، وعمران بن أبي أنس، وهما ممن احتج به مسلم في صحيحه، وقد عرفه أئمة هذا الشأن، فالإمام مالك قد أخرج حديثه في موطأه، مع شدة تحريه في الرجال، ونقده، وتتبعه لأحوالهم، والترمذي قد صحح حديثه، وكذلك الحاكم في كتاب المستدرك، وقد ذكره مسلم بن الحجاج في كتاب الكنى، وكذلك ذكره النسائي في كتاب الكنى، وكذلك ذكره الحافظ أبو أحمد الكرابيسي في كتاب الكنى، وذكروا أنه سمع من سعد بن أبي وقاص، وما علمت أحدا ضعفه، انتهى[4].

١- وقال ابن الملقن: فقد ظهر صحة حديث سعد بطرقه، وشواهده، ومتابعاته[5].

٣- يقول الباحث: رجال سند الحاكم ثقات، ما عدا زيد أبي عياش، فمختلف فيه جهله جماعة ، ووثقه اخرون، وعليه فيكون سنده حسن بالشواهد، والمتابعات، والـلـه اعلم.

ب – ذكر حديث الحسن بن علي:

فقال: أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الـلـه بن عتاب العبدي ببغداد، ثنا أبو الأحوص محمد بن الهيثم القاضي، ثنا أبو صالح عبد الـلـه بن صالح، حدثني الليث بن سعد، عن إسحاق بن بزرج ، عن زيد بن الحسن بن علي، عن أبيه رضي الـلـه عنهما قال : أمرنا رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم في العيدين أن نلبس أجود ما

[1] -الخطابي معالم السنن ٧٨/٣ .
[2] -البيهقي: أحمد بن الحسين، السنن الصغرى برقم ١٤٦٦، طبعة دار الكتب العلمية، تحقيق الأعظمي.
[3] -البيهقي السنن الصغرى برقم ١٤٦٧ .
[4] -المنذري اختصار سنن ابي داود (٣٤١٥-٣٥)، والعظيم ابادي عون المعبود ١٨٢/٩ .
[5] -ابن الملقن : البدر المنير ٤٨٢/٦ .

نجد، وأن نتطيب بأجود ما نجد، وأن نضحي بأسمن ما نجد، البقرة عن سبعة، والجزور عن عشرة ، وأن نظهر التكبير، وعلينا السكينة، والوقار، لولا جهالة إسحاق بن بزرج لحكمت للحديث بالصحة[1].

يقول الباحث: وعند النظر والتامل يظهر مايلي:

١- حاول بعض العلماء توثيق اسحاق هذا، والدفاع عنه كما يلي:

أ – قال ابن الملقن: ليس هو بمجهول ؛ فقد ضعفه الأزدي ، ومشاه ابن حبان [2].

ب-و قال ابن حجر: وضعفه الأزدي ، وذكره بن حبان في الثقات[3].

ت- وقال الصنعاني: وليس بمجهول ، فقد ضعفه الأزدي ، ووثقه ابن حبان ذكره في التلخيص انتهى[4].

ث- وقال المباركفوري: ليس بمجهول ، فقد ضعفه الأزدي ، ووثقه ابن حبان[5].

٢- ضعف بعض العلماء هذا الحديث كما يلي:

أ- قال النووي: إنه حديث غريب[6]، وعقب عليه ابن الملقن فقال : يعني أنه لا يعرف من رواه[7].

٣- اما عن اسحاق هذا، فاليك اقوال العلماء فيه كما يلي:

أ- ذكره البخاري في التاريخ الكبير، ولم يذكر فيه جرحا، ولا تعديلا.

ب- وذكره ابن ابي حاتم في الجرح كذلك.

ت- وذكره ابن حبان في الثقات.

ث- وضعفه الازدي[8].

٤- رجال سند الحاكم ثقات ما عد اسحاق، فقد ضعفه الازدي، وجهله الاكثرون ،وبه فيكون سنده ضعيفا والله اعلم.

وبهذا انتهي من بحث علة جهالة الراوي، كعلة من علل الإسناد، التي بحثها الحاكم في كتابه المستدرك.

المطلب الثامن: التدليس.

كان من مباحث علم علل الاسناد التي بحثها المحدثون علة التدليس ، تلك العلة التي انتشرت في صفوف بعض المحدثين، وقد كان من علماء العلل الذين بحثوا هذه العلة الامام الحاكم في كتابه المستدرك، وعند النظر في

---

1 -الحاكم المستدرك برقم ٧٥٦٠ ، والطبراني المعجم الكبير برقم ٢٦٩٠ ، والطحاوي شرح المشكل برقم ٥٤٢٨ ، والبيهقي الشعب ٣٤٤٢ .

2 -ابن الملقن :البدر المنير (٤٦\٥).

3 - العسقلاني التلخيص الحبير (١٩٢\٢).

4 -الصنعاني: محمد بن إسماعيل، سبل السلام (٧٢/٢)، طبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان، تحقيق الخوري، والمباركفوري عنه تحفة الاحوذي (٧٠\٢).

5 -المباركفوري: عبيد الله بن عبد الله، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٥\ ٢١٠)، طبعة المكتبة السلفية بالهند.

6 -ابن الملقن :البدر المنير (٤٥\٥)،و خلاصة البدر المنير(٢٣١\١)، ، طبعة دار الرشد بالرياض، بتحقيق حمدي السلفي.

7 -ابن الملقن خلاصة البدر المنير(٢٣١\١)، وتحفة المحتاج في أدلة المنهاج (١\ ٥٤٤)، طبعة دار الرشد بالرياض، تحقيق السلفي. كلها لابن الملقن .

8 - انظر ترجمته في البخاري التاريخ الكبير (٣٨٢\١)، والرازي الجرح والتعديل (٢١٣\٢) ، وابن حبان الثقات (٢٤\٤) ، والذهبي الميزان (١٨٤\١) ، والعسقلاني اللسان(٤٣\٢) .

كتابه المذكور، فقد وجدته قد بحث هذه العلة، واورد امثلة للتعليل بها، وعليه اعرف ببحثه لهذا النوع من العلل كما يلي:

١. عرف المحدثون التدليس بانه: أن يروي عمن لقيه، أو عاصره ما لم يسمعه منه، موهما أنه سمعه منه[١].

٢ . تحدث الحاكم عن التدليس، وروايات المدلسين، فقال:

والقسم الثاني من الصحيح المختلف في صحته روايات المدلسين إذا لم يذكروا سماعهم في الرواية، فإنها صحيحة عند جماعة من قدمنا ذكرهم من أئمة أهل المدينة .

ومعنى التدليس : أن يقول سفيان بن عيينة، وهو إمام من أئمة أهل مكة ، قال الزهري : حدثني سعيد ابن المسيب، ويقول قال عمرو بن دينار، سمعت جابرا، وسفيان بن عيينة مشهور سماعه منهما جميعا إلا أنه لم يذكر السماع في هذه الرواية، وقد عرف أنه يدلس فيما يفوته سماعه ، كما حدثناه أبو طاهر محمد بن أحمد الكرابيسي، حدثنا محمد بن إبراهيم المروزي، حدثنا علي بن خشرم قال : كنا عند سفيان بن عيينة في مجلسه فقال : قال الزهري ، فقيل له : حدثكم الزهري، فسكت ، ثم قال : قال الزهري ، فقيل له سمعته من الزهري، فقال: لا لم أسمعه من الزهري، ولا ممن سمعه من الزهري، حدثني عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري.

وكذلك قتادة بن دعامة، وهو إمام أهل البصرة إذا قال: قال أنس، أو قال الحسن، وهو مشهور بالتدليس عنهما.

أخبرني أحمد بن محمد العنبري، حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي، حدثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، قال: سمعت شعبة يقول: كنت أنظر إلى فم قتادة، فإذا قال حدثنا كتبت، وإذا لم يقل لم أكتب.

فأما أهل الكوفة، فمنهم من دلس، ومنهم من لم يدلس، وقد دلس أكثرهم ، والمدلسون منهم : حماد بن أبي سليمان، وإسماعيل بن أبي خالد، وغيرهما.

فأما الطبقة الثانية: مثل أبي أسامة حماد بن أسامة، وأبي معاوية محمد بن خازم الضرير، وغيرهما، فإن أكثرهم لم يدلسوا.

سمعت أبابكر محمد بن داود بن سليمان الزاهد، سمعت أحمد بن سلمة، سمعت أبا عبيدة بن أبي سفيان، يقول: كنا عند أبي سلمة فقال: قال يحيى بن سعيد، فقال له رجل: أذكر الخبر، فقال: أتروني أني أدلس لكم، واللـه لأن أعفى عن مجلسي هذا أحب إلي من مائة ألف حديث، حدثني يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري، عن سعيد بن المسيب بن حزن القرشي، وأخبار المدلسين كثيرة، وضبط الأئمة عنهم، ما لم يدلسوا، وما لم يدلسوا ظاهر في الأخبار[٢].

٤- وقع في المستدرك بيان لعلة التدليس، ومن امثلتها ما يلي:

أ- ذكر حديث معاذ بن جبل فقال:

[1] -ابن جماعة: بدر الدين بن جماعة، المنهل الروي في علم الحديث النبوي (٧٢١١)، طبعة دار الفكر، دمشق – سوريا، تحقيق محمد مطيع الحافظ.

[2] -الحاكم: محمد بن عبد اللـه، المدخل إلى الإكليل ص ١٠ – ١١ ، طبعة دار ابن حزم، بيروت – لبنان، تحقيق أحمد بن فارس السلوم.

حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أبو عتبة أحمد بن الفرج، ثنا بقية بن الوليد، ثنا يحيى بن سعيد عن ،خالد ابن معدان، عن معاذ بن جبل: عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم قال: خطوتان أحب إلى الـلـه، والأخرى أبغض الخطا إلى الـلـه ،فأما الخطوة التي يحبها الـلـه عز و جل ،فرجل نظر إلى خلل في الصف فسده، و أما التي يبغض الـلـه ،فإذا أراد الرجل أن يقوم مد رجله اليمنى ،و وضع يده عليها، وأثبت اليسرى، ثم قام[1].

ثم عقب عليه فقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، فقد احتج ببقية في الشواهد، ولم يخرجاه، فأما بقية بن الوليد، فإنه إذا روى عن المشهورين، فإنه مأمون مقبول.

يقول الباحث: وعند النظر والتأمل يظهر ما يلي:

١- ضعف بعض المحدثين هذا الحديث كما يلي:

أ. يقول الذهبي: لا ؛ فإن خالدًا عن معاذ منقطع[2].

ب. وقال الألباني : وأقول : وفيه علة أخرى ؛ وهي أحمد بن الفرج ؛ فإنه مع كونه ليس من رجال مسلم مطلقا - لا في الأصول ، ولا في الشواهد - ؛ فقد تكلم فيه غير واحد من الأئمة ، حتى كذبه محمد بن عوف الطائي، وقال ابن عدي : "لا يحتج به"، ومشاه آخرون .

ثم إن تصحيح الحاكم إياه على شرط مسلم منتقد من جهة أخرى ، ذلك ؛ أنه إذا كان مسلم احتج ببقية في الشواهد؛ فلا يكون الحديث على شرطه إذا تفرد به بقية؛ كما هو الشأن هنا؛ إلا إذا ذكر له الحاكم شاهدا ، وذلك مما لم يفعله، فخرج الحديث عن كونه على شرط مسلم، فكيف وأحمد بن الفرج لم يخرج له مطلقا ؛ كما سبق[3].

٢- ولم تذكر كتب العلل هذا الحديث، فيعد اضافة معرفية في هذا الباب.

٣- واما عن بقية بن الوليد ، فاليك اقوال علماء الجرح والتعديل فيه كما يلي :

١- قال احمد: بقية إذا حدث عن قوم ليسوا بمعروفين فلا تقبلوه، وإذا حدث بقية عن المعروفين مثل بحير بن سعد، وغيره قبل[4].

٢- قال ابن معين: إذا حدث عن الثقات مثل صفوان بن عمرو، وغيره ، وأما إذا حدث عن أولئك المجهولين فلا، وإذا كنى الرجل ، ولم يسم اسم الرجل ، فليس يساوي شيئا[5].

٣- وقال ابو مسهر: أحاديث بقية غير نقية، فكن منها على تقية[6].

٤- وقال ابن حبان: ثقة ما روى عن المعروفين، وما روى عن المجهولين فليس بشيء[7].

٥- وقال ابن الجوزي: كان مدلسا، يروي عن قوم متروكين ومجهولين[8].

٦- وقال صاحب التبيين: مشهور بالتدليس، مكثر له عن الضعفاء، وتعاني تدليس التسوية[9].

---

[1] - الحاكم:المستدرك برقم ١٠٠٨ والبيهقي: السنن الكبرى برقم ٣٧١٢ .

[2] -الذهبي: تلخيص المستدرك ٢٧٢/١ .

[3] -الألباني: محمد ناصر الدين، سلسلة الاحاديث الضعيفة ٤٤٥/١١، طبعة دار الرشد بالرياض.

[4] -العقيلي: الضعفاء ١٦٢/١ .

[5] -المزي تهذيب الكمال ١٩٧/٤ .

[6] - ابن عدي الكامل ٧٥/٢ وابن الجوزي الضعفاء ١٤٦/١ .

[7] -العجلي الثقات ٢٥٠/١ .

[8] - ابن الجوزي الضعفاء ١٤٦/١ .

[9] -الحلبي: برهان الدين، التبيين لاسماء المدلسين ١٦/١، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٤- يقول الباحث : رجال سند الحاكم ثقات ما عدا احمد بن الفرج، وهو ضعيف كما تقدم، فيكون سنده ضعيفا، واما عن بقية، فقد صرح بالتحديث، وسمى من حدثه، فانتفى المحذور في روايته.

ب- ذكر حديث عائشة فقال :

- حدثنا أبو عبد الـلـه محمد بن عبد الـلـه الصفار، ثنا محمد بن النضر الزبيري، ثنا بكر بن بكار، ثنا حمزة بن حبيب الزيات، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عروة، عن عائشة رضي الـلـه عنها قالت: كان رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم يقول: الـلـهم عافني في جسدي، وعافني في بصري، واجعله الوارث مني، لا إله إلا الـلـه الحليم الكريم، سبحان الـلـه رب العرش العظيم، الحمد لـلـه رب العالمين[١].

ثم عقب عليه فقال:

هذا حديث صحيح الإسناد إن سلم سماع حبيب من عروة، و لم يخرجاه.

يقول الباحث: وعند النظر يظهر ما يلي:

١- اما عن تدليس حبيب بن أبي ثابت، فقد وصفه به كل من الأئمة:

أ. فقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب الموصوفين بالتدليس، فقال: تابعي مشهور يكثر التدليس، وصفه بذلك ابن خزيمة، والدارقطني، وغيرهما، ونقل أبو بكر بن عياش، عن الأعمش، عنه أنه كان يقول: لو أن رجلا حدثني عنك ما باليت أن رويته عنك. يعني: وأسقطته من الوسط[٢]، وعن كيفية التعامل مع مرويات هذه الطبقة من المدلسين يقول ابن حجر: من أكثر من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقا، ومنهم من قبلهم، كأبي الزبير المكي[٣].

٢- نفى بعض المحدثين سماع حبيب بن ابي ثابت من عروة كما يلي:

أ- قال يحيى بن سعيد: وذكر له حديث الأعمش عن حبيب عن عروة قال : أما إن سفيان الثورى كان أعلم الناس بهذا ، زعم أن حبيبا لم يسمع من عروة شيئا[٤].

ب – يقول على بن عبد الـلـه المدينى: حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير شيئا[٥].

ج- قال احمد بن حنبل، ويحيى بن معين: لم يسمع من عروة [٦] .

د- يقول البخاري : حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير شيئا [٧].

---

[1] -الحاكم :المستدرك برقم ١٩٤١ ، والبخاري التاريخ الكبير برقم ١٩٤ ، والترمذي السنن برقم ٣٤٨٠ ، وابو يعلى المسند برقم ٤٦٩٠ ، وابن عدي الكامل ٤٠٨/٢ ، والبيهقي: أحمد بن حسين، الدعوات الكبير برقم ٢٦٠ ، طبعة مركز البحث، بجمعية التراث بالكويت، تحقيق محمد بن إبراهيم الشيباني، والمقدسي: عبد الغني الجماعيلي، الترغيب في الدعاء برقم ١٠٣، طبعة دار ابن حزم، بيروت – لبنان، بتحقيق فواز الزمرلي.

[2] - العسقلاني تعريف اهل التقديس ص ٨٤ .

[3] -العسقلاني تعريف أهل التقديس: (ص ٢٣).

[4] -البيهقي السنن الكبرى ١٢٥/١ .

[5] - البيهقي السنن الكبرى (٣٤٥\١).

[6] -العراقي تحفة التحصيل ٥٩/١ ، والرازي المراسيل برقم ٨ .

[7] - الترمذي السنن (٥١٨/٥) .

٥- ويقول ابن حجر : فإن كان عروة هو المزني، فهو مجهول، وإن كان ابن الزبير، فالإسناد منقطع، لأن حبيب بن أبي ثابت مدلس[١].

٣- حاول بعض المحدثين تصحيح الحديث، واثبات سماع حبيب من عروة كما يلي :

أ- قال ابو داوود : وقد روى حمزة، عن حبيب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة حديثا صحيحا[٢].

ب- وعقب عليه الزيلعي فقال: فهذا يدل على أن أبا داود لم يرض بما قاله الثوري، ويقدم هذا، لأنه مثبت، والثوري نافي[٣].

ج- ووافقه ابن التركماني فقال: وهذا يدل ظاهرا على ان حبيبا سمع من عروة، وهو مثبت، فيقدم على ما زعمه الثوري لكونه نافيا[٤].

٤- ذكر بعض علماء العلل هذا الحديث كما يلي:

أ. فقال الدارقطني: يرويه حبيب بن أبي ثابت.

ب. واختلف عنه ؛ فرواه مسعود بن سليمان ، وحمزة الزيات ، وحماد بن شعيب ، عن حبيب ، عن عروة ، عن عائشة.

ت. وخالفهم أبو مريم، رواه عن حبيب بن أبي ثابت، قال: حدثني مولى لقريش، عن عروة، عن عائشة، ومولى قريش هذا هو إبراهيم مولى صخر بن أبي الجهم، ويشبه أن يكون أبو مريم قد ضبطه، والـله أعلم[٥].

٥- رجال سند الحاكم ثقات، وسنده منقطع، لان حبيبا لم يسمع من عروة، مع انه قد صرح بالسماع عند المصنف هنا، لكن يبدوا ان الاصح انه قد سمعه من رجل عن عروة، كما قال الدارقطني في العلل ، والـله اعلم، وبه يتم لي الانتهاء من بحث علة التدليس عند الحاكم في المستدرك ، بوصفها علة من علل الاسناد المبحوثة فيه، والـله المستعان.

المطلب التاسع : جرح الراوي.

الاصل في العلة ان تكون في حديث الثقات في الاعم الاغلب ، وفي هذا يقول الحاكم :وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات؛ أن يحدثوا بحديث له علة ، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولا، والحجة فيه عندنا الحفظ، والفهم ، والمعرفة لا غير[٦]، وقد شايعه على ما قال من جاء بعده من علماء المصطلح ، ولا حاجة الى توثيق الكلام عنهم ، لشيوع هذا الراي فيهم ، وعمومه في مصنفاتهم، وقد تقع العلة في حديث الضعفاء، وفي هذا يقول بعض المعاصرين: يظن كثير من المتأخرين أن العلة لا تطلق على مرويات الضعفاء، وأن ميدانها مرويات

[1] - العسقلاني تلخيص الحبير (٤٣٤/١).
[2] - ابو داود السنن ٧٠/١ .
[3] -الزيلعي نصب الراية ٧٢/٢ .
[4] -ابن التركماني الجوهر النقي ١٢٤/١ .
[5] -الدارقطني العلل برقم ٣٥٦٣ .
[6] -الحاكم معرفة علوم الحديث، ص:٢١١ .

الثقات[1]، ويعود لينكر عليهم قصر العلة على حديث الثقات، فيقول : ههنا لفتة علمية لا بد من التلويح إليها، وهي أن كثيرا من المتأخرين، والمعاصرين يجعلون أحاديث الثقات ميدان العلة، والشذوذ، ويفرقون بينهما في المفهوم، وفي الوقت ذاته يصححون الحديث الذي رواه الثقة، على الرغم من مخالفته من هو أوثق منه، أو تفرده به، تمهيدا للاستدلال به على الأحكام الفقهية أو العقدية، أو للدفاع عن مذهب، أو رأي يذهبون إليه، وإذا وقفوا على أن الحديث قد أعله ناقد بالتفرد، أو المخالفة يعقبون عليه بقولهم: "كلا، إنه ثقة لا يضر تفرده "، أو "زيادة الثقة مقبولة " أليس هذا مفارقة عجيبة بين الحكم النظري، والتطبيقي، إذ يجعلون العلة، والشذوذ خاصتين بما رواه الثقة نظريا، بينما يجعلونهما خاصتين بما رواه الضعيف دون غيره عمليا، فإنهم لا يرفضون الحديث إلا إذا كان راويه ضعيفا ، سواء تفرد به، أم خالفه الثقات. وهنا شيء يلفت الانتباه ؛ وهو أن بعض إخواننا المعاصرين يقبلون حديث الراوي الضعيف مع تفرده به، أو مخالفته الثقات، ويحكمون بأنه حسن لغيره بموجب الشواهد، أو المتابعات القاصرة، أي إنهم يقومون - دون أن يشعروا - بإلغاء مصطلحات العلة، ونفيها من الوجود[2].

وعليه فقد كان من مباحث علل الاسناد تعليل الحديث بجرح الراوي ، وقد عني بهذا الباب علماء العلل ، وقد كان من هؤلاء الحاكم النيسابوري الذي علل بعض احاديث كتابه المستدرك بجرح بعض الرواة ، وعند النظر في كتابه المذكور وجدت انه قد بحث هذا الباب كما يلي:

أ - معنى الجرح عند المحدثين: وهو: الطعن في الراوي بما يسلب عنه وصف العدالة، أو الضبط، أو جميعاً[3].

ب - وقع عند الحاكم تعليل لبعض الاحاديث بجرح بعض رواتها، ومن هذا ما يلي:

١- ذكر حديث ابن عمر، فقال:

أ. حدثنا أحمد بن كامل القاضي ، حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى البرتي ، حدثنا إسحاق بن بشر الكاهلي ، حدثنا محمد بن فضيل ، عن سالم بن أبي حفصة ، عن جميع بن عمير الليثي قال : أتيت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، فسألته عن علي رضي الله عنه ، فانتهرني ، ثم قال : ألا أحدثك عن علي؟ هذا بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد ، وهذا بيت علي رضي الله عنه ، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ببراءة إلى أهل مكة، فانطلقا ، فإذا هما براكب ، فقالا : من هذا ؟ قال : أنا علي يا أبا بكر ، هات الكتاب الذي معك ، قال : وما لي ؟ قال : والله ما علمت إلا خيرا ، فأخذ علي الكتاب، فذهب به ، ورجع أبو بكر وعمر رضي الله عنهما إلى المدينة، فقالا : ما لنا يا رسول الله ؟ قال: ما لكما، إلا خير، ولكن قيل لي: إنه لا يبلغ عنك إلا أنت، أو رجل منك[4].

ثم عقب عليه فقال : هذا حديث شاذ، والحمل فيه على جميع بن عمير، وبعده على إسحاق بن بشر.

يقول الباحث: عند النظر يظهر ما يلي:

---

[1] - الملباري: حمزة عبد الله، الحديث المعلول صفحة ٥، طبعة دار ابن حزم، بيروت – لبنان.

[2] -الملباري الحديث المعلول صفحة ٥ وعلوم الحديث ص١٢٣ - ١٢٤ .

[3] -الجديع تحرير علوم الحديث ٢٣١/١ .

[4] - الحاكم المستدرك برقم ٤٣٧٤ وابن عدي الكامل ١٦٦/٢ .

أ- اما عن جميع، فإليك أقوال أهل الجرح والتعديل فيه كما يلي:

١- قال البخاري: فيه نظر[١].

٢- قال ابو حاتم الرازي: من عتق الشيعة، ومحله الصدق، صالح الحديث، كوفي من التابعين[٢].

٣- قال العجلي: تابعي ثقة[٣].

٤- قال ابن نمير: هو من أكذب الناس[٤].

٥- قال ابن عدي: وعامة ما يرويه أحاديث لا يتابعه غيره عليه [٥] .

٦- قال ابن حبان: كان رافضيا يضع الحديث [٦] .

ب – وأما عن إسحاق بن بشر، فإليك أقوال أهل العلم فيه كما يلي:

١ . قال أبو زرعة: كان يكذب يحدث عن مالك ، وابي معشر بأحاديث موضوعة.

٢ . وسئل عنه أبو حاتم الرازي فقال : كان يكذب، كان يقعد في طريق قبيصة، فإذا مررنا به، قال: من اين جئتم؟ قلنا من عند قبيصة ، قال: ان شئتم حدثتكم بما كتب عني أحمد بن حنبل ، ولم يكتب عنه شيئاً[٧].

٣ . قال أبو بكر بن أبي شيبة ، وموسى بن هارون الحمال: هو كذاب[٨].

٤ . وقال أبو حفص عمرو بن علي: هو متروك الحديث[٩].

٥ . وقال العقيلي: كان ببغداد منكر الحديث[١٠].

٦ . وقال الدارقطني: كوفي متروك[١١].

٧ . قال ابن عدي: وإسحاق بن بشر الكاهلي قد روى غير هذه الأحاديث، وَهو في عداد من يضع الحديث[١٢].

٨ . وقال الذهبي: كوفي، متروك، متهم، روى عن ابي معشر، ونحوه تركوه[١٣].

ج – لم تذكر كتب العلل هذا الحديث، فيعد اضافة معرفية في باب العلل تستدرك من هنا.

د – سند الحاكم ضعيف جداً لحال جميع وإسحاق، وقد تقدم الحديث عنهما.

٢ - ذكر حديث أنس بن مالك:

فقال: اخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن محمد بالويه ، ثنا محمد بن بشر بن مطر، ثنا كامل بن طلحة ، ثنا عباد بن عبد الصمد، عن أنس بن مالك رضي الـلـه عنه، قال: لما قبض رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم أحدق به أصحابه،

---

[1] -البخاري التاريخ الكبير ٢٤٢/٢ .

[2] - الرازي الجرح والتعديل ٥٣٢/٢ .

[3] - العجلي الثقات ٢٧٢/١ .

[4] -ابن الجوزي الضعفاء ١٧٤/١ .

[5] - ابن عدي الكامل في ضعفاء الرجال ١٦٧/٢ .

[6] - ابن حبان : المجروحين ٢١٨/١ .

[7] - الرازي : الجرح والتعديل (٢١٤\٢).

[8] - ابن الجوزي الضعفاء ١ / ١٠٠ .

[9] - ابن الجوزي الضعفاء ١ / ١٠٠ .

[10] - العقيلي الضعفاء ١ / ٩٨.

[11] - الدارقطني الضعفاء ص ١٠.

[12] - ابن عدي الكامل ٥٥٨/١ .

13 - الذهبي المغني في الضعفاء ١ / ٧٠ .

فبكوا حوله، واجتمعوا، فدخل رجل أصهب اللحية، جسيم، صبيح، فتخطأ رقابهم، فبكى، ثم التفت إلى أصحاب رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم، فقال: إن في الـلـه عزاء من كل مصيبة، وعوضا من كل فائت، وخلفا من كل هالك، فإلى الـلـه فأنيبوا، وإليه فارغبوا، ونظرة إليكم في البلاء، فانظروا، فإنما المصاب من لم يجبر، وانصرف، فقال بعضهم لبعض: تعرفون الرجل؟ فقال أبو بكر، وعلي: نعم هذا أخو رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم الخضر - عليه السلام – ثم عقب عليه فقال: هذا شاهد لما تقدم، وإن كان عباد بن عبد الصمد ليس من شرط هذا الكتاب[1].

يقول الباحث: وعند النظر يظهر ما يلي:

أ- اما عن عباد بن عبد الصمد، فاليك اقوال اهل الجرح والتعديل فيه كما يلي:

١- قال البخاري: عباد بن عبد الصمد عن أنس : منكر الحديث[2].

٢- وقال ابو حاتم: ضعيف الحديث جدا، منكر الحديث، لا أعرف له حديثا صحيحا[3].

٣- وقال العقيلي: أحاديثه مناكير لا يعرف أكثرها إلا به[4].

٤- وقال ابن عدي: له عن أنس غير حديث منكر، وعامة ما يرويه في فضائل علي ، وهو ضعيف، منكر الحديث، ومع ذلك غالي في التشيع[5].

٥- وقال ابن حبان: منكر الحديث جدا، يروى عن أنس ما ليس من حديثه ، وما أراه سمع منه شيئا ، فلا يجوز الاحتجاج به فيما وافق الثقات ، فكيف إذا انفرد بأوايد[6].

ب. ضعف بعض العلماء هذا الحديث كما يلي:

١. يقول البيهقي : وقد روى معناه من وجه آخر عن جعفر عن أبيه عن جابر، ومن وجه آخر عن أنس بن مالك، وفى أسانيده ضعف والـلـه أعلم [7].

ويقول أيضاً: عباد بن عبد الصمد ضعيف ، وهذا منكر بمرة [8].

٢. وقال النووي : وفي اسانيده ضعف [9].

٣. وقال العراقي: ولا يصح [10] .

٤. وقال الهيثمي: وفيه عباد بن عبد الصمد أبو معمر ضعفه البخاري [11] .

ج- حاول بعض المحدثين تقوية هذا الاسناد، وفي هذا يقول البيهقي:

---

1 - الحاكم المستدرك برقم (٤٣٩٢) ، والطبراني المعجم الأوسط برقم (٨١٢٠) ، و الدعاء (١٢١٧) ، والبيهقي دلائل النبوة (٢٦٩/٧).

2 - البخاري التاريخ الكبير(٤١/٦).

3 - الرازي الجرح والتعديل (٨١/٦).

4 - العقيلي الضعفاء الكبير (٤٢٩/٥).

5 - ابن عدي الكامل ٣٤٣/٤ .

6 - ابن حبان: المجروحين ٢٤٠/٢.

7 – البيهقي السنن الكبرى ٤ / ٦٠ .س

8 - البيهقي دلائل النبوة (٢٦٩/٧).

9 – النووي خلاصة الاحكام برقم ٣٧٤١ .

10– العراقي تخريج احاديث الاحياء (٢١٠/٤).

11 - الهيثمي مجمع الزوائد (١١\٣).

هذان الإسنادان، وإن كانا ضعيفين، فأحدهما يتأكد بالآخر، ويدلك على أن له أصلا من حديث جعفر، واللـه أعلم[1].

د- ر جال سند الحاكم ثقات ما عدا عباد ، وهو ضعيف، وبه فيكون سنده ضعيفاً، ولا ينفعه كلام البيهقي، وبهذا انتهي من بحث هذا المطلب كعلة من علل الاسناد عند الحاكم.

المطلب العاشر: المخالفة والتفرد.

كان من مباحث علل الحديث التي بحثها علماء العلل علة المخالفة والتفرد، فقد بحثوا هذه العلة ضمن بحثهم لعلل الاسناد، فقد كانوا يعلون بعض الاحاديث بالمخالفة، والتفرد، وكان من هولاء العلماء الحاكم النيسابوري الذي وافق علماء العلل في التعليل بالمخالفة، والتفرد، في كتابه المستدرك، وعند النظر في كتابه، فقد جدت انه قد بحث هذه العلة كما يلي:

١- يقصد بالمخالفة : أن يخالف الراوي من هو أوثق منه ، أو جمعاً من الثقات[2].

٢- يقصد بالتفرد : أن يتفرد الراوي بما ليس له أصل [3].

٣- اورد الحاكم في كتابه المستدرك امثلة للتعليل بالمخالفة، والتفرد، وهذا ما اذكره كما يلي :

أ – امثلة المخالفة:

وقع في المستدرك احاديث اعلها الحاكم بالمخالفة، وهذه امثلة لها كما يلي :

١- أخبرنا أبو الحسين محمد بن أحمد بن تميم الحنظلي ببغداد ، ثنا عبد الملك بن محمد بن عبد اللـه الرقاشي ، ثنا أبو عاصم، ثنا سفيان، وأخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي بمرو، ثنا أحمد بن سيار ، ثنا محمد بن كثير ، قالا : ثنا سفيان، عن منصور، عن ربعي بن حراش، عن علي بن أبي طالب: عن النبي صلى اللـه عليه وسلم قال: لا يؤمن العبد حتى يؤمن بأربع: حتى يشهد أن لا إله إلا اللـه، و أني رسول اللـه بعثني بالحق، ويؤمن بالبعث بعد الموت، ويؤمن بالقدر[4].

ثم عقب عليه بقوله: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، و قد قصر بروايته بعض أصحاب الثوري ، وهذا عندنا مما لا يعبأ به [5]حدثناه أبو بكر بن إسحاق ، أنبأنا محمد بن غالب ، ثنا أبو حذيفة ، ثنا سفيان، عن منصور، عن ربعي، عن رجل، عن علي: عن النبي صلى اللـه عليه وسلم نحوه.

أبو حذيفة موسى بن مسعود النهدي، وإن كان البخاري يحتج به، فإنه كثير الوهم، لا يحكم له على أبي عاصم النبيل، ومحمد بن كثير، وأقرانهم، بل يلزم الخطأ إذا خالفهم، و الدليل على ما ذكرته متابعة جرير بن عبد الحميد الثوري في روايته عن منصور، عن ربعي، عن علي، وجرير من أعرف الناس بحديث منصور[6].

---

[1] - البيهقي دلائل النبوة (٢٦٩/٧).

[2] - ال الشيخ: صالح بن محمد بن عبد اللطيف، ضوابط الجرح والتعديل ٨٢/١، طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

[3] - المليباري: الحديث المعلول (ص ٩).

[4] - الحاكم المستدرك برقم ٩٠، والترمذي السنن برقم (٢١٤٥) ، وابن ماجة السنن برقم ٨١ ، وابن حبان الصحيح برقم ١٧٧-١٧٨ ، وتمام: تمام بن محمد الرازي، الفوائد برقم ١٤٤٢، طبعة دار الرشد بالرياض، تحقيق حمدي السلفي، والبيهقي القضاء والقدر برقم ١٤٢ ، وابن حنبل المسند برقم ٧٥٨ ، و١١١٢ ، وفيه رجل مجهول عن علي .

[5] - كلمة به أضفتها ليتم السياق ، ويفهم المعنى ، وهي ليست في المستدرك .

[5] - المستدرك برقم ٩١ .

يقول الباحث: وعند النظر يظهر ما يلي:

١- اما عن موسى، فهذه اقوال اهل العلم فيه كما يلي:

أ . قال أحمد بن حنبل: أبو حذيفة شبه لا شيء[١].

ب . وسئل أبو حاتم: عن مؤمل بن اسماعيل وابى حذيفة فقال: في كتبهما خطأ كثير، وأبو حذيفة أقلهما خطأ[٢].

ت . قال أبو عبد الـلـه: أبو حذيفة موسى بن مسعود كثير الوهم، يسئ الحفظ، غمزه عمرو بن علي وغيره[٣].

ث . قال ابن حبان: يخطىء[٤].

ج . وقال العجلي: بصري صدوق ثقة[٥].

ح. وقال الذهبي: صدوق مشهور لينه أحمد.

خ. وقال الفلاس: لا يحدث عنه من يبصر الحديث.

د. وقال ابن خزيمة : لا أحدث عنه.

ذ. وقال أبو أحمد الحاكم : ليس بالقوي عندهم[٦].

٢- ساق بعض العلماء الاختلاف في هذا الحديث كما يلي:

أ. يقول الترمذي: حديث أبي داود عن شعبة عندي أصح من حديث النضر ، وهكذا روى غير واحد عن منصور، عن ربعي، عن علي[٧].

ب. ويقول البيهقي: وكذلك رواه أبو عاصم، عن سفيان، ورواه يعلى بن عبيد وأبو نعيم وأبو حذيفة، عن سفيان، عن منصور، عن ربعي، عن زيد، عن علي، عن النبي - صلى الـلـه عليه وسلم - أخبرنا أبو علي الروذباري ، حدثنا أبو محمد بن شوذب الواسطي ، حدثنا شعيب بن أيوب ، حدثنا يعلى بن عبيد ، عن سفيان ، ح وأخبرنا أبو عبد الـلـه الحافظ ، أخبرنا أبو بكر بن إسحاق ، أخبرنا علي بن عبد العزيز ، أخبرنا أبو نعيم ، وأبو حذيفة قالا : حدثنا سفيان ، فذكره . ورواه شريك ، وجرير بن عبد الحميد ، عن منصور ، نحو الرواية الأولى ، ورواه أبو الأحوص وورقاء ، عن منصور ، نحو الرواية الأخرى.

أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد المقرئ ، أخبرنا الحسن بن محمد بن إسحاق ، حدثنا يوسف بن يعقوب ، حدثنا مسدد ، حدثنا أبو الأحوص ، حدثنا منصور ، عن ربعي بن حراش ، عن رجل ، من بني أسد ، عن علي ، قال : قال النبي صلى الـلـه عليه وسلم : « أربع لن يجد العبد طعم الإيمان حتى يؤمن بهن لا إله إلا الـلـه وحده ، وأني رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم بعثني بالحق ، وبأنه ميت ، ثم مبعوث من بعد الموت ، ويؤمن بالقدر »

---

[1] - الضعفاء للعقيلي ٤ / ١٦٧ .

[2] - الجرح والتعديل ٨ / ١٦٤ .

[3] - التعديل والتجريح (٧٧٦/٢).

[4] - الثقات لابن حبان ٩ / ١٦٠ .

[5] - الثقات للعجلي ٢ / ٣٠٥ .

[6] - الذهبي: محمد بن أحمد، من تكلم فيه، وهو موثق ص٢٠٩، طبعة دار المنار، الزرقاء – الأردن، تحقيق محمد شكور الميادين.

[7] - سنن الترمذي ٤ / ٤٥٢ .

وأخبرنا أبو بكر بن فورك ، أخبرنا عبد الـلـه بن جعفر ، حدثنا يونس بن حبيب ، حدثنا أبو داود ، نا ورقاء ، عـن منصـور ، عن ربعي ، عن رجل ، عن علي ، فذكر معناه مرفوعا [1] .

٣ – لم تذكر كتب العلل المختصة هذا الحديث، فيعد إضافة معرفية في علم العلل.

٤ – لم أقف على هذا الحديث من طريق موسى بن مسعود النهدي، ورجاله بالسند الذي ساق المصنف ثقات ما عدا موسى، لكنه شاذ لمخالفة موسى لأصحاب الثوري كما أشار المصنف وبه فيكون سنده ضعيفا، والـلـه أعلم.

ب – ذكر حديث أبي هريرة:

فقال: حدثنا عبدان بن يزيد الدقاق بهمدان، ثنا إبراهيم بن الحسين، ثنا آدم بن أبي إياس، ثنا ابن أبي ذئب، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة: عن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم قال: لا يوطئن أحدكم المساجد للصلاة إلا تبشبش الـلـه به من حيث يخرج من بيته كما يتبشبش أهل الغائب بغائبهم إذا قدم عليهم[2]، ثم عقب عليه فقال : وقد خالف الليث بن سعد ابن أبي ذئب، فرواه عن المقبري، عن أبي عبيدة، عن سعيد بن يسار أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم : لم يتوضأ أحدكم، فيحسن وضوءه، و يسبغه[3]، ثم يأتي المسجد لا يريد إلا الصلاة فيه، إلا تبشبش الـلـه به كما يتبشبش أهل الغائب بغائبهم[4].

يقول الباحث: وعند النظر يظهر ما يلي:

١-اما طريق الليث التي وقعت فيها المخالفة، فقد رواها كل من:

أ – احمد في مسنده [5].

ب-وابن خزيمة في صحيحه[6].

ج- والحارث بن ابي اسامة في مسنده [7].

د- عثمان بن سعيد الدارمي في النقض على المريسي[8].

٥- وابن بشران في الامالي[9].

و- والبيهقي في الاسماء والصفات[10].

٣- ذكر بعض علماء العلل هذا الحديث، وما وقع فيه من اختلاف، كما يلي:

---

[1] - القضاء والقدر للبيهقي (١١\١٥٤-١٥٥).

[2] . الحاكم المسترك برقم (٧٧١)،والطيالسي المسند برقم ٢٤٥٥ ، واحمد ابن حنبل المسنده برقم ٨٣٣٢ ،وابـن الجعـد: عـلي بـن الجعـد الجـوهري، المسـند بـرقم ٢٨٣٨، طبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان، تحقيق القلعجي. وابن ماجة السنن برقم ٨٠٠، وابن خزيمة الصحيح بـرقم ١٥٠٣ ، وابـن حبـان الصـحيح بـرقم ١٦٠٧، وابن مندة التوحيد برقم ٧٠٠ .

[3] - في المطبوع : يسبقه ، وهو تصحيف صححته من المصادر .

[4] . الحاكم المستدرك ١ / ٣٣٢ .

[5] - ابن حنبل المسند برقم ٨٠٥١ .

[6] - ابن خزيمة الصحيح ١٤٩١.

[7] - الهيثمي: نور الدين أبي بكر، بغية الباحث في زوائد الحارث، يرقم ١٢٨، طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، تحقيق حسين باكري.

[8] - الدارمي: عثمان بن سعيد، النقض (٨٨٨\٢)، طبعة المكتبة السلفية بالكويت، تحقيق بدر البدر.

[9] - تمام: تمام بن محمد الرازي، الامالي برقم ٧٨، طبعة دار ابن القيم، بالخبر، تحقيق إبراهيم القيسي.

[10] - البيهقي السنن برقم ٩٤٦ .

أ. يقول الدارقطني: يرويه سعيد بن أبي سعيد المقبري.

١. واختلف عنه، فرواه ابن عجلان ، واختلف عنه ؛ فرواه يحيى بن سعيد القطان ، وأبو عاصم النبيل، عن ابن عجلان ، عن المقبري ، عن أبي الحباب سعيد بن يسار ، عن أبي هريرة موقوفا.

٢. وخالفهما سليمان بن بلال، ومحمد بن الزبرقان أبو همام، وزيادة، عن ابن عجلان، بهذا الإسناد مرفوعا.

٣. وكذلك رواه ابن أبي ذئب ، عن المقبري ، عن سعيد بن يسار ، عن أبي هريرة مرفوعا.

٤. ورواه الليث بن سعد عن المقبري ، عن ابن عبيدة ، أو أبي عبيدة ، عن أبي الحباب ، عن أبي هريرة ، وزاد في الإسناد رجلا مجهولا.

٥. ورواه قتيبة بن سعيد ، عن ليث ، عن المقبري ، عن أبي الحباب ، عن أبي هريرة ، ولم يذكر بينهما أحدا، والصحيح عن الليث القول الأول.

٦. ورواه أبو معشر ، عن المقبري ، عن أبي هريرة ، ولم يذكر أبا الحباب ، ويشبه أن يكون الليث قد حفظه من المقبري[1].

٤- رجال سند الحاكم ثقات وسنده صحيح في رواية ابن ابي ذئب.

٥- رجال سند الحاكم في رواية الليث ثقات، وسنده ضعيف لوجود رجل مجهول في الرواية التي رجحها الدارقطني والله اعلم.

ب- امثلة التفرد:

وقع في مستدرك الحاكم تعليل للاحاديث بالتفرد، ومن امثلة هذا التعليل ما يلي:

١- ذكر حديث ابي هريرة في تعداد الاسماء الحسنى، فقال:

حدثنا أبو زكريا يحيى بن محمد بن عبد الله العنبري ، حدثنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم العبدي ، حدثنا موسى بن أيوب النصبي ، وحدثنا أبو بكر أحمد بن إسحاق الفقيه ، أنبأنا محمد بن أحمد بن الوليد الكرابيسي ، حدثنا صفوان بن صالح الدمشقي ، قالا : حدثنا الوليد بن مسلم ، حدثنا شعيب بن أبي حمزة ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن لله تسعة وتسعين اسما مائة إلا واحدة ، من أحصاها دخل الجنة ، إنه وتر يحب الوتر - هو الله - الذي لا إله إلا هو، الرحمن ، الرحيم ، الملك ، القدوس ، السلام ، المؤمن ، المهيمن ، العزيز ، الجبار ، المتكبر ، الخالق ، البارئ ، المصور ، الغفار ، القهار ، الوهاب ، الرزاق ، الفتاح ، العليم ، القابض ، الباسط ، الخافض ، الرافع ، المعز ، المذل ، السميع ، البصير ، الحكم ، العدل ، اللطيف ، الخبير ، الحليم ، العظيم ، الغفور ، الشكور ، العلي ، الكبير ، الحفيظ ، المغيث. وقال صفوان في حديثه : المقيت ، وإليه ذهب أبو بكر محمد بن إسحاق في مختصر الصحيح ، الحسيب ، الجليل ، الكريم ، الرقيب ، المجيب ، الواسع ، الحكيم ، الودود ، المجيد ، الباعث ، الشهيد ، الحق ، الوكيل ، القوي ، المتين ، الولي ، الحميد ، المحصي ، المبدي ، المعيد ، المحيي ، المميت ، الحي ، القيوم ،

[1] - للدارقطني العلل برقم ٢٠٨٦ .

الواجد ، الماجد ، الواحد ، الصمد ، القادر ، المقتدر ، المقدم ، المؤخر ، الأول ، الآخر ، الظاهر ، الباطن ، الوالي ، المتعالي ، البر ، التواب ، المنتقم ، العفو ، الرؤوف ، مالك ، الملك ، ذو الجلال والإكرام ، المقسط ، الجامع ، الغني ، المغني ، المانع ، الضار ، النافع ، النور ، الهادي ، البديع ، الباقي ، الوارث ، الرشيد ، الصبور[1].

ثم عقب عليه فقال:

هذا حديث قد خرجاه في الصحيحين بأسانيد صحيحة دون ذكر الأسامي فيه، والعلة فيه عندهما أن الوليد بن مسلم تفرد بسياقته بطوله، وذكر الأسامي فيه، ولم يذكرها غيره، وليس هذا بعلة، فإني لا أعلم اختلافا بين أئمة الحديث أن الوليد بن مسلم أوثق، وأحفظ، وأعلم، وأجل من أبي اليمان، وبشر بن شعيب، وعلي بن عياش، وأقرانهم من أصحاب شعيب.

ثم نظرنا، فوجدنا الحديث قد رواه عبد العزيز بن الحصين، عن أيوب السختياني، وهشام بن حسان جميعاً، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم بطوله.

يقول الباحث: وعند النظر يظهر ما يلي:

١- تكلم بعض العلماء في هذا الحديث كما يلي:

أ- قال الترمذي: هذا حديث غريب حدثنا به غير واحد، عن صفوان بن صالح، ولا نعرفه إلا من حديث صفوان بن صالح، وهو ثقة عند أهل الحديث، وقد روي هذا الحديث من غير وجه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا نعلم في كثير شيء من الروايات له إسناد صحيح ذكر الأسماء إلا في هذا الحديث.

وقد روى آدم بن أبي إياس هذا الحديث بإسناد غير هذا، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وذكر فيه الأسماء، وليس له إسناد صحيح[2].

ب- وقال ابن حزم: وجاءت أحاديث في إحصائها مضطربة، لا يصح منها شيء أصلاً[3].

ج- وقال ابن الملقن: والظواهر أنها من قول الراوي؛ لوجهين:

أحدهما: أن أصحاب الحديث لم يذكروها.

والثاني: أن فيها تفسيراً بزيادة ونقصان، وذلك لا يليق بالمرتبة العليا النبوية[4].

٢-توبع الوليد بن مسلم في ذكر الاسماء الحسنى من قبل كل من:

أ- عبد العزيز بن الحصين بن الترجمان، وقد روى طريقة كل من:

أ- الطبراني في الدعاء[5].

---

[1] - الحاكم المستدرك برقم ٤١ ، ورواه الترمذي السنن برقم ٣٥٠٧ ،وابن حبان الصحيح برقم ٠٠,٨٠٨ والبيهقي: أحمد بن الحسين، الاسماء والصفات برقم ٦ ، طبعة دار الكتب العلمية، المصورة عن طبعة الكوثري، والسنن الكبرى برقم ٢٠٣١٢ ،و الشعب برقم١٠١ وابن مندة التوحيد برقم ٢٢٩ ، والطبراني الدعاء برقم ١١١ ،والبغوي شرح السنة برقم ١٢٥٧ .

[2] - الترمذي السنن ٥٠٣/٥ .

[3] - ابن الملقن البدر المنير ٤٨٣/٩ ،ابن حزم المحلى (٣٠/٨) .

[4] - ابن الملقن البدر المنير ٤٨٣/٩ .

[5] - الطبراني الدعاء برقم ١١٢ .

ب- وابن الاعرابي في المعجم[1].

ج- والعقيلي في الضعفاء: وقال عنه: وسمى الأحرف في الحديث. ولا يتابع عليها جميعاً.

حدثنا محمد قال: حدثنا عباس قال: سمعت يحيى قال: عبد العزيز بن الحصين الترجمان خراساني ضعيف الحديث، وكلا الحديثين الرواية فيهما من غير هذا الوجه مضطربة، فيها لين[2].

د- البيهقي في الاسماء والصفات[3]، وعقب عليه، فقال: تفرد بهذه الرواية عبد العزيز بن الحصين بن الترجمان، وهو ضعيف الحديث عند أهل النقل، ضعفه يحيى بن معين، ومحمد بن إسماعيل البخاري.

٢- عمر بن ثور، وقد روى طريقه كل من:

أ- ابن منده في التوحيد[4].

٣- وزهير بن محمد التميمي، وقد روى طريقه كل من:

أ – ابن ماجة في السنن[5].

ب- وأبو نعيم الاصبهاني في جزئه[6]، وكما في الأمالي المطلقة لابن حجر[7].

٤- كما توبع صفوان بن شعيب عن الوليد، وفي هذا يقول ابن حجر: ولم ينفرد به صفوان، فقد تابعه موسى بن أيوب، عن الوليد كما ترى، وموسى ثقة، وثقه العجلي، وأبو حاتم، وغيرهما، وأخرج له أبو داود، والنسائي[8].

٥- وبعد هذا كله فان رجال سند الحاكم ثقات، وسنده حسن للمتابعات التي ذكرت، واللـه اعلم.

ب- ذكر حديث عبداللـه بن مسعود فقال:

حدثنا أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب الفقيه، حدثنا محمد بن غالب، حدثنا محمد بن سابق، حدثنا إسرائيل، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد اللـه، عن النبي صلى اللـه عليه وسلم، قال: ليس المؤمن بالطعان، ولا اللعان، ولا الفاحش، ولا البذيء[9].

ثم عقب عليه بقوله: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، فقد احتجا بهؤلاء الرواة عن آخرهم، ثم لم يخرجاه، وأكثر ما يمكن أن يقال فيه: أنه لا يوجد عند أصحاب الأعمش، وإسرائيل بن يونس السبيعي كبيرهم وسيدهم، وقد شارك الأعمش في جماعة من شيوخه، فلا ينكر له التفرد عنه بهذا الحديث.

يقول الباحث: وعند النظر يظهر ما يلي:

١- وافق بعض المحدثين الحاكم في الاشارة الى تفرد اسرائيل كما يلي:

---

[1] - ابن الاعرابي: أبو سعيد محمد بن سعيد، المعجم برقم ١٦٩١، طبعة دار الكوثر بالرياض، بتحقيق أحمد ميرين البلوشي.

[2] - العقيلي الضعفاء (١١٨/٥).

[3] - البيهقي الاسماء والصفات برقم ١٠ .

[4] - ابن مندة التوحيد برقم ٢٤١ .

[5] - ابن ماجة السنن برقم ٣٨٦١ .

[6] - ابو نعيم جزء في الاسماء الحسنى برقم ١١ .

[7] - العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر، الامالي المطلقة (ص ٢٢٨)، طبعة المكتب الإسلامي، تحقيق زهير الشاويش.

[8] - المصدر نفسه .

[9] - الحاكم المستدرك برقم ٢٩، ورواه ابن ابي شيبة المصنف برقم ٣٠٩٧٤ ، والبخاري الادب المفرد برقم ٣٣٢ ، والترمذي السنن برقم ١٩٧٧ ، وابن حبان الصحيح برقم ١٩٢ ، والبزار المسند برقم ١٥٢٣ ، والبيهقي السنن الكبرى برقم ٢١٦٧٠ ، والطبراني المعجم الاوسط برقم ١٨٤٤ ، والبغوي شرح السنة برقم ٣٥٥٥.

أ. يقول البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش إلا إسرائيل، ولا نعلم رواه عن إسرائيل، إلا محمد بن سابق[1]، وقال ايضاً: وحديث الأعمش عن إبراهيم لا نعلم حدث به عن الأعمش إلا إسرائيل، ولا حدث به عن إسرائيل متصلا إلا محمد بن سابق[2].

ب. وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة إلا إسرائيل تفرد به محمد بن سابق[3].

٢- ذكرت كتب العلل تعليل هذا الحديث بالتفرد كما يلي:

أ- قال ابن طاهر: تفرد به محمد بن سابق، عن إسرائيل، عن الأعمش، عن إبراهيم عنه[4].

٣- تكلم بعض المحدثين في هذا الحديث كما يلي:

أ. يقول ابن المديني: هذا حديث منكر من حديث ابراهيم، عن علقمة، وإنما روى هذا أبو وائل، عن عبدالـلـه من غير حديث الأعمش عنه[5].

ب. ويقول ابن القطان: كذا أورده، وهو كما ذكر، ولا ينبغي أن يقال فيه، صحيح، لأنه من رواية محمد بن سابق، عن إسرائيل، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الـلـه، ومحمد بن سابق البزار يضعف، وإن كان مشهوراً، ومن الناس من يثني عليه، وربما وثقه بعضهم، وقال العجلي: كوفي ثقة، وقال يعقوب بن شيبة: كان ثقة صدوقاً، وليس ممن يوصف بالضبط للحديث، وقال محمد بن صالح كيلجة: كان خيارا لا بأس به، وكذا قال النسائي: ليس به بأس، ذكر هذا كله الخطيب، وغير هؤلاء يستضعفه، فالحديث من أجله حسن، قال أبو بكر الخطيب: أخبرنا علي بن محمد بن الحسين الدقاق، قال: قرأنا على الحسين بن هارون الضبي، عن أبي العباس بن سعيد، قال: حدثنا نجيح بن إبراهيم، قال: سمعت أبا بكر بن أبي شيبة، وذكر يعني هذا الحديث فقال: إن كان حفظه يعني محمد بن سابق فهو غريب[6].

ت. ويقول الذهبي: ومما ينكر لمحمد بن سابق حديثه، عن إسرائيل، عن الاعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالـلـه - مرفوعاً: ليس المؤمن بالطعان، ولا اللعان، ولا الفحاش، ولا البذئ[7].

٤- أما عن محمد بن سابق هذا، فهذه أقوال أهل الجرح والتعديل فيه كما يلي:

أ- قال ابن معين: ضعيف[8].

---

[1] - البزار المسند (٣٣٠/٤).

[2] - البزار المسند ١٧٧/٨ .

[3] - الطبراني المعجم الاوسط ٢٢٥/٢ .

[4] - ابن طاهر: محمد بن طاهر بن القيسراني، اطراف الغرائب والافراد ١٠٣/٤ ، طبعة دار الكتب العلمية، بتحقيق عطا.

[5] - العسقلاني تهذيب التهذيب ١٥٥/٩ .

[6] - ابن القطان: بيان الوهم ٣٠١/٥ .

[7] -الذهبي الميزان الاعتدال ٥٥٥/٣ .

[8] - الباجي التعديل والتجريح ٧٤٣/٢ .

ب- وقال يعقوب بن شيبة: ثقة، الا انه لا يوصف بالضبط[1].

ت- وقال ابن عقدة: سمعت محمد بن صالح، وذكر محمد بن سابق، فقال: كان خياراً لا بأس به[2].

ت- وقال النسائي: ليس به بأس[3].

ث- وقال الذهبي: وثقوه، إلا ما روي عن ابن معين أنه ضعفه[4].

٥- واما عن اسرائيل، فهذه أقوال أهل الجرح والتعديل فيه كما يلي:

أ- قال أبو حاتم الرازي: إسرائيل ثقة متقن من أتقن أصحاب أبي إسحاق.

ب- وقال ابن الجنيد: قلت ليحيى بن معين أيهما أثبت شريك أو إسرائيل؟ قال: إسرائيل أقرب حديثاً، وشريك أحفظ.

ج- وقال عثمان بن سعيد: شريك أحب إليك في أبي إسحاق أو إسرائيل، قال: شريك أحب، وهو أقدم، وإسرائيل صدوق.

د- وقال ابن معين: هو ثقة.

هـ- وقال عيسى بن يونس: قال لي إسرائيل: كنت أحفظ حديث أبي إسحاق كما أحفظ سورة من القرآن[5].

و- وقال احمد: اسرائيل صالح الحديث[6].

٦- رجال سند الحاكم ثقات ما عدا اسرائيل، ومحمد بن سابق، ففيهما كلام، وقد تقدم، وبه فيكون سنده حسنا، ولا يضره التفرد والنكارة التي وصفا بها، والـلـه اعلم.

وبهذا انتهي من بحث علة التفرد والمخالفة التي وصف به الحديث هنا، كعلة من علل الاسناد التي بحث الحاكم رحمه الـلـه في المستدرك.

المطلب الحادي عشر: الخطأ في الاسناد.

كان من مباحث علل الاسناد التي بحثها علماء العلل علة الخطأ في الاسناد، فقد اعلوا احاديث بوقوع الخطأ في اسانيدها، وقد كان من علماء العلل الذين عنوا بالبحث في علة الخطأ في الاسناد الحاكم النيسابوري الذي علل أحاديث في كتابه المستدرك، بالخطأ في الاسناد، وعند النظر في كتابه المذكور، فقد وجدت انه قد بحث هذه العلة كما يلي:

١- يقصد بالخطأ في الاسناد: وقوع خلل في سياق رجال حديث ما على سبيل السهو والخطأ.

٢- للخطأ في الاسناد صور هي:

آ- ان يكون زاد فيه، أو نقص.

---

[1] - الذهبي الكاشف ١٧٣/٢ .

[2] - العسقلاني تهذيب التهذيب ١٥٤/١٩ .

[3] - العسقلاني تهذيب التهذيب ١٥٤/٩ .

[4] - الذهبي الكاشف ١٧٣/٢ .

[5] - الباجي التعديل والتجريح ٤٠٣/١ ، ابن عدي الكامل (١٣٠/٢) .

[6] - العقيلي الضعفاء ١٣١/١ .

ب- أو قدم فيه، أو أخر.

ت- أبو أبدل فيه راوياً براوٍي.

ث- أو دخل عليه إسناد في إسناد.

ج- أو صحف فيه، أو حرف.

ح- أو أدرج فيه ما ليس منه[1].

٣- ذكر الحاكم امثلة صريحة للخطأ في الاسناد في ثنايا كتابه المستدرك، اذكر منها ما يلي:

أ- ذكر حديث ابن ابي اوفى:

فقال: حدثنا أبو بكر بن إسحاق، وعلي بن حمشاد، قالا: ثنا بشر بن موسى، ثنا عبد الجبار بن العلاء العطار بمكة، ثنا سفيان بن عيينة، عن مسعر، عن إبراهيم السكسكي، عن ابن أبي أوفى قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن خيار عباد الله الذين يراعون الشمس والقمر والنجوم والأظلة، لذكر الله[2].

ثم عقب عليه، فقال: هذا إسناد صحيح، وعبد الجبار العطار: ثقة، و قد احتج مسلم، والبخاري بإبراهيم السكسكي، وإذا صح هذه الاستقامة لم يضره توهين من أفسد إسناده[3].

يقول الباحث: وعند النظر يظهر ما يلي:

١- ذكر بعض علماء العلل هذا الحديث كما يلي:

أ. فقال ابن طاهر: تفرد به سفيان بن عيينة، عن مسعر عنه، وهو غريب عنه، ورواه يحيى بن أبي بكير الكرماني، عن ابن عيينة مثله، وتفرد به محمد بن حميد الرازي عنه، وروى عن محمد بن محمد بن إدريس الشافعي، عن ابن عيينة نحوه[4].

٢- اما عن ابراهيم السكسكي، فاليك اقوال اهل الجرح والتعديل فيه كما يلي:

أ- كان شعبة يضعف إبراهيم السكسكي، وقال أيضاً: كان لا يحسن يتكلم[5].

ب- وقال احمد بن حنبل: ضعيف[6].

ت- وقال أبو عبد الرحمن النسائي: ليس بذاك القوي[7].

ث- وقال ابن عدي: ولم أجد له حديثا منكرا المتن، وهو الى الصدق أقرب منه الى غيره، ويكتب حديثه[8].

---

[1] - عوض الله: عوض الله طارق محمد عوض الله، الارشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات ص ٥٧، طبعة مكتبة السنة بالقاهرة.

[2] - الحاكم المستدرك برقم ١٦٣ والطبراني المعجم الكبير برقم ١٨٧٦ البيهقي السنن الكبرى برقم ١٦٥٦ ، وابن الابار: محمد بن عبد الله بن الأبار، المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي (١١٤/١)، طبعة دار صادر، بيروت – لبنان، المصورة عن الطبعة الإسبانية، وطبعة دار الغرب الإسلامي، بتحقيق الدكتور بشار عواد.

[3] - المصدر نفسه .

[4] - ابن طاهر اطراف الغرائب ١٧٨/٤ .

[5] - الباجي التعديل و التجريح (٣٣١/١).

[6] - المزي تهذيب الكمال(١٣٢\٢).

[7] - المصدر نفسه .

[8] - ابن عدي الكامل ٢١١/١

ج- وقال الحاكم: قلت لعلي بن عمر، إبراهيم السكسكي، لم ترك مسلم حديثه؟ قال: تكلم فيه يحيى بن سعيد، قلت بحجة قال: هو ضعيف قلت لعل مسلما[1]، لم يحتج إليه ضرورة [2].

٣- رجال سند الحاكم ثقات ما عدا السكسكي، فهو ضعيف كما تقدم عن الأكثر من المحدثين، وبه فيكون سنده ضعيفاً، ولا يفيد تقوية الحاكم له، ولا اعتذاره عنه.

ب- ذكر حديث زيد بن خالد الجهني فقال:

حدثنا أبو جعفر محمد بن صالح بن هانىء، ثنا الفضل بن محمد بن المسيب، ثنا أبو ثابت محمد بن عبيد الـلـه، ثنا عبد العزيز بن أبي حازم، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن زيد بن خالد الجهني قال: قال رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم: من توضأ فأحسن وضوءه، ثم صلى ركعتين لا يسهو فيهما، غفر له ما تقدم من ذنبه.

حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ العباس بن الفضل الأسفاطي، ثنا أبو ثابت، ثنا عبد العزيز، عن هشام بن سعد، فذكره، بنحوه[3].

ثم عقب عليه، فقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولا أحفظ له علة توهنه[4]، و لم يخرجاه، وقد وهم محمد بن أبان على زيد بن أسلم في إسناد هذا الحديث.

يقول الباحث: وعند النظر يظهر ما يلي:

٢- لم تذكر كتب العلل تعليل هذا الحديث، فيعد اضافة معرفية في علم العلل.

٣- رجال سند الحاكم ثقات ما عدا هشام بن سعد، فيكون سنده حسنا، ولا يضره خطا محمد بن ابان على عطاء بن يسار، فانه في غير هذا الطريق، والـلـه اعلم .

وبهذا أنتنهي من بحث هذا المبحث في علة خطأ الراوي، باعتبارها علة من علل الإسناد، التي بحث الحاكم في كتابه المستدرك بعون الـلـه تعالى، ولم أعرض لباقي صور الخطأ في الاسناد، لورودها في مطالب اخرى في البحث، فليعلم ذلك، والـلـه المستعان.

المطلب الثاني عشر: ادراج اسم رجل خطأ.

كان من مباحث علل الاسناد التي عني المحدثون بالبحث فيها في مصنفاتهم المختصة في البحث في علل الحديث، البحث في علة ادراج اسم رجل خطأ، وقد كان من علماء العلل الذين كانت لهم مشاركة في البحث في هذه العلة الحاكم النيسابوري، الذي وجدت هذه العلة في ثنايا كتابه المستدرك، وعند النظر فيه، فقد وجدته قد بحث هذه العلة كما يلي:

---

[1] - في الاصل مسلم ، وهو خطأ صححته من المصادر .

[2] - الحاكم: محمد بن عبد الـلـه، سوالات الدارقطني في الجرح والتعديل (١٦/١)، طبعة دار المعارف بالرياض، تحقيق محمد عبد القادر.

[3] - الحاكم المستدرك برقم ٤٥١-٤٥٢،ورواه ابن حنبل المسند برقم ١٧٠٩٥ ، وابو داود السنن برقم ٩٠٥ ، وبد بـن حميـد، المنتخـب بـرقم ٢٨٠ ، الطـبراني المعجـم برقم (٥٠٩٢-٥٠٩٣) البغوي شرح السنة برقم ١٠١٣.

[4] - في المطبوع توهنها ، وهو خطأ صححته من المصادر .

١- عرف علماء الحديث الادراج بأنه: وصل الراوي الحديث بغيره من قوله أو غيره، أو يروي حديثين بإسناد أحدهما، أو يسوق أحاديث مختلفة الأسانيد، أو الألفاظ باتفاق فيوهمه، سيما نحو العطف[١]، وان يزيد بعض الرواة في متن الرواية، أو سندها، ما ليس منها، أي من غير أن يبين القائل لتلك الزيادة، أو الراوي لها[٢].

٢-اورد الحاكم امثلة لادراج اسم رجل خطأ في الاسناد اذكر منها ما يلي:

أ- ذكر حديث ام حبيبة فقال:

حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، وحدثنا أبو عبد الـلـه محمد بن عبد الـلـه المزني، ثنا علي بن محمد عيسى، قالوا: حدثنا أبو اليمان الحكم بن نافع البهراني، ثنا شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، ثنا أنس بن مالك، عن أم حبيبة: عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم أنه قال: أريت ما يلقى أمتي بعدي، وسفك بعضهم دماء بعض، وسبق ذلك من الـلـه، كما سبق في الأمم قبلهم، فسألته: أن يوليني يوم القيامة شفاعة فيهم، ففعل[٣]. ثم عقب عليه فقال: والعلة عندهما فيه أن أبا اليمان حدث به مرتين، فقال مرة: عن شعيب، عن الزهري، عن أنس، و قال مرة: عن شعيب، عن ابن أبي حسين، عن أنس، ثم نقل تعليله، وسبب الادراج فيه، عن ابي اليمان من طريق الدارقطني حيث قال: وقد حدثني أبو الحسن علي بن محمد بن عمر، ثنا يحيى بن محمد بن صاعد، ثنا إبراهيم بن هانىء النيسابوري قال: قال لنا أبو اليمان: الحديث حديث الزهري، والذي حدثتكم عن ابن أبي حسين غلطت فيه بورقة قلبتها.

يقول الباحث: وعند النظر يظهر ما يلي:

١- ذكر بعض علماء الحديث علة هذا الحديث كما يلي:

أ. فقال ابن خزيمة: قد اختلف عن أبي اليمان في هذا الإسناد، فروى بعضهم هذا الخبر عن أبي اليمان، عن شعيب، عن عبدالـلـه بن عبدالرحمن بن أبي حسين، وقال بعضهم: عن الزهري[٤].

٢- رجح بعض المحدثين رواية ابن ابي الحسين هذه كما يلي:

أ. يقول الامام احمد: ليس هذا من حديث الزهري، إنما هو من حديث ابن أبي حسين، وأخبرني أنه من حديث شعيب إذ كان به ملصق بكتاب الزهري، قال: وبلغني أن أبا اليمان قد اتهم، وليس له أصل، كأنه يذهب إلى أنه اختلط بكتاب الزهري، إذ كان به ملصقا[٥].

ب. ووافقه على هذا احمد بن صالح فيما نقله ابو زرعة الدمشقي عنه[٦].

---

[1] - الجرجاني: علي بن الحسين، رسوم الحديث ص ٩١، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

[2] - سلامة: محمد خلف سلامة، لسان المحدثين ١/ ١٧١، طبعة الموصل ٢٠٠٧.

[3] - الحاكم المستدرك برقم ٢٢٧ ، ورواه ابن حنبل المسند برقم ٢٧٤٥٠ ، وابن خزيمة التوحيد ص٢٧٢ ، وابن بشران: الامالي برقم ١٥٩ ، والدقاق: محمد بن عبد الواحد الدقاق، مجلس في رؤية الـلـه برقم ١٥٩، طبعة مكتبة الرشد بالرياض، تحقيق شريف بن حاتم العولي، والطبراني المعجم الاوسط برقم ٤٦٤٨ و الكبير برقم ٤٠٩ .

[4] - ابن خزيمة التوحيد ص ٢٧٢ .

[5] - ابو زرعة: عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي، التاريخ ٤٩/١، طبعة المجمع اللغوي بدمشق.

[6] - المصدر السابق .

ت. ووافقه ايضا محمد بن يحيى الذهلي فيما قال البرذعي: قلت لمحمد بن يحيى في حديث أنس عن أم حبيبة حديث شعيب بن أبي حمزة حدثكم به أبو اليمان، وقال: عن ابن أبي حسين؟ فقال لي محمد بن يحيى: نعم، حدثنا به من أصله عن ابن أبي حسين فقلت: حدثنا به غير واحد عن أبي اليمان وقالوا: عن الزهري؟ فقال: لقنوه عن الزهري[1].

٣- رجح ابن كثير رواية الزهري عن انس فقال: هذا اسناد صحيح[2].

٤- ضعف بعض العلماء هذا الحديث، فقال الذهبي: تعين أن الحديث وهم فيه أبواليمان، وصمّم على الوهم، لأن الكبار حكموا بأن الحديث ما هو عند الزهري، واللـه أعلم[3].

٥- نقل بعض العلماء اقرار ابي اليمان بصحة احدى الروايتين كما يلي:

أ. قال الحراني: سألت يحيى بن معين، عن حديث أبي اليمان حديث الزهري، عن أنس، عن أم حبيبة؟ فقال يحيى: أنا سألت أبا اليمان، فقال: الحديث حديث الزهري، فمن كتبه عني من حديث الزهري، فقد أصاب، ومن كتبه عني من حديث ابن أبي حسين، فهو خطأ، إنما كتبته في آخر حديث ابن أبي حسين، فغلطت، فحدثت به من حديث ابن أبي حسين، وهو صحيح من حديث الزهري هكذا قال يحيى[4].

٦- رجال سند الحاكم ثقات، وسنده صحيح من طريق شعيب، عن الزهري، عن انس.

٧ – رجال سند الحاكم من الطريق الذي وقع فيه ابن ابي الحسين عن انس، ثقات وسنده ضعيف، فان ذكر ابن ابي حسين مدرج في السند خطأ من ابي اليمان باقراره، والاقرار سيد الادلة كما يقول علماء الاصول، وبهذا قضى كبار الحفاظ كما تقدم، وبه فيكون هذا الحديث بهذا السند ضعيفا، واللـه اعلم.

وبه انتهي من بحث هذا المطلب في إدراج اسم رجل في الإسناد، كعلة من علل الإسناد التي بحثها الحاكم في كتابه المستدرك، وأكتفي بهذا، اذ لم اقف على غير هذا المثال عنده، فاللـه اعلم.

المطلب الثالث عشر: الشك في الوقف أو الرفع.

كان من مباحث علم العلل عند المحدثين مما له تعلق بعلل الاسناد البحث في علة الشك في الوقف، او الرفع، وقد كان من علماء العلل الذين بحثوا هذه العلة في كتبهم الحاكم النيسابوري الذي نثر في كتابه المستدرك مباحث علل الاسناد، ومنها علة الشك في الوقف او الرفع، وعند النظر في كتابه المذكور، فقد وجدت انه قد بحث هذه المسالة كما يلي:

١- يراد بالشك في الوقف، او الرفع: تردد الراوي في اسناد حديث ما بجعله من قول الرسول صلى اللـه عليه وسلم، او قول الصحابي.

٢- اورد الحاكم في المستدرك نماذج لعلة الشك في الوقف، او الرفع أذكر منها ما يلي:

أ- ذكر حديث ابي هريرة: لا غرار في صلاة، ولا تسليم، فقال:

---

[1] - المصدر نفسه .

[2] - ابن كثير البداية والنهاية ٢٢٩/٢ .

[3] - الذهبي سير اعلام النبلاء ٣٢٣/١٠ .

[4] - ابن عساكر التاريخ ٢/١١٦/٥ المزي وتهذيب الكمال ١٥٢/٧ الذهبي سير اعلام النبلاء ٣٠٣/١٩ .

حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، وأبو بكر أحمد بن جعفر القطيعي، قالا: ثنا عبد الـلـه بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا عبد الرحمن بن مهدي، ثنا سفيان، عن أبي مالك الأشجعي، عن أبي حازم، عن أبي هريرة: عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم قال: لا غرار في صلاة ولا تسليم.

قال أحمد بن حنبل: فيما رأى أنه أراد أن لا يسلم، ويسلم عليك، وتغرير الرجل بصلاته: أن يسلم، وهو فيها شاك.

ثم عقب عليه فقال: وقد رواه معاوية بن هشام، عن الثوري، وشك في رفعه.

أخبرني محمد بن موسى بن عمران الفقيه، ثنا إبراهيم بن أبي طالب، ثنا أبو بكر، ثنا معاوية بن هشام، عن سفيان، عن أبي مالك الأشجعي، عن أبي حازم، عن أبي هريرة قال أراه رفعه قال: لا غرار في تسليم، ولا صلاة[1].

يقول الباحث: وعند النظر يظهر ما يلي:

أ – اشار بعض المحدثين الى رواية الوقف، فقال ابو داود: ورواه ابن فضيل على لفظ ابن مهدى، ولم يرفعه[2].

ب- صحح بعض العلماء الحديث بالرواية المرفوعة، وفي هذا يقول النووي: باسناد صحيح[3].

ج- واما عن معاوية بن هشام، فاليك اقوال اهل الجرح والتعديل فيه كما يلي[4]:

١- قال ابن معين: صالح، وليس بذاك.

٢- قال احمد: هو كثير الخطأ.

٣- وقال ابو حاتم: كأنه اقوم حديثاً، وهو صدوق.

٤- وقال الآجري عن أبي داود: ثقة.

٥- وقال ابن عدي: وقد أغرب عن الثوري بأشياء، وأرجو أنه لا بأس به.

٦- وقال الساجي: صدوق يهم.

٧- وقال ابن شاهين: رجل صدق، وليس بحجة.

د- رجال سند الحاكم ثقات، وسنده صحيح مرفوعا عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم، واما الرواية الموقوفة الواقعة على الشك من معاوية بن هشام، فهي شاذة لمخالفة معاوية بن هشام لمن هو اوثق منه، ولا يفيده هنا دفاع الحاكم عنها، وبه انتهي من بحث هذا المطلب في بيان علة الشك في الوقف أو الرفع، كعلة من علل الإسناد التي بحثها الحاكم في المستدرك، وأكتفي بهذا المثال، اذ لم اجد عند الحاكم الا هذا المثال، والـلـه اعلم.

المطلب الرابع عشر : الاختلاف في الاسناد :

---

[1] - الحاكم المستدرك برقم (٩٧٢-٩٧٣) ، ابن حنبل المسند برقم ٩٩٣٨ ، وابو داود السنن برقم ٩٢٩ ،والبزار المسند برقم ٩٧٤٨ ، والطحاوي مشكل الاثار برقم ١٥٩٧ ، وابو يعلى المسند برقم ٦٢٠٦ ،البيهقي السنن الكبرى برقم ٣٥٤٥ ،البغوي شرح السنة برقم ٣٢٩٩ .

[2] - ابو داود السنن (٣٤٩/١).

[3] - النووي خلاصة الاحكام (٥١١/١).

[4] - الرازي الجرح والتعديل (٨ ٣٨٥) ابن عدي الكامل ٤٠٧/٦ ابن شاهين: أبو حفص، عمر بن شاهين، تاريخ اسماء الثقات ٢٢٠/١، طبعة دار الكتب العلمية، بتحقيق القلعجي، وطبعة الدار السلفية بالكويت، بتحقيق صبحي السامرائي، العسقلاني تهذيب التهذيب (١٩٧/١٠)،.

كان من مباحث علل الاسناد التي شغل علماء العلل انفسهم بالبحث فيها علة الاختلاف في الاسناد حيث برع هؤلاء في البحث في هذه العلة، والتفصيل فيها، وكان ممن عني بالبحث فيها الامام الحاكم الذي كان ممن عرض لبحثه هذا النوع من علل الاسناد في ثنايا كتابه المستدرك، وعند النظر فيه، فقد وجدته قد بحث هذه المسألة كما يلي:

١- يقصد بالاختلاف في الاسناد: ورود الحديث بعدة اسانيد قد تلتقي في رجل واحد او لا، فاذا تساوت في القوة قبل جميعها، واذا لم تتساوى قبل الاقوى، فكان هو المحفوظ، ورد الادنى، فكان هو الشاذ.

٢- ورد في المستدرك احاديث وقع فيها اختلاف في الاسناد اذكر منها ما يلي:

أ – ذكر حديث ثوبان فقال:

١. حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا العباس بن الوليد بن مزيد البيروتي، حدثنا الأوزاعي، حدثني يحيى بن أبي كثير، حدثني أبو قلابة، حدثني أبو أسماء، حدثني ثوبان، رضي الله عنه، قال: خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لثماني عشرة ليلة خلت من شهر رمضان، فلما كان بالبقيع نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رجل يحتجم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أفطر الحاجم، والمحجوم[١].

ثم عقب عليه، فقال: قد أقام الأوزاعي هذا الإسناد، فجوده، وبين سماع كل واحد من الرواة من صاحبه، وتابعه على ذلك شيبان بن عبد الرحمن النحوي، وهشام بن عبد الله الدستوائي، وكلهم ثقات، فإذا الحديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.

يقول الباحث: ثم ساق الاختلاف في اسناده عن ثوبان، فقال:

اما حديث شيبان:

فأخبرناه أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عمرويه الصفار ببغداد من أصل كتابه، حدثنا محمد بن إسحاق الصغاني، حدثنا الحسن بن موسى الأشيب، ح وحدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، وعلي بن حمشاذ العدل، قالا: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، حدثنا الحسن، عن شيبان بن عبد الرحمن، عن يحيى بن أبي كثير، أخبرني أبو قلابة، أن أبا أسماء الرحبي، حدثه أن ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي في البقيع في رمضان، إذ رأى رجلا يحتجم، فقال: أفطر الحاجم، والمحجوم[٢].

وأما حديث هشام الدستوائي:

فأخبرنا أبو عمرو إسماعيل بن نجيد، حدثنا محمد بن أيوب، حدثنا أبو عمر الحوضي، حدثنا هشام، ح، وحدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، حدثنا أبو المثنى، حدثنا مسدد، حدثنا يحيى، عن هشام، عن يحيى بن أبي كثير، عن

[1] - الحاكم المستدرك برقم ١٥٥٨، ورواه ابن حنبل المسند برقم ٢٢٤٦٣ ، وابن حبان الصحيح برقم ٣٥٣٢ ، الطيالسي المسند برقم ١٠٨٢، والنسائي السنن الكبرى برقم ٣١٢٥ .

[2] - الحاكم المستدرك برقم ١٥٥٩ ، ابو داوود السنن برقم ٢٣٦٩ ، وابن ماجة السنن برقم ١٦٨٠ .

أبي قلابة، أن أبا أسماء الرحبي حدثه، أن ثوبان أخبره قال: بينما رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم يمشي بالبقيع في رمضان، إذ رأى رجلا يحتجم، فقال: أفطر الحاجم، والمحجوم[1].

ثم عقب على هذه الاسانيد الثلاثة فقال:

فهذه الأسانيد المبين فيها سماع الرواة الذين هم ناقلوها، والثقات الأثبات، لا تعلل بخلاف يكون فيه بين المجروحين على أبي قلابة وغيره.

يقول الباحث: ثم استئنف بيان الاختلاف في الاسانيد، فقال:

وعند يحيى بن أبي كثير فيه إسناد آخر صحيح على شرط الشيخين.

أخبرناه أبو عبد الـلـه محمد بن علي الصنعاني بمكة، حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن عباد، حدثنا عبد الرزاق، ح، وأخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي، حدثنا عبد الـلـه بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، حدثنا عبد الرزاق، ح، وحدثني أبو بكر محمد بن جعفر المزكي، حدثنا أبو بكر محمد بن إسحاق، حدثنا العباس بن عبد العظيم العنبري، حدثنا عبد الرزاق، أنبأ معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن إبراهيم بن عبد الـلـه بن قارظ، عن السائب بن يزيد، عن رافع بن خديج، قال: قال رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم: أفطر الحاجم، والمحجوم، وفي حديث إسحاق الدبري والمستحجم[2].

يقول الباحث: ثم عاد فذكر اختلافا اخر، فقال:

تابعه معاوية بن سلام، عن يحيى بن أبي كثير.

حدثنا علي بن حمشاذ، حدثنا عبيد بن شريك، أنبأ الربيع بن نافع، حدثنا معاوية بن سلام، حدثنا يحيى بن أبي كثير، عن إبراهيم بن عبد الـلـه بن قارظ، عن السائب بن يزيد، عن رافع بن خديج، عن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم نحوه[3].

يقول الباحث: ثم عقب على هذا كله، فقال: فليعلم طالب هذا العلم أن الإسنادين ليحيى بن أبي كثير قد حكم لاحدهما أحمد بن حنبل بالصحة، وحكم علي بن المديني للآخر بالصحة، فلا يعلل أحدهما بالآخر، وقد حكم إسحاق بن إبراهيم الحنظلي لحديث شداد بن أوس بالصحة.

يقول الباحث: ثم عاد فساق الحديث من طريق شداد بن اوس، فقال:

حدثناه أبو النضر الفقيه، حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي، حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا وهيب، ح، وحدثني محمد بن صالح بن هانئ، حدثنا أحمد بن سلمة، حدثنا إسحاق بن إبراهيم، حدثنا أحمد بن إسحاق الحضرمي، حدثنا وهيب، حدثنا أيوب، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن شداد بن أوس، أن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم

[1] - الحاكم المستدرك برقم ١٥٦٠، ابن حنبل المسند برقم ٢٢٤٣٦ .

[2] - الحاكم المستدرك برقم ١٥٦١ ، الترمذي السنن برقم ٧٧٤ .

[3] - الحاكم المستدرك برقم ١٥٦٢ ، ابن حنبل المسند برقم ١٥٨٦٦ ، وابن حبان الصحيح برقم ٣٥٣٥ .

أتى على رجل بالبقيع، وهو يحتجم، وهو آخذ بيدي لثمان عشرة خلت من رمضان، فقال: أفطر الحاجم، والمحجوم[1].

يقول الباحث: ثم عاد لبيان اختلاف اخر في حديث شداد، فقال: وقد اتفق الثوري، وشعبة على روايته، عن عاصم الأحول، عن أبي قلابة هكذا، فأخبرناه محمد بن علي الشيباني بالكوفة، حدثنا أحمد بن حازم الغفاري، حدثنا قبيصة بن عقبة، حدثنا سفيان، ح، وأخبرني أبو بكر بن حاتم المروزي، حدثنا محمد بن غالب، حدثنا أبو حذيفة، حدثنا سفيان، عن عاصم الأحول، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن شداد بن أوس، رضي الـلـه عنه، قال: مر رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم بمعقل بن يسار صبيحة ثماني عشرة من رمضان، وهو يحتجم، فقال: أفطر الحاجم، والمحجوم[2].

فحدثناه أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا إبراهيم بن مرزوق، حدثنا وهب بن جرير، حدثنا شعبة، وأخبرني أبو عمرو بن جعفر العدل، حدثنا يحيى بن محمد، حدثنا عبيد الـلـه بن معاذ، حدثنا أبي، حدثنا شعبة، عن عاصم، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن شداد بن أوس، أن النبي صلى الـلـه عليه وسلم مر برجل يحتجم في سبع عشرة من رمضان، فقال: أفطر الحاجم، والمحجوم[3].

حدثنا أبو محمد الحسن بن محمد بن إسحاق الإسفرائني، حدثنا محمد بن أحمد بن البراء، حدثنا علي بن المديني، قال: حديث شداد بن أوس، عن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم أنه رأى رجلا يحتجم في رمضان، رواه عاصم الأحول، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، ورواه يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان، ولا أرى الحديثين إلا صحيحين، فقد يمكن أن يكون سمعه منهما جميعا.

يقول الباحث: وعند النظر يظهر ما يلي:

١- ذكرت كتب العلل حديث افطار الحاجم والمحجوم كما يلي:

أ- يقول ابو حاتم: وسمعت أبي يقول: روى عبد الرزاق، عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن إبراهيم بن عبد الـلـه بن قارظ، عن السائب بن يزيد، عن رافع بن خديج، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم: أفطر الحاجم، والمحجوم.

قال أبي: إنما يروى هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان، واغتر أحمد بن حنبل بأن قال: الحديثين عنده، وإنما يروى بذلك الإسناد عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم: أنه نهى عن كسب الحجام، ومهر البغي، وهذا الحديث في: يفطر الحاجم، والمحجوم عندي باطل[4].

ب- ويقول الترمذي: سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: هو غير محفوظ، وسألت إسحاق بن منصور عنه، فأبى أن يحدث به عن عبد الرزاق، وقال: هو غلط، قلت له: ما علته؟ قال: روى عنه هشام الدستوائي، عن

[1] - الحاكم المستدرك برقم ١٥٦٣ ابو داوود السنن برقم ٢٣٧١ ، ابن حنبل المسند برقم ٢٢٥٠٢، وابن حبان الصحيح برقم ٣٥٣٤، النسائي الكبرى برقم ٣١٢٦ .

[2] - الحاكم المستدرك برقم ١٥٦٤ ، ابن حنبل المسند برقم ١٧١٥٨ ، وابن حبان الصحيح برقم ٣٥٣٣، والطيالسي المسند برقم ١٢١٤ .

[3] -الحاكم المستدرك برقم ١٥٦٥ ، ورواه ابن حنبل في مسنده برقم ١٧١٥٣ ، والبزار المسند برقم ٣٤٧٤ .

[4] -الرازي علل الحديث برقم ٧٢٣ .

يحيى بن أبي كثير، عن إبراهيم بن عبد الـلـه بن قارظ، عن السائب بن يزيد، عن رافع بن خديج، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم قال: كسب الحجام خبيث، ومهر البغي خبيث، وثمن الكلب خبيث، وسألت محمدا عن هذا الحديث، فقال: ليس في هذا الباب شيء أصح من حديث شداد بن أوس، وثوبان.

فقلت له: كيف بما فيه من الاضطراب، فقال: كلاهما عندي صحيح، لأن يحيى بن أبي كثير روى عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان، وعن أبي الأشعث، عن شداد بن أوس، روى الحديثين، جميعا.

قال أبو عيسى: وهكذا ذكروا عن علي بن المديني، أنه قال: حديث شداد بن أوس، وثوبان صحيحان.

وسألت محمدا عن أحاديث الحسن، في هذا الباب، فقال: يروى عن الحسن قال: حدثني غير واحد من أصحاب النبي صلى الـلـه عليه وسلم، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم.

قال محمد: ويحتمل أن يكون سمع من غير واحد[1].

٢- وافق الحاكم في بيان الاختلاف في اسناد هذا الحديث كل من:

النسائي في السنن الكبرى[2]، وابن حبان في صحيحه[3].

٣- رجال سند الحاكم في حديث ثوبان ثقات، وسنده صحيح، ولا يضره الاختلاف.

٤- رجال سند الحاكم في حديث شداد ثقات، وسنده صحيح، ولا يضره الاختلاف.

٥- رجال سند الحاكم في حديث رافع ثقات، وسند صحيح، ولا يضره الاختلاف، والـلـه اعلم.

ب- ذكر حديث ابي امامة فقال:

أخبرنا أبو جعفر محمد بن محمد بن عبد الـلـه البغدادي، ثنا أبو علاثة محمد بن عمرو بن خالد، ثنا أبي، ثنا المعتمر بن سليمان، قال: سمعت أبي يحدث، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن أبي أمامة رضي الـلـه عنه: أن رجلا جاء إلى النبي صلى الـلـه عليه وسلم، فقال: يا نبي الـلـه اشتريت مقسم بني فلان، فربحت فيه كذا وكذا[4] قال: أفلا أنبئك بما هو أكثر منه ريحاً، قال: وهل يوجد، قال: رجل تعلم عشر آيات، فذهب الرجل، فتعلم عشر آيات، فأتى النبي صلى الـلـه عليه وسلم، فأخبره.

إن كان عمرو بن خالد حفظ في إسناده سالم بن أبي الجعد، فإنه صحيح على شرط مسلم، غير أن البصريين من أصحاب المعتمر خالفوه فيه[5].

حدثناه علي بن عيسى، ثنا إبراهيم بن أبي طالب، ثنا عمرو بن علي، و أحمد بن المقدام، قالا: ثنا المعتمر قال: سمعت أبي يحدث، عن قتادة، عن أبي الجعد، أو ابن أبي الجعد، عن أبي أمامة رضي الـلـه عنه: عن النبي صلى الـلـه عليه و سلم نحوه[21].

---

[1] -الترمذي ترتيب علل الكبير برقم ٢٠٩/٢٠٨ .

[2] - النسائي السنن الكبرى من رقم ٣١٣٤ الى ٣٢١٤ لكن بتوسع .

[3] -ابن حبان الصحيح من رقم ٣٥٣٢ الى ٣٥٣٥ .

[4] - وردت في المستدرك مصحفة بلفظ في تخت كذا وكذا ، وصححتها من مصادر التخريج فليعلم .

[5] -الحاكم المستدرك برقم ٢٠٤٤ ، ورواه الطبراني الاوسط برقم ٢٨٧٢، وفي الكبير برقم ٨٠١٢ ، والبيهقي الشعب الايمان برقم ١٧٩٤ .

يقول الباحث، وعند النظر يظهر ما يلي:

١- ذكر الطبراني تفرد المعتمر بن سليمان بهذا الحديث، فقال: لم يرو هذا الحديث عن سليمان التيمي إلا ابنه [٣].

٢- يلحظ من التخريج انه قد وقع اختلاف على المعتمر بن سليمان، فرواه عنه عمرو بن خالد، وخالفه البصريون من اصحاب المعتمر، وهم عمرو بن علي، واحمد بن المقدام عند المصنف هنا، وعصام بن النضر عند الطبراني في الكبير، فرووه عن المعتمر، عن ابيه، عن قتادة، عن ابي الجعد، او ابن ابي الجعد، عن ابي امامة به.

٣- اما عن عمرو بن خالد، فهذه اقوال اهل الجرح والتعديل فيه كما يلي:

أ- سئل ابو حاتم عنه، فقال: صدوق[٤].

ب-قال العجلي: ثبت ثقة مصري[٥].

ج- وقال مسلمة: ثقة[٦].

د- وقال الحاكم عن الدارقطني: ثقة[٧].

٤- رجال سند الحاكم ثقات ، وسنده صحيح، ولا يضره الاختلاف على المعتمر، واللـه اعلم.

يقول الباحث: وبعد هذه الجولة الطويلة في ثنايا كتاب المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري، لاستجلاء مباحث علل الاسناد التي تم وصفها، ثم مقارنة كلامه في تلك العلل بكلام النقاد من علماء العلل، ممن تقدموه، كالأئمة: يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ومسلم، والنسائي، والترمذي، ومن مشايخه كالدارقطني، وابن عدي، وأبي علي الحافظ، وابن خزيمة، ومن جاء بعده من تلامذته: كالبيهقي، وأبي نعيم الأصفهاني، ومن جاء بعدهم من النقاد: كابن طاهر، وابن القطان، والنووي، والمنذري، والمزي، والعراقي، والعسقلاني، والذهبي، والزيلعي، وابن عبد الهادي، وغيرهم، وبهذا كله يتم لي الانتهاء من البحث في علل الاسناد عند الحاكم في مستدركه مما وجدت له امثلة صريحة دالة عليه في كتابه المذكور، وما لم أجد له أمثلة صريحة تركته، وإن كان قد ورد عنه أمثلة صريحة في غير المستدرك، ككتاب معرفة علوم الحديث، لكن شرط الدراسة هو كتاب المستدرك، وبه ألتزم، وفي ثناياه أبحث، واللـه المستعان.

المبحث الرابع: علل المتن:

كان مما عرض للبحث فيه علماء العلل في القديم والحديث، البحث في علل المتن، ويمكن ان نعرفها بانها امور خفية قادحا تمنع من صحة متن الحديث، واذا كانت العلة كما قرر علماء العلل تقع في السند كما تقع في المتن كما تقدم الحديث عنه، فقد حاول بعض الدارسين المعاصرين استنباط انواع لعلل المتن من خلال دراسة شرح

---

[1] - الحاكم المستدرك برقم ٢٠٤٥ .
[2] -انيس المعجم الاوسط برقم٢٠٥٨ .
[3] - انيس المعجم الاوسط برقم ٢٨٧٢ .
[4] -الرازي الجرح والتعديل ١٢٧٨
[5] -العجلي الثقات ١٣٧٦
[6] - العسقلاني تهذيب التهذيب ٢٣/٨ .
[7] -العسقلاني تهذيب التهذيب ٢٣/٨ .

علل الترمذي لشيخ علماء العلل المتأخرين ابن رجب الحنبلي، وبناءً عليه وأخذاً منه، فقد استنبط منه الدكتور همام سعيد أنواع علل المتن التالية:

١- ما كانت علته إحالة المعنى كلياً، أو جزئياً.

٢- ما كانت علته تحريفاً في لفظ من ألفاظه.

٣- ما كانت علته مخالفة الراوي الذي رواه لمقتضاه.

٤- ما كانت علته إدراج كلام آخر فيه ليس منه.

٥- ما كانت علته أنه لا يشبه كلام النبوة[١].

وعلى نفس المسير سار، ومن خلال دراسات العلل الأخرى عنده، فقد استنبط منه الدكتور خليل ملا خاطر الانواع التالية:

١-ادخال متن من متن، وكذا ادراج لفظة، او جملة في الحديث، وهي ليست منه.

٢-من روى بالمعنى، وهو غير حافظ للغات العرب، فأحال المعنى، وغيره، سواء كان التغير كليا، او جزيئا.

٣- التحريف في الفاظ الحديث نتيجة روايته مغلوطا، ثم بني عليه ما يغايره.

٤- تضعيف احاديث الراوي اذا روى ما يخالف رايه.

٥- احاديث رويت عن الصحابة، والصحيح عنهم رواية ما يخالفها.

٦- اضافة اقول إلى النبي لا تشبه كلام النبوة، سواء روايات الزهاد، او الفقهاء[٢].

كما واستنبط منها، ومن دراسات العلل الأخرى عند مشايخه المعاصرين، كالدكتور نور الدين العتر، الدكتور علي البقاعي الانواع التالية:

١ . علة الإدراج في المتن.

٢ . علة التصحيف في المتن.

٣ . علة القلب في المتن.

٤ . علة الاضطراب في المتن.

٥- علة الشذوذ في المتن[٣].

واخذا مما استنبط هولاء الافاضل، فقد طبقت كلام اهل العلم بالعلل في استنباط علل المتن على مباحث العلل التي ذكرها الحاكم في كتابه المستدرك، ونثرها فيه مفرقة في ثنايا كتابه المذكور، مما لعله لا يفطن له كثير من الدارسين، ويعسر العثور عليه عند كثير من الباحثين، وذلك بقصد تجليتها، وتقريبها للمختصين من أهل العلم، للدلالة على الخير، والإشادة بالفضل، والإعانة على الكشف عن علوم كثيرة، مستترة في كتاب الحاكم، غفل عنها الدارسون، فظهر لي ان عنده انواع علل المتن التالية:

---

[1] -ابن رجب شرح علل الترمذي (١٤٥\١).

[2] - خاطر الحديث المعلل برقم ١٤.

[3] -البقاعي الاجتهاد في علم الحديث (ص ٥٠٤) بتصرف .

المطلب الاول: زيادة الفاظ في الحديث:

كان من المباحث التي بحثها علماء العلل مبحث زيادة الفاظ في الحديث باعتباره علة من علل المتون، وقد كان من علماء العلل الذين عنوا بهذا البحث: الامام الحاكم النيسابوري الذي بحث زيادة الفاظ في الحديث كعلة عند المحدثين في ثنايا كتابه المستدرك، وعند العودة الى كتابه المذكور، فقد وجدته قد بحث هذه المسألة كما يلي:

أ- وقع عند الحاكم في المستدرك تعليل للمتون بزيادة الفاظ في الحديث، واليك امثلة من صنيعه هذا كما يلي:

١- ذكر حديث ابن عمر، فقال:

حدثنا إسماعيل بن محمد بن الفضل بن محمد الشعراني، ثنا جدي، ثنا نعيم بن حماد، ثنا عبد العزيز بن محمد، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يؤذن في شيء من الصلوات في السفر، ولا يقيم إلا للصبح، فإنه كان يؤذن، ويقيم[١].

ثم عقب عليه فقال: هذا حديث صحيح الإسناد، فقد احتج مسلم بعبد العزيز بن محمد، واحتج البخاري بنعيم بن حماد، والمشهور من فعل ابن عمر به.

حدثنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن بطة الأصبهاني، ثنا عبد الله بن محمد بن زكريا الأصبهاني، ثنا محرز بن سلمة العدني، ثنا عبد العزيز بن محمد، عن عبد الله بن عمر، عن نافع: أن ابن عمر: كان لا يؤذن في السفر، ولا يقيم في شيء من صلواته[٢].

يقول الباحث: وعند النظر يظهر ما يلي:

أ- اما عن نعيم بن حماد، فهذه اقوال اهل الجرح فيه كما يلي:

١- قال ابن معين: أنه يروى عن غير الثقات[٣].

٢- وقال العجلي: مروزي ثقة [٤].

٣- وقال ابو عروبة: كان نعيم بن حماد مظلم الأمر[٥].

٤- وقال ابو حاتم: محله الصدق [٦].

٥- قال النسائي: ضعيف[٧].

٦- وقال ابو الفتح الازدي: كان يضع الحديث في تقوية السنة، وحكايات عن العلماء في ثلب أبي حنيفة، مزورة، كذب[٨].

---

[1] - الحاكم المستدرك برقم ٧٣٨ ، ولم اقف عليه عند غير المصنف فالله اعلم .

[2] - الحاكم المستدرك برقم ٧٣٩،ورواه عبدالرزاق المصنف برقم ١٨٩٣ ، وابن المنذر: محمد بن إبراهيم النيسابوري، الاوسط في الإجماع والاختلاف والسنة، برقم ١٢٠٥، طبعة مكتبة السنة بالقاهرة، بتحقيق جماعة من المحققين، وطبعة دار طيبة، بالمدينة المنورة، بتحقيق حماد صغير،والطبراني المسند الشامين برقم ٣١٨٣،، والبيهقي السنن الكبرى برقم٢٠٢٠ .

[3] - ابن عدي الكامل (٢٥١/٨).

[4] - العجلي الثقات برقم ١٨٥٨ .

[5] - ابن عدي الكامل (٢٥١/٨).

[6] - الرازي الجرح والتعديل برقم ٢١٢٥ .

[7] - ابن عدي الكامل (٢٥١/٨).

[8] - ابن عدي الكامل (٢٥١/٨).

٧- وقال ابن عدي: وقد اثنى عليه قوم، وضعفه قوم، وكان ممن يتصلب في السنة، ومات في محنة القرآن في الحبس، وعامة ما انكر عليه هو هذا الذي ذكرته، وارجوا ان يكون باقي حديثه مستقيما[١].

ب- ضعف بعض المحدثين رفع حديث ابن عمر، فقال البيهقي: وبعض الناس رفع حديث ابن عمر، وهو وهم فاحش[٢].

ت- ابان بعض المحدثين عن زيادة الفاظ في الرواية التي ساقها الحاكم، وفي هذا يقول الذهبي:

رواه نعيم بن حماد عنه، فرفعه، وزاد: إلا الصبح، فإنه يؤذن، ويقيم[٣].

ث- رجال سند الحاكم في الرواية الاولى ثقات ما عدا نعيم، وقد تقدم الكلام فيه، وبه، فيكون سنده ضعيفا، والزيادة التي ادرجها نعيم في الحديث غير مقبولة، واللـه اعلم.

ج- رجال سند الحاكم في الرواية الثانية ثقات، وسنده صحيح موقوفا على بن عمر، ولهذا صححها ابو بكر بن المنذر، فقال: ثبت ان ابن عمر كان يقيم في السفر لكل صلاة اقامة الا صلاة الصبح، لانه كان يؤذن لها ويقيم[٤].

٢- ذكر حديث ابن عباس، فقال:

حدثني أبو بكر محمد بن أحمد بن بالوية، ثنا أبو المثنى العنبري، ثنا عبد اللـه بن مسلمة، ثنا زهير، عن عمرو ابن أبي عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم قال: لعن اللـه من ذبح لغير اللـه، لعن اللـه[٥]، من غير تخوم الأرض، و لعن اللـه من كمه الأعمى عن السبيل، ولعن اللـه من سب والديه، لعن اللـه من تولى غير مواليه، لعن اللـه من عمل عمل قوم لوط[٦].

ثم عقب عليه، فقال: وحدثنا عبد اللـه بن مسلمة، ثنا عبد العزيز بن محمد، ثنا عمرو بن أبي عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي اللـه عنهما، عن النبي صلى اللـه عليه وسلم، وزاد فيه: لعن اللـه من وقع على بهيمة[٧].

يقول الباحث: وعند النظر يظهر ما يلي:

أ-رجال سندي الحاكم في كلا الطريقين ثقات، وسنده صحيح، ولا تضره هذه الاضافة.

ب- لم تذكر كتب العلل هذه العلة غير القادحة، فتعد اضافة معرفية في علم العلل مصدرها الحاكم في مستدركه، واللـه أعلم.

٣-ذكر حديث العرباض، فقال:

---

[1] -المصدرر نفسه .

[2] -البيهقي السنن الكبرى ٤١٧/١

[3] -الذهبي تلخيص المستدرك (٣٢٢/١).

[4] - ابن المنذر الاوسط (١٨٤/٣).

[5] - سقطت من المستدرك ،واستدركتها من المسند .

[6] - الحاكم المستدرك برقم ٨٠٢٥، رواه ابن حنبل المسند برقم ٢٨١٧ ، وابن حبان صحيحه برقم ٤٤١٧ ،وابو يعلى المسند برقم ٢٥٣٩ .

[7] - الحاكم المستدرك (٣٩٦/٤)، ورواه ابن حنبل : المسند برقم ٢٩١٧ ، وعبد بن حميد المنتخب برقم٥٨٩ ، والبيهقي الكبرى برقم ١٧٤٧٣ ، و شعب الايمان برقم ٤٩٨٨، والطبراني المعجم الكبير برقم١١٣٨١، والاجري: محمد بن عبيد، ذم اللواط برقم ١٥، طبعة مكتبة السنة بالقاهرة، بتحقيق عمرو محمد سليم.

حدثناه أبو الحسن أحمد بن محمد العنبري، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، وأخبرنا أبو بكر محمد بن المؤمل، ثنا الفضل بن محمد قالا: ثنا أبو صالح عن معاوية بن صالح، وأخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر القطيعي، ثنا عبد الـلـه بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا عبد الرحمن ـ يعني ابن المهدي ـ عن معاوية بن صالح، عن ضمرة بن حبيب، عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي: أنه سمع العرباض بن سارية قال: وعظنا رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم موعظة ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقلنا يا رسول الـلـه إن هذا لموعظة مودع، فإذا تعهد إلينا قال: قد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك، ومن يعش منكم، فسيرى اختلافا كثيرا، فعليكم بما عرفتم من سنتي، وسنة الخلفاء المهديين الراشدين من بعدي، وعليكم بالطاعة، وإن كان عبدا حبشيا، عضوا عليها بالنواجذ[1].

فكان أسد بن وداعة يزيد في هذا الحديث: فإن المؤمن كالجمل الأنف حيث ما قيد انقاد[2]، وقد تابع عبد الرحمن ابن عمرو على روايته، عن العرباض بن سارية ثلاثة من الثقات الأثبات من أئمة أهل الشام منهم: حجر بن حجر الكلاعي[3].

يقول الباحث: وعند النظر يظهر ما يلي:

١- اشار بعض الحفاظ الى تفرد اسد بن موسى بهذه الزيادة، فقال احمد بن صالح: ليس في حديث ضمرة هذه الكلمة: وإنما المؤمن إلى آخره[4].

٢- واما اسد بن وداعة، فاليك اقوال اهل الجرح والتعديل فيه كما يلي[5]:

أ. قال ابن معين: كان هو، وأزهر الحرازي، وجماعة يسبون عليا.

ب. وقال النسائي: ثقة.

ت. وقال الذهبي: شامي ناصبي سباب عداده في التابعين.

٣- واما عبدالرحمن بن عمرو السلمي، فهذه اقوال النقاد فيه كما يلي:

أ- ذكره البخاري في التاريخ الكبير، ولم يذكر فيه جرحا، ولا تعديلا[6].

---

[1] -الحاكم المستدرك برقم ٣٣١ ،ورواه ابو داود السنن برقم ٤٩٠٩ ،والترمذي السنن برقم ٢٦٧٦ ،والطبراني الكبير برقم ١٥٠٤٥ ، الاجري: محمد بن عبيد، الشريعة برقم ٨٧، طبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان، المصورة عن طبعة الفقي، وابو طاهر المخلص: محمد بن عبد الرحمن البغدادي، الامالي برقم ٧٣، طبعة دار الرشد بالرياض، والبيهقي: أحمد بن الحسين، الاعتقاد الهادي إلى سبيل الهدى والرشاد (٢٢٩/١)، طبعة الإفتاء السعودي، تحقيق البهلال، و الكبرى برقم٢٠٨٣٥ ، والداني: أبو عمرو الداني، الرسالة الوافية في التوحيد ٢٤٥، طبعة مكتبة السنة بالقاهرة، تحقيق عبد الـلـه حجاج. وابن منظور: جمال الدين محمد بن الحسين المصري، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر ٢٦٧/٥ ، طبعة دار الفكر، دمشق – سوريا، تحقيق جماعة من المحققين.

[2] - رواه ابن حنبل المسند برقم ١٧١٨٢ ، وابن ماجه السنن برقم ٤٣ ، اللالكائي شرح اعتقاد اهل السنة برقم ٧٩ ، وابو نعيم المسند المستخرج على صحيح مسلم ٣٦/١ ، والبيهقي المدخل برقم ٢٩ .

[3] - منهم حجر بن حجر عند الحاكم المستدرك برقم ٣٣٢ ، ويحيى بن ابي المطاع عنده برقم ٣٣٣ ، ومعبد بن عبدالـلـه بن هشلم القرشي كما اشار اليه المصنف عقب رقم ٣٣٣ ، وجبير بن نفير كما عند ابي نعيم المستخرج ، والمهاجر بن حبيب كما في ابن ابي عاصم السنة برقم٢٨ ، وخالد بن معدان كما في البيهقي الشعب برقم ٧١٠٩ .

[4] -اللالكائي اعتقاد اهل السنة ٧٤/١ .

[5] -الذهبي ميزان الاعتدال برقم ٨١٦ ، والعسقلاني لسان الميزان (٩٣\٢)، والذهبي المغني الضعفاء برقم ٦١٠ .

[6] - البخاري التاريخ الكبير برقم ١٠٣٢ .

ب- وذكره ابن حبان في الثقات[1].

ج- قال ابن القطان مجهول، والحديث لا يصح[2].

د- ورد عليه العراقي، فقال: وروى عنه ابنه جابر، وضمرة بن حبيب، وعبد الأعلى بن هلال، ومحمد ابن زياد الإلهاني، فالرجل معروف العين، والحال معا[3].

٥- روى عنه جماعة، ولم يوثقه معتبر، فهو مستور الحال[4].

٤- اشار بعض العلماء الى من تابع عبدالرحمن في روايته، وفي هذا يقول ابو نعيم:

وقد روى هذا الحديث عن العرباض بن سارية ثلاثة من تابعي الشام، معروفين، مشهورين: عبد الرحمن بن عمرو السلمي، وحجر بن حجر، ويحيى بن المطاع بروايات مختلفة[5].

٥- صحح بعض المحدثين هذا الحديث، فقال ابو نعيم: هذا حديث جيد صحيح من حديث الشاميين[6].

٦- رجال سند الحاكم ثقات ماعدا عبد الرحمن، ففيه جهالة، وقد توبع كما تقدم، وبه فيكون الحديث حسنا.

٧- رجال سند الحاكم في رواية الزيادة ثقات ماعدا اسد، وقد تكلم فيه بعضهم كما تقدم، وقد تابعه ضمرة ابن حبيب، وبه فيكون الحديث حسنا لغيره، واللـه اعلم.

يقول الباحث: وبهذا البحث الذي رايت انتهي من بحث علة اضافة كلام على متن الحديث عند الحاكم في مستدركه، كعلة من علل المتن لأنتقل بعون اللـه الى مطلب اخر في ابواب علل المتن، واللـه المستعان.

المطلب الثاني: إبدال متن بغيره:

كان من مباحث علم علل الحديث التي عني المحدثون بالبحث فيها، البحث في تعليل متون الحديث بابدال متن بغيره، ولقد كان من علماء العلل الذين عنوا بالبحث في هذا النوع من علل المتون، وتجليتها، وبيان مواضع الخلل فيها، الامام الحاكم النيسابوري الذي نثر في كتابه المستدرك على الصحيحين امثلة لهذا النوع من العلل، وعند العودة الى كتابه المذكور، فقد وجدته قد بحث هذه العلة كما يلي:

١- يقصد بابدال المتن: وضع متن مكان اخر على سبيل الخطأ.

٢- قد يكون الابدال لكل المتن، وقد يكون لجزء من المتن.

٣- لم اقف عند الحاكم في المستدرك على امثلة لابدال كل المتن.

٤- وجدت في المستدرك امثلة لابدال جزء من المتن، ومن امثلة هذا مايلي:

أ- ذكر حديث مسروق، فقال:

---

[1] -ابن حبان الثقات برقم ٤٠٩٨ .

[2] -العراقي: عبد الرحيم بن الحسين، ذيل ميزان الاعتدال برقم ٥٢٣، طبعة جامعة أم القرى، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي، وابن القطان بيان الوهم ٨٩/٤.

[3] -العراقي ذيل الميزان ١٤٦/١ .

[4] - الوادعي: مقبل بن هادي الوادعي، نشر الصحيفة (١٠٩\١)، طبعة مكتبة السنة بالقاهرة.

[5] -ابو نعيم: أحمد بن عبد اللـه الأصبهاني، الضعفاء (٤٦\١)، طبعة دار الثقافة بالمغرب، تحقيق فاروق حمادة.

[6] - المصدر السابق .

حدثني علي بن حمشاد، ثنا علي بن عبد العزيز، ثنا أبو نعيم، ثنا الحسن بن صالح، عن مطرف، عن الشعبي، عن مسروق، قال: كان أصحاب القضاء من أصحاب رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم ستة: عمر، وعلي، وعبد الـلـه، وأبي، وزيد، وأبو موسى رضي الـلـه عنهم[1].

يقول الباحث: ثم عقب عليه، فقال:

هكذا حدثنا، وفي أكثر الروايات، وأصحها معاذ بن جبل بدل أبي موسى.

يقول الباحث: وعند النظر يظهر مايلي:

١- لم تذكر كتب العلل هذا الحديث، وعلته، فتعد هذه اضافة علمية في علم العلل عند الحاكم.

٢- لم اقف على هذا التعليل عند غير المصنف هنا، ولم اقف على من نقله عنه.

٣- رجال سند الحاكم ثقات، وسنده صحيح الى مسروق من قوله، فيكون من باب الحديث المقطوع الصحيح.

٤- لم اقف على الرواية الصحيحة التي اشار اليها الحاكم، والـلـه اعلم.

ب- ذكر حديث سعيد بن زيد فقال:

حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنا علي بن عبد العزيز، و محمد بن غالب: قالا: ثنا أبو حذيفة، وثنا دعلج بن أحمد السجزي ببغداد، ثنا عبد العزيز بن معاوية النصري، ثنا أبو حذيفة، ثنا سفيان الثوري، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن عبد الـلـه بن ظالم، عن سعيد بن زيد قال: قال رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم: عشرة في الجنة، فذكر أبا بكر، وعمر، وعثمان، وعلياً، وطلحة، والزبير، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد ابن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وعبد الـلـه بن مسعود رضي الـلـه عنهم[2]، ثم عقب عليه، فقال: هذا حديث تفرد بذكر ابن مسعود فيه أبو حذيفة، وقد احتج البخاري بأبي حذيفة، إلا أنهما لم يحتجا بعبد الـلـه بن ظالم.

يقول الباحث وعند النظر يظهر مايلي:

١- ذكرت بعض كتب العلل حديث سعيد كما يلي :

أ- يقول ابن ابي حاتم: وسألت أبي عن حديث؛ رواه عبد العزيز الدراوردي، عن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، عن جده عبد الرحمن بن عوف، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم، قال: عشرة في الجنة، ورواه موسى بن يعقوب الزمعي، عن عمر بن سعيد بن شريح، عن عبد الرحمن بن حميد، عن أبيه، عن سعيد بن زيد، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم.

قلت لأبي: أيهما أشبه؟ قال: حديث موسى أشبه، لأن الحديث يروى عن سعيد من طرق شتى، ولا يعرف عن عبد الرحمن بن عوف، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم في هذا شيء[3].

ت- وقال الدارقطني: هو حديث يرويه عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن، عن أبيه.

---

[1] -الحاكم المستدرك برقم ٥٣١٥ ،ورواه الطبراني المعجم الكبير برقم ٥٢٩ ، وابو نعيم معرفة الصحابة برقم ٧٠٦، والبيهقي المدخل ١٠٩ ، وابن عساكر تبين الكذب ٨٠/١

[2] -الحاكم المستدرك برقم ٥٣٨٤، ورواه ابن عبدالبر الاستيعاب (٣٠٢\١)، وقال عنه : باسناد حسن جيد .

[3] -الرازي العلل برقم ٢٦١٣ .

١.واختلف عنه؛ فرواه عمر بن سعيد بن سريج، عن عبد الرحمن بن حميد، عن أبيه، عن سعيد بن زيد.

٢.ورواه الدراوردي، عن عبد الرحمن بن حميد.

٣.واختلف عنه؛ فرواه مروان بن محمد الطاطري، عن الدراوردي، عن عبد الرحمن بن حميد، عن أبيه، عن سعيد بن زيد.

٤.وخالفه جماعة منهم سعيد بن منصور، وقتيبة بن سعيد، ويحيى الحماني، وضرار بن صرد، وإسحاق بن أبي إسرائيل، فرووه عن الدراوردي، عن عبد الرحمن بن حميد، عن أبيه، عن جده عبد الرحمن بن عوف، حدثنا عبد الـلـه بن محمد، قال حدثنا ابن جامع، قال: حدثنا علي بن عبد العزيز، قال: حدثنا أبو حذيفة بن عقبة، قال: حدثنا سفيان الثوري، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن ابن ظالم، عن سعيد بن زيد، قال: كنا مع رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم على حراء، فذكر عشرة في الجنة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن مالك، وسعيد بن زيد، وعبد الـلـه بن مسعود رضي الـلـه عنهم[١].

ج- وقال العقيلي: وهذا الحديث حدثناه يحيى بن عثمان، قال: حدثنا نعيم بن حماد، قال: حدثنا ابن إدريس، عن حصين، عن هلال بن يساف، عن عبد الـلـه بن ظالم المازني، قال: لما قدم معاوية الكوفة أقام المغيرة بن شعبة خطباء يلعنون علياً، وفي الدار سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، فأخذ بيدي، فقال: ألا ترى إلى هذا الظالم الذي يأمر بلعن رجل من أهل الجنة، فأشهد على التسعة أنهم في الجنة، ولو شهدت على العاشر لم آثم، قال رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم: وهو على حراء اثبت حراء، فليس عليك إلا نبي، أو صديق، أو شهيد، قال: قلت من التسعة؟ قال رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم: أبو بكر، وعمر، وعلي، وعثمان، وطلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمن بن عوف، قلت من العاشر، فوقف هنيهة، ثم قال: أنا، وهكذا رواه هشام، وخالد، وأبو الأحوص، وزائدة، وشعبة، وسفيان الثوري في رواية الفريابي، وأبي حذيفة عنه.

ورواه وكيع ، عن سفيان عن منصور ، وحصين جميعا ، عن هلال بن يساف ، عن عبد الـلـه بن ظالم ، عن سعيد بن زيد ، حدثناه يحيى بن عثمان ، عن نعيم عنه.

ورواه عمرو الأودي، عن وكيع، عن سفيان، فقال: عن منصور، وحصين، عن عبد الـلـه بن ظالم، ولم يذكر هلال بن يساف، وقال معاوية بن هشام، عن سفيان، عن منصور، عن هلال، عن حيان بن غالب، وقال أبو خالد القرشي، وعبيد بن سعيد، وقاسم الجرمي، عن سفيان، عن منصور، عن هلال بن يساف،عن فلان بن حيان، عن عبد الـلـه بن ظالم، عن سعيد بن زيد القصة، وقال أبو نعيم: عن سفيان، عن منصور، عن هلال، عن أبي ظالم، عن سعيد، وبحسب أصحابي القتل، ولم يذكر من هذا الحديث شيئاً، وحيان بن غالب ليس بمشهور بالنقل، وقد روى هذا عن سعيد بن زيد بغير هذا الإسناد، رواه إبراهيم بن طهمان، عن الحجاج بن الحجاج الباهلي، عن علي بن زيد، عن عدى بن ثابت، عن المغيرة بن شعبة، عن سعيد بن زيد، ورواه الوليد بن جميع، عن أبي الطفيل، عن سعيد بن زيد، ورواه موسى بن يعقوب الزمعي، عن عمرو بن سعيد بن سريح، عن عبد

[١] -الدارقطني العلل برقم ٦٦٦ .

الرحمن بن حميد، عن أبيه، عن سعيد بن زيد، ورواه شعبة، عن الحر بن الصياح، عن عبد الرحمن الأخنس، عن سعيد بن زيد، وروى صدقة بن المثنى عن جده رياح بن الحارث، عن سعيد بن زيد، وروى صالح بن موسى الطلحي، عن عاصم بن بهدلة، عن زر بن حبيش، عن سعيد، ورواه محمد بن أنس، عن الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن سعيد بن زيد، ورواه زياد بن علاقة، عن سعيد بن زيد، ذكر بعضهم قصته حراء، وبعضهم يذكر عشرة في الجنة لا يذكر حراء[1].

٢- واما عن عبداللـه بن ظالم، فهذه اقوال النقاد فيه كما يلي:

ا- قال البخاري: ولم يصح، وليس له حديث الا هذا[2].

ب- قال العجلي: ثقة[3].

ت- قال الازدي: لا يتابع على حديثه[4].

٣- رجال سند الحاكم ثقات ما عدا عبد اللـه بن ظالم، فهو مختلف فيه، ولو سلم لكان مجهولا، وبه، فيكون سنده ضعيفا، وخاصة للاختلاف الشديد الذي ذكره كل من: ابي حاتم، والدارقطني، والعقيلي، واللـه اعلم، لكن يشهد له حديث علي في هذا المعنى[5]، وحديث عبد الرحمن بن عوف[6]، وبه، فيكون سنده حسنا لغيره بغير زيادة ابن مسعود.

وبهذا يتم لي البحث في علة ابدال المتن، بوصفها أحد علل المتن التي بحثها الحاكم في كتابه المستدرك، واللـه المستعان.

المطلب الثالث: اختصار متن الحديث:

كان من مباحث علم علل الحديث التي عني علماء العلل بالبحث فيها، علة اختصار متن الحديث، وقد كان من علماء العلل الذين عنوا بالبحث في هذا الباب الهام من علم العلل، الامام الحاكم الذي نثر مباحث العلل في كتابه المستدرك على الصحيحين، ومنها: علة اختصار متن الحديث، وعند العودة الى كتابه المذكور، فقد وجدته قد بحث هذا الباب كما يلي:

١- يقصد باختصار متن الحديث: اسقاط الراوي كلمات من متن الحديث على سبيل الخطأ، وقد تفضي الى تغيير المعنى.

٢- وردت في المستدرك نماذج لعلة اختصار متن الحديث، اذكر منها ما يلي:

أ- ذكر حديث ابي البداح، فقال:

حدثني أبو علي الحسين بن علي بن داود المصري بمكة، ثنا أحمد بن محمد بن جرير، ثنا الحارث بن مسكين، ثنا عبد الرحمن بن القاسم، حدثني مالك، عن عبد اللـه بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، أن ابن

---

[1] -العقيلي الضعفاء ٢٦٨/٢

[2] -البخاري التاريخ الكبير برقم ٣٦٨ .

[3] -ابن حبان الثقات برقم ٩١٣ .

[4] -العسقلاني تعجيل المنفعه ٩٩٦ .

[5] - حديث علي : رواه ابو داوود السنن برقم ٤٦٥١ والاجري الشريعة برقم ١١٥٠ والبزار المسند برقم ٥٥٩ .

[6] - رواه ابن حبان الصحيح برقم ٧٠٠٢ والنسائي الكبرى برقم ٨١٣٩ وابو يعلى المسند برقم ٨٥٩ .

عاصم بن عدي رضي اللـه عنهما، أخبره عن أبيه: أن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم رخص لرعاء الإبل في البيتوتة، يرمون يوم النحر، ثم يرمون الغد، أو من بعد الغد ليومين، ثم يرمون يوم النفر[1].

ثم ذكره، فقال ايضا:

حدثناه أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن عبد اللـه بن عبد الحكم، أنا ابن وهب، أن: مالكا حدث، عن عبد اللـه بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه: أن أبا البداح بن عاصم بن عدي، عن أبيه: أن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم رخص لرعاء الإبل في البيتوتة، يرمون يوم النحر، ثم يرمون من الغد، ثم يرمون يوم النفر[2].

ثم عقب عليه، فقال:

صحيح الإسناد جوده مالك بن أنس، و زلق غيره فيه، ولم يخرجاه.

ثم نقل تعليله عن ابن معين، فقال:

فسمعت أبا العباس محمد بن يعقوب يقول: سمعت العباس بن محمد الدوري، يقول: سمعت يحيى بن معين، يقول في حديث أبي البداح بن عاصم بن عدي: يرويه مالك بن أنس، عن عبد اللـه بن أبي بكر، عن أبيه، عن أبي البداح بن عاصم بن عدي، عن أبيه: أن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم رخص للرعاء أن يرموا يوما، ويدعوا يوما.

قال يحيى: وهذا خطأ إنما هو كما قال مالك: قال يحيى: وكان سفيان إذا حدثنا بهذا الحديث، قال: ذهب علي في هذا الحديث شيء[3].

قال الحاكم: وقد أسند أبو البداح بن عاصم بن عدي، عن أبيه.

يقول الباحث: وعند النظر يظهر ما يلي:

١- الذي يظهر من صنيع الحاكم فيما نقله، عن ابن معين ان هناك رواية مختصرة، فيها الرمي ليوم واحد كرخصة للرعاء، وقد اختصرت من الرواية التي تفيد ان الرمي يكون في ثلاثة ايام.

٢- كانت الرواية المختصرة التي اخطأ فيها ابن عيينة، وقال فيها: ذهب علي في هذا الحديث شيء، والتي نص غير واحد من الحفاظ على خطئه فيها، وقد رتبت حكما جديدا غير المراد في الرواية الصحيحة.

٣- كان تعبير سفيان بن عيينة الذي تقدم نقله تعليلا للرواية المختصرة التي رتبت حكما جديدا كما تقدم.

٤- رجال سند الحاكم في الرواية التامة رواية مالك، ثقات، وسنده صحيح، وقد صححه غير واحد من الحفاظ.

---

[1] -الحاكم المستدرك برقم ١٧٩٥ ورجاله ثقات ، وسنده صحيح ، وهي الرواية التي أصاب فيها مالك كما يرى ابن معين ، والحديث رواه مالك : الموطأ رواية محمد بن الحسن برقم (٤٩٥) ، وابن حنبل المسند برقم ٢٣٨٢٦ ، وابو يعلى المسند برقم ٦٨٣٦ وابن ابي خيثمة التاريخ برقم ٤٣٧٨ ، و الترمذي السنن برقم ٩٥٥ ، وابن خزيمة الصحيح برقم ٢٩٧٩ ، والنسائي السنن برقم (٤٠٦١) ، وابن الجارود المنتقى برقم (٤٧٨)، والطبراني الكبير برقم ١٣٨٩٢ ،والبيهقي السنن الكبرى ٩٩٥٥ ، وابن عبدالبر التمهيد (٢٥٣/١٧)، وابو احمد الحاكم الكنى (٣٨٧/٢).

[2] - الحاكم المستدرك برقم ٥٧٧٢ .

[3] -الحاكم المستدرك برقم ٥٧٧٣ والحديث رواه ابو داوود السنن برقم ١٩٧٨ وابن ماجه السنن برقم ٣٠٣٦ وابن حنبل المسند برقم ٢٣٨٢٥ وابن حبان الصحيح برقم ٣٨٨٨ والنسائي الكبرى برقم ٤٠٦٠ .

٥- رجال سند الحاكم في الرواية المختصرة رواية ابن عيينة ثقات، وسنده ضعيف، لوقوع العلة القادحة بتغيير متن الحديث، والـلـه اعلم، وقد تقدم الكلام فيما يخص هذا الحديث، في علة له سبقت، وهي الاختلاف في اسم أبي البداح، وقد عرضت للبحث فيها عند الحديث عن موارده في التعليل، وما نقله من تعليل للأحاديث عن ابن معين، وأشرت هناك إلى أن له علة أخرى، وهي اختصار متن الحديث التي تقدم الكلام فيها، وعليه فهذا هو المثال الوحيد الذي وقفت عليه في مستدرك الحاكم، كمثال لتعليل متون الاحاديث باختصارها صراحة من كلام الحاكم رحمه الـلـه تعالى، باعتبارها علة من علل الإسناد، التي بحث في كتابه المذكور.

يقول الباحث: وبعد هذه الجولة الطويلة التي رافقت فيها الحاكم في كتابه المستدرك بغية العثور على نماذج لعلل متون الحديث الواقعة صراحة في ثنايا كتابه المستدرك، مما نص على وجوده فيما وقفت عليه، وبه يتم لي نهاية البحث في علل المتن عند الحاكم، وبتمام هذا، أنتهي من بيان أنواع علل الإسناد والمتن عنده، كدراسة تطبيقية لتعليل الحديث في كتابه المذكور، وصفاً عملياً لتلك المعرفة الكبيرة بعلم العلل، والتي أشار إليها العلماء، كما تقدم النقل عنهم، والتي ظهرت في الدارس من خلال المطالب السابقة التي باحث فيها الحاكم النيسابوري في كتابه المستدرك محل الدراسة، وعليه فليلحظ الناظر البصير في ما ذكرته في بحث علل الاسناد، والمتن عند الحاكم ما يلي:

١- حرص الباحث على ذكر امثلة دالة على ابواب العلل المتعلقة بالسند، والمتن من كلام الحاكم الصريح في كتابه المستدرك، وليس في كتبه الأخرى، وليس من كلام غيره المستفاد من فهم الناس لصنيعه في كتابه، وذلك حتى لا نقوله ما لم يقل، ولا ندعي عليه ما ليس عنده.

٢- قام الباحث بمقارنة كلام الحاكم في هذه الابواب المعللة بكلام اخوانه من علماء العلل ممن تقدمه او تأخر عنه.

٣- ناقش الباحث كلام الحاكم، وغيره في التعليل في الباب المخصوص، فربما وافق، وربما خالف بحسب اجتهاده، وفق مناهج البحث عند اهل العلم، وما خرج عن سننهم، بل استضاء بنورهم، وقدح بزندهم، وحاله معهم، كما قال أبو سعيد بن الأعرابي رحمه الـلـه: ما نحن فيمن سبقنا، إلا كأمثال بقلٍ نبت في أعجاز نخل طوال[1]، فبهم عرفنا، وبعلومهم تعلمنا.

٤- اذا اعوزالمثال الصريح المنقول عن الحاكم في المستدرك، سواءً كان في النسخ المطبوعة المتداولة بين الناس، أو نقله عنه حذاق تلامذته، كأبي بكر البيهقي، في كتبه المعروفة المتداولة، والذي شهد له ابن حجر، بأنه أوثق في الحديث من شيخه الحاكم، في مطلب ما تركته، حتى لا احمل الحاكم ما لم يحتمل، ولا أقوله ما لم يقل، ولم أتركه غفلاً بغير كلام، ولا بحث، فإن في ذلك خللاً واضحاً، وعليه فما نقص من مطالب العلل، التي نص الناس عليها في كتبهم، التي عنيت بالبحث والتفتيق، في أمثال هذه الأبواب، فهذه علة نقصه، وسبب عدم وجوده في هذا البحث، ويرجو الباحث من ناظر في كلامه

[1] - البغدادي، موضح أوهام الجمع والتفريق ٤/١.

هنا ان يحتمل قصوره بهذا العذر، ويعتل له بهذه العلة، التي يرى فيها بعض العذر له، لتخفف عنه عناء العتاب، واللـه المستعان.

٥- يقول الباحث: وعلى هذا كله، فإن ما تقدم من الحديث عن الثناء على الحاكم في المعرفة بعلم العلل، وبيان مكانته فيه، كما تقدم، ثم بيان منهجه وطريقته في التعليل، ثم تفتيق علم العلل عنده، لبيان أنواع علل الإسناد، ثم علل المتن عنده، ما ذلك كله إلا كمقدمة أستشرف بها للفصل الثالث المعقود، لبيان أثره في علماء العلل الذين جاءوا بعده، وبيان مدى تأثرهم به، وحسن تعاملهم مع دراساته، وتقويمهم لما في كتابه، من كلام جاد مبدع في هذا الباب الهام، واللـه أعلم.

الفصل الثالث: أثره في علم العلل:

لئن كان الحاكم على قدر كبير من المعرفة بعلوم الحديث عامة، وبعلم علل الحديث خاصة حتى سمعت كلام اهل العلم في الثناء عليه بذلك، ووصفه بالمعرفة في علم العلل، حتى احوج الى معرفة مباحث العلل عنده، ومعرفة منهجه في التعليل، وطريقته فيه كما سبق بيانه، وتقدم الحديث عنه في مبحث سابق ، فألزم هذا بالضرورة ان يطلع الدارس على انواع علل الاسناد، وعلل المتن عنده، ولما كان اللـه تعالى قد خلد ذكر العلماء بأحد طريقتين: الاولى: بحمل تلاميذهم لعلومهم التي برعوا فيها، وتلقي من جاء بعدهم لمفردات العلوم التي نقلت عنهم، ومنها علم العلل، وثانيها: المصنفات العلمية التي صنفها هؤلاء، فحفظت علومهم، وخلدت اسانيدهم، وحفظت ذكرهم في العالمين، وعلى هذا كله فقد كان لا بد للدارس من بيان اثر الحاكم في علم علل الحديث، عند من جاء بعده من علماء الحديث عامة، وعلماء العلل خاصة، وذلك من خلال تتبع، ودراسة نقول من جاء بعده من العلماء المتأخرين المختصين بعلم العلل عنه، ومدى تقبلهم لآرائه، ودورانهم في فلك علومه، موافقة او مخالفة، بما يحوج بالضرورة الى بيان ذلكم الاثر الكبير الذي تركه الحاكم في مدونات علم العلل التي جاءت بعده، وكتب علماء الحديث التي نقلت عنه على تعدد انواعها ككتب التخريج، وكتب الجوامع، وكتب الاطراف، وشروح الاحاديث، وغيرها من كتب الحديث المتداولة بين أهل العلم المختصين بهذا العلم، وكان لاهلها حديث علمي معه، وحوار معرفي في علم العلل، في ضوء قواعد الصناعة الحديثية، ووفق طرائق المحدثين في البحث والنقد والنظر، وعند النظر والبحث في تلك المدونات المصنفة، فأنه يمكن لي وصف اثره في علم العلل من خلال المباحث التالية:

١- **المبحث الاول: التأثر به، والاعتماد عليه:**

يقصد بالتاثر به، والاعتماد عليه: اتخاذ المحدثين كتبه مراجعا، والعودة اليها، ونقل مفردات علم العلل التي تطرق لبحثها في كتبه عامة، وكتابه المستدرك خاصة، فقد تأثر المحدثون بكلام الحاكم في تعليل الاحاديث، فنقلوا عنه، وتبنوا اقواله في باب علل الحديث، وعند النظر في مصنفات من جاء بعده من المحدثين، فقد وجدت انهم قد تاثروا به، واعتمدوا عليه كما يلي:

أ- التأثر به، والاعتماد عليه نظريا:

عند النظر في دراسات المتاخرين في علم علل الحديث، فقد وجدت انهم قد اعتمدوا كلامه النظري في باب التقعيد لعلم العلل، فهذا شيخ اهل العلل المتاخرين ابو الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي شارح كتاب العلل الصغير للترمذي، ينقل عنه عند بحث مسائل العلل في ثنايا كتابه شرح علل الترمذي، فعند النظر في كتابه المذكور، فقد وجدته قد نقل عن الحاكم مباحث العلل التالية:

١- اهمية الاسناد[١].

٢- حكم الرواية عن الضعفاء والمجروحين[٢].

٣- الكلام في ابي مقاتل السمرقندي[٣].

٤- حكم الرواية بالاجازة من غير مناولة[٤].

٥- حكم الحديث المرسل[٥].

٦- تكملة حكم الحديث المرسل، وبيان راي النخعي وحماد بن ابي سليمان، وابي حنيفة، وصاحبيه فيه[٦].

٧- حكم مراسيل سعيد بن المسيب[٧].

٨- اكثر اهل الحديث على الاحتجاج بحديث من لا يعرف ما يحدث به، ولا يحفظه[٨].

٩- حكم حديث المدلس، وانه اذا لم يذكر سماعه في الرواية، فحكم حديثه حكم المرسل[٩].

١٠- التفريق بين اخبرني، وعن[١٠].

١١- حكم الزيادة في السند، والمزيد في متصل الاسانيد[١١].

١٢- حكم الزيادة في المتون[١٢].

١٣- تعريف الحديث الشاذ[١٣].

١٤- اثبت اصحاب الاوزاعي: ابو اسحاق الفزاري[١٤].

١٥- وصف هشام بن عروة بالتدليس[١٥].

١٦- التخريج من روايات الشامين عن زهير بن محمد الخراساني[١٦].

---

[1] -ابن رجب شرح العلل (٦٢\١).
[2] - ابن رجب شرح العلل (٨٨\١).
[3] - ابن رجب شرح العلل (٩٩\١).
[4] - ابن رجب شرح العلل (٢٧٠\١).
[5] - ابن رجب شرح العلل (٢٨٠\١).
[6] - ابن رجب شرح العلل (٢٦٩\١).
[7] - ابن رجب شرح العلل (٣١٨\١).
[8] -ابن رجب شرح العلل (٣٤٩\١).
[9] - ابن رجب شرح العلل (٣٥٤\١-٣٥٥).
[10] - ابن رجب شرح العلل (٣٦٤\١).
[11] -ابن رجب شرح العلل (٤٢٧\١).
[12] -ابن رجب شرح العلل (٤٣٠\١).
[13] -ابن رجب شرح العلل (٤٥٨\١).
[14] -ابن رجب شرح العلل (٥٤٩\٢).
[15] - ابن رجب شرح العلل (٦٠٤\٢).
[16] -ابن رجب شرح العلل (٦١٨\٢).

يقول الباحث: فهذه الامثلة السابقة، وان لم تكن من كتابه المستدرك، الا انها تمثل امثلة لاعتماد علم من اعلام علم العلل المتاخرين على مصنفات الحاكم في علم العلل الذي اشتهر به، ووصفه العلماء بالمعرفة به، كما تقدم.

ولم يكن علماء الحديث في العصر الحديث، ومنهم من له عناية خاصة بعلم العلل، ببعد عن التأثر بمعارف الحاكم في علم العلل في الجانب النظري منها، فعند النظر في أبحاث هؤلاء، فقد وجدت أنهم قد تأثروا بالحاكم، واعتمدوا كلامه بعلم العلل، ولا يستقيم الحال بلا مثال، وهذه أمثلة لصنيعهم هذا كما يلي:

أ- يقول الدكتور العتر في التعقيب على كلام ابن رجب: وذكر الحاكم أن أئمة الحديث على أن القول للأكثريين الذين أرسلوا الحديث، وهذا يخالف تصرفه في المستدرك: لا إشكال في هذا ، لأن الحاكم عندما ذكر أن أئمة الحديث يرجحون رواية الأكثر، أراد من قوله أئمة الحديث، أكثر أئمة الحديث، ثم اختاره رأيً آخر، هو لذي انتهى إليه المحققون في مسألة زيادة الثقة في السند، وعمل عليه في المستدرك[1].

ب- ويقول أيضاً: والتحقيق الذي يضبط حكم الحدبث المدلس في رأينا، ويجمع ما تفرق فيه من آراء العلماء، أن ننظر إلى حال المدلس، فنعطيه الحكم المناسب،وذلك ما يشير إليه صنيع الإئمة المحققين في هذا الفن، في بيانهم أقسام التدليس والمدلسين كالحاكم النيسابوري في معرفة علوم الحديث[2].

ت- ويقول المليباري: يظن كثير من المتأخرين أن العلة لا تطلق على مرويات الضعفاء، وأن ميدانها مرويات الثقات، وفي تعريفهم للعلة إشارة إلى ذلك، وهو فيما قاله ابن الصلاح: عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة في صحة الحديث والحديث المعلل: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها[3]، فإذا كان القصد من سلامة الظاهر، وغموض السبب، وخفائه أن يكون الحديث المعلول من مرويات الثقات، كما هو واضح من كتب المصطلح، فإن حديث الضعيف يخرج من تعريف العلة، وذلك بسبب هذا القيد، لكون الراوي ضعيفا، وبالتالي يتعين أن تكون مرويات الثقات هي ميدان وقوع العلة، ولعل مستندهم في ذلك، هو ما قد يفهم من ظاهر قول الإمام الحاكم، وهذا نصه:وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واهٍ، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات، أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه فيصير الحديث معلولا، والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير[4].

ولا شك في أنه يفهم من ظاهر هذا النص أن ميدان العلة هو أحاديث الثقات، دون أحاديث الضعفاء، إذ قال: ليس للجرح فيها مدخل، أي ليس لضعف الراوي مدخل في تعليل الحديث؟

بيد أنه تترتب على هذا الفهم بعض الإشكالات، ولتوضيح ذلك أطرح التساؤلات الآتية:

---

[1] - العتر، هامش شرح العلل ٤٢٧/١

[2] - العتر، هامش شرح العلل ٣٥٥/١

[3] - ابن الصلاح: تقي الدين أبي عمرو، علوم الحديث ص٢١٢، طبعة دار الفكر، دمشق – سوريا، بتحقيق العتر.

[4] - الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص٩٤.

ما معنى كلمة الثقة، هنا في هذا السياق؛ هل معناها هو الذي يتبادر إليه الذهن الآن، وهو كون الراوي حافظا متقنا، أو أن معناها أعم من ذلك؟ وهو أن يكون الراوي حسن السلوك ،وصدوق الـلـهجة، غير متعمد الخطأ، وبالتالي قد يكون الراوي الموصوف بأنه ثقة: متقنا وضابطا، وقد يكون ضعيفا غير متقن.

ماذا يعني بالمجروح؛ هل هو الضعيف عموما أو المتروك خاصة دون الضعيف غير المتروك؟

ماذا يعني بالكثرة في قوله: وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات؟

ما معنى لفظة الجرح في قوله: ليس للجرح فيها مدخل.

ومن خلال الإجابة عن هذه التساؤلات تتجلى الإشكالات الواردة في حمل قول الحاكم على أن مرويات الثقات هي التي تكون ميدانا لوقوع العلة، دون مرويات الضعفاء.

وإذا كان من الممكن تفسير كلمة الثقة، بأنه العدل الضابط القليل الأخطاء، فإن هذا التفسير لا يتسق مع قوله وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات، إلا إذا حمل هذا القول على غير ظاهره، وذلك لأن العلة إذا كانت كثيرة في أحاديث الراوي ،فإن هذا الراوي لا يكون ثقة، إذ الثقة عدل ضابط قليل الخطأ، أي قليل الروايات المعلولة، ولذلك فإن قوله: وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات، لا ينبغي حمله على ظاهره، وإنما يكون معناه كما أوضحه الحاكم نفسه بقوله: أن يحدثوا بحديث له علة ،فيخفى عليهم علمه ،فيصير الحديث معلولا، والحجة فيه عندنا الحفظ، والفهم، والمعرفة لا غير.

يعني بذلك أن العلة تكثر عادة في أحاديث الثقة من جهة كون العلة بعيدة عن شعور من يتلقى الحديث منه، ثم يرويه عنه لثقته بحاله، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار حديثه ،وشهرته بين الحفاظ، وهذا معنى قول الحاكم: وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات، ولا يعني بذلك أن مرويات الثقات كثيرة العلل حقيقة، وإلا فإن الراوي الذي كثرت في مروياته العلل لا يكون ثقة أبدا، وإنما يكون ضعيفا.

بيد أن هذا المعنى لن يستقيم إلا إذا حملت كلمة الجرح في قوله: ليس للجرح فيها مدخل على مطلق الضعف، وجعلت كلمة المجروح في قوله: حديث المجروح ساقط واه، تشمل جميع أصناف الضعفاء، مع أن هذا التفسير لا يقره سياق كلام الإمام الحاكم، إذ ورد في السياق ذكر المجروح مقيدا بكونه ساقط الحديث، ومن المعلوم أن المجروحين ليسوا كلهم ساقطي الحديث، فمنهم من يكتب حديثه، ومنهم من يسقط حديثه، ولذلك يكون المقصود بالمجروح الراوي المتروك الساقط الحديث دون غيره من الضعفاء الذين يكتب حديثهم للاعتبار والمقارنة.

وإذا كان المجروحون ليسوا كلهم ساقطي الحديث، فإن نص الحاكم - في ضوء التأويل السابق، وهو أن المقصود بالثقة العدل المتقن- لا يشمل إلا أحاديث الثقة ،وأحاديث المتروك، لورود المجروح في هذا النص بمقابل الثقة مقيدا بكونه ساقط الحديث، وعليه، فإن الحاكم لم يكن من خلال نصه نافيا ولا مثبتا لمدى إطلاق العلة على أحاديث الضعفاء غير الساقطين، وبهذا أصبح كلامه ناقصا، وغير مستوعب الجوانب. كما أن هذا التفسير لا يقره منهج كتب العلل في ذكر الأحاديث المعلولة عموما، إذ كانت تضم أحاديث الضعفاء أكثر من أحاديث الثقات.

وبما أن كلمة الثقة جاء ذكرها في نص الحاكم بمقابل المجروح الساقط حديثه، فإنه ينبغي أن يكون معناها أوسع مما سبق، بحيث يشمل جميع أنواع الرواة المقبولين غير المتروكين، إذ يكون معنى هذه الكلمة عندئذ كل راو صالح عدل ، سواء أكان ثقة ،أم ضعيفا، وإن كان تفسيرها بهذا المعنى غير معهود لدينا، فإنه ليس بغريب على المحدثين النقاد، بل كان مألوفا لديهم[1].

ث- ويقول أيضاً[2]: أما الحاكم فقد أراد بالشاذ ما هو أدق ،وأغمض من الحديث المعلول، إذ إنه فرق بينهما بقوله: الشاذ غير المعلول، فإن المعلول ما يوقف على علته أنه دخل حديث في حديث ،أو وهم فيه راو، أو أرسله واحد فوصله واهم ، فأما الشاذ، فإنه حديث يتفرد به ثقة عن الثقات، وليس للحديث أصل بمتابع لذلك الثقة[3].

ويعود ليقول: وهذا القيد - وإن لم يصرح به الحاكم - فإنه يفهم من سياق كلامه، والأمثلة التي ساقها للحديث الشاذ.

ويضيف: فمقصود الحاكم بقوله: الشاذ غير المعلول، أنه غير واضح العلة، ولا يعني أنه نوع منفصل عن العلة.

كما أن الحاكم رحمه اللـه، لم يرد بقوله في الشاذ تفردا مطلقا، وإنما أراد نوعا خاصا من تفردات الثقات مما يتوقف الناقد الجهبذ عن قبوله ،والإحتجاج به لوجود الوهم فيه ، والدليل على ذلك ما شرحه في قسم الغريب والأفراد، وهذا نصه:

فنوع منه غرائب الصحيح - ثم ذكر المثال من حديث عبد الواحد بن أيمن عن أبيه عن جابر بن عبد اللـه يقول: كنا يوم الخندق نحفر ... الحديث ، رواه البخاري في الجامع الصحيح - فهذا حديث صحيح وقد تفرد به عبد الواحد بن أيمن عن أبيه، وهو من غرائب الصحيح[4].

ومن الجدير بالذكر في هذه المناسبة أنه قد يرد لفظ الشاذ في نصوص بعض الأئمة، مثل الخليلي، والحاكم والبيهقي في غير ما ذكروا من المعنى، ألا وهو مجرد الغرابة، فكما يقال هذا حديث غريب صحيح يقال هذا شاذ صحيح، ومعنى الشاذ هنا غريب فقط .

يقول الباحث:هذه نقولٌ عن بعض المعاصرين،يراد منها بيان مدى تأثر علماء العلل المعاصرين ، بمعارف علم العلل المبثوثة في كتب الحاكم، وذلك في باب التنظير والتقعيد لعلم العلل، وهي دالة على مدى تأثر هؤلاء المعاصرين به ، واعتمادهم كتبه ، والدوران في فلكه.

ب- التاثر به، والاعتماد عليه عمليا:

كان من المصادر العلمية في علم العلل، التي اعتمد عليها علماء العلل المتاخرين، كتب علماء العلـل في الطبقـة الأولى لعلماء العلل، ككتب يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، ومحمد بن يحيى الذهلي، ثم كتب الطبقة التـي

---

[1] المليباري: الحديث المعلول ص ١٩٤ فما بعدها

[2] المصدر نفسه ص١٩٤-١٩٧ بتصرف

[3] الحاكم المعرفة ص٩٤.

[4] المصدر نفسه ص٩٤، يقول الباحث: والحديث المشار إليه في كلام الحاكم، رواه البخاري في الصحيح برقم ٤١٠١.

تلتهم من تلامذتهم، ككتب البخاري، ومسلم، والنسائي، ثم كتب طبقة مشايخ الحاكم، كمحمد بن يعقوب، وأبي علي الحافظ، والدارقطني، وابن عدي، تلك الكتب التي ألفت في القرن الرابع الهجري، وكان من هذه الكتب مصنفات الحاكم، وكان من اشهر واجل مصنفاته كتابه المستدرك على الصحيحين الذي حوى جملة وافرة من مباحث علم العلل التطبيقية، والتي سبق الحديث عنها، وعند النظر في كتب المتاخرين، فقد وجدتهم قد تأثروا به، واعتمدوا عليه كما يلي:

١- نقل ابن التركماني حديث ابي هريرة، من وجد سعة، فلم يضح، فلا يقربن مصلانا، فقال: اخرجه الحاكم في المستدرك من حديث عبد الـلـه بن يزيد المقرى، عن ابن عياش كذلك مرفوعا، وقال: صحيح الاسناد، اوقفه ابن وهب، الا ان الزيادة من الثقة مقبولة، والمقرى فوق الثقة[١].

يقول الباحث: وعند النظر يظهر ما يلي:

أ-عند العودة الى المستدرك للحاكم، فقد وجدته قد اورد هذا الحديث مرفوعا، وموقوفا، فقال: أخبرنا الحسن بن الحسن بن أيوب، ثنا أبو حاتم الرازي، ثنا عبد الـلـه بن يزيد المقري، ثنا عبد الـلـه بن عياش، ثنا عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الـلـه عنه، قال: قال النبي صلى الـلـه عليه وسلم: من كان له مال، فلم يضح، فلا يقربن مصلانا، وقال مرة: من وجد سعة، فلم يذبح، فلا يقربن مصلانا[٢].

فحدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن عبد الـلـه بن عبد الحكم، أنبأ ابن وهب، أخبرني عبد الـلـه بن عياش، عن عبد الرحمن الأعرج، حدثه عن أبي هريرة رضي الـلـه عنه قال: من وجد سعة، فلم يضح معنا، فلا يقربن مصلانا[٣].

أوقفة عبد الـلـه بن وهب إلا أن الزيادة من الثقة مقبولة، وأبو عبد الرحمن المقري فوق الثقة.

ب-اعل بعض المحدثين الحديث بالوقف كما يلي:

١-يقول الترمذي: الصحيح عن أبي هريرة أنه موقوف، ورواه جعفر بن ربيعة، وغيره عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة موقوفاً[٤].

٢ - يقول البيهقي: فالصحيح أنه موقوف على أبي هريرة[٥].

٣ - ويقول ابن عبدالهادي: موقوفا، وهو اشبه بالصواب[٦].

٤- ويقول ابن حجر: لكن اختلف في رفعه ووقفه، والموقوف أشبه بالصواب[٧].

ت- وافق بعض المحدثين الحاكم على ترجيح رواية الرفع، وفي هذا يقول ابن حجر: والذي رفعه ثقة [٨].

---

[1] - ابن التركماني الجوهر النقي ٢٦٠/٩ .

[2] -الحاكم المستدرك برقم ٧٥٦٥ ، وابن حنبل المسند برقم ٨٢٥٦ ، وابن ماجة السنن برقم ٣١٢٣ ،والبيهقي المعرفة برقم ٥٦٣٦ .

[3] - الحاكم المستدرك برقم ٧٥٦٦ ، والدارقطني السنن برقم ٤٧٤٣ ، والبيهقي السنن الكبرى برقم ١٩٤٨٦ .

[4] - البيهقي السنن الكبرى (٢٠٦\٩)، قلت : ولم اقف عليه في كتب الترمذي المطبوعة ،فالـلـه اعلم .

[5] -البيهقي المعرفة (١٩٩\٧).

[6] -ابن عبدالهادي التنقيح (٥٦٤\٣).

[7] -العسقلاني فتح الباري (٣\١٠).

[8] -العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر، الدراية في تخريج أحاديث الهداية (٢١٣\٢)، طبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان، المصورة عن طبعة اليماني.

ث- ضعف بعض المحدثين هذا الحديث، وفي هذا يقول ابن حزم: وأما حديث أبي هريرة فكلا طريقيه من رواية عبد الـلـه بن عياش بن عباس القتباني، فليس معروفا بالثقة، فسقط كل ما موهوا به في ذلك[1].

ج- واما عن عبدالـلـه بن عياش، فهذه اقوال النقاد فيه كما يلي:

١- قال أبو حاتم: ليس بالمتين، صدوق يكتب حديثه، وهو قريب من ابن لهيعة.

٢- وقال أبو داود، والنسائي: ضعيف.

٣- وذكره ابن حبان في الثقات.

٤- وقال ابن يونس: منكر الحديث.

٥- وقال ابن حجر: حدث مسلم عنه في الشواهد، لا في الاصول[2].

ح- لم تذكر كتب العلل المتخصصة هذا الحديث، فيعد إضافة معرفية، تضاف إلى ما فيها.

خ- رجال سند الحاكم في كلا الطريقين ثقات ما عدا عبدالـلـه بن عياش، فهو ضعيف كما تقدم، وبه فيكون سنده ضعيفا لحال عبد الـلـه، وللاختلاف الواقع فيه، والـلـه اعلم .

٢- ذكر ابن عبدالهادي حديث: انها من الطوافين عليكم والطوافات[3].

ثم قال: ورواه الحاكم في المستدرك، وقال: هذا حديث صحيح، ولم يخرجاه، على انهما على ما اصلاه في تركه، غير انهما قد شهدا جميعا لمالك بن انس انه الحكم في حديث المدنيين، وهذا الحديث مما صححه مالك، واحتج به في الموطا.

يقول الباحث: وعند النظر يظهر ما يلي:

١- ذكر الحاكم هذا الحديث في المستدرك، فقال: حدثنا أبو العباس، حدثنا الحسن بن علي بن عفان، حدثنا زيد ابن الحباب، حدثنا مالك بن أنس، عن إسحاق بن عبد الـلـه بن أبي طلحة، عن حميدة بنت عبيد بن رفاعة، عن كبشة بنت كعب بن مالك، وكانت تحت ابن أبي قتادة، أن أبا قتادة، دخل عليها، فسكبت له وضوءاً، فجاءت هرة لتشرب منه، فأصغى لها أبو قتادة الإناء حتى شربته، قالت كبشة: فرآني أنظر إليه، فقال: أتعجبين يا بنت أخي؟ فقلت: نعم، فقال: إن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم، قال: إنها ليست بنجس، إنها من الطوافين عليكم، والطوافات.

هذا حديث صحيح، ولم يخرجاه على أنهما على ما أصلاه في تركه، غير أنهما قد شهدا جميعا لمالك بن أنس أنه الحكم في حديث المدنيين، وهذا الحديث مما صححه مالك، واحتج به في الموطأ[4].

---

[1] -ابن حزم المحلى (٣٥٧\٧).

[2] -العسقلاني تهذيب التهذيب (٣٠٧\٥)، والذهبي الميزان (٤٦٩\٢).

[3] - ابن عبدالهادي: محمد بن أحمد بن عبد الهادي، تعليقة على العلل لابن ابي حاتم (ص١٣٠) ، طبعة مكتبة السنة بالقاهرة، تحقيق جماعة من المحدثين.

[4] -الحاكم المستدرك برقم ٥٦٧ ، ورواه مالك الموطا (رواية محمد بن الحسن) برقم ٩٠ ،و ابو داود السنن برقم ٧٥ ، وابن حنبل المسند برقم ٢٢٦٣٣ ، والدارمي السنن ٧٣٦ ، والترمذي السنن برقم ٩٢ ، والدارقطني السنن برقم ٢١٩ ، والبيهقي السنن الكبرى برقم ١٢٠٣ ، وابن الجارود الملتقى برقم ٦٠ ، والطحاوي شرح معاني الاثار برقم ٤٥ ، وابن ماجة السنن برقم ٣٦٧ ، والنسائي السنن (٥٥/١و١٧٨) .

٢- وافق بعض المحدثين الحاكم في رايه في هذا الحديث، ورواية مالك له، وفي هذا يقول البيهقي: هكذا رواه مالك بن أنس فى الموطإ، وقد قصر بعض الرواة بروايته، فلم يقم إسناده، قال أبو عيسى: سألت محمدا يعنى ابن إسماعيل البخاري، عن هذا الحديث فقال: جود مالك بن أنس هذا الحديث، وروايته أصح من رواية غيره[1].

٣- وافق ابن عبدالهادي في نقل كلام الحاكم ابن الملقن، فقال: وقال الحاكم في المستدرك: هذا حديث صحيح، ولم يخرجه البخاري ومسلم، على أنهما قد استشهدا جميعا بمالك بن أنس، وأنه الحكم في حديث المدنيين، وهذا الحديث مما صححه مالك، واحتج به في الموطأ[2].

٤- ذكر بعض علماء العلل هذا الحديث كما يلي:

أ- يقول الدارقطني: يرويه إسحاق بن عبد الـلـه بن أبي طلحة.

١. واختلف عنه؛ فرواه مالك بن أنس، عن إسحاق، فحفظ إسناده، فقال: عن حميدة بنت عبيد بن رفاعة، عن كبشة بنت كعب بن مالك، وكانت تحت ابن أبي قتادة، عن أبي قتادة.

٢. ورواه يونس بن عبيد، وحسين المعلم، عن إسحاق بن عبد الـلـه بن أبي طلحة، عن أم يحيى وهي حميدة بنت عبيد، وهي امرأة إسحاق بن عبد الـلـه، عن خالتها ابنة كعب، عن أبي قتادة.

٣. وكذلك رواه همام بن يحيى، وإبراهيم بن أبي يحيى، ورواه هشام بن عروة، عن إسحاق.

٤. واختلف عنه؛ فرواه ابن جريج، عن هشام، عن إسحاق، عن امرأته، عن أمها، عن أبي قتادة، وهذه الرواية موافقة لرواية مالك، ومن تابعه.

٥. ورواه ابن نمير ، عن هشام نحو هذا.

٦. وقال أبو معاوية عن هشام، عن إسحاق من بني زريق، عن أبي قتادة، فنقص من الإسناد حميدة امرأة إسحاق.

٧. ورواه عبد الـلـه بن إدريس، وعبد الـلـه بن داود الخريبي، عن هشام، عن إسحاق، عن أبي قتادة، لم يذكر بينهما أحدا.

٨. ورواه وكيع، عن هشام، وعلي بن المبارك، عن إسحاق، عن امرأة عبد الـلـه بن أبي قتادة، عن أبي قتادة، وافق أبا معاوية في روايته، عن هشام، ونقص من الإسناد امرأة إسحاق.

٩. ورواه ابن عيينة، عن إسحاق، عن امرأة أبي قتادة، نقص من الإسناد امرأة.

١٠. وقال نصر بن علي، عن ابن عيينة، عن إسحاق، عن امرأة أبي قتادة، أو عن امرأة، عن امرأة أبي قتادة، عن أبي قتادة، فإن كان ضبط هذا عن ابن عيينة، فقد أتى الصواب.

---

[1] -البيهقي السنن الكبرى (٢٤٥\١).

[2] - ابن الملقن البدر المنير (٥٥١/١).

١١. وروى عبد اللـه بن عمر العمري، عن إسحاق، عن أنس، عن أبي قتادة، ووهم في ذكر أنس.

١٢. ورواه حماد بن سلمة، عن إسحاق، عن أبي قتادة، مرسلا.

١٣. ورواه عبد اللـه بن عمر، عن إسحاق، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي صلى اللـه عليه وسلم، قاله إسماعيل بن عياش عنه، ووهم في ذكر أبي سعيد، وكل هؤلاء رفعوه إلى النبي صلى اللـه عليه وسلم.

١٤. ورواه عكرمة، وعبد اللـه بن أبي قتادة، عن أبي قتادة موقوفا، ورفعه صحيح، ولعل من وقفه لم يسأل أبا قتادة: هل عنده عن النبي صلى اللـه عليه وسلم فيه أثر أم لا؟ لأنهم حكوا فعل أبي قتادة حسب.

وأحسنها إسنادا ما رواه مالك، عن إسحاق، عن امرأته، عن أمها، عن أبي قتادة، وحفظ أسماء النسوة وأنسابهن، وجود ذلك، ورفعه إلى النبي صلى اللـه عليه وسلم[1].

٢- وقال ابن منده: أم يحيى اسمها حميدة، وخالتها هي كبشة، ولا يعرف لهما رواية إلا في هذا الحديث، ومحلهما محل الجهالة، ولا يثبت هذا الخبر من وجه من الوجوه، وسبيله سبيل المعلول[2].

٥-رد ابن حجر على ابن منده، فقال: وأما حالهما، فحميدة روى عنها مع إسحاق ابنه يحيى، وهو ثقة عند ابن معين، واما كبشة، فقيل إنها صحابية، فإن ثبت، فلا يضر الجهل بحالها، واللـه أعلم[3]، وسبقه الى هذا ابن الملقن، فقال: وقد ظهر أن جميع ما علـله به ابن منده - وتوبع عليه - فيه نظر.

أما قوله: إن حميدة لا تعرف لها رواية إلا في هذا الحديث، فخطأ، فلها ثلاثة أحاديث: أحدها: هذا. وثانيها: حديث تشميت العاطس، أخرجه أبو داود مصرحا باسمها، والترمذي مشيرا إليه، فإنه قال: عن عمر بن إسحاق ابن أبي طلحة، عن أمه، عن أبيها. وحسنه الترمذي على ما نقله ابن عساكر في أطرافه، والذي رأيته فيه: أنه حديث غريب، وإسناده مجهول. وثالثها: حديث رهان الخيل طلق، رواه أبو نعيم في معرفة الصحابة من حديث يحيى بن إسحاق بن عبد اللـه بن أبي طلحة، عن أمه، عن أبيها مرفوعا به.

وأما قوله في كبشة فكما، قال: فلم أر لها حديثا آخر، ولا يضرها ذلك، فإنها ثقة كما سيأتي.

وأما قوله: إن محلهما الجهالة، فخطأ، أما حميدة، فقد روى عنها إسحاق بن عبد اللـه بن أبي طلحة، راوي حديث الهرة، وابنه يحيى في حديث تشميت العاطس من طريق أبي داود، وقد وثقه ابن معين.

---

[1] - الدارقطني العلل برقم ١٠٤٤ .

[2] - ابن الملقن البدر المنير (٥٥٤/١).

[3] - العسقلاني التلخيص الحبير (١٩١\١).

وفي طريق الترمذي أن الراوي عنها ابنها عمر بن إسحاق، فإن لم يكن غلطا، فهو ثالث، وهو أخو يحيى وذكرها ابن حبان في ثقاته، فقد زالت عنها الجهالة العينية، والحالية.

وأما كبشة فلم أعلم روى عنها غير حميدة، لكن ذكرها ابن حبان في الثقات، وقد قال ابن القطان: إن الراوي إذا وثق زالت جهالته، وإن لم يرو عنه إلا واحد، وأعلى من هذا أنها صحابية، كذا قال أبو حاتم بن حبان في ثقاته وكذا نقله أبو موسى المديني عن جعفر[1].

٦- بين ابن دقيق العيد وجه تصحيح الحديث، فقال: لعل من صححه اعتمد على تخريج مالك، وإن كل من خرج له، فهو ثقة عند ابن معين، واما كما صح عنه، فإن سلكت هذه الطريقة في تصحيحه أعني تخريج مالك، وإلا فالقول ما قال ابن مندة[2].

٧- واما عن كبشة، فهذه اقوال النقاد فيها كما يلي:

أ- قال ابن حبان: لها صحبة[3].

ب- قال ابن حجر: وتبعه الزبير بن بكار وأبو موسى[4].

ج- وقال ايضا: وتبعه المستغفري[5].

٨- رجال سند الحاكم ثقات، وسنده صحيح، فأنه من الطريق الصحيحة التي جودها مالك، وليس فيه الاختلاف الذي ذكره الدارقطني، ولا يضره التعليل الذي قاله ابن مندة، واشار اليه المصنف كما تقدم، واللـه اعلم.

٣- ذكر ابن حجر حديث ابي: وفيه اشاهد فلان، فقال:

الحاكم فِي الصَّلاةِ: ثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، ثَنا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ بَيَانٍ، ثنا عَبْدُ اللـه بْنُ رَجَاءٍ، ثنا شُعْبَةُ، بِهِ. وَعَنِ الْحَسَنِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ شُعْبَةَ، بِهِ. وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ، هُوَ ابْنُ الأَخْرَمِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنِ الْحَجَبِيِّ، بِهِ، وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ الْهِسِنْجَانِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ خَلادٍ، ثنا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، بِهِ. وَعَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللـه، ثنا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، ثَنا عُبَيْدُ اللـه بْنُ مُعَاذٍ، ثنا أُبَيٌّ، ثنا شُعْبَةُ، بِهِ. وَقَالَ فِيهِ: عَنْ أَبِيهِ. وَعَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ، هُوَ الأَصَمُّ، عَنْ أُسَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ، ثنا الْحُسَيْنُ بْنُ حَفْصٍ. وَعَنْ صَالِحِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ عَبْدِ السَّلامِ. وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ حَمْشَاذَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْهَيْثَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي اللَّيْثِ، عَنِ الأَشْجَعِيِّ. وَعَنْ أَبِي زَكَرِيَّا الْعَنْبَرِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ وَكِيعٍ. وَعَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي دَارِمٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ لُوَيْنٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، كُلُّهُمْ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللـه بْنِ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي، بِهِ. وَعَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْحَافِظِ، عَنْ جَعْفَرِ ابْنِ مُوسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ بَكَّارٍ الْمِصِّيصِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْفَزَارِيِّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْعَيْزَارِ ابْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، بِهِ[6].

---

[1] - ابن الملقن البدر ٥٥٧/١ .

[2] - العسقلاني التلخيص ١٩١/١-١٩٢ وابن الملقن البدر المنير ٦٥٥/١ .

[3] - ابن حبان الثقات برقم ١١٨١.

[4] - العسقلاني التهذيب ٣٩٧/٢١ .

[5] - العسقلاني الاصابة ٩٢/٨ .

[6] -العسقلاني اتحاف المهرة (٢١٨\١١-٢١٩).

يقول الباحث: ثم نقل تعليله، والاختلاف فيه عن الحاكم، فقال:

قَالَ الْحَاكِمُ: اخْتَلَفُوا فِيهِ عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: هَلْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ نَفْسِهِ، أَوْ بِوَاسِطَةِ ابْنِهِ، أَوْ بِوَاسِطَةِ الْعَيْزَارِ، وَرَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللـه بْنِ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أُبَيٍّ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ أَبِي بَصِيرٍ؟. قَالَ: وَسَمِعْتُ أَبَا الْعَبَّاسِ يَقُولُ: سَمِعْتُ الْعَبَّاسَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: حَدِيثُ أَبِي إِسْحَاقَ الْقَوْلُ فِيهِ قَوْلُ شُعْبَةَ، وَهُوَ أَثْبَتُ مِنْ زُهَيْرٍ. قَالَ: وَأَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمِهْرَجَانِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْبَرَاءُ، ثنا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ قَالَ: مَا أَرَى الْحَدِيثَ إِلا صَحِيحًا. قَالَ: وَسَمِعْتُ أَبَا بَكْرِ بْنَ إِسْحَاقَ، سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ الْحَرْبِيَّ، وَسَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ يَقُولُ: قَدْ سَمِعَ أَبُو إِسْحَاقَ مِنْ عَبْدِ اللـه بْنِ أَبِي بَصِيرٍ، وَمِنْ أَبِيهِ جَمِيعًا. وَسَمِعْتُ أَبَا بَكْرِ بْنَ إِسْحَاقَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللـه بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى، يَقُولُ: كُلُّهَا مَحْفُوظَةٌ[1].

يقول الباحث: وعند النظر يظهر ما يلي:

أ- ذكر الحاكم حديث ابي في المستدرك، فقال: حدثنا أبو الفضل الحسن بن يعقوب العدل، ثنا يحيى بن أبي طالب، ثنا عبد الوهاب بن عطاء، وأخبرنا أبو عبد اللـه محمد بن عبد اللـه الصفار، و أبو العباس عبد اللـه بن الحسين القاضي، قالا: ثنا الحارث بن أبي أسامة، ثنا سعيد بن عامر، قال: ثنا شعبة، و حدثنا أبو بكر أحمد بن إسحاق الفقيه، أنبأ علي بن الحسين ابن بيان، ثنا عبد اللـه بن رجاء، ثنا شعبة، وأخبرنا إبراهيم بن إسماعيل القاري، ثنا عثمان ابن سعيد الدارمي، ثنا محمد بن كثير، ثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن عبد اللـه بن أبي بصير، عن أبي بن كعب قال: صلى رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم صلاة الصبح، فقال: أشاهد فلان لنفر من المنافقين لم يشهدوا الصلاة، ثم قال: إن هاتين الصلاتين من أثقل الصلوات على المنافقين، ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما، ولو حبوا، يعني صلاة العشاء، والصبح، ثم قال رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم: عليك بالصف المقدم، فإنه مثل صف الملائكة، ولو تعلمون ما فيه لابتدرتموه، وقال: صلاتك مع الرجال أزكى من صلاتك وحدك، وصلاتك مع الرجلين أزكى من صلاتك مع الرجال، وما كثرت، فهو أحب إلى اللـه عز وجل.

هكذا رواه الطبقة الأولى من أصحاب شعبة: يزيد بن زريع، و يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن جعفر، و أقرانهم، وهكذا رواه سفيان بن سعيد عن أبي إسحاق[2].

حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أسيد بن عاصم، ثنا الحسين بن حفص، عن سفيان، أخبرنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن غالب، ثنا أبو حذيفة، ثنا سفيان وحدثنا أحمد بن سهل الفقيه ببخارى، ثنا إبراهيم بن علي الترمذي، ثنا عبد الصمد بن حسان، ثنا سفيان، وحدثنا علي بن حمشاد العدل، ثنا يزيد بن الهيثم، ثنا إبراهيم بن أبي الليث، ثنا الأشجعي، عن سفيان، وحدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أسيد بن عاصم، ثنا أبو سفيان صالح بن مهران، ثنا النعمان بن عبد السلام، عن سفيان، أخبرنا أبو زكريا العنبري، ثنا إبراهيم بن أبي طالب، ثنا إسحاق بن إبراهيم، أنبأ وكيع، عن سفيان، وأخبرنا أبو بكر بن أبي دارم الحافظ بالكوفة، ثنا أحمد بن علي ابن بشر، ثنا لوين، ثنا عبد الرزاق، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن عبد اللـه بن أبي بصير، عن أبي بن

[1] - العسقلاني اتحاف المهرة (٢١٩\١).

[2] - الحاكم المستدرك برقم ٩٠٤ رجاله ثقات ، وسنده صحيح ، وقد رواه الطيالسي المسند برقم ٥٥٦ ، ابو داوود السنن برقم ٥٥٤ ، وابن خزيمة الصحيح برقم ١٤٧٧ ، وابن حبان الصحيح برقم ٢٠٥٦ ، والبيهقي السنن برقم ٥١٩٩ .

كعب، قال: صلى رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم صلاة الفجر، فلما صلى قال: أشاهد فلان، فذكروا الحديث نحو حديث شعبة، وهكذا رواه زهير بن معاوية، ورقبة بن مصقلة، ومطرف، وإبراهيم بن طهمان، وغيرهم عن أبي إسحاق، ورواه عبد الـلـه بن المبارك، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي بصير، عن أبي بن كعب[1]: أخبرناه الحسن بن حليم، أنبأ أبو الموجه، أنبأ عبدان، أنبأ عبد الـلـه: فذكره، وهكذا قال إسرائيل بن يونس، وأبو حمزة السكري، وعبد الرحمن بن عبد الـلـه المسعودي، وجرير بن حازم كلهم، قالوا: عن أبي إسحاق، عن أبي بصير، عن أبي، وقال أبو بكر بن عياش، وخالد بن ميمون، وزيد بن أبي أنيسة، وزكريا بن أبي زائدة، ويونس ابن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن عبد الـلـه.

أما حديث الثوري: عن أبي بصير، عن أبي بن كعب، وقيل عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن العيزار ابن حريث، عن أبي بصير، عن أبي بن كعب[2].

أما حديث الثوري:

فحدثناه أبو علي الحسين بن علي الحافظ، أنبأ جعفر بن موسى النيسابوري ببغداد، ثنا علي بن بكار المصيصي، ثنا أبو إسحاق الفزاري، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن العيزار بن حريث، عن أبي بصير قال: قال أبي بن كعب: صلى بنا رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم ذات يوم الغداة، فلما سلم قال: أشاهد فلان، فذكر الحديث[3].

وأما حديث أبي الأحوص:

فأخبرناه عبد الـلـه بن محمد الصيدلاني، ثنا إسماعيل بن قتيبة، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن العيزار بن حريث، عن أبي بصير قال: قال أبي بن كعب: صلى بنا رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم صلاة الفجر، ثم ذكر الحديث، فقد اختلفوا في الحديث على أبي إسحاق من أربعة أوجه: والرواية فيها عن أبي بصير، وابنه عبد الـلـه كلها صحيحة، والدليل عليه رواية خالد بن الحارث، ثنا شعبة، عن أبي إسحاق، ومعاذ بن معاذ العنبري، ويحيى بن سعيد، عن شعبة[4].

أما حديث خالد بن الحارث:

فحدثناه أبو عبد الـلـه محمد بن ثنا يحيى بن محمد بن يحيى بن محمد بن يحيى، ثنا عبد الـلـه بن عبد الوهاب الحجبي، ثنا خالد بن الحارث، ثنا شعبة، عن أبي إسحاق أنه أخبرهم عن عبد الـلـه بن أبي بصير، عن أبيه قال شعبة: قال أبو إسحاق: وقد سمعته منه، وعن أبيه قال: سمعت أبي بن كعب يقول: صلى بنا رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم وذكر الحديث[5].

وأما حديث[6] معاذ بن معاذ:

---

[1] - الحاكم المستدرك برقم ٩٠٥ .

[2] - الحاكم المستدرك برقم ٩٠٦ ، رجاله ثقات ، وسنده صحيح ، ورواه البيهقي السنن برقم ٥٢٠١ .

[3] - الحاكم المستدرك برقم ٩٠٧ .

[4] - الحاكم المستدرك برقم ٩٠٨ ، رجاله ثقات ، وسنده صحيح ، ورواه البيهقي السنن برقم ٥٢٠٢ .

[5] - الحاكم المستدرك برقم ٩٠٩ ، ورواه ابن حبان في الصحيح برقم ٢٠٥٧ ، والنسائي السنن الصغرى برقم ٨٤٣ .

[6] - سقطت كلمة حديث من المستدرك المطبوع ، فاضفتها ليتم السياق

فأخبرني أبو بكر بن عبد الـلـه بن قريش، أنبأ الحسن بن سفيان، ثنا عبيد الـلـه بن معاذ، ثنا أبي، ثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن عبد الـلـه بن أبي بصير، قال شعبة: قال أبو إسحاق: قد سمعته منه، ومن أبيه، عن أبي بن كعب، قال: صلى رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم صلاة الصبح، فذكر الحديث[1].

وأما حديث يحيى بن سعيد:

فأخبرني أبو عبد الـلـه محمد بن أحمد بن موسى الخازن، ثنا إبراهيم بن يوسف الهسنجاني، ثنا محمد بن خلاد، ثنا يحيى بن سعيد، ثنا شعبة، ثنا أبو إسحاق، عن عبد الـلـه بن أبي بصير، قال شعبة: قال أبو إسحاق: قد سمعته منه، ومن أبيه، عن أبي، قال: صلى رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم: الصبح، وذكر الحديث[2].

وقد حكم أئمة الحديث يحيى بن معين، وعلي بن المديني، ومحمد بن يحيى الذهلي، وغيرهم لهذا الحديث بالصحة.

سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب يقول: سمعت العباس بن محمد الدوري يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: حديث أبي إسحاق، عن أبي بصير، عن أبي بن كعب، هذا يقوله زهير بن معاوية، وشعبة يقول: عن أبي إسحاق، عن عبد الـلـه بن أبي بصير، وعن أبيه عن أبي بن كعب، فالقول قول شعبة، وهو أثبت من زهير[3].

أنبأ الحسن بن محمد المهرجاني، ثنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن البراء، ثنا علي بن المديني، في حديث أبي ابن كعب: أن النبي صلى الـلـه عليه وسلم صلى الصبح، فقال: أشاهد فلان.

رواه أبو إسحاق عن شيخ لم يسمع منه غير هذا، وهو عبد الـلـه بن أبي بصير، وقد قال شعبة: عن أبي إسحاق أنه سمع من أبيه، ومنه، وقال أبو الأحوص: عن أبي إسحاق، عن العيزار بن حريث، وما أرى الحديث إلا صحيحا.

وسمعت أبا بكر بن إسحاق الفقيه يقول: سمعت إبراهيم بن إسحاق الحربي، يقول: سمعت علي بن المديني، يقول: قد سمع أبو إسحاق من عبد الـلـه بن أبي بصير، ومن أبيه أبي بصير، حدثنا أبو بكر بن إسحاق قال: سمعت عبد الـلـه بن محمد المديني يقول: سمعت محمد بن يحيى يقول: رواية يحيى بن سعيد، وخالد بن الحارث، عن شعبة، وقول أبي الأحوص، عن أبي إسحاق، عن العيزار بن حريث كلها محفوظة، فقد ظهر بأقاويل أئمة الحديث صحة الحديث.

وأما الشيخان فإنهما لم يخرجاه لهذا الخلاف[4].

٢- بين بعض المحدثين هذا الاختلاف الذي اشار اليه الحاكم، كما يلي:

أ- وفي بيان هذا يقول البخاري:

١. قال محمد بن يوسف، عن سفيان، عن أبي اسحاق قال: اخبرني عبد الـلـه بن أبي بصير، عن أبي بن كعب رضى الـلـه عنه، قال النبي صلى عليه وسلم: أثقل الصلاة على المنافقين العشاء، والفجر – فذكره.

---

[1] - الحاكم المستدرك برقم ٩١٠ .

[2] - الحاكم المستدرك برقم ٩١١ / أ ، رجاله ثقات ، وسنده صحيح ، ورواه البيهقي السنن الكبرى برقم ٥٢٠٣ .

[3] - الحاكم المستدرك برقم ٩١١/ب ، رجاله ثقات وسنده صحيح ، ورواه ابن خزيمة الصحيح برقم ١٤٧٦ ، والبيهقي السنن برقم ٥٢٠٠ .

[4] -الحاكم المستدرك ٩١٢ .

٢. وقال وكيع عن سفيان، عن أبي اسحاق، عن عبد اللـه بن أبي بصير العبدى: عن ابى رضى اللـه عنه، عن النبي صلى اللـه عليه وسلم نحوه.

٣. وقال عبد اللـه بن رجاء ثنا اسرائيل، عن أبي اسحاق، عن عبد اللـه بن أبي بصير: عن ابيه، عن أبي، عن النبي صلى اللـه عليه وسلم.

٤. وقال علي: قال زهير وزكريا بن أبي زائدة، وأبو بكر بن عياش، وجرير بن حازم، عن ابى اسحاق، عن عبد اللـه بن أبي بصير، عن ابيه، عن أبي رضى اللـه عنه.

٥. وقال عبد اللـه بن عبد الوهاب: حدثنا خالد بن الحارث، قال: حدثنا شعبة، قال: اخبرنا أبو إسحاق، عن عبداللـه بن أبي بصير، قال أبو إسحاق: وقد سمعت منه، ومن ابيه: قال سمعت ابياً، عن النبي صلى اللـه عليه وسلم نحوه.

٦. وقال مسدد: حدثنا أبو الاحوص، قال حدثنا أبو إسحاق، عن العيزار بن حريث، عن أبي بصير: قال أبي رضى اللـه عنه، عن النبي صلى اللـه عليه وسلم نحوه[1].

ب- قال الترمذي: وقد قيل عن أبي إسحاق، عن عبد اللـه بن أبي بصير، عن أبيه، عن أبي، وقيل عن أبي إسحاق، عن أبي، بصير، عن أبي، وقيل غير ذلك[2].

ج- يقول ابن خزيمة: ورواه شعبة، والثوري، عن أبي إسحاق، عن عبد اللـه بن بصير، عن أبي بن كعب ، ولم يقولا: عن أبيه[3].

د- ويقول البيهقي: أقام إسناده شعبة، والثوري، وإسرائيل في آخرين، وعبد اللـه بن أبي بصير سمعه من أبي مع أبيه، وسمعه أبو إسحاق منه، ومن أبيه قاله شعبة، وعلي بن المديني[4].

٣- وافق بعض المحدثين الحاكم في تصحيح بعض طرق الحديث كما يلي:

يقول الذهلي: في رواية خالد بن الحارث، ويحيى بن سعيد دلالة أن هذه الروايات محفوظة، من قال عن أبيه، ومن لم يقل، خلا حديث أبي الأحوص ما أدري كيف هو[5].

يقول الباحث: فانت ترى ان الذهلي قد صحح جميع الروايات ما عدا رواية أبي الاحوص، فقال عنها: ما ادري كيف هو.

وقال العقيلي: الحديث من حديث شعبة صحيح، قالوا عن شعبة، عن عبد اللـه بن أبي بصير، عن أبي، وقالوا، عن أبيه، عن أبي، وقالوا كلاهما سمع أبياً، وإنما أنكرناه من حديث أيوب عن شعبة[6].

ويقول النووي: بإسناد صحيح، إلا عبد اللـه بن أبي بصير الراوي، عن أبي، فسكتوا عنه، ولم يضعفه أبو داود، وأشار علي بن المديني، والبيهقي، وغيرهما إلى صحته، ويرتقي[1] إلى درجة الحسن لغيره.

---

[1] - البخاري التاريخ الكبير (٥/٥٠-٥١).

[2] - البيهقي السنن الكبرى ٦١/٣ ، وليس هو في كتب الترمذي المطبوعة ، لذا نقلته عن البيهقي عنه .

[3] - ابن خزيمة الصحيح ٣٦٦/٢ .

[4] - البيهقي معرفة السنن ١١٨/٤ .

[5] - البيهقي السنن ٦٨/٣ .

[6] -العقيلي الضعفاء (١١٦/٢).

وروى البيهقي معناه من رواية قباث بن أشيم الصحابي، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم[٢].

٤- ذكرت بعض كتب العلل هذا الحديث، وما وقع فيه من اختلاف، وفي هذا يقول الامام أحمد: سفيان وشعبة يقولان: عن أبي إسحاق، عن عبد الـلـه بن أبي بصير، لم يقولا عن أبيه، فذكره، وزهير وغيره يقولان: عن أبي إسحاق، عن عبد الـلـه بن أبي بصير، عن أبيه، عن أبي بن كعب، فذكر الحديث[٣].

٥- واما عن عبدالـلـه بن أبي بصير، فاليك اقوال النقاد فيه كما يلي:

أ-قال العجلي: كوفي تابعي ثقة[٤].

ب- وقال الذهبي: يجهل، وقد وثق[٥].

٦- واما عن ابي بصير العبدي، فإليك أقوال النقاد فيه كما يلي:

أ. ذكره ابن أبي حاتم في الجرح، وسكت عنه.

ب. وذكره الدارقطني في المؤتلف، ولم يذكر فيه جرحا، ولا تعديلا.

ت. وذكره ابن حبان في ثقات التابعين.

ث. وقال عنه ابن حجر في التقريب: مقبول[٦].

٧- يقول الباحث: وبعد هذا كله اقول ما يلي:

أ- رجال سند الحاكم من طريق شعبة ثقات، وسنده صحيح.

ب- رجال سند الحاكم من طريق ابي اسحاق ثقات، وسنده صحيح.

ت- رجال سند الحاكم من طريق سفيان الثوري، عن عبد الـلـه بن بصير ثقات، وسنده صحيح.

ث- رجال سند الحاكم من طريق الثوري، عن العيزار ثقات، وسنده صحيح.

ج- رجال سند الحاكم من طريق ابي الاحوص ثقات، وسنده صحيح.

ح- رجال سند الحاكم من طريق معاذ بن معاذ العنبري ثقات، وسنده صحيح.

خ- رجال سند الحاكم من طريق يحيى بن سعيد ثقات، وسنده صحيح.

د- رجال سند الحاكم من طريق خالد بن الحارث ثقات، وسنده صحيح.

وعلى هذا كله، فإن هذا الاختلاف الوارد في هذا الحديث، هو عندي من الاختلاف الذي لا يضر، وبالتالي فقد صحح الحديث غير واحد من العلماء، فوافقوا الحاكم في حكمه عليه، والـلـه اعلم.

---

[1] - اضافتها ليتم السياق ، ويفهم الكلام .

[2] -النووي الخلاصة (٦٤٩/٢).

[3] - ابن حنبل العلل برقم ٢٦٣٢ .

[4] - العسقلاني التهذيب (١٤١\٥).

[5] - الذهبي الكاشف برقم ٢٦٤٩ .

[6] - الدارقطني المؤتلف والمختلف ٢٢٣/١ وابن حبان الثقات ، والعسقلاني التقريب ٦٢٢/٢ ، والرازي الجرح والتعديل ٢٤٤/٩ .

يقول الباحث: كان هذا موقف القدماء في الأعتماد على آراء الحاكم في التعليل، ولم يكن علماء الحديث المعاصرون في بعد عن هذا، فقد تأثروا بالحاكم، واعتمدوا تعليله، وإليك أمثلة من تأثرهم به، واعتمادهم عليه كما يلي:

١. ذكر الشيخ أحمد شاكر في شرحه لحديث بسرة بن صفوان رضي اللـه عنها، أن النبي صلى اللـه عليه وسلم قال: من مس ذكره، فلا يصلي حتى يتوضأ[١]، ثم قال: وهذه مناظرة جرت بين أئمة الحديث، وإعلام هذا الشأن في عصرهم، فروى الحاكم[٢] من طريق رجاء بن مرجى الحافظ، وكان ثقة، ثبتاَ، إماماَ في علم الحديث، وحفظه، والمعرفة به، قال: إجتمعنا في مسجد الخيف، أنا، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، فتناظروا في مس الذكر، فقال يحيى بن معين: يتوظأ منه، وقال علي بن المديني بقول الكوفيين، وتقلد قولهم، يعني إلتزمه في المناظرة، وإحتج يحيى بن المعين بحديث بسرة بنت صفوان، وإحتج علي بن المديني بحديث قيس بن طلق، عن أبيه، وقال ليحيى بن معين: كيف تتقلد إسناد بسرة، ومروان إنما أرسل شرطياَ حتى رد جوابها إليه، فقال يحيى: ثم لم يقنع ذلك عروة حتى أتى بسرة، فسألها، وشافهته بالحديث، ثم قال يحيى: ولقد أكثر الناس في قيس بن طلق، وإنه لا يحتج بحديثه، فقال أحمد بن حنبل: كلا الأمرين على ما قلتماه، فقال يحيى: مالك عن نافع عن بن عمر: أنه توضأ من مس الذكر، فقال علي: كان بن مسعود يقول: لا يتوضأ منه، وإنما هو بضعة من جسدك، فقال يحيى: عن من؟ فقال: عن سفيان، عن أبي قيس، عن حزيل، عن عبداللـه، وإذا اجتمع ابن مسعود وابن عمر، واختلفا، فابن مسعود أولى أن يتبع، فقال له أحمد بن حنبل: نعم، ولكن أبو قيس الأودي لا يحتج بحديثه، فقال علي: حدثني أبو نعيم، ثنا مسعر، عن عمير بن سعيد، عن عمار بن ياسر، قال: ما أبالي مسسته، أو أنفي، فقال أحمد: عمار وابن عمر إستويا، فمن شاء أخذ بهذا، ومن شاء أخذ بهذا، فقال يحيى: بين عمير بن سعيد، وعمار مفازة[٣].

يقول الباحث: وعند النظر يظهر ما يلي:

أ. ذكر الحاكم هذه القصة في المستدرك، فقال: حدثنا أبو بكر محمد بن عبد اللـه بن الجراح العدل الحافظ بمرو، ثنا عبد اللـه بن يحيى القاضي السرخسي، ثنا رجاء بن مرجى الحافظ، قال: اجتمعنا في مسجد الخيف أنا، وأحمد ابن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، فتناظروا في مس الذكر، فقال يحيى بن معين: يتوضأ منه، وقال علي بن المديني بقول الكوفيين، وتقلد قولهم، واحتج يحيى بن معين بحديث بسرة بنت صفوان، واحتج علي المديني بحديث قيس بن طلق عن أبيه، وقال ليحيى بن معين: كيف تتقلد إسناد بسرة، ومروان إنما أرسل شرطيا حتى رد جوابها إليه؟ فقال: يحيى: ثم لم يقنع ذلك عروة حتى أتى بسرة، فسألها، وشافهته بالحديث، ثم قال يحيى: ولقد أكثر الناس في قيس بن طلق، وأنه لا يحتج بحديثه، فقال أحمد بن حنبل رضي اللـه عنه: كلا الأمرين على ما قلتما، فقال يحيى: مالك عن نافع عن ابن عمر: أنه توضأ من مس الذكر، فقال علي: كان ابن مسعود يقول لا يتوضأ منه، وإنما هو بضعة من جسدك، فقال يحيى: عن من؟ فقال: عن سفيان، عن أبي قيس

[1] - الترمذي، السنن برقم ٨٢

[2] - الحاكم، المستدرك ١٣٩/١

[3] - الترمذي السنن ١٢٨/١ .

عن هزيل عن عبد اللـه، وإذا اجتمع ابن مسعود، وابن عمر، واختلفا، فابن مسعود أولى أن يتبع، فقال له أحمد ابن حنبل: نعم، ولكن أبو قيس الأودي لا يحتج بحديثه، فقال علي: حدثني أبو نعيم، ثنا مسعر، عن عمير بن سعيد، عن عمار بن ياسر، قال: ما أبالي مسته، أو أتفي، فقال أحمد: عمار وابن عمر استويا، فمن شاء أخذ بهذا، ومن شاء أخذ بهذا، فقال يحيى: بين عمير بن سعيد، وعمار بن ياسر مفازة[1].

ب. ضعف بعض المحدثين هذه القصة، فقال ابن عبد الهادي: وهذه الحكاية بعيدة من الصحة من وجوه عديدة، وقد تفرد بها عبد اللـه بن يحيى السرخسي، وهو متهم، قال أبو أحمد بن عدي في كتاب الكامل: عبد اللـه بن يحيى ابن موسى أبو محمد السرخسي، ولي قضاء جرجان قديما، ثم قضاء طبرستان بعد ذلك، وحدث بأحاديث لم يتابعوه عليها، وكان متهما في روايته عن قوم أنه لم يلحقهم، مثل علي بن حجر، وغيره[2].

ت. ذكرت بعض كتب العلل هذا الحديث كما يلي:

١. قال أبو حاتم لما سأله ابنه عن هذا الحديث: أخشى أن يكون ابن جريج أخذ هذا الحديث من إِبراهِيم بن أَبِي يحيى، لأن أبا جعفر حدّثنا، قال: سمِعتُ إِبراهِيم بن أَبِي يحيى، يقُولُ: جاءني ابن جريج بكتب مثل هذا، خفض يده اليسرى، ورفع اليمنى مقدار بضعة عشر جزءًا، فقال: أروي هذا عنك؟ فقال: نعم[3].

٢. وقال الترمذي: وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ أَحَادِيثِ مَسِّ الذَّكَرِ، فَقَالَ: أَصَحُّ شَيْءٍ عِنْدِي فِي مَسِّ الذَّكَرِ حَدِيثُ بُسْرَةَ ابْنَةِ صَفْوَانَ، وَالصَّحِيحُ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ مَرْوَانَ، عَنْ بُسْرَةَ، قُلْتُ لَهُ: فَحَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ: إِنَّمَا رَوَى هَذَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللـه بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ بُسْرَةَ، وَلَمْ يَعُدْ حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ مَحْفُوظًا[4].

٣. وقال الدارقطني ما خلاصته:

أ. هذا الحديث: رَواهُ كل من أَيُّوبُ السّختِيانِيُّ، ومُحَمد بن عَبدِ الرَّحمَنِ الطُّفاوِيُّ، وحَمّاد ابن زَيدٍ، مع اختلاف عَنهُ، وَيَحيَى القَطّانِ، وأَبانُ بن يَزِيد، وعَلِيُّ بن المُبارَكِ، وحَمّاد بن سَلَمَة، مع اختلاف عَنهُ أيضاً، وزَمعَةُ بن صالحٍ، باختلاف عنه أيضاً، والدَّراوَردِيُّ، وابن أَبِي حازِمٍ، وأَبُو مَعشَرٍ، وقِيل: عَنِ ابنِ أَبِي مَعشَرٍ البَراءِ، ولَيس بِمَحفُوظٍ، ومَعمَرٍ، باختلاف عَنهُ، وَعَبادِ بنِ صُهَيبٍ، وَسَعِيدِ بنِ عَبدِ الرَّحمَنِ الجُمَحِيِّ، وأَبو عَلقَمَة الفَرَوِيِّ، وحَفصِ بنِ مَيسَرَة، وحاتِمِ بنِ إِسماعِيل، وعَبدِ الحَمِيدِ بنِ جَعفَرٍ، ومُحَمدِ بنِ دِينارٍ الطّاحِيِّ، وقِيل: عَن عَبدِالعَزِيزِ بنِ عَبدِ الصَّمَدِ، كلهم عن هِشامٍ، عَن أَبِيهِ، عَن بسرة.

ب. وكَذَلِك رَواهُ عَبد اللـه بن بُزَيعٍ، عَن هِشام بن حسان، عن هِشامِ بنِ عُروَة، عَن أَبِيهِ، عَن بُسرَة.

ت. وَخالَفَهُ كل من يَزِيد بن هارُون، وعَبد الأَعلَى، وعَبدالوَهّابِ الثَّقَفِيُّ، وعَمرُو بن حمران، وعُثمانُ بن عَمرٍو، رَوَوهُ عَن هِشامِ بنِ حَسّانٍ، عَن هِشامِ بنِ عُروَة، عَن أَبِيهِ، عَن مَروان، عَن بسَرَة.

ث. وكَذَلِك رَواهُ ابن حساب.

---

[1]. الحاكم المستدرك برقم ٤٨٢، ورواه البيهقي السنن الكبرى برقم ٦٣٥

[2]. ابن عبد الهادي شرح علل ابن أبي حاتم ٤٩/١

[3] الرازي العلل برقم ٦٢

[4] الترمذي العلل الكبير برقم ٥٠ و٥١

ج. وَخالَفَهُ خلف بن هِشامٍ، عَن حَمّادِ بنِ زَيدٍ، عَن هِشامٍ.

ح. واختُلِف عَنهُ، فَرَواهُ كل من العدنيان، وأَبُو حُذَيفَة، ويَحيَى بن آدَم، وقَبِيصَةُ، وأَبُو قُرَّة، عَنِ الثَّورِيِّ، عَن هِشامٍ، عَن أَبِيهِ، عَن بُسرَة.

خ. وزاد فِيهِ الثَّورِيُّ قَولُهُ: حَتَّى يَتَوَضَّأ وُضُوءَهُ لِلصَّلاةِ.

د. وَرَواهُ أيضاً كل من ابن جُرَيجٍ، وزَمعَةُ بن صالحٍ، وعَبدالـلـه ابن إدرِيس، وحَمّاد بن سَلَمَة، وسَلامُ بن أبي مُطِيعٍ، ووُهَيبُ بن خالد، وعَبد الرَّحمَنِ بن أَبِي الزِّنادِ، وإسماعِيلُ بن عَيّاشٍ، ومالِكُ بن أَنَسٍ، مع اختلاف عنه فيه، وَشُعَيبُ بن إسحاق، وعُمَرُ بن عَلِيٍّ المقدميُّ، وابن هِشامِ بن عُروَة، وأَبُو أُسامَة، باختلاف عَنهُ فيه، وَعَلِيُّ ابن مُسهِرٍ، وأَبُو ضَمرَة أَنَسُ بن عِياضٍ، ومَعمَرٌ، وأَبُو عَلقَمَة الفَرَوِيُّ، باختلاف عَنهُ، وَمُحَمد بن إبراهِيم بنِ دِينارٍ، ويَحيَى بن هاشِمٍ الغَسّانِيُّ، رَوَوهُ كلهم عَن هِشامٍ، عَن أَبِيهِ، عَن مَروان، عَن بُسرَة.

ذ. وتفرد كل من: عَبد الحَمِيدِ بن جَعفَرٍ، ومُحَمد بن دِينارٍ الطّاحِيُّ، بزيادة: أَو أُنثَيَيهِ، أَو رُفغَهُ، فَليَتَوَضَّأ.

ر. وساقه أَبُو حُمَيدٍ المِصِّيصِيُّ: عَن حَجّاجٍ، عَنِ ابنِ جُرَيجٍ، عَن هِشامٍ به، وهذا والذي سبقه في رقم (ذ) وهم في رفعه إلى النبي صلى الـلـه عليه وسلم، لأَنّ المَحفُوظ، عَن هِشامٍ هو قول أَيُّوب السّختِيانِيِّ، ومالِكُ بن أَنَسٍ، ومَن تابَعَهُما.

ز. وزاد داوُد العَطّارُ، عَبدِ الـلـه بنِ أَبِي بَكرٍ، بين هشام وعروة، عَن مَروان، عَن بُسرَة، وهو وهم، لأن المَحفُوظُ: عَن أَبِي أُسامَة، عَن هِشامٍ، عَن أَبِيهِ، عَن مَروان، عَن بُسرَة.

س. وَرَواهُ هَمّامُ بن يَحيَى، عَن هِشامٍ، عَن أَبِي بَكرِ بنِ عَمرِو بنِ حَزمٍ، عَن عُروَة.

ش. وكَذَلِك ما رَواهُ هِشامُ بن زِيادٍ أَبُو المِقدامِ، عَن هِشامٍ، عَن أَبِيهِ، عَن أروى بنت أنيس.

ص. ورواه يحيى بن أيوب المصري، عن هِشام، عن أبيه، عن عائِشَة، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الـلـه عَلَيه وسَلم.

ض. وَرَواهُ عُثمانُ بن سَعِدٍ الكاتِبُ، عَن هِشامٍ، عَن أَبِيهِ، عَن عائِشَة، وعثمان مَترُوكُ الحَدِيثِ.

ط. رواه على الصواب كل من: شُعَيبُ بن إسحاق الدِّمَشقِيُّ، وربيعَةُ بن عُثمان التَّيمِيِّ، والمُنذِرُ بن عَبدِ الـلـه الحِزامِيُّ، وعَنبَسَةُ بن عَبدِ الواحِدِ الكُوفِيُّ، وعَلِيُّ بن مُسهِرٍ القاضِي الكُوفِيُّ، وحُمَيد بن الأَسوَدِ أَبُو الأَسوَدِ البَصرِيُّ، وزُهَيرُ بن مُعاوِيَة الجُعفِيُّ، فَرَوَوا هَذا الحَدِيث عَن هِشامٍ، عَن أَبِيهِ، عَن مَروان، عَن بُسرَة، وزادوا أَنَّ عُروَة قال: ثُمّ لَقِيتُ بُسرَة بَعد فَسَأَلتُها عَنِ الحَدِيثِ، فَحَدَّثَتنِي بِهِ عَن رَسُولِ الـلـه صَلَّى الـلـه عَلَيه وسَلم، كَما حَدَّثَنِي مَروانُ عَنها، فَدَلّ ذَلِك عَلَى صِحَّةِ الرِّوايَتَينِ الأُولَيَينِ جَمِيعًا، ومِمّا يُقَوِّي ذَلِك أنّ هِشامًا كان يُحَدِّثُ بِهِ مَرَّةً عَن أَبِيهِ، عَن مَروان، عَن بُسرَة، وتارَةً أُخرَى عَن أَبِيهِ، عَن بُسرَة، عَلَى مُشافَهَةِ عُروَة لِبُسرَة، وكان هِشامٌ ربما نشط فَحَدَّث بِهِ عَلى الوَجهَينِ جَمِيعًا[1].

يقول الباحث: هذا مجمل لما ساق الدارقطني من الاختلاف في روايات حديث بسرة بنت صفوان، مما له تعلق بالبحث هنا، وحذفنا كلاماً كثيراً للدارقطني فيه، يسجل فيه له الحافظة الكبيرة التي حوت هذه الطرق، والتي أملاها من حفظه، إجابةً على سؤال منصور الكرخي، كما أخبر تلميذه أبو بكر البرقاني عنه، بحيث أنه جمع

[1] الدارقطني العلل برقم ٤٠٦٠

في هذا المقام من الطرق والروايات التي وقع فيها الخلاف، ما لعل الدارس لا يقع عليه عند غيره، ولا يمكن له توثيقه إلا من كتاب علل الدارقطني هذا، فلـلـه دره، كم جمع من طرق، وكم صاد من شوارد، وكم أسدى للدارسين من أيادٍ بيضاء، لا يعرفها إلا من عانى البحث والتخريج، والتنقير عن المرويات من خلّص طلبة العلم.

ث. وأما عن حديث ابن عمر المشار إليه في القصة السابقة، فقد قال فيه الدارقطني ما يلي:

١. اختلف في رفعه على نافع.

٢. فرواه أيوب بن عتبة، عن يحيى بن أبي كثير، عن نافع، عن ابن عُمَر: صلى رسول الـلـه صَلَّى الـلـه عَلَيه وسَلم: ثم توضأ، فأعادها، فقلنا: يا رسول الـلـه، هل كان من حَدَّث يوجب الوضوء؟ قال: لا، إلا أني مسست ذكري، قاله عبد الـلـه بن أبي جعفر الرازي عنه.

٣. ورواه عبد الـلـه بن عمر العمري، وهاشم بن زيد، عن نافع، عن ابن عُمَر، عنِ النَّبيِّ صَلَّى الـلـه عَلَيه وسَلم: من مس فرجه، فليتوضأ.

٤. ورواه مالك بن أنس، واختُلِفَ عنه، فرواه يعقوب بن الوليد المدني، عن مالك، عن نافع، عن ابن عُمَر، عنِ النَّبيِّ صَلَّى الـلـه عَلَيه وسَلم.

٥. ورواه حفص بن عمر العدني - ويعرف بالفرخ، عن مالك، عن نافع، عن ابن عُمَر، عن بسرة، عنِ النَّبيِّ صَلَّى الـلـه عَلَيه وسَلم.

٦. ورواه سعيد بن هبيرة، عن جويرية بن أسماء - وقيل: عن صخر بن جويرية، عن مالك، عن نافع، عن ابن عُمَر، عنِ النَّبيِّ صَلَّى الـلـه عَلَيه وسَلم: قال ذلك السريّ بن خزيمة عنه.

٧. وكلها وهم، والصحيح: عن مالك، عن نافع، عن ابن عُمَر، من قوله.

٨. وكذلك رواه أيوب السَّختِيانِيّ، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وعبيد الـلـه بن عمر، وابن جريج، وإبراهيم الصائغ، وصخر بن جويرية، وجابر الجُعْفِيّ، والليث بن سعد، عن نافع، عن ابن عُمَر مَوقوفًا، وهو الصواب.

٩. وروى هذا الحديث ابن جريج، عن عبد الواحد بن بشير، عن ابن عُمَر، عنِ النَّبيِّ صَلَّى الـلـه عَلَيه وسَلم، ولم يسمعه ابن جريج من عبد الواحد؛ بلغه عنه.

١٠. وقيل: عن ابن جريج، عن عَمْرو بن شعيب، قال: سمع ابن عُمَر بسرة تحدّث بحديثها عنِ النَّبيِّ صَلَّى الـلـه عَلَيه وسَلم: في مسّ الذكر؛ فلم يدع الوضوء حتى مات. ولا يثبت هذا.

١١. ورُوي عن ابن سيرين، عن ابن عُمَر، من قوله.

١٢. ورُوي عن أيوب، عن ابن سيرين، عن ابن عُمَر، عنِ النَّبيِّ صَلَّى الـلـه عَلَيه وسَلم، قاله ابن أبي العوام، عن أبي خالد الأموي، عن الثوري، والصحيح الموقوف.

١٣. ورُوي عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عُمَر، وابن عباس، من قولهما، حدّث به شعبة، عن قتادة، عن عطاء.

١٤. ورواه نصر بن حماد، عن شعبة، عن قتادة، عن عطاء، عن ابن عباس، وابن عمر مَرفوعًا إلى النبي صَلَّى اللـه عَلَيه وسَلم.

١٥. وخالفه أصحاب شعبة، رووه بهذا الإسناد مَوقوفًا، وهو الصواب.

١٦. ورواه قريش بن حيّان، عن ابن عجلان، فقيل: عنه، عن ابن عجلان، عن نافع، عن ابن عُمَر مَرفوعاً، والمحفوظ: عنه، عن ابن عجلان، عن ابن عُمَر مرسلاً[1].

ج. رجال سند حديث بسرة عند الحاكم ثقات، وسنده صحيح، وقد صحح حديث بسرة غير واحد من العلماء، واللـه أعلم.

ح. رجال سند حديث ابن عمر ثقات وسنده صحيح موقوفاً عليه.

٢. عقب الدكتور العتر على حديث إبن عمر أن غيلان أسلم، وعنده عشر نسوة، فقال: وقال الحاكم في المستدرك: وقد حكم الامام مسلم بن الحجاج أن هذا الحديث مما وهم معمر في البصرة، فإن رواه عنه ثقة خارج البصريين ، حكمنا بصحته[2].

يقول الباحث: وعند النظر يظهر ما يلي:

أ. روى الحاكم هذا الحديث في المستدرك، فقال:

حدثنا أبو عبد اللـه محمد بن يعقوب الحافظ، ثنا إبراهيم بن عبد اللـه السعدي، أنبا يزيد بن هارون، وأخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي بمرو، ثنا سعيد بن مسعود، ثنا يزيد بن هارون، ثنا سعيد بن أبي عروبة، وأخبرنا الحسن بن يعقوب العدل، ثنا يحيى بن أبي طالب، أنبأ عبد الوهاب بن عطاء، أنبأ سعيد، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه قال: أسلم غيلان بن سلمة الثقفي، وعنده عشر نسوة، فأمر النبي صلى اللـه عليه وسلم، أن يأخذ منهن أربعاً، هكذا رواه المتقدمون من أصحاب سعيد بن يزيد بن زريع، وإسماعيل بن علية، وغندر، والأئمة الحفاظ من أهل البصرة، وقد حكم الإمام مسلم بن الحجاج أن هذا الحديث مما وهم فيه معمر بالبصرة[3]، فإن رواه عنه ثقة خارج البصريين حكمنا بالصحة، فوجدت سفيان الثوري، وعبد الرحمن بن محمد المحاربي، وعيسى بن يونس، وثلاثتهم كوفيون حدثوا به عن محمد، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه رضي اللـه عنه: أن غيلان بن سلمة أسلم، وعنده عشر نسوة، فأمره رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم أن يختار منهن أربعاً[4].

ب. خالف بعض العلماء الحاكم في رأيه هذا، وفي هذا يقول ابن حبان: ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن هذا الخبر حدث به معمر بالبصرة[5].

---

[1] الدارقطني العلل برقم ٢٧٧٨

[2] ابن رجب شرح علل الترمذي ٣١٥/١، تحقيق الدكتور العتر

[3] تقدم بنا الكلام أن كتاب مسلم هذا لم يصلنا، وأنه من مصنفاته المفقودة، الدالة على المنهجية العلمية في النقد والعلل، وقد نقل الحاكم عنه في المستدرك، مما لعله لا يوجد عند غيره، واللـه أعلم.

[4] المستدرك برقم ٢٧٧٩، ورواه الترمذي الجامع برقم ١١٢٨، وابن ماجة السنن برقم ١٩٥٣، وابن حنبل المسند برقم ٥٠٢٧، وابن حبان الصحيح برقم ٤١٥٧

[5] ابن حبان الصحيح برقم ٤٦٥/٩، والدارقطني السنن برقم ٣٦٨٤، والبيهقي السنن الكبرى برقم ١٤٤٢١

ت. ذكرت كتب العلل تعليل هذا الحديث كما يلي:

١. قال ابن أبي حاتم: وسألتُ أبِي عَن حدِيثٍ؛ رواهُ يزِيدُ بنُ زُرَيعٍ، ومروانُ بنُ مُعاوِية، وابنُ عُليّة، وعيسى بن يونس، عن مَعمَرٍ، عنِ الزُّهرِيِّ، عن سالِمٍ، عن أبِيهِ، عنِ النّبِيِّ صلى الـلـه عليه وسلم فِي قِصّةِ غيلان بنِ سلمة حيثُ أسلم، وتحتهُ عشرُ نِسوةٍ، فأمرهُ أن يُمسِك أربعة، وذكر الحدِيث، قال أبِي: هُو وهمٌ، إِنّما هُو الزُّهرِيُّ، عنِ ابنِ أبِي سُوِيدٍ، قال: بلغنا أنَّ النّبِيّ صلى الـلـه عليه وسلم، ورواهُ عُقيلٌ، عنِ الزُّهرِيِّ، قال: بلغنا عن عُثمان بنِ أبِي سُوِيدٍ، أنَّ النّبِيّ صلى الـلـه عليه وسلم، قال أبِي: وهذا أيضًا وهمٌ، إِنّما هُو الزُّهرِيُّ، عن عُثمان بنِ أبِي سُوِيدٍ، قال: بلغنا أنَّ النّبِيّ صلى الـلـه عليه وسلم[1].

٢. وقال الترمذي: هكذا رواه معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، قال: وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: هذا حديث غير محفوظ، والصحيح ما روى شعيب بن أبي حمزة، وغيره، عن الزهري، وحمزة قال حدثت عن محمد بن سويد الثقفي، أن غيلان بن سلمة أسلم، وعنده عشر نسوة، قال محمد: وإنما حديث الزهري، عن سالم، عن أبيه، أن رجلا من ثقيف طلق نساءه، فقال له عمر: لتراجعن نساءك، أو لأرجمن قبرك كما رجم قبر أبي رغال[2].

٣. وقال الدارقطني: يرويه الزُّهْرِي:

أ. واختُلِفَ عنه، فرواه معمر بالبصرة، عن الزُّهْرِي، عن سالم، عن أبيه، عنِ النَّبيِّ صَلَّى الـلـه عَلَيه وسَلم، حدث به ابن عليه، ومروان بن معاوية، وابن أبي عروبة.

ب. وقيل: عن سفيان الثوري، ويزيد بن زريع، والفضل بن موسى، ويحيى بن أبي كثير، وغندر، عن معمر كذلك.

ت. وخالفهم عبد الرزاق، رواه عن معمر، عن الزُّهْرِي مرسلاً.

ث. ورواه بحر السقاء، عن الزُّهْرِي، عن سالم، عن أبيه.

ج. وكذلك رواه يحيى بن سلام، عن مالك، عن الزُّهْرِي.

ح. ورواه يونس، عن الزُّهْرِي: أنه بلغه عن عثمان بن محمد بن أبي سويد، عنِ النَّبيِّ صَلَّى الـلـه عَلَيه وسَلم مرسلاً، وقول يونس أشبهها بالصواب.

خ. ورواه سرار بن مجشر، وهو أبو عبيدة، ثقة من أهل البصرة، عن أيوب، عن نافع، وسالم، عن ابن عُمَر: أن غيلان بن سلمة الثقفي أسلم، وعنده عشر نسوة، فأمره النبي صَلَّى الـلـه عَلَيه وسَلم أن يمسك منهن أربعاً، تفرد به سيف بن عُبَيد الـلـه الجرمي، عن سرار، حدثنا عبد الـلـه بن محمد بن أبي سعيد، وقال: حدثنا أحمد بن يوسف التغلبي، قال: حَدَّثَنا أبو عُبَيد القاسم بن سلام، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن سفيان، قال حدثني معمر، عن الزُّهْرِي، عن سالم، عن أبيه، عنِ النَّبيِّ صَلَّى الـلـه عَلَيه وسَلم: أسلم غيلان، وتحته عشر نسوة، فأمره رسول الـلـه صَلَّى الـلـه عَلَيه وسَلم أن يختار منهن أربعاً، تفرد به أبو عُبَيد، عن يحيى القطان، عن الثوري.

---

[1] . الرازي العلل برقم ١٢٠٠

[2] . الترمذي السنن برقم ٤٣٦/٣

ث. دافع ابن القطان عن هذا الحديث فقال: وَلَيْسَ فِي شَيْء مِنْهُ تنصيص، على عِلّة حَدِيث غيلَان، فلنبينها كَمَا يُرِيد مضعفوه، وَإِن كَانَت عِنْدِي لَيست بعلة، فَاعْلَم أَنه حَدِيث مُخْتَلف فِيهِ على الزُّهْرِيّ: فقوم رَوَوْهُ عَنهُ مُرْسلا من قبله، كَذَلِك قَالَ مَالك عَنهُ، قَالَ: بلغنَا أَن رَسُول الله - صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ لرجل من ثَقِيف، الحَدِيث، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ معمر عَنهُ، قَالَ: أسلم غيلَان مثله، من رِوَايَة عبد الرَّزَّاق، عن معمر، فَهَذَا قَول، وَقَول ثَان، وَهُوَ زِيَادَة رجل فَوق الزُّهْرِيّ، وَهِي إِحْدَى رِوَايَتَيْنِ عَن يُونُس، رَوَاهُ ابْن وهب، عَن يُونُس، عَن الزُّهْرِيّ، عَن عُثْمَان بن مُحَمَّد بن أبي سُوَيْد، أَن رَسُول الله - صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ لغيلان حِين أسلم، وَعِنْده عشر نسْوَة، فَذكره، وَعَن يُونُس فِيهِ رِوَايَة أُخْرَى، تبين فِيهَا انْقِطَاع مَا بَين الزُّهْرِيّ وَعُثْمَان، وَهَذَا رَوَاهُ اللَّيْث، عَن يُونُس ، عَن ابْن شهَاب، قَالَ: بَلغنِي عَن عُثْمَان ابْن أبي سُوَيْد، أَن رَسُول الله - صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ، فَذكر [الحَدِيث]، وَقَول ثَالِث عَنهُ - أَعنِي عَن الزُّهْرِيّ - [وَهُوَ مَا ذكر البُخَارِيّ، قَالَ: روى شُعَيْب بن أبي حَمْزَة وَغير وَاحِد عَن الزُّهْرِيّ] قَالَ: حدثت عَن مُحَمَّد بن سُوَيْد الثَّقَفِيّ، أَن غيلَان بن سَلمَة أسلم، الحَدِيث، وَقَول رَابِع عَنهُ، رَوَاهُ معمر عَنهُ، عَن سَالم، عَن أَبِيه، أَن غيلَان بن سَلمَة الثَّقَفِيّ، أسلم، وَله عشر نسْوَة فِي الْجَاهِلِيَّة، وأسلمن مَعَه، الحَدِيث، يرويهِ عَن معمر هَكَذَا، مَرْوَان بن مُعَاوِيَة، وَسَعِيد بن أبي عرُوبَة، وَيزِيد ابْن زُرَيْع، وَقد ذكر التِّرْمِذِيّ، فِي علله رِوَايَات جَمِيعهم موصلة، وَقد رَوَاهُ أَيْضا الثَّوْرِيّ عَن معمر، ذكر ذَلِك الدَّارَقُطْنِيّ من رِوَايَة يحيى بن سعيد عَنهُ فِي كتاب الْعِلَل، وَذكر جمَاعَة رَوَوْهُ أَيْضا عَن معمر كَذَلِك، إِلَّا أَنه لم يُوصل بهَا الْأَسَانِيد، وَذكر أَن يحيى بن سَلام رَوَاهُ عَن مَالك، عَن الزُّهْرِيّ كَذَلِك، وَهَذَا هُوَ الحَدِيث الَّذِي اعْتمد هَؤُلَاءِ فِي تخطئة معمر فِيهِ، وَمَا ذَلِك بالبين، فَإِن معمرا حَافظ، وَلَا بعد فِي أَن يكون عِنْد الزُّهْرِيّ فِي هَذَا كل مَا روى عَنهُ، وَإِنَّمَا اتجهت تخطئتهم رِوَايَة معمر هَذِه، من حَيْثُ الاستبعاد، أَن يكون الزُّهْرِيّ يرويهِ بِهَذَا الْإِسْنَاد الصَّحِيح، عَن سَالم، عَن أَبِيه، عَن النَّبِي - صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، ثمَّ يحدث بِهِ على تِلْكَ الْوُجُوه الْوَاهِيَة، تَارَة يُرْسِلهُ من قبله، وَتارَة عَن عُثْمَان بن مُحَمَّد بن أبي سُوَيْد، وَهُوَ لَا يعرف الْبَتَّةَ، وَتارَة يَقُول: بلغنَا عَن عُثْمَان هَذَا، وَتارَة عَن مُحَمَّد بن سُوَيْد الثَّقَفِيّ، وَهَذَا عِنْدِي غير مستبعد، أَن يحدث بِهِ على هَذِه الْوُجُوه كلهَا، فيعلق كل وَاحِد من الروَاة عَنهُ مِنْهَا بِمَا تيَسّر لَهُ حفظه، فَرُبمَا اجْتمع كل ذَلِك عِنْد أحدهم، أَو أَكْثَره، أَو أَقَله، وَأما مَا قَالَ البُخَارِيّ من أَن الزُّهْرِيّ، إِنَّمَا روى عَن سَالم، عَن أَبِيه، أَن عمر قَالَ لرجل من ثَقِيف طلق نِسَاءَهُ: لتراجعن نِسَاءَك، أَو لأرجمنك كَمَا رجم قبر أبي رِغَال، فَإِنَّهُ قد رُوِيَ من غير رِوَايَة الزُّهْرِيّ، أَن عمر قَالَ ذَلِك لَهُ فِي حَدِيث وَاحِد، ذكر فِيهِ تَخْيِير النَّبِي - صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِيَّاه حِين أسلم، قَالَ الدَّارَقُطْنِيّ: حَدثنَا مُحَمَّد بن نوح الجنديسابوري، حَدثنَا عبد القدوس بن مُحَمَّد، وَحدثنَا مُحَمَّد بن مخلد، حَدثنَا حَفْص بن عمر بن يزِيد أَبُو بكر، قَالَا: حَدثنَا سيف بن عبيد الله الْجرْمِي، حَدثنَا سرار بن مجشر، عَن أَيُّوب، عَن نَافِع وَسَالم، عَن ابْن عمر، أَن غيلَان بن سَلمَة الثَّقَفِيّ أسلم، وَعِنْده عشر نسْوَة، فَأمره النَّبِي - صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَن يمسك مِنْهُنَّ أَرْبعا، فَلَمَّا كَانَ زمَان عمر طلقهن، فَقَالَ لَهُ عمر: راجعهن، وَإِلَّا ورثتهن مَالك، وَأمرت بقبرك، زَاد ابْن نوح: فَأسلم وأسلمن مَعَه، فَهَذَا أَيُّوب يرويهِ عَن سَالم، كَمَا رَوَاهُ الزُّهْرِيّ عَنهُ فِي رِوَايَة معمر، وَزَاد إِلَى سَالم نَافِعًا، وسرار بن مجشر، أحد الثِّقَات ، وَسيف بن عبيد الله، قَالَ فِيهِ عَمْرو بن عَليّ: من خِيَار الْخلق، وَقع ذكره لَهُ بذلك فِي

إِسْنَاد حَدِيث فِي الصّيام، وَلم يذكرهُ ابْن أبي حَاتِم وَلَا أعرفهُ عِنْد غَيره، وَلما ذكر الدَّارَقُطْنِيّ هَذَا الحَدِيث فِي كتاب الْعِلَل قَالَ: تفرد بِهِ سيف بن عبيد الـلـه الْجرْمِي، عَن سرار، وسرار بن مجشر، أَبُو عُبَيْدَة، ثِقَة من أهل الْبَصْرَة، والمتحصل من هَذَا، هُوَ أَن حَدِيث الزُّهْرِيّ، عَن سَالم، عَن أَبِيه، من رِوَايَة معمر فِي قصَّة غيلَان صَحِيح، وَلم يعتل عَلَيْهِ من ضعفه بِأَكْثَرَ من الِاخْتِلَاف على الزُّهْرِيّ، فَاعْلَم ذَلِك[1].

ج. رجال سند الحاكم ثقات، وسنده صحيح، وما توجه إليه من تعليل فليس بقادح فيه لما ذكره ابن القطان، وما ذكره الحاكم، والـلـه أعلم.

يقول الباحث: وبعد هذه الجولة الطويلة التي عرضت فيها امثلة لتأثر علماء الحديث المتأخرين، السابقين منهم والمعاصرين، بعلوم الحاكم النيسابوري ومنها علم العلل الذي اشتهر به، ونثر مباحثه التطبيقية في كتابه المستدرك على الصحيحين، وبينت مدى اعتمادهم لابحاثه في هذا العلم، ومدى دورانهم في فلكه، وقدحهم بزنده في هذا العلم الجليل الذي كان له فيه نبوغ وتفوق، ولأهل العلم عليه فيه ثناء وإطراء، وشهادة حق، كما تقدم وصفه، وهذه هي الثمرة المرجوة، لأصالة علوم الحاكم في علم العلل، إذ بادله العلماء ثقة بثقة، فاعتمدوا أبحاثه، وتداولوا كتبه، ونشروا فضله، وأعلنوا خيره، مما هو معروف متوارث بين الناس، والـلـه المستعان.

المبحث الثاني : اراء العلماء في التعليل عنده :

لئن كانت كتب الحاكم، ومنها كتابه المستدرك، وأبحاثه في تعليل الاحاديث في ثنايا كتابه هذا مصدرا لتعليل الحديث بالنسبة لمن جاء بعده من العلماء، فأن هذا يحوج بالضرورة الى معرفة اراء نقاد الحديث في تعليل الحديث عنده، ومدى اعتمادهم له، وتسليمهم بأحكامه، وعند العودة الى كتب هؤلاء النقاد مما له تعلق بعلم علل الحديث، فقد وجدت للمحدثين في النظر الى تعليل الحديث عنده الاراء التالية:

١- قبول تعليله للحديث:

حيث رأى جماعة من المحدثين قبول ارائه في تعليل الاحاديث، والاعتماد عليها، ونقل مباحث علم العلل عنه، وهذا امر قد اثر عن مشايخه ومعاصريه، وفي الاشارة الى هذا، يقول عبد الغافر الفارسي: أبو عبد الـلـه الحاكم إمام أهل الحديث في عصره، العارف به حق معرفته، اختص بصحبة إمام وقته أبي بكر أحمد ابن إسحاق الصبغي، فكان يراجعه في الجرح والتعديل، والعلل[2]، ولم يقف الحال عند هذا، بل إن مؤرخيه قد شهدوا له بالعلم بالعلل، والمرجعية فيه حتى أن بعض شيوخه كان يرجع إليه فيه، وفي هذا يقول أبو حازم العبدوي الحافظ: سمعت مشيختنا يقولون: كان الشيخ أبو بكر بن إسحاق، وأبو الوليد النيسابوري يرجعان إلى أبي عبد الـلـه الحاكم في السؤال عن الجرح والتعديل، وعلل الحديث، وصحيحه وسقيمه[3].

وقد شايعهم على هذا بعض من جاء بعده من المحدثين، الى يومنا هذا، ولا يتضح هذا الا بالامثلة التي اذكرها كما يلي:

---

[1] . ابن القطان بيان الوهم برقم ١٢٧١

[2] . الذهبي سير أعلام النبلاء ٢٦٨/١٧

[3] . الذهبي تاريخ إلاسلام٢٤٨/٩.

أ. نقل البوصيري حديث ابي هريرة من طريق الحاكم، حيث قال:

أخبرناه عبد الباقي بن قانع الحافظ ببغداد، ثنا محمد بن يحيى بن المنذر، ومحمد بن غالب بن حرب قالا: ثنا عثمان بن الهيثم مؤذن مسجد البصرة، ثنا هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الـلـه عنه قال: قال رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم: من قتل عبده قتلناه ومن جدع عبده جدعناه، ثم نقل تعليله عن الحاكم فقال: قال الحاكم: أنا أخشى أن عثمان بن الهيثم أراد الإسناد الأول كما رواه يزيد بن هارون، والـلـه أعلم[1].

يقول الباحث: وعند النظر يظهر ما يلي:

أ- قد روى الحاكم هذا الحديث في المستدرك، فقال: أخبرناه عبد الباقي بن قانع الحافظ ببغداد، ثنا محمد بن يحيى بن المنذر، ومحمد بن غالب بن حرب قالا: ثنا عثمان بن الهيثم مؤذن مسجد البصرة، ثنا هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الـلـه عنه قال: قال رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم : من قتل عبده قتلناه، ومن جدع عبده جدعناه.

قال الحاكم: أنا أخشى أن عثمان بن الهيثم أراد الإسناد الأول كما رواه يزيد بن هارون، والـلـه أعلم[2].

ب- واما عن عثمان بن الهيثم، فاليك اقوال النقاد فيه كما يلي:

١- قال أبو حاتم: كان ثقة صدوقا غير أنه بأخرة يتلقن ما لقن[3].

٢- وقال الساجي: صدوق ذكر عند أحمد بن حنبل، فاومى إلى أنه ليس بثبت، وهو من الاصاغر الذين حدثوا عن ابن جريج، وعوف، ولم يحدث عنه[4].

٣- وقال الدارقطني: صدوق كثير الخطأ[5].

٤- وذكره ابن الكيال في الكواكب النيرات، ونقل فيه كلام ابي حاتم السابق[6].

٥- هذا وقد فسر الذهبي كلام ابي حاتم، فقال:

يعني: أنه كان يحدثهم بالحديث، فيتوقف فيه، ويتغلط، فيردون عليه، فيقول.

ومثل هذا غض عن رتبة الحفظ؛ لجواز أن فيما رد عليه زيادة أو تغييرا يسيرا، والـلـه أعلم[7].

ج- واما عن عبد الباقي بن قانع، فهذه اقوال النقاد فيه كما يلي:
١-قال الدارقطني: كان يحفظ؛ لكن كان يخطئ ويصر[8].

---

[1] - البوصيري: شهاب الدين محمد بن أحمد البوصيري، اتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة ٨٤/١ ، طبعة دار الكتب العلمية، تحقيق شعبان.
[2] - الحاكم المستدرك برقم ٨٠٩٩ .
[3] - الباجي التعديل والتجريح (٩٥٢/٣)، والرازي الجرح (١٧٢/٦).
[4] - العسقلاني التهذيب (١٤٣\٧).
[5] - المصدر نفسه .
[6] -ابن الكيال: محمد بن إبراهيم بن الكيال، الكواكب النيرة في معرفة المختلطين من الثقات برقم ٣٠ ، طبعة جامعة أم القرى، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي.
[7] - الذهبي السير (١٨٨/١٩).
[8] -البغدادي تاريخ بغداد: ١١/ ٨٨، ٨٩.الذهبي ميزان الاعتدال: ٢/ ٥٣٢، ٥٣٣.ابن كثير البداية والنهاية: ١١/ ٢٤٢. العسقلاني لسان الميزان: ٣/ ٣٨٣، ٣٨٤.وابن الجوزي المنتظم: ٧/ ١٤، و الضعفاء (٨٢/٢)، وابن الكيال الكواكب برقم ٤٥ ، والسلمي: محمد بن حسن، السؤالات للدارقطني في الرجال برقم ٢٠٠، طبعة دار الرشد بالرياض، تحقيق موفق عبد القادر. والسهمي: حمزة بن علي، السؤالات للدارقطني برقم ٣٣٤، طبعة دار الرشد بالرياض، تحقيق موفق عبد القادر.

٢- وقال البرقاني: هو عندي ضعيف، ورأيت البغداديين يوثقونه.

٣- وقال أبو بكر الخطيب: لا أدري لماذا ضعفه البرقاني، فقد كان ابن قانع من أهل العلم والدراية، ورأيت عامة مشايخنا يوثقونه، ولكنه تغير في آخر عمره[١].

٤- وقال أبو الحسن بن الفرات: حَدَث به اختلاط قبل موته بسنتين.

٥- وقال ابن حزم: اختلط بن قانع قبل موته بسنة، وهو منكر الحديث، تركه أصحاب الحديث جملة[٢].

٦- وقال ابن فتحون في ذيل الاستيعاب: لم أر أحدا ممن ينسب إلى الحفظ أكثر أوهاما منه، ولا أظلم أسانيد، ولا أنكر متونا، وعلى ذلك، فقد روى عنه الجلة، ووصفوه بالحفظ، منهم أبو الحسن الدارقطني، فمن دونه[٣].

٧- وقال ابن القطان: وأعله بعلته، فكان منها أن قال في عبد الباقي بن قانع: إنه اختلط عقله قبل موته بسنة[٤].

٨- قال الذهبي: ليس بقوي[٥].

٩- وقد رد ابن حجر على ابن حزم، فقال: قلت: ما أعلم أحدا تركه، وإنما صح أنه اختلط فتجنبوه[٦].

د- ضعف بعض المحدثين هذا الحديث، فقال:

وهذا منكر من حديث أبي هريرة، ومحفوظ من حديث سمرة، وكأن عثمان بن الهيثم كان يخطئ فيه أحياناً[٧].

ه- لم اقف على هذا الحديث، وتعليله الا عند الحاكم، وعنه نقل البوصيري، كما تقدم، وابن حجر ايضا من طريق الحاكم، وعقب عليه، فقال: ما اظن الخطا فيه الا من عبدالباقي[٨].

و- لم تذكر كتب العلل هذا الحديث، وعلته، ويعد هذا اضافة علمية.

ز- رجال سند الحاكم ثقات ما عدا عثمان، وابن قانع، فهما مختلطان كما تقدم، وبه فيكون سنده ضعيفا، ويعد هذا الحديث مما روي عنهما بعد الاختلاط، كما يعد من مناكيرهما، والـلـه اعلم.

٢-نقل ابن حجر حديث انس موقوفا: قَيِّدُوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابِ، عن الحاكم في المستدرك، حيث قال: كم فِي الْعِلْمِ: ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الـلـه، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الرَّازِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الـلـه الأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، بِهِ، مَوْقُوفٌ، ثم نقل تعليله عنه، فَقَالَ: أَسْنَدَهُ بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ عَنِ الأَنْصَارِيِّ[٩].

يقول الباحث: وعند النظر يظهر ما يلي:

---

[1] - العلائي: صلاح الدين، المختلطون برقم ٢٧، طبعة دار الرشد بالرياض، تحقيق جماعة من المحققين.

[2] - العسقلاني لسان الميزان (٥٠/٥).

[3] - المصدر السابق .

[4] - ابن القطان بيان الوهم والايهام (١٥٨/٤).

[5] - الذهبي: محمد بن أحمد، المعين في طبقات المحدثين برقم ١٢٦٢، طبعة دار الفرقان، عمان – الأردن، تحقيق همام سعيد، وطبعة مكتبة السنة بالقاهرة، تحقيق عبد الـلـه حجاج.

[6] - العسقلاني اللسان (٥٠/٥).

[7] - السكندري: أحمد شحاتح، التعقب المتواني على السلسلة الضعيفة للألباني (٦٢/٢)، طبعة مكتبة السنة بالقاهرة.

[8] - العسقلاني اتحاف المهرة (٥٧٢/١٥).

[9] - العسقلاني اتحاف المهرة برقم ٦٨٥ .

أ- قد روى الحاكم هذا الحديث في المستدرك، فقال: فحدثناه أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الـلـه التاجر، ثنا محمد ابن إدريس الرازي، ثنا محمد بن عبد الـلـه الأنصاري، حدثني أبي، عن ثمامة، عن أنس: أنه كان يقول لبنيه: قيدوا العلم بالكتاب[١].

ثم تكلم في تعليله، فقال: أسنده بعض البصريين عن الأنصاري، و كذلك أسنده شيخ من أهل مكة غير معتمد عن ابن جريج[٢].

ب- يلحظ أن نقل ابن حجر عن الحاكم في تعليل هذا الحديث ناقص، فلعل في النسخة التي كانت عنده نقصا.

ت- روى الطريق المسندة المعلولة، عن انس، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم كل من الائمة:

١- الامام محمد بن سليمان المعروف بلوين في جزئه، فقال: حدثنا لوين ثنا عبد الحميد بن سليمان عن عبد الـلـه بن المثنى عن عمه ثمامة بن أنس عن أنس بن مالك رضي الـلـه عنه قال: قال رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم: قيدوا العلم بالكتاب[٣].

٢- البغدادي في الجامع من طريقه به[٤]، وفي تقييد العلم كذلك[٥].

٣- والحربي في الفوائد المنتقاه من طريق محمد بن سليمان به[٦].

٤- وابن عبد البر في الجامع من طريق محمد بن سليمان به[٧].

٥- وابن شاهين في الناسخ والمنسوخ به[٨].

٦- وابو الشيخ في الطبقات به[٩].

ث- وافق بعض المحدثين الحاكم في تعليل هذا الحديث كما يلي:

١- قال البيهقي: أخبرنا أبو عبد الـلـه الحافظ، ثنا أبو عبد الـلـه محمد بن عبد الـلـه التاجر، ثنا أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي، ثنا محمد بن عبد الـلـه الأنصاري، حدثني أبي، عن ثمامة، عن أنس، أنه كان يقول لبنيه: قيدوا العلم بالكتاب، وبمعناه رواه مسلم بن إبراهيم، عن عبد الـلـه بن المثنى، ورواه بعض الضعفاء، عن الأنصاري، فأسنده، وليس بشيء[١٠].

---

[1] -الحاكم المستدرك برقم ٣٦١ ، ورواه ابو خيثمة: زهير بن حرب، العلم برقم ١٢١، طبعة دار المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، تحقيق الألباني، والانصاري: محمد بن عبد الـلـه، حديث برقم ٦٠ ، طبعة مكتبة السنة بالقاهرة، تحقيق عمرو سليم، وابن سعد الطبقات برقم ٨٤٦٨ ، وابن ابي خيثمة التاريخ برقم ٤٢١٥ ، و الطبراني المعجم الكبير برقم ٦٩٩ ، والبغدادي: أحمد بن علي بن ثابت، تقييد العلم ص٢١١، طبعة مكتبة السنة بدمشق، تحقيق العش، وابن عبدالبر الجامع ص ١٤٨ .

[2] - الحاكم المستدرك (١٨٨/١).

[3] - لوين: محمد بن سليمان، الجزء برقم ٥٤، طبعة دار الرشد بالرياض، تحقيق الصاعدي.

[4] - البغدادي: أحمد بن علي بن ثابت، الجامع لآداب الشيخ والسامع برقم ٤٤٠، طبعة دار المعارف بالرياض، تحقيق الطحان.

[5] - البغدادي تقيد العلم ص ١٣٣ .

[6] - الحربي: إبراهيم بن إسحق، الفوائد برقم ١١٢، طبعة دار الفوائد بالرياض، تحقيق السلفي.

[7] - ابن عبدالبر الجامع برقم٢٦٩ .

[8] - ابن شاهين: أبو حفص عمر بن علي، الناسخ والمنسوخ برقم ٦٢٤، طبعة دار المنار، الزرقاء – الأردن، تحقيق سمير الزهيري.

[9] - ابو الشيخ: محمد بن جعفر بن حيان، الطبقات برقم ١٢٢، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، تحقيق الزيبق.

[10] -البيهقي: أحمد بن الحسين، المدخل إلى السنن الكبرى، برقم ٦٢١، طبعة المكتبة السلفية بالكويت، تحقيق الفريوائي.

٢- وقال الخطيب: تفرد برواية هذا الحديث عبد الحميد بن سليمان الخزاعي المدني أخو فليح، عن عبد الـلـه بن المثنى مرفوعا، وغيره يرويه موقوفا على أنس[١]، وقال ايضا: قال موسى اتفق محمد بن عبد الـلـه الأنصاري، وسعيد بن عبد الجبار، ومسلم بن إبراهيم، فرووا هذا الحديث، عن عبد الـلـه بن المثنى، عن ثمامة، عن أنس من قوله ورفعه عبد الحميد بن سليمان، عن عبد الـلـه بن المثنى، عن ثمامة، عن أنس، حدثناه أبو بكر الصغاني، عن سعيد بن سليمان، عن عبد الـلـه بن المثنى عن ثمامة، عن أنس مرفوعا، كما حدثناه لوين، مرفوعا، وهذا حديث موقوف، لا يصح رفعه، والذي عندنا، والـلـه أعلم، أن عبد الحميد بن سليمان وهم في رفعه، وكان عبد الحميد أخا فليح بن سليمان، وأرى أن عبد الحميد كان أحيانا يحدث به موقوفا[٢].

ج- ذكرت كتب العلل هذا الحديث، وابانت عن علته، وفي هذا يقول الدارقطني:

يرويه عبد الـلـه بن المثنى، واختلف عنه؛ فرواه عبد الحميد بن سليمان، عن عبد الـلـه بن المثنى، عن ثمامة، عن أنس، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم. ووهم في رفعه.

والصواب: عن ثمامة: أن أنساً كان يقول ذلك لبنيه، ولا يرفعه[٣].

ح- اما عن عبدالحميد بن سليمان، الذي اسند الحديث خطا عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم، فهذه اقوال النقاد فيه كما يلي[٤]:

١- قال أحمد: ما كان أرى به بأسا، وكان مكفوفا.

٢- قال عباس، عن ابن معين: ليس بشئ.

٣- وقال ابن أبي شيبة، عن ابن المديني: ضعيف.

٤- وقال أبو داود: غير ثقة.

٥- وقال النسائي: ضعيف، وقال في موضع آخر: ليس بثقة.

٦- وقال صالح بن محمد بن محمد الاسدي: ضعيف.

٧- وقال يعقوب بن سفيان: لم يكن بالقوي في الحديث.

٨- وقال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه.

٩-وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم.

١٠- وقال الدارقطني: ضعيف الحديث.

١١- وقال ابن حجر: وذكره يعقوب ابن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم.

خ- رجال سند الحاكم ثقات، وسنده صحيح موقوفا عن انس.

---

[1] - البغدادي تقييد العلم ص ١٣٣ .

[2] البغدادي تقييد العلم ص ٢١٤ .

[3] - الدارقطني العلل برقم ٢٣٨٩ .

[4] - العسقلاني التهذيب (١٠٥/٦) ،وابن معين تاريخ الدوري : ٢ / ٣٤٢ ، و ابن أبي شيبة: محمد بن عثمان، السؤالات في الجرح والتعديل لابن المـديني، بـرقم ١٣٧، طبعة مكتبة المعارف بالرياض، تحقيق موفق عبد القادر، و البخاري التاريخ الكبير : برقم ١٦٨٠ ، والفسوي المعرفة : ٣ / ٤٣، والنسائي: أحمد بن شعيب، الضـعفاء برقم ٣٩٧، طبعة دار الوعي بحلب، تحقيق محمود إبراهيم زايد، والرازي الجرح والتعديل : ٦ \ ٦٥ ، وابن حبان المجروحين : برقم ١٤١ ، والـدارقطني: عـلي بـن عمر، الضعفاء والمتروكين، برقم ٣٥١، طبعة المكتب الإسلامي، تحقيق صبحي السامرائي، الذهبي الميزان الاعتدال : برقم ٤٧٧٧ .

د- رجال سند طريق لوين ثقات ما عدا عبدالحميد بن سليمان، فجمهور المحدثين على ضعفه، وبه فيكون سنده ضعيفا، وهو علة هذا الحديث التي اشار اليها الحاكم وغيره، والـلـه اعلم.

٣- نقل ابن الملقن حديث معقل بن يسار: روي أنه - صلى الـلـه عليه وسلم - قال: اقرءوا يس على موتاكم، ثم نقل تعليله عن الحاكم حيث يقول: هذا الحديث أوقفه يحيى بن سعيد، وغيره، عن سليمان التيمي، والقول فيه قول ابن المبارك؛ إذ الزيادة من الثقة مقبولة[١].

يقول الباحث: وعند النظر يظهر ما يلي:

أ. قد روى الحاكم هذا الحذيث في المستدرك، فقال:

حدثنا أبو عبد الـلـه محمد بن عبد الـلـه الصفار، ثنا الحسن بن علي بن بحر البري، ثنا عارم بن الفضل أبو النعمان، ثنا عبد الـلـه بن المبارك، عن سليمان التميمي، عن أبي عثمان، وليس بالنهدي، عن أبيه، عن معقل ابن يسار رضي الـلـه عنه، قال: قال رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم: سورة يس اقرؤوها عند موتاكم، أوقفه يحيى بن سعيد وغيره، عن سليمان التيمي، والقول فيه قول ابن المبارك، إذ الزيادة من الثقة مقبولة[٢].

ب. ضعف بعض المحدثين هذا الحديث كما يلي:

١- قال ابن القطان: وهو لا يصح، لأن أبا عثمان هذا لا يعرف، ولا روى عنه غير سليمان التيمي، وإذا لم يكن هو معروفا، فأبوه أبعد من أن يعرف، وهو إنما روى عنه[٣].

٢- وقال النووي: وفيه مجهولان[٤].

٢- وقال ابن حجر: واعله ابن القطان بالاضطراب، وبالوقف، وبجهالة حال أبي عثمان، وأبيه، ونقل أبو بكر ابن العربي، عن الدارقطني، أنه قال: هذا حديث ضعيف الإسناد، مجهول المتن، ولا يصح في الباب حديث[٥].

ج- واما عن ابي عثمان، فهذه اقوال النقاد فيه كما يلي[٦]:

١- قال ابن المديني: لم يرو عنه غيره، وهو مجهول.

٢- وقال الاجري عن أبي داود: هو ابن عثمان السكني.

٣- وذكره ابن حبان في الثقات.

٤- وقال الذهبي: لا يعرف أبوه، ولا هو، ولا روى عنه سوى سليمان التيمي.

د- رجال سند الحاكم ثقات ماعدا ابي عثمان وابيه، فهما مجهولان، وبه فيكون سنده ضعيفا، وفيه العلل الاخرى التي اشار اليها ابن القطان وغيره.

---

[1] ابن الملقن: البدر المنير ١٩٤/٥.

[2] - الحاكم المستدرك برقم ٢٠٧٤ ، ورواه الطيالسي المسند برقم ٩٧٣ ، وابن حنبل المسند برقم ٢٠٣١٦ ، وابو داود السنن برقم ٣١٢٣ ، وابن ماجة السنن برقم ١٤٤٨ ، والنسائي السنن الكبرى برقم ١٠٩١٤ .

[3] - ابن القطان بيان الوهم ٥٠/٥

[4] - النووي الخلاصة (٩٢٥/٢).

[5] - العسقلاني التلخيص (٢٤٤/٢).

[6] - العسقلاني التهذيب (١٤٧/١٢)، والاجري: محمد بن عبيد الـلـه، سؤالات أبي داود في الجرح والتعديل، برقم ٥٥٤، طبعة دار الفاروق بالقاهرة، والذهبي الميزان ٥٥٠/٤

٥- يقول الباحث: هذه امثلة ذكرتها هنا بقصد بيان قبول النقاد لاراء الحاكم في تعليل الاحاديث في كتابه المستدرك على الصحيحين، وهي دالة بفضل اللـه تعالى، على مدى قبولهم لهذا التعليل، واعتمادهم له، وأخذهم به، وإن خالفوه في بعض النتائج، وفق منهج أهل العلم في الدراسة والبحث والنظر، واللـه أعلم.

٢- رفض تعليله للحديث:

حيث رفض بعض المحدثين قبول اراء الحاكم في تعليل الاحاديث في كتابه المستدرك، وهذا رأي للحافظ ابن حجر، الذي يقول: هذا من تساهل الحاكم فإنه لا ينظر في العلل الخفية بل يحكم بالصحة بحسب ظاهر السند[١].

يقول الباحث: وعند النظر يظهر ما يلي :

أ- ذكر ابن حجر حديث ابي هريرة ، عن النبي صلى اللـه عليه وسلم ، فقال : اذا ذرع الصائم القيء ، وهو لا يريده، فلا قضاء عليه ، واذا استقاء، فعليه القضاء، كم فيه : انا ابو بكر بن اسحاق ، ثنا ابو المثنى ، ثنا مسدد ، به . وثنا ابو الوليد الفقيه ، ثنا الحسن بن سفيان ، وجعفر بن احمد بن نصر ، قالا : ثنا علي بن حجر ، به . وعن الاصم ، ثنا ابراهيم بن ابي داود البرلسي ، ثنا ابو سعيد يحيى بن سليمان الجعفي ، به ، وقال : صحيح على شرطهما [٢]، ثم عقب عليه ، فقال : هذا من تساهل الحاكم ، فانه لا ينظر في العلل الخفية ، بل يحكم بالصحة بحسب ظاهر السند .

ب- عند العودة الى المستدرك، فقد وجدت الحاكم قد روى هذا الحديث كما يلي :

و حدثنا أبو الوليد الفقيه ثنا الحسن بن سفيان، و جعفر بن أحمد بن نصر، قالا : ثنا علي بن حجر، قال : ثنا عيسى بن يونس، عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة رضي اللـه عنه قال : قال رسول اللـه صلى اللـه عليه و سلم : من ذرعه القيء، فليس عليه قضاء، و من استقاء فليقض

صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه [٣].

ت- وافق الحاكم في تصحيح هذا الحديث كل من الائمة:

١-النووي الذي يقول : إسناده إسناد الصحيح ، ولم يضعفه أبو داود، فهو عنده حجة: إما صحيح، أو حسن [٤].

١-ابن الملقن الذي يقول : هذا الحديث حسن [٥]، ويقول : باسناد كل رجاله ثقات [٦].

ث- وافق ابن حجر في تضعيف هذا الحديث كل من الائمة :

---

[1] .العسقلاني اتحاف السادة المهرة ١٥ : ٥٤٤

[2] - العسقلاني اتحاف المهرة برقم ١٩٨٤٨ .

[3] - الحاكم المستدرك برقم ١٥٥٧، ورواه الدارمي السنن برقم برقم ١٧٢٩ ، وابن حنبل المسند برقم ١٠٤٦٨ ، وابو داود السنن برقم ٢٣٧٢ ، وابن خزيمة الصحيح برقم ١٩٦٠ ،وابن حبان الصحيح برقم ٣٥١٨، والترمذي السنن برقم ٧٢٠ ،وابن ماجه السنن برقم ١٦٧٦ ،والنسائي السنن الكبرى برقم ٣١٣٠ ، ٣١٣١ ،و الدارقطني السنن ٢ / ١٨٤ – ١٨٥ ، وابن الجارود المنتقى برقم ٣٨٥ ، البيهقي السنن الكبرى برقم ٧٨١٧ .

[4] -النووي المجموع (٣٢٣/٦-٣٢٤) .

[5] -ابن الملقن البدر المنير (٦٥٩/٥).

[6] - المصدر نفسه .

١-الامام احمد الذي يقول : ليس من ذا شيء، والصحيح في هذا مالك، عن نافع، عن ابن عمر [١] ، وقال ايضا : حدث به عيسى، وليس هو في كتابه، غلط فيه، وليس هو من حديثه [٢] ، وفي تفسير كلامه الاول يقول الخطابي : يريد أن الحديث غير محفوظ [٣].

٢- والدارمي الذي يقول : قال عيسى بن يونس - يعني الراوي عن هشام بن حسان - : زعم أهل البصرة أن هشاما أوهم فيه[٤].

٣- واسحاق بن راهويه الذي نقل الزيلعي عن مسنده انه قال فيه : عيسى بن يونس زعم أهل البصرة أن هشاما وهم في هذا الحديث [٥] .

٣-والبخاري الذي يقول : لا اراه محفوظا[٦]، وقال ايضا: ولم يصح، وانما يروى هذا عن عبد الـلـه بن سعيد ، عن ابيه ، عن أبي هريرة رفعه ، وخالفه يحيى بن صالح ، قال: ثنا معاوية، قال: ثنا يحيى ، عن عمر بن حكم ابن ثوبان ، سمع ابا هريرة : قال إذا قاء احدكم ، فلا يفطر، فانما يخرج ، ولا يولج [٧].

٤- والترمذي الذي يقول : وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة، عن النبي صلى الـلـه عليه و سلم: ولا يصح إسناده [٨].

٥-وقال ابن عبدالبر: عيسى ثقة فاضل إلا أنه عند أهل الحديث قد وهم فيه، وأنكروه عليه [٩].

٦- والبيهقي الذي يقول : تفرد به هشام بن حسان القردوسى [١٠] ويقول ايضا : و بعض الحفاظ لا يراه محفوظا [١١] .

ج- هذا، وقد دافع ابن الملقن عن عيسى بن يونس ، وتفرده ، فقال : وقول الترمذي بعد تحسينه لا نعرفه إلا من حديث عيسى بن يونس غير قادح فيه ، فإنه ثقة كما شهد له بذلك ابن معين ، وابن المديني ، وأبوحاتم، وأبو زرعة ، واحتج به في الصحيحين ، وهو أحد الحفاظ ، وكذا قول البيهقي " أنه حديث تفرد به هشام بن حسان غير قادح فيه أيضا، لأنه ثقة حافظ [١٢] .

ح- هذا، وقد توبع عيسى بن يونس من قبل كل من :

١- عبد الـلـه بن ابي سعيد عن جده عند ابي يعلى [١٣] ، والدارقطني ، وقال عنه الدارقطني : ليس بقوي [١٤] .

---

[1] - ابو داود السنن ٢٣٨٠ .
[2] - العسقلاني التلخيص ٤١٠/٢ .
[3] - الخطابي المعالم (١١٢/٢).
[4] - الدارمي السنن (٢٥/٢).
[5] - الزيلعي نصب الراية ٤٤٩/٢ .
[6] - الترمذي السنن (٩٩/٣).
[7] -البخاري التاريخ الكبير (٩١/١-٩٢).
[8] - الترمذي السنن برقم ٧٢٠ .
[9] - ابن عبدالبر الاستذكار (٣١١/٣).
[10] - البيهقي السنن الكبرى (٢١٩/٤).
[11] - البيهقي السنن الكبرى ٢١٩/٤ .
[12] - ابن الملقن البدر المنير ٦٦٢،٦٦١/٥ .
[13] - ابو يعلى المسند برقم ٦٦٠٤ .
[14] - الدارقطني السنن برقم٢٢٧٥ - ٢٢٧٦ .

٢- وحفص بن غياث ، عند ابن ماجه ، وابن خزيمة، والحاكم، والبيهقي .

خ- ذكرت بعض كتب العلل هذا الحديث كما يلي:

١- قال الترمذي :سالت محمدا عن هذا الحديث ، فلم يعرفه إلا من حديث عيسى بن يونس ، عن هشام بن حسان ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة ، وقال : ما أراه محفوظا[١].

د- اشار ابن حزم الى ما يفيد تقوية هذا الحديث ، فقال : وروينا هذا أيضا، عن ابن عمر، وعلي، وعلقمة[٢].

د- واما عن عيسى بن يونس ، فهذه اقوال النقاد فيه كما يلي [٣]:

١-سئل عنه علي بن المديني، فقال: بخ بخ، ثقة مأمون.

٢- قال محمد بن سعد: كان ثقة ثبتًا.

٣- وقال أبو زرعة: حافظ .

٤- وقال أحمد ، وابو حاتم ، ويعقوب بن شيبة ، وابن خراش ، والنسائي : ثقة.

٥- وقال أحمد بن عبد الـلـه العجلي: كوفي ثقة. وكان يسكن الثغر ، وكان ثبتا في الحديث.

٦- وقال ابن حبان : وكان متيقظا ثبتا .

ذ- واما عن هشام بن حسان ، فهذه اقوال النقاد فيه كما يلي [٤] :

١- قال أبو شهاب الحناط : قال لي شعبة : عليك بحجاج ، ومحمد بن اسحاق ، فانهما حافظان ، واكتم علي عند البصريين في خالد وهشام .

٢- وقال ابن المديني : كان يحيى بن سعيد، وكبار اصحابنا يثبتون هشام بن حسان، وكان يحيى يضعف حديثه عن عطاء، وكان الناس يرون انه أخذ حديثه عن حوشب.

٣- وقال ابن المديني ايضا : أما حديث هشام عن محمد، فصحاح، وحديثه عن الحسن عامتها يدور على حوشب ، وهشام اثبت من خالد الحذاء في ابن سيرين ، وهشام ثبت .

٤- وقال الاثرم عن أحمد: لا بأس به عندي، وما يكاد ينكر عليه شيئا إلا وجدت غيره، وقد رواه إما أيوب، وإما عوف.

٥- وقال الدوري عن ابن معين : لا بأس به.

---

[1] - الترمذي العلل الكبير برقم ١٩٨ .

[2] - ابن حزم المحلى (١٧٥/٦).

[3] -المزي تهذيب الكمال: ١٠٨٦/٢ مصورة دار المومون على المخطوط. العسقلاني تهذيب التهذيب: ٢٣٧/٨ "٤٣٩".العسقلاني تقريب التهذيب: ١٠٣/٢.الخزرجي خلاصة تذهيب تهذيب الكمال: ٣٢٣/٢. الذهبي الكاشف: ٣٧٢/٢. البخاري التاريخ الكبير: ٤٠٦/٦.والصغير: ٤٣/٢، ٢٤٤.الرازي الجرح والتعديل: ١٦١٨/٦.الذهبي الميزان الاعتدال: ٣٢٨/٣.وتذكرة الحفاظ (٢٠٤/١)والعسقلاني لسان الميزان: ٣٣٣/٧. ابن حبان ثقات: ٢٣٨/٧.ابن كثير البداية والنهاية: ٢٠١/١٠.البغدادي التاريخ بغداد: ١٥٢/١١ ، وابن حبان مشاهير علماء الامصار ، والعجلي الثقات (٢٠٠/٢).

[4] - المزي تهذيب الكمال: ١٤٣٧/٣. العسقلاني تهذيب التهذيب: ٣٤/١١ "٧٥. البخاري التاريخ الصغير: ٨٥/٢. الرازي الجرح والتعديل: ٢٢٩/٩. الذهبي ميزان الاعتدال: ٢٩٥/٤. العسقلاني لسان الميزان: ٤١٨/٧. ابن عدي الكامل: ٢٥٧٠/٧. العسقلاني مقدمة الفتح: ٤٤٨. ابن حبان الثقات: ٥٦٦/٧.

٦- وقال عثمان الدارمي : قلت لابن معين : هشام أحب اليك، أو جرير بن حازم ! قال هشام، قلت: هشام في ابن سيرين، أو يزيد بن هارون، قال : كلاهما ثقة ، قال عثمان : سمعت أبا الوليد يقول : يزيد بن ابراهيم اثبت عندنا من هشام ، قال : وقلت ليحيى بن معين : يحيى بن عتيق أحب اليك ، أو هشام في ابن سيرين ، فقال : كلاهما ثقة ، ولم يخير.

٧- وقال العجلي : بصري ثقة حسن الحديث ، يقال إن عنده الف حديث حسن ليست عند غيره.

٨- وقال أبو حاتم : كان صدوقا ، وكان يكتب في رفع الاحاديث عن محمد بن سيرين .

٩- وقال أبو داود : انما تكلموا في حديثه عن الحسن ، وعطاء ، لانه كان يرسل ، وكانوا يرون انه أخذ كتب حوشب.

١٠- وقال ابن عدي : احاديثه مستقيمة ، ولم أر في حديثه منكرا ، وهو صدوق.

ذ- رجال سند الحاكم ثقات ما عدا هشام ، وفيه كلام في غير روايته عن ابن سيرين ، وبه فيكون سنده حسنا ، ولا تضره الشبهات والعلل التي اثيرت حوله ، وقد صححه غير واحد من المتقدمين والمتأخرين ، واللـه اعلم .

يقول الباحث: ولم اجد من وافق ابن حجر في قوله هذا، في رفض تعليل الحاكم للاحاديث في كتابه المستدرك ، ولي عودة الى مناقشته في مبحث قادم، بعون اللـه تعالى، وبهذا أنتهي من بحث هذه الجزئية، لأنتقل إلى مبحث آخر بعون اللـه تعالى.

٣- التوسط في قبول تعليله:

حيث يرى جماعة من المحدثين المتأخرين الذين جاءوا بعد الحاكم،وتأخرت أزمانهم عنه، التوسط في قبول تعليل الحديث الوارد في كتاب المستدرك للحاكم ، فقبلوا منه ما وافق فيه قواعد التعليل المقررة عند المحدثين ، وردوا عليه ما خالف فيه قواعد التعليل المعتمدة عند المحدثين كذلك، وفق ما انتهوا اليه من اجتهاد في النظر الى علل الاحاديث الواردة في كتابه المستدرك ، وهذا الرأي قد قال به تلميذه ابو بكر البيهقي ، ووافقه عليه من المتأخرين: ابن دقيق العيد ، وابن التركماني ، والزيلعي، وابن الملقن، وابن حجر في بعض كتبه،وغيرهم من حذاق المحدثين المتأخرين، ممن لهم عناية بعلم علل الحديث، وحتى أيامنا الحاضرة، وقد تناثرت الامثلة على صنيعهم هذا في التوسط في قبول هذه التعليلات في مصنفاتهم المعروفة في علم الحديث،وقد نثر الباحث بعضها في ثنايا هذا المبحث ، فأمثلة قبول تعليلات الحاكم التي سبقت في مبحث تأثرهم به، واعتمادهم عليه دالة على موافقتهم له في مباحث التعليل، حيث وافق عندهم قواعد التعليل عند المحدثين ، وامثلة تعقبهم لتعليلاته، واستدراكهم عليه التي سترد في المبحث الثالث دالة على مخالفتهم له في رايه في تعليل الاحاديث في كتابه المستدرك، لانهم يروا انه لم يوافق المحدثين في قواعد التعليل المقررة عنده،ولا يسعهم تقليده وموافقته فيما خالف فيه قواعد المحدثين المقررة في علم العلل،ولا يستقيم الحال إلا بضرب المثال،وسيورد الباحث أمثلة لهذا في مبحث قادم، وهذا ما يجري مباحثته فيه بعون اللـه تعالى .

المبحث الثالث : تعقب المحدثين للحاكم ، واستدراكهم عليه :

لئن كان هناك من المحدثين من كان رأيه التوسط في قبول التعليل عند الحاكم ، فيقبلوا من تعليله ما يوافقوه عليه، ويردوا عليه ما خالفوه فيه من تعليل الاحاديث في كتابه المستدرك، وذلك وفقاً لمخالفته، أو موافقته للقواعد المقررة عند المحدثين في علم علل الحديث، وليس هذا الأمر عائداً إلى الهوى والعاطفة، فإن المنهجية العلمية المقررة عند المحدثين من الأمور البدهية في هذا العلم، وهذا الرد يتضمن تعقبه في ارائه في التعليل بمناقشتها ، والاستدراك عليه فيها ، وعند النظر في كتب هؤلاء المتوسطين ، فقد وجدتهم قد تعقبوا اراءه في تعليل الاحاديث في كتابه المذكور ، وعليه، فإذا كانت هذه الدعوى لا تثبت الا بالمثال، فعند العودة الى كتب هؤلاء العلماء المعللين، فقد وجدتهم قد ذكروا هذه التعقبات،وأبدوا هذه الاستدراكات التي اذكر من امثلتها ما يلي :

١- نقل ابن التركماني حديث أبي محذورة أنه عليه الصلاة و السلام علمه الأذان تسع عشرة كلمة ، والإقامة سبع عشرة كلمة ، ثم نقل تعليله عن الحاكم في المستدرك، فقال :

وأعله الحاكم بان عبد العزيز لم يدرك اذان ابى محذورة ، فانه ولد بعد ذلك بسنتين [١].

ثم أجاب على هذا التعليل ، فقال : يحمل على أنه أذن بعد النبي عليه السلام ، فسمعه عبد العزيز، وأبو محذورة توفي سنة تسع وخمسين ، وقيل سنة تسع وسبعين ، وعبد العزيز توفى سنة ثلاثين ومائة ، قال ابن منجوبة: أتى عليه نيف وتسعون سنة ، فهو قد أدرك زمان أبى محذورة بلاشك [٢] .

يقول الباحث : وعند النظر في كتاب المستدرك للحاكم ، فقد وجدت ما يلي :

١٧- لم أقف على هذا الحديث، وتعليله في النسخة المطبوعة من الحاكم ، فلعل فيها نقصا ، ولا عزاه إليه ابن حجر في إتحاف السادة المهرة [٣] ، ولكن رواه عنه تلميذه البيهقي، فقال :

أخبرنا محمد بن عبد الـلـه الحافظ ، أخبرنا أبو جعفر : محمد بن صالح بن هانئ ، وأبو الفضل : محمد ابن إبراهيم بن الفضل ، قالا: حدثنا أحمد بن سلمة ، حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلى ، أخبرنا إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبى محذورة ، قال : أدركت أبي، وجدى يؤذنون هذا الأذان الذى أؤذن ، ويقيمون هذه الإقامة ، فيقولون : إن النبى -صلى الـلـه عليه وسلم- علمه أبا محذورة ، فذكر الأذان قال ، والإقامة ، فرادى : الـلـه أكبر الـلـه أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الـلـه ، أشهد أن محمدا رسول الـلـه ، حى على الصلاة ، حى على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، الـلـه أكبر الـلـه أكبر ، لا إله إلا الـلـه [٤] .

أ- وأما عن عبد العزيز ، فإليك أقوال أهل العلم فيه كما يلي :

---

[1] - انظر ابن التركماني الجوهر النقي (٤١٨\١).

[2] - المصدرنفسه .

[3] - إتحاف المهرة ٣٦٥/١٤ ٣٧٢ .

[4] - البيهقي السنن الكبرى برقم ٢٠٣٨ . وقد عكس العزو ابن حجر، فقال: وتكلم البيهقي عليه بأوجه من التضعيف، ردها بن دقيق العيد في الإمام ،وصحح الحديث انظر العسقلاني التلخيص ٢٢٩/١

١- قال ابن القطان : وترك أن يذكر أمر عبد العزيز بن عبد الملك القريشي فإنه مجهول .

وقد رأيت من اعتقد فيه أنه عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي محذورة ، وإن ذلك ليغلب على الظن ، فإنه في هذه الطبقة ، وقريشي ، ولا أعرف متسميا بهذا الاسم مع اسم الأب غيره ، وهبه أنه هو ، لا يغني فيما نريد ، فإنه أيضا مجهول الحال ، على ما بينا في حديث من روايته في الأذان ، يأتي ذكره في غير هذا الباب إن شاء الـلـه تعالى [١] .

ج- لم تذكر كتب العلل المختصة المتداولة هذا الحديث وعلته، فيعد هذا إضافة نوعية في علم العلل تنسب إلى الحاكم .

د- لم أجد من وافق الحاكم على هذا التعليل إلا تلميذه البيهقي الذي نقل هذا الكلام عنه.

ه- رجال سند الحاكم فيما ذكره البيهقي ثقات ، إلا عبدالعزيز، فهو مجهول ، وبه فيكون سنده ضعيفا ، لكن يتقوى بالمتابعات والشواهد، وبه فيحسن الحديث، والـلـه اعلم.

٢- ذكر ابن الملقن حديث عبد الـلـه بن زيد في الأذان، فقال:

ورواه أحمد والحاكم من وجه آخر عن سعيد بن المسيب، عن عبد الـلـه بن زيد، وقال: هذا أمثل الروايات في قصة عبد الـلـه بن زيد: لأن سعيد بن المسيب قد سمع من عبد الـلـه بن زيد، ورواه يونس، ومعمر، وشعيب، وابن إسحاق، عن الزهري. قال: وأما أخبار الكوفيين في هذه القصة، فمدارها على حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى، واختلف عليه، فمنهم من قال عن معاذ بن جبل، ومنهم من قال: عن عبد الـلـه بن زيد، ومنهم من قال غير ذلك، وأما طريق ولد عبد الـلـه بن زيد، فغير مستقيمة الإسناد، ثم تعقبه فقال: كذا قال الحاكم، وقد صحح الطريق الأولى من رواية محمد بن عبد الـلـه بن زيد عن أبيه البخاري[٢].

يقول الباحث: وعند النظر يظهر ما يلي:

أ. ذكر الحاكم تعليل هذا الحديث في المستدرك، فقال: وهو الذي أري الأذان الذي تداوله فقهاء الإسلام بالقبول، ولم يخرج في الصحيحين، لاختلاف الناقلين في أسانيده، وأمثل الروايات فيه رواية سعيد بن المسيب، وقد توهم بعض أئمتنا أن سعيداً لم يلحق عبد الـلـه بن زيد، وليس كذلك، فإن سعيد بن المسيب كان فيمن يدخل بين علي، وبين عثمان في التوسط، وإنما توفي عبد الـلـه بن زيد في أواخر خلافة عثمان، وحديث الزهري عن سعيد بن المسيب مشهور: رواه يونس بن يزيد، ومعمر بن راشد، وشعيب بن أبي حمزة، ومحمد ابن إسحاق، وغيرهم، وأما أخبار الكوفيين في هذا الباب، فمدارها على حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى، فمنهم من قال: عن معاذ بن جبل، أو عبد الـلـه بن زيد، ومنهم من قال: عبد الرحمن، عن عبد الـلـه بن زيد، وأما ولد عبد الـلـه بن زيد عن آبائهم عنه، فإنها غير مستقيمة الأسانيد، وقد أسند عبد الـلـه بن زيد عن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم هذا الحديث[٣].

---

[1] - بيان الوهم ٤٨/٣ .

[2] - البدر المنير (٤٩٥/١).

[3] - المستدرك برقم ٥٤٤٧.

ب. يلحظ أن ما ذكره ابن الملقن هو ملخص لكلام الحاكم، لكنه استدرك عليه، وتعقبه، فقال: كذا قال الحاكم، وقد صحح الطريق الأولى من رواية محمد بن عبد الـلـه بن زيد عن أبيه البخاري[1].

ت. وافق بعض العلماء الحاكم في تصحيح طريق سعيد، كما يلي:

١. قال ابن عبد البر: رواية معمر، ويونس لهذا الحديث، عن الزهري، عن سعيد كأنها مرسلة لم يذكرا فيها سماعاً لسعيد من عبد الـلـه بن زيد، وهي محمولة عندنا على الاتصال[2].

ث. وافق بعض العلماء الحاكم في تعليل حديث ابن أبي ليلى كما يلي:

١. قال الترمذي: حديث عبد الـلـه بن زيد: رواه وكيع، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: حدثنا أصحاب محمد صلى الـلـه عليه وسلم، أن عبد الـلـه بن زيد رأى الأذان في المنام، وقال شعبة: عن عمرو بن مرة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، أن عبد الـلـه بن زيد رأى الأذان في المنام، وهذا أصح من حديث ابن أبي ليلى، وعبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من عبد الـلـه بن زيد[3].

٢. وقال ابن خزيمة: فأما ما روى العراقيون عن عبد الـلـه بن زيد، فقد ثبت من جهة النقل، وقد خلطوا في أسانيدهم التي رووها عن عبد الـلـه بن زيد في تثنية الأذان والإقامة جميعاً، فرواه الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: حدثنا أصحاب محمد صلى الـلـه عليه وسلم أن عبد الـلـه بن زيد[4].

وقال أيضاً: ورواه حصين بن عبد الرحمن عن ابن أبي ليلى مرسلاً، فلم يقل: عن عبد الـلـه بن زيد، ولا عن معاذ، ولا ذكر أحداً من أصحاب النبي صلى الـلـه عليه وسلم، إنما قال: لما رأى عبد الـلـه بن زيد من النداء ما رأى قال له رسول الـلـه صلى الـلـه عليه و سلم: أخبرنا أبو طاهر، نا أبو بكر، نا المخزومي، نا سفيان، عن حصين، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، ورواه الثوري، عن حصين، وعمرو بن مرة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، ولم يقل: عن معاذ، ولا عن عبد الـلـه بن زيد، ولا قال: حدثنا أصحابنا، ولا أصحاب محمد. بل أرسله، أخبرنا أبو طاهر، نا أبو بكر، نا محمد بن يحيى، نا عبد الرزاق، أخبرنا سفيان، عن عمرو بن مرة، وحصين ابن عبد الرحمن، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: كان النبي صلى الـلـه عليه وسلم قد أهمه الأذان، فذكر الحديث، أخبرنا أبو طاهر، نا أبو بكر، قال: سمعت محمد بن يحيى يقول: وابن أبي ليلى لم يدرك ابن زيد، وروى هذا الخبر شريك، عن حصين، فقال: عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عبد الـلـه بن زيد، فذكر الحديث، أخبرنا أبو طاهر، نا أبو بكر، حدثناه محمد بن يحيى، نا يزيد بن هارون، أخبرنا شريك، عن حصين، ورواه شعبة، عن عمرو بن مرة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، ولم يقل: عن عبد الـلـه بن زيد، ولا عن معاذ، وقال: حدثنا أصحابنا، ولم يسم أحداً منهم[5].

٣. وقال الدارقطني: ابْنُ أَبِي لَيْلَى هُوَ الْقَاضِى مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، سَيِّئُ الْحِفْظِ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى لاَ يَثْبُتُ سَمَاعُهُ مِنْ عَبْدِ الـلـه بْنِ زَيْدٍ، وَقَالَ الأَعْمَشُ، وَالْمَسْعُودِيُّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى،

---

[1] - البدر المنير (٤٩٥/١).

[2] - ابن عبد البر التمهيد ٢١/٢٤.

[3] - الترمذي السنن برقم ١٩٤.

[4] - ابن خزيمة الصحيح ١٩٦/١

[5] - ابن خزيمة الصحيح برقم ٣٨٢

عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَلاَ يَثْبُتُ، وَالصَّوَابُ مَا رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ، وَشُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، وَحُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى مُرْسَلاً. وَحَدِيثُ ابْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللـه بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ مُتَّصِلٌ، وَهُوَ خِلاَفُ مَا رَوَاهُ الْكُوفِيُّونَ[1].

٤. وقال البيهقي: حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى في رؤيا عبد اللـه بن زيد الأذان والإقامة مثنى مثنى، وقول النبي صلى اللـه عليه وسلم : " علمها بلالا " ، وحكاية عبد الرحمن أذان بلال، وإقامته في بعض الروايات عنه حديث مختلف فيه على عبد الرحمن، فروي عنه، عن عبد اللـه بن زيد. وروي عنه قال : حدثنا أصحاب محمد صلى اللـه عليه وسلم ، أن عبد اللـه بن زيد، وروي عنه، عن معاذ بن جبل في قصة عبد اللـه بن زيد. قال محمد ابن إسحاق بن خزيمة : عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ بن جبل ، ولا من عبد اللـه بن زيد بن عبد ربه ، صاحب الأذان ، فغير جائز أن يحتج بخبر غير ثابت على أخبار ثابتة[2].

ج. روى طريق سعيد بن المسيب التي صححها الحاكم كل من:

١. أحمد في مسنده، فقال: حدثنا عبد اللـه، حدثني أبي، ثنا يعقوب، قال أنا أبي، عن ابن إسحاق، قال: وذكر محمد بن مسلم الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عبد اللـه بن زيد بن عبد ربه، فذكر الحديث[3].

٢. وعبد الرزاق في المصنف[4].

٣. والبغوي في معجم الصحابة به[5].

٤. وابن خزيمة في الصحيح[6].

٥. والبيهقي في السنن الكبرى[7].

٦. وابن عبد البر في التمهيد[8].

ح. روى طريق ابن أبي ليلى المعلولة كلٌ من:

١. عبد الرزاق في المصنف[9].
٢. وأبو داود في السنن[10].
٣. والترمذي في السنن[11].
٤. والدارقطني في السنن[12].

---

[1] - الدارقطني السنن ٤٠/٢.
[2] - البيهقي معرفة السنن ٢٥٣/٢.
[3] - ابن حنبل المسند برقم ١٦٥٢٤.
[4] - عبد الرزاق المصنف برقم ١٧٧٤.
[5] - البغوي معجم الصحابة ١٥٩٧.
[6] - ابن خزيمة الصحيح ٣٧٣.
[7] - البيهقي السنن الكبرى برقم ٢٠٤١.
[8] - ابن عبد البر التمهيد ٣١/٢٤.
[9] - عبد الرزاق المصنف برقم ١٧٨٨.
[10] - أبو داود السنن برقم ٥٠٧.
[11] - الترمذي السنن برقم ١٩٤.
[12] - الدارقطني السنن ٩٤٨.

٥. والسراج في المسند[١].

٦. والطحاوي في شرح معاني الآثار[٢].

خ. روى حديث محمد بن عبد الـلـه بن زيد عن أبيه الذي صححه البخاري كما قال ابن الملقن، وغيره كل من:

١. أحمد في مسنده[٣].

٢. أبو داود في السنن[٤].

٣. والترمذي في السنن[٥].

٤. وابن ماجة في السنن[٦].

٥. وابن خزيمة في الصحيح[٧].

٦. وابن حبان في صحيحه[٨].

٧. وابن الجارود في المنتقى[٩].

٨. والبيهقي في معرفة السنن والآثار[١٠].

٩. وابن عبد البر في التمهيد[١١].

د. خالف بعض العلماء الحاكم في تصحيح بعض طرق الحديث كما يلي:

١. قال الذهلي: ليس في أخبار عبد الـلـه بن زيد في قصة الأذان خبر أصح من هذا، لأن محمد بن عبد الـلـه بن زيد سمعه من أبيه، وعبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمعه من عبد الـلـه بن زيد[١٢].

ذ. سبق ابن الملقن في تعقب الحاكم، والاستدراك عليه كل من:

١. البيهقي الذي يقول: وعند الحجازيين حديث موصول عن عبد الـلـه بن زيد، وحديث مرسل عن ابن المسيب في قصة عبد الـلـه بن زيد أنه رأى في منامه فرادى[١٣].

ر. لم تذكر كتب العلل الأصلية هذا الحديث، فيعد إضافةً معرفية في هذا الباب.

ز. رجال سند طريق سعيد ثقات، وسنده منقطع، لأنه لم يسمع من عبد الـلـه بن زيد، كما حققه غير واحد من العلماء.

س. رجال سند طريق ابن أبي ليلى ثقات، وسنده منقطع، لأنه لم يسمع من ابن زيد.

---

[1] - السراج عبد الـلـه بن محمد السراج المسند برقم ١٧٠٠ طبعة مكتبة السنة بالقاهرة بتحقيق عبد الـلـه حجاج.
[2] - الطحاوي شرح معاني الآثار ٢٧٠/١.
[3] - ابن حنبل المسند برقم ١٦٥٢٥.
[4] - أبو داود السنن برقم ٤٩٩.
[5] - الترمذي السنن برقم ١٨٩.
[6] - ابن ماجة السنن برقم ٧٠٦.
[7] - ابن خزيمة الصحيح ٣٧١.
[8] - ابن حبان الصحيح برقم ١٦٧٩.
[9] - ابن الجارود المنتقى ١٥١.
[10] - البيهقي معرفة السنن والآثار ٤٤٤/١.
[11] - ابن عبد البر التمهيد ٣١/٢٤.
[12] - ابن خزيمة الصحيح ١٩٣/١
[13] - البيهقي المعرفة ٤٤٤/١.

ش. رجال سند طريق محمد بن عبد الـلـه عن أبيه، ثقات، وسنده صحيح، وهي التي صححها البخاري، والذهلي، وابن خزيمة، وغيرهم.

يقول الباحث: بهذا أكتفي بما نقلته من الأمثلة التي ذكرت في مبحث تعقب العلماء لتعليل الحاكم، واستدراكهم عليه مخالفة له في الإجتهاد،بحسب ما انتهى إليه مخالفوه من علماء الحديث المتأخرين، بسبب مخالفته للقواعد المقررة عندهم في علم العلل،أو لاختلافهم معه في الاجتهاد، أو متابعتهم لغيره في باب التعليل ممن تقدمه من العلماء الحذاق الذين تقدم وصفهم بالدراية في هذا العلم،والنيوغ فيه،وأقف هنا لأسجل الإضافة المعرفية التي أرادها هؤلاء الأعلام من استدراكهم على هذا العالم الكبير في باب العلل ومباحثه.

المبحث الرابع : رأي الباحث في تعليل الحاكم :

ولئن كان للباحث أن يرافق الحاكم في مباحث العلل التي نقلها عنه في المستدرك،و قد تقدمت، حتى أفضى به البحث إلى الوقوف عند آراء النقاد في تعليل الحديث عند الحاكم في كتابه المستدرك على الصحيحين،فهم بين آخذ به،ورافض له،ومتعقب لتعليلاته،يخالفه في رأيه،ويخالفه في باب التعليل، ويحوجه هذا بالضرورة إلى أن يكون له رأيٌ مختارٌ في هذه المسألة، يحدد به موقفه من تعليل الحاكم، ولذا فإذا اقتضت ضرورة البحث ذلك، فإن الباحث يدلي بدلوه، ويتطفل على هؤلاء الكرام من العلماء والنقاد من خلال ما يلي :

أ . أما عن الرافضين لقبول تعليل الحاكم، والذين عبر عنهم ابن حجر بقوله : " هذا من تساهل الحاكم، فإنه لا ينظر في العلل الخفية [1] ، بل يحكم بالصحة بحسب ظاهر السند [1] ، يقول الباحث: ولي أن أناقش الحافظ ابن حجر في قوله هذا بما يلي :

١. عند النظر في صنيع الحاكم في كتابه المستدرك، نجد أن فيه أمرين متعاكسين، أمر التصحيح، وما شابه من كلام طويل في قبوله، وعدمه، وما دار بين الناس من حوار حول وفائه بشرطه، وبيانه لشرط صاحبي الصحيح، وأمر التعليل، وهو متعلق بكلامه – رحمه الـلـه - في بيان علل الأحاديث التي يوردها في كتابه، وهذا يقع في الجهة المقابلة للتصحيح، ولعل كلام ابن حجر هنا منصب على جانب التصحيح عند الحاكم، وليس له علاقة بجانب التعليل في كتابه، فلا بد من التفريق بين هذين الجانبين، لأنه، وإن تساهل الحاكم في أمر التصحيح، وناقشه الناس فيه، فإنه لم يقع منه شيء من هذا في باب التعليل الـلـهم إلا أمور يسيرة تحسب على اختلاف الإجتهاد في أمر التصحيح والتعليل، ولا يعاب بها الحاكم، ولا غيره، فاقتضى ذلك التفريق بين جانبي التصحيح، والتعليل عند هذا الرجل،وقد ألمح عدة من العلماء الى التفريق بين هذين الجانبين من علوم الحاكم كما يلي:

أ- قال العلامة المعلمي اليماني رحمه الـلـه:ذكرهم للحاكم بالتساهل إنما يخصونه بالمستدرك، فكتبـه في الجـرح والتعديل لم يغمزه أحد بشئ مما فيها فيما أعلم، وبهذا يتبين أن التشبث بما وقـع لـه في المسـتدرك، وبكلامهـم فيه، لأجله إن كان لإيجاب التروي في أحكامه في المستدرك، فهو جيد، وإن كان للقدح في روايتـه، او في أحكامـه

[1] . العسقلاني اتحاف المهرة ١٥ / ٥٤٦

7.اليماني عبد الرحمن بن يحيى المعلمي التنكيل ص ٦٩٢طبعة المكتب الإسلامي تحقيق الشيخ الألباني

في غير المستدرك ، في الجرح والتعديل، ونحوه، فلا وجه لذلك، بل حاله في ذلك كحال غيره من الأئمة العارفين، إن وقع له خطأ، فنادر،كما يقع لغيره، والحكم في ذلك اطراح ما قام الدليل على انه أخطأ فيه، وقبول ما عداه.

ب- ويقول الجديع:

الحاكم النيسابوري، رأس من رءوس هذه الصناعة، كلامه في النقلة في التحقيق معتبر قوي ، وتعديله فيما يصف به الرواة من الثقة، والصدق مقبول محتج به وإنما دخلت الشبهة على بعض المتأخرين في تعديل الحاكم، ووصف بعضهم له بالتساهل فيه ، من جهة ضعف تحقيقه لشرط الصحة في كتابه المستدرك ، كما بينته في القسم الثاني،وحمل أحد الأمرين على الآخر معتبر، لو لم يتبين سبب ما يعود إليه الخلل في طريقة الحاكم في التصحيح .

وعهد من طريقة من يذكر عند بعض العلماء بالتساهل في التعديل، أن يجري حال من لم يتبين أمره على العدالة ، وليس الحاكم منهم [1].

ج-ويقول الصباح[2]: فيحصر تساهل الحاكم في المستدرك فقط،على أن في المستدرك، من الجرح والتعديل، وعلوم الحديث، والنقول عن أئمة الحديث، والفوائد الفقهية والعقدية ما يستحق أن يفرد في مجلد ضخم.

٢ . أن الحافظ ابن حجر نفسه، وإن كان قد قال هذه المقولة، بعد مخالفته للحاكم في حديث أبي هريرة كما تقدم، إلا أني قد وجدت أنه قد اعتمد تعليل الحاكم للأحاديث،في كتابه المستدرك، وقد سبق النقل عنه في هذا الباب، ولا بأس أن نذكر بعض الأمثلة على صنيعه هذا كما يلي:

أ . ذكر حَدِيثٌ: إِنَّ لـلـه أَهْلَيْنِ مِنَ النَّاسِ، قِيلَ : يَا رَسُولَ الـلـه ، مَنْ هُمْ ؟ قَالَ : أَهْلُ الْقُرْآنِ الْحَدِيثَ كم فِيهِ : أَخْبَرَنِي أَبُو مُحَمَّدِ ابْنُ زِيَادٍ الْعَدْلُ ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، هُوَ ابْنُ خُزَيْمَةَ ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبَانٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ فَيَّاضٍ ، قَالُوا : ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بُدَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، بِهِ ، وَقَالَ : رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَنَسٍ، مِنْ ثَلاثَةِ أَوْجُهٍ ، هَذَا أَمْثَلُهَا[3].

يقول الباحث: وعند النظر يظهر ما يلي:

١. قد روى الحاكم هذا الحديث في المستدرك فقال: أخبرني أبو محمد بن زياد العدل، ثنا محمد بن إسحق، ثنا محمد بن بشار، ويعقوب بن إبراهيم، ومحمد بن أبان، ومحمد بن يحيى بن فياض، قالوا: ثنا عبد الرحمن بن مهدي، ثنا عبد الرحمن بن بديل، عن أبيه، عن أنس رضي الـلـه عنه، قال: قال رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم: إن لـلـه أهلين من الناس، قالوا: من هم يا رسول الـلـه؟ قال: أهل القرآن، هم أهل الـلـه وخاصته[4]، ثم عقب عليه فقال: وقد روي هذا الحديث من ثلاثة أوجه، عن أنس هذا أمثلها.

---

1 الجديع :تحرير علوم الحديث١/٣٣٤-٣٣٥

2 الصباح: علي بن عبد الـلـه جهود المحدثين في بيان علل الحديث ١٠٠/١ طبعة مكتبة السنة بمصر

3 العسقلاني إتحاف المهرة : ٣٧٤

4 الحاكم، المستدرك برقم ٢٠٤٦، ورجاله ثقات، ما عدا بديل، وبه يكون سنده حسناً، ورواه ابن ماجة، السنن برقم ٢١٥، وابن حنبل، المسند برقم ١٢٣٠١، والبـزار، المسند برقم ٧٣٦٩.

٢. بين بعض العلماء وجه التفرد في هذا الحديث، فقال البزار: وهذا الحديث لا نعلم أحد يرويه إلا بديل بن ميسرة عن أنس[١].

٣. أما عن بديل بن ميسرة، فإليك أقوال النقاد فيه كما يلي[٢]:

أ. قال ابن سعد، وابن معين، والنسائي: ثقة.

ب. قال أبو حاتم: صدوق.

ت. وقال العجلي: بصري ثقة.

ث. وذكره ابن الحبان في الثقات.

٤. وأما عن عبد الرحمن بن بديل، فهذه أقوال النقاد فيه كما يلي[٣]:

أ. قال ابن معين، وأبو داود، والنسائي: ليس به بأس.

ب. وقال الطيالسي: وكان ثقة صدوقاً.

٥. لم تذكر كتب العلل هذا الحديث، فيعد إضافة معرفية تؤخذ عن الحاكم.

٦. سكت عنه ابن حجر، وسكوته عنه إقرار.

٧.رجال سند الحاكم ثقات وسنده صحيح.

ب . ذكر حديث: حَدِيثٌ: صَنَائِعُ الْمَعْرُوفِ إِلَى النَّاسِ تَقِي صَاحِبَهَا السُّوءَ، وَالْهَلَكَاتِ، وَالآفَاتِ ، وَأَهْلُ الْمَعْرُوفِ فِي الدُّنْيَا هُمْ أَهْلُ الْمَعْرُوفِ فِي الآخِرَةِ. كم فِي الْعِلْمِ : ثنا أَبُو عَبْدِ اللـه مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللـه الصَّفَّارُ ، ثنا سَمْعَانُ بْنُ بَحْرٍ الْعَسْكَرِيُّ ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الْعَمِّيُّ ، ثنا أَبِي ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ ، عَنْهُ ، بِهَذَا ، وَقَالَ : سَمِعْتُ أَبَا عَلِيٍّ الْحَافِظَ يَقُولُ : لَمْ أَسْمَعْهُ إِلا مِنَ الصَّفَّارِ . قَالَ الْحَاكِمُ : وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنِ الْمُنْكَدِرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَابِرٍ. وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ وَابْنُهُ، لَمْ نَعْرِفْهُمَا بِجَرْحٍ ، وَهُمَا مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ[٤].

يقول الباحث وعند النظر يظهر ما يلي:

١- قد روى الحاكم هذا الحديث في المستدرك، فقال:حدثنا أبو عبد اللـه محمد بن عبد اللـه الصفار،ثنا سمعان بن بحر العسكري أبو علي، ثنا إسحاق بن محمد بن إسحاق العمي، ثنا أبي، عن يونس بن عبيد،عن الحسن، عن أنس بن مالك، قال قال رسول اللـه – صلى اللـه عليه وسلم-: صنائع المعروف إلى الناس،تقي صاحبها مصارع السوء،والآفات، والهلكات، وأهل المعروف في الدنيا، هم أهل المعروف في الآخرة[٥]، ثم عقّب عليه فقال:سمعت أبا علي الحافظ يقول هذا الحديث لم أكتبه إلا عن أبي عبد اللـه الصفار،ومحمد بن إسحاق، وابنه من البصريين

[1] البزار، المسند ٥٢٠/١٣، والنسائي، الكبرى برقم ٧٩٧٧، والدارمي، السنن برقم ٣٣٢٦، وأبو نعيم، الحلية ٦٣/٣، وأبو عبيد، فضائل القرآن برقم ٥١، وابن الضريس، فضائل القرآن برقم ٧٣،

[2] العسقلاني، التهذيب ٣٧١/١.

[3] ابن حبان، المجروحين ٥٢/٢، والذهبي، الميزان برقم ٤٨٢٠، والعسقلاني، التهذيب ٣٤٠/٦، والمزي، التهذيب برقم ٣٧٦٤.

[4] العسقلاني إتحاف المهرة : ٨٣٦

[5] الحاكم المستدرك برقم ٤٢٩

لم نعرفهما بجرح، وقوله أهل المعروف في الدنيا: قد روي من غير وجه عن المنكدر بن محمد عن أبيه عن جابر، وإلم يخرجاه، فإنه يذكر في الشواهد.

٢- وأما عن إسحاق، فقد قال فيه ابن حجر: اتهمه البيهقي في شعب الإيمان[1].

٣- لم تذكر كتب العلل المتخصصة هذا الحديث، فيعد إضافةً معرفية، تؤخذ عن الحاكم.

٤- رجال سند الحاكم ثقات، ما عدا إسحاق، وهو متهم، وأبوه محمد، وهو مجهول، وبه فيكون سنده ضعيفاً، ضعفاً شديداً، لا يتقوى بالمتابعات والشواهد، كما ظن بعض المعاصرين.

٥- سكت عنه ابن حجر، في كتابه الإتحاف، مع أنه قد نقل في اللسان، اتهام البيهقي لإسحاق، فبأي الرأيين نأخذ؟، واللـه أعلم.

ت. تقدم الكلام عند بحث مكانته في علم العلل حول قبول مشايخه لآرائه في تعليل الأحاديث، وسؤالهم له في هذا الباب كأبي بكر الصبغي، وغيره، فإذا كان هؤلاء الذين هم أعرف الناس به قد قبلوا تعليله، فما حال من جاء بعدهم من العلماء المعتنين بعلم الحديث عامة، وعلم العلل خاصة.

ث. شاع الكلام في مباحثة الحاكم في كتبه ومنها المستدرك على الصحيحين بشكل خاص في العصور التي تلته، ولم ينقل عن مشايخه، وتلامذته، كلام في هذا الباب اللـهم إلا تنبيهات على أحاديث في كتابه كان له فيها اجتهاد، وقد كانت محل نظر بين العلماء، فمن موافق له، ومخالف، لكن لم يرفض أحد علومه، ومنها علم تعليل الأحاديث الذي برع فيه.

ج. لأن كان للعلماء المختصين في علم الحديث أن يتكلموا في مستدرك الحاكم، وما دار حوله من دراسات، فإنهم قد اعتمدوا كتبه الأخرى، كتاريخ نيسابور، ومعرفة علوم الحديث، والإكليل، والمدخل إلى الصحيح، والمدخل إلى الإكليل، وغيرها، فإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على مدى قبول العلماء لمعارف هذا الرجل، ومنها علم التعليل.

٢- وأما عن القائلين بقبول تعليله مطلقاً، فهذا تطرف آخر في هذا الباب، إذ لا يسلم لكل عالم بكل مفردات علمه، ولم يتحقق هذا لمن سبق الحاكم، فكيف به وبمن لحقه، فقد ناقش العلماء أكابر الحفاظ، في مسائل في كتبهم، ودورك نقاش أبي الحسن الدارقطني، وابن عمار الشهيد، وأبي علي الجيالي، لصاحبي الصحيح، البخاري ومسلم، في أحاديث في كتابيهما، رأى أولئك المناقشون أنها تخالف الشرط الذي شرط الشيخان في كتابيهما، ولم يرَ العلماء أن جلالة صاحبي الصحيح، مانعة من هذه المباحثة، ومنهية لهذه المناقشة، فإذا كان هذا حال كبار أهل الصنعة، والحاكم بلا شك منهم، فأنى يسلم لأحد، بأن يأخذ بكل ما قال به قائل؟ فهذا يبنى عليه لازم عقلي أن هذا معصوم، وهذا يحتاج إلى دليل من وحي، ولا دليل إذ لا وحي بعد رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم، ولو كان هذا الحال كذلك، لرفع الخلاف بين الناس، ولأحوج أن يكون الناس على رأي واحد، والحاكم كغيره من العلماء، يؤخذ منه، ويرد عليه كما قال الإمام مالك رحمه اللـه تعالى: ما منا من أحد إلا

[1] لسان الميزان ٧٦/٢

ويؤخذ منه، ويرد عليه، إلا صاحب هذا القبر، وأشار إلى قبر النبي صلى الـلـه عليه وسلم، فإن الذي يؤخذ عنه كل ما صدر عنه هو المعصوم صلى الـلـه عليه وسلم، وليس الحاكم ولا غيره كذلك.

٣- ولذا، فإن الباحث يميل إلى رأي من توسط في قبول تعليل الحديث عند الحاكم، ودين الـلـه وسط ،فقبل منه ما وافق فيه قواعد المحدثين،في علم العلل،ورد منه ما خالف فيه القواعد المقررة عندهم،وعليه، فإن الباحث يرى قبول رأي الحاكم في التعليل في كتابه المستدرك إذا وافق القواعد المقررة عند علماء العلل، وعدم قبول تعليله في كتابه المذكور إذا كان هذا التعليل غير موافق للقواعد المقررة عند علماء العلل، ولا أمنع أن يكون الحاكم قد تفرد بقواعد في باب التعليل عن غيره من العلماء، لكني ربما وافقته في تطبيقاتها أحياناً، وخالفته في أخرى بناءً على المنهجية العلمية التي ألزمنا بها البحث العلمي، فتحقق في البحث الذي يريده الحاكم أبجديات المنهجية العلمية، وإن تخلفت، فهناك رأي آخر، والـلـه أعلم.

يقول الباحث: وبهذا المبحث أكون قد انتهيت من الفصل الثالث المتعلق بأثر الحاكم في التعليل فيمن جاء بعده من علماء الحديث، ومدى قبولهم لتعليله وتعقبهم له، واستدراكهم عليه في أبواب العلل، التي أوردها في كتابه المستدرك، وقد تحصل من ذلك، أن لهم في هذا ثلاثة أقوال، فمنهم من قبل تعليله مطلقاً، ومنهم من رفضه مطلقاً، ومنهم من توسط، فقبل من تعليله ما وافق فيه القواعد المقررة في علم العلل عند المحدثين، ورد عليه ما خالف فيه تلك القواعد المقررة في علم العلل، والمعتمدة عند علمائه، ثم كانت للدارس بعون الـلـه تعالى، وحسن توفيقه، وقفة عند هذه الأقوال الثلاث، في النظر إلى الموقف من تعليل الحاكم في كتابه المستدرك، فناقش أصحابها، بقصد الوصول إلى رأيٍ علميٍ صحيحٍ في هذه المسألة، وفق قواعد البحث العلمي، وانتهى إلى رأي يظنه صواباً في هذه المسألة، فإن أصاب فيه، فذلك من الـلـه تعالى، وله الحمد في الأولى والآخرة، على ذلك وسواه، وهو ولي ذلك والقادر عليه، وإن كانت الأخرى، وهي الخطأ، فهي من نفس الباحث المقصرة، وضعفه الأكيد، وتلبيس الشيطان عليه، وعليه، فيستغفر الـلـه من ذلك الخطأ كله، وما داخله من ضعف، ويرجو الـلـه تعالى إقالة عثرته في هذا البحث وغيره، ويرى أن الحاكم، وعلومه، وعلم العلل، ومباحثه، والحقيقة العلمية المجردة، كلها براء من هذا الخطأ الذي لا يتحمله إلا صاحبه، وقد كان درس الباحث لهذه المسألة وأمثالها وفق المنهجية العلمية في البحث، والدرس، والنقاش المقررة عند العلماء، والتي تعلمناها من أولئك العلماء، بقصد الوصول إلى الحقيقة العلمية المرجوة، والقرب من الصواب، وبه أنتهي من هذه الرسالة بفضل الـلـه تعالى ومنّه، ومزيد كرمه، وهو المستعان.

الخاتمة، وأهم النتائج:

وبعد هذه الجولة الطويلة التي قدر الـلـه تعالى بفضله وكرمه للباحث أن يرافق الحاكم، وكتابه المستدرك على الصحيحين مدة من الزمان ، بغية الوقوف على تعليل الحديث عنده فيه، وبيان مكانته في علم العلل،والإشادة بمعرفته فيه،وبيان منهجه في التعليل،والإشارة إلى طرائقه في البحث في التعليل،واستنباط أنواع العلل عنده،ما كان منها متعلقاً بالسند،وما كان منها متعلقاً بالمتن،ورصد مواقف المحدثين من تعليله للأحاديث، رفضاً لها،أو قبولاً،تعقباً لمباحثه في تعليل الأحاديث، أو استدراكاً عليه، فإنه يظهر للباحث ما يلي:

١. أن الحاكم عالم موسوعي له عناية بعلوم الشريعة بشكل عام ، فهو فقيه شافعي له اختياراته في المذهب الشافعي، وهو متكلم أشعري، إذ انه من تلامذة تلاميذ الأشعري ، وله أيضا عناية بعلم الحديث بشكل خاص ، وقد شهد له بهذا علماء عصره من مشايخه، وتلامذته، ومن جاء بعدهم إلى يوم الناس هذا.
٢. أن من العلوم التي برع فيها: علم علل الحديث، فله مصنف فيه مفرد لم يصلنا، وله فيه كلام نظري قوي في كتابه: معرفة علوم الحديث الذي اشتهر بين علماء الحديث، وكان المحدثون عيالاً على أبحاثه في علم العلل فيه.
٣. كان للحاكم كلام تطبيقي في تعليل الأحاديث في كتابه المستدرك ، على سنن قواعده التي قررها في كتابه المعرفة ، لكن هذا الكلام مخبوء عن الدارسين، لقلة استعمالهم لكتابه، ولإنشغالهم عنه بالبحث في تحقيق شرطه، ومحاورته في أمر التصحيح وعدمه، بما أحوج إلى تجلية هذا الباب من أبواب النبوغ عنده، وهو ما يأمل الباحث أن يكون قد وصفه في هذه الرسالة.
٤. أنه قد نثر مباحث العلل في كتابه المذكور، وعليه، فهو كتاب حديثي تطبيقي، طبق فيه الحاكم علوم الحديث التي قررها في كتابيه المعرفة والمدخل إلى الإكليل، حتى أنك تجد فيه مادة في العلل لا تقل عن مادة التعليل التي حواها كتاب الترمذي الجامع المعروف عند المحدثين بتخصصه في علم العلل وأبحاثه.
٥. حوى هذا الكتاب مادة لا بأس بها في تعليل الأحاديث، لعلها تقرب من خمسمئة موضع، فإذا قارنّا هذا المادة بعدد أحاديث الكتاب، وهو تسعة آلاف حديث، فتكون نسبة التعليل في كتابه ١٨/١،أي ما يقارب ٦%، وهذه نسبة كبيرة إذا ما قورنت بغيره من الكتب المفردة في هذا الباب.
٦. ناقش الباحث الحاكم في مسائل تعليل الحديث في هذه الرسالة، كما يلي:
   أ. كان عدد المسائل المبحوثة ثمانٍ وستين مسألة.
   ب. تفرد منها الحاكم بثماني عشرة مسألة، لم تذكر عند غيره من علماء العلل المتقدمين ، كابن معين ، واحمد بن حنبل ، والبخاري، وطبقتهم، كما لم تذكر عند معاصريه كالدارقطني ، وابن عدي ، وابن حبان ، وغيرهم .

ت. وافقه العلماء في خمس وعشرين مسألة.

ث. خالفه العلماء في تسع مسائل.

ج. وافقه الباحث في أربع وثلاثين مسألة.

ح. خالفه الباحث في واحد وثلاثين مسألة.

٧. كان للحاكم قواعد في التعليل راعاها في كتابه، واحتكم إليها فيه، وهي:

أ. قبول زيادة الثقة مطلقاً.

ب. إذا تعارض الوصل والإرسال، قدم الوصل على الإرسال.

ت. إذا تعارض الوقف والرفع، قدم الوقف على الرفع.

٨. كان للحاكم طريقتان في التعليل ، فهو إما أن يعلل الحديث بكلامه هو أصالة دون العزو إلى غيره من علماء العلل الذين تقدموه، أو عاصروه، وإما أن يعلـلـه بنقل كلام غيره من العلماء المختصين بعلم العلل في تعليله كما سبق بيانه.

٩. كان للحاكم مصادره الخاصة في علم العلل، من كتب علمائه على اختلاف أزمانهم، وتباعد ديارهم.

١٠.حوى كتابه المستدرك نقولاً في علم العلل لأئمة كبار لم تصلنا مصنفاتهم، كالذهلي، وأبي علي الحافظ، ومحمد بن يعقوب.

١١.نقل الحاكم في مستدركه تعليلاتٍ عن مشاهيرعلماء العلل، لا وجود لها في كتبهم المطبوعة، فيعد هذا استدراكاً على هذه المطبوعات من كتابٍ متقدم، كما هو الحال مع مصنفات ابن معين، وأحمد بن حنبل ، ومسلم، وغيرهم.

١٢. كان للعلماء عدة مواقف من تعليل الحديث عند الحاكم في المستدرك، فمنهم من قبله مطلقاً، ومنهم من رفضه مطلقاً، ومنهم من توسط، فقبل منه ما وافق قواعد التعليل عند المحدثين، ورفض ما خالفها.

١٣. يرى الباحث التوسط في أمر تعليل الحديث عند الحاكم، فيقبل منه ما وافق قواعد التعليل المقررة عند المحدثين، ويرفض ما خالفها،

١٤. هذا ويوصي الباحث الدارسين بما يلي:

أ. العمل على إعادة تحقيق كتب الحاكم، وخاصةً كتابه المستدرك على الصحيحين، وذلك لكثرة التحريف فيه ، ووجود السقط فيه ، فإنه موجود حتى في النسخ القديمة، وذلك لاحتوائه على مادة حديثية كبيرة لعلها لا توجد عند غيره خاصة وأن كثيراً من أصوله قد طبع،ويمكن ،أن تقارن مباحثه بمؤلفات من جاء بعده كتلميذه البيهقي الذي يكاد أن يبذ شيخه في هذه الصنعة.

ب. الدعوة إلى دراسات معمقة في علم العلل لأئمة كبار وصلتنا شذرات من علومهم في بطون الكتب الكبيرة، كالذهلي والقطان وأبي علي الحافظ.

ت. تجميع بعض الكتب المهمة التي ضاعت كتاريخ نيسابور للحاكم، ومسند الماسرجسي، وعلل ابن المديني.

ث. عدم الاكتفاء بالأحكام المسبقة حول بعض العلماء المظلومين كالحاكم، وابن حبان، والبيهقين وأبي نعيم، والعودة إلى كتبهم مباشرة لاستجلاء صورتهم في البحث العلمي.

ج. إعداد دراسات تطبيقية لمباحث علم العلل بغية تقريبها لطلاب العلم، وتيسيرها لهم.

ح. تخليص الدراسات الحديثية من ظاهرة البحث التقليدي، وتعميق النقد الحديثي للنصوص والنتائج.

خ. اعادة دراسة كتب العلل بطريقة نقدية منهجية لاستجلاء العلل المؤثرة ، والجواب عن العلل غير المؤثرة.

د. اعادة اللحمة إلى تكامل علوم الإسلام حتى لا يكذب الصادق ، ويصدق الكاذب بدعوى الروح المنهجية في العلم.

ذ. إعداد موسوعة لعلل الحديث الواردة في ما وصلنا من المصادر ، وترتيبها ، وفهرستها بما يحقق النفع للدارس المعاصر.

فهرس الآيات

الآيـــة	رقم الصفحة
١. حَتَّى إذا ادَّارَكوا فيها جميعاً	٢٧
٢. فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ	٢
٣. وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى ، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى	٢
٤. وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا	٢
٥. وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا	٢
٦. ولا تتمنوا ما فضل الـلـه به بعضكم على بعض	٨٣
٧. ولمن خاف مقام ربه جنتان	٥٩ + ٨٢ + ٨٨ + ١٢٢
٨. وَمَنْ يُشْرِكْ بِالـلـه فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ	٤٨
٩. ويمنعون الماعون	٨٣ + ١٢٣
١٠. يُثَبِّتُ الـلـه الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ	٤٧

فهرس الأحاديث والآثار:

الحديث	رقم الصفحة
١. اثبت حراء، فليس عليك إلا نبي، أو صديق، أو شهيد	١٦٤
٢. اذا ذرع الصائم القيء	١٩٧
٣. ارجع فصلي	٧٧
٤. اقرءوا يس على موتاكم	١٩٦
٥. الفجر والعصر	٥١
٦. اللـهم إني أعوذ بك من عذاب القبر	٤٧
٧. اللـهم عافني في جسدي، وعافني في بصري	١٣٥
٨. المؤمن الذي يخالط الناس، ويصبر على أذاهم	١٤
٩. المؤمن غِرٌ كريم	٤٢
١٠. انها من الطوافين عليكم والطوافات	١٧٥
١١. إِنَّ لـلـه أَهْلَيْنِ مِنَ النَّاسِ	٢٠٧
١٢. إذا أبغض المسلمون علماءهم	١٢٣
١٣. إذا قاء أحدكم	١٩٨
١٤. إسباغ الوضوء في المكاره	٩١
١٥. إلا أني مسست ذكري	١٨٤
١٦. إنّ لغة إسماعيل	٤٢
١٧. إنّه لا يبلغ عنك	١٣٨
١٨. إن الرجل المسلم إذا كان في القبر من الآخرة	٤٧
١٩. إن العبد ليتكلم بالكلمة من رضوان اللـه	١٢٥
٢٠. إن أحدكم ليتكلم بالكلمة من رضوان اللـه	١٢٦
٢١. إن خيار عباد اللـه	١٤٩
٢٢. إن شغلت ،فلا تشغل عن العصرين	٥١
٢٣. إن في اللـه عزاء من كل مصيبة	١٣٩
٢٤. إن كنت قد أحسنت القتال اليوم	١١٩
٢٥. إن لـلـه تسعة وتسعين اسما مائة إلا واحدة	١٤٤

٢٦. إن هاتين الصلاتين من أثقل الصلوات على المنافقين ١٧٨
٢٧. إنه ليغان على قلبي ٤٠
٢٨. إنها لا تتم صلاة أحد حتى يسبغ الوضوء ٧٧
٢٩. إنها ليست بنجس، إنها من الطوافين عليكم، والطوافات ١٧٥
٣٠. إني سألت اللـه أن لا يسلط على أمتي ١٧
٣١. إني لأستغفر اللـه ٤٠
٣٢. أترضون أن تكونوا ثلث أهل الجنة ١٠٢
٣٣. أرحم أمتي أبو بكر ٣٩
٣٤. أري الليلة رجل صالح ٦٨
٣٥. أريت ما يلقى أمتي ٧٥ +١٥٠
٣٦. أريت ما يلقى أمتي ١٠٢+٥١
٣٧. أسلم غيلان، وتحته عشر نسوة ١٨٨
٣٨. أشاهد فلان لنفر من المنافقين لم يشهدوا الصلاة ١٧٨
٣٩. أفضل الجهاد من قال كلمة حق عند ذي سلطان جائر ١٢٨
٤٠. أفطر الحاجم والمحجوم ١٠٨ + ١٥٤
٤١. أفطر الحاجم والمحجوم ٧٣+ ١٠٤
٤٢. أفطر عندكم الصائمون ٤٢
٤٣. أفلا أنبئك بما هو أكثر منه ريحاً ١٥٧
٤٤. ألا إني أوتيت القرآن، ومثله معه ١
٤٥. ألا أدلكم على ما يكفر ٩١
٤٦. أمرت أن أبشر خديجة ببيت في الجنة من قصب ٦٤
٤٧. أمرنا رسول اللـه في العيدين ١٣٢
٤٨. أنه سيكون بعدي أمراء ١٢٨
٤٩. أيغزو الرجال، ولا نغزو ٨٣
٥٠. أيما امرأة نكحت ٦٩
٥١. تشهد أن لا إله إلا اللـه ٦٠+٧٤
٥٢. تعبد اللـه لا تشرك به شيئا ٦٠+٧٤+٧٤
٥٣. جنّتان من ذهب ٨٨
٥٤. جنتان من ذهب للسابقين ١٢٢

٥٥. جنتان من ذهب للسابقين ٨٢+٥٩

٥٦. حافظ على الصلوات الخمس ٥٢

٥٧. حذف السلام سنة ١١٧

٥٨. خطوتان أحب إلى الـلـه ١٣٤

٥٩. دع ما يريبك إلى ما لا يريبك ٥٠-٤٠

٦٠. رخص لرعاء الإبل في البيتوتة ٦٥ + ١٦٦

٦١. رخص للرعاء أن يرموا يوما ٦٦ + ١٦٦

٦٢. رقىً كنّا نسترقي بها ٨٤+٥٦

٦٣. رمي بنجم، فاستنار ٤١

٦٤. سبحانك الـلـهم تبارك اسمك ٤٣

٦٥. سورة يس اقرؤوها عند موتاكم ١٩٦

٦٦. صلاة قبل طلوع الشمس، وصلاة قبل غروبها ٥٢

٦٧. صنائع المعروف ٢٠٨

٦٨. عشرة في الجنة، فذكر أبا بكر، وعمر، وعثمان، وعلياً... ١٦٤

٦٩. علّمها بلالاً ٢٠٤

٧٠. علمه أبا محذورة ، فذكر الأذان قال ، والإقامة ٢٠١

٧١. عليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ١

٧٢. عهدة الرقيق أربع ليال ٩٩

٧٣. عهدة الرقيق ثلاثاً ٩٩

٧٤. في عهدة الرقيق ثلاث ليال ٩٨

٧٥. قَيِّدُوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابِ ١٩٣

٧٦. كان لا يؤذن في السفر ١٦٢

٧٧. كان لا يؤذن في شيء من الصلوات في السفر ١٥٩

٧٨. كانت لغة إسماعيل قد درست ٤١

٧٩. كسب الحجام خبيث ١٠٥+٧٥

٨٠. كنا يوم الخندق نحفر ١٧٣

٨١. كيف أنتم ربع أهل الجنة ١٠٠

٨٢. لا تنكح المرأة بغير إذن وليها ٦٩

٨٣. لا عهدة فوق أربع ٩٨

٨٤.	لا غرار في صلاة ولا تسليم	١٥٢
٨٥.	لا نكاح إلا بولي	٤٦ -٤٩
٨٦.	لا نكاح إلا بولي	١١٣
٨٧.	لا يتم صلاة أحدكم حتى يفعل ذلك	٧٨
٨٨.	لا يخرج الرجلان يضربان	٨٢
٨٩.	لا يرث المسلم الكافر	١٦
٩٠.	لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل	٨٢
٩١.	لا يوطئن أحدكم المساجد	١٤٢
٩٢.	لا يؤمن العبد حتى يؤمن بأربع	١٤١
٩٣.	لعن الـلـه من ذبح لغير الـلـه	١٦١
٩٤.	لعن الـلـه من وقع على بهيمة	١٦١
٩٥.	لم يتوضأ أحدكم، فيحسن وضوءه، و يسبغه	١٤٣
٩٦.	ليس المؤمن بالطعان، ولا اللعان، ولا الفاحش، ولا البذيء	٩٩
٩٧.	ما جلس قوم مجلسا	٧٩
٩٨.	ما لكما، إلا خير	١٣٨
٩٩.	ما من رجل يعود مريضاً	١١٦
١٠٠.	ما منعكما أن تسلما	٩٣
١٠١.	من توضأ فأحسن وضوءه	١٥٠
١٠٢.	من جلس فقال سبحانك	٨٠
١٠٣.	من جلس مجلسًا كثر فيه لغطه	٣٨
١٠٤.	من ذرعه القيء	١٩٧
١٠٥.	من سئل عن علم	٩٠
١٠٦.	من ضحك في صلاته	٤٣
١٠٧.	من قتل عبده قتلناه ومن جدع عبده جدعناه	١٩٢
١٠٨.	من كان له مال، فلم يضح، فلا يقربن مصلانا	١٧٤
١٠٩.	من مس ذكره، فلا يصلي حتى يتوضأ	١٨٣
١١٠.	من وجد سعة فلم يضح، فلا يقربن مصلانا	١٧٤
١١١.	من وجد سعة، فلم يضح معنا، فلا يقربن مصلانا	١٧٤
١١٢.	نسترقي بها	٣٧-٥٧

١١٣.	نضَّر الـلـه امرأً سمع منا حديثاً، فحفظه حتى يبلغه	٢
١١٤.	نهى رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم عن بيع الرطب بالتمر نسيئة	١٢٩
١١٥.	نهى عن بيع الرطب بالتمر	١٢٩
١١٦.	هو من قدر الـلـه	٥٦+٨٤
١١٧.	هي الزكاة المفروضة	١٢٣
١١٨.	وعظنا رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم موعظة ذرفت منها العيون	١٦١
١١٩.	وقت للنساء في نفاسهن أربعين يوماً	١٠٢
١٢٠.	يا بنيّ إنّي أوصيك	١٠٢
١٢١.	يا خالد لا تسب عماراً	١٢٠
١٢٢.	يا خالد من يساب عماراً يسبه الـلـه	١٢٠
١٢٣.	يا عباس، يا عماه ألا أعطيك، ألا أحبوك	١٠٦
١٢٤.	يعيد الصلاة، ولا يعيد الوضوء	٤٣
١٢٥.	يقرأ في المغرب بالطور	٤١

فهرس المصادر والمراجع:

١. ءالآجري: أبو بكر محمد بن عبيد الـلـه:

سؤالات أبي داود في الجرح والتعديل، طبعة دار الفاروق الدولية، القاهرة – مصر، وطبعة دار العلوم والحكم بالمدينة المنورة، بتحقيق عبد العظيم البسنوي، وطبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة، بتحقيق الدكتور محمد علي قاسم العمري.

٢. ءالآجري: أبو الحسين محمد بن الحسين البغدادي:

ذم اللواط: طبعة مكتبة السنة، القاهرة - مصر، بتحقيق عمرو محمد سليم

الشريعة: طبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان، المصورة عن طبعة الشيخ حامد الفقي، وطبعة مكتبة الرشد بالرياض، بتحقيق الحاشدي.

٣. ابن الأبار: محمد بن عبد الـلـه بن الأبار القضاعي الأندلسي:

المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي: طبعة دار صادر، بيروت – لبنان، المصورة عن الطبعة الإسبانية، وطبعة دار الغرب الإسلامي، بتحقيق الدكتور بشار عواد.

٤. ابن أبي خيثمة: أبو بكر أحمد بن زهير بن حرب:

التاريخ: طبعة مكتبة السنة بالقاهرة تحقق أيمن هلل ورفيقه.

٥. ابن أبي شيبة: عبد الـلـه بن محمد بن إبراهيم العبسي الكوفي:

الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار: بتحقيق محمد عوامة، طبعة دار المنهاج، جدة – السعودية، وطبعة الدار السلفية بالهند، بتحقيق عبد القدير خان، وطبعة دار الرشد بالرياض، بتحقيق جماعة من المحققين.

المسند: طبعة دار الرشد بالرياض، بتحقيق محمد نظر الفاريابي.

٦. ابن أبي شيبة: محمد بن عثمان بن أبي شيبة العبسي الكوفي:

السؤالات في الجرح والتعديل للإمام علي بن المديني: طبعة مكتبة المعارف، الرياض - السعودية، بتحقيق الدكتور موفق عبد القادر.

٧. ابن أبي عاصم: أبو بكر أحمد بن الضحاك بن مخلد:

الآحاد والمثاني في الحديث: طبعة دار الراية، الرياض – السعودية، بتحقيق باسم الجوابرة.

السنة: طبعة المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، بتحقيق الشيخ الألباني رحمة الـلـه، وطبعة دار الراية، الرياض – السعودية، بتحقيق باسم الجوابرة.

الزهد: طبعة المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، تحقيق عبد العلي السلفي.

الجهاد: طبعة دار الصميعي، الرياض - السعودية، بتحقيق مساعد الراشد.

٨. ابن الأثير: أبو السعادات عز الدين بن الأثير الجزري:

جامع الأصول من أحاديث الرسول: طبعة مكتبة الحلواني، دمشق – سوريا، بتحقيق الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، وطبعة دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي.

٩. ابن الأثير: مجد الدين علي بن الأثير الجزري:

الكامل في التاريخ: طبعة دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، المصورة عن الطبعة المصرية القديمة.

١٠. ابن الأعرابي: أبو سعيد محمد بن سعيد بن الأعرابي النحوي البصري:

المعجم: طبعة دار الكوثر، الرياض - السعودية، بتحقيق أحمد ميرين البلوشي.

١١. ابن بشران: عبد الملك بن محمد:

الأمالي في الحديث: طبعة مكتبة السنة، القاهرة – مصر، بتحقيق مصطفى العدوي.

١٢. ابن التركماني: علاء الدين الحسن بن محمد التركي الحنفي:

الجوهر النقي في نقد البيهقي: طبعة دار الفكر، بيروت – لبنان، المصورة عن الطبعة الهندية، بهامش السنن الكبرى للبيهقي.

١٣. ابن تيمية: أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية:

منهاج السنة النبوية في الرد على الشيعة والقدرية: طبعة المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، تحقيق محمد رشاد سالم.

قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة: طبعة المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، بتحقيق زهير الشاويش.

شرح حديث النزول: طبعة المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، تحقيق الشيخ الألباني.

مجموع الفتاوى: جمع وترتيب عبد الرحمن بن القاسم، وابنه محمد، تصوير دار ابن حزم، بيروت – لبنان، عن طبعة ابن القاسم.

١٤. ابن الجارود: عبد الـلـه بن محمد الأندلسي:

المنتقى من السنن: طبعة دار المعرفة، بيروت- لبنان، المصورة عن طبعة هاشم اليماني، وطبعة دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، بتحقيق الحويني.

١٥. ابن الجعد: علي بن الجعد الجوهري:

المسند: طبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان، تحقيق القلعجي والليثي، وطبعة مكتبة السنة بالقاهرة، تحقيق عبد الهادي عبد المهدي.

١٦. ابن جماعة: بدر الدين محمد بن علي بن جماعة الدمشقي:

المنهل الروي في علم الحديث النبوي: طبعة دار الفكر، دمشق – سوريا، تحقيق محمد مطيع الحافظ.

١٧. ابن الجنيد: الحسن بن محمد البغدادي:

السؤالات عن يحيى بن معين: طبعة دار ابن الجوزي، جدة - السعودية، بتحقيق أحمد محمد نور سيف.

١٨. ابن الجوزي: عبد الرحمن بن علي بن الجوزي البغدادي:

المنتظم في تاريخ الأمم: طبعة دار صادر، بيروت – لبنان، المصورة عن الطبعة الهندية، وطبعة دار الفكر، دمشق – سوريا، بتحقيق زكار.

التحقيق في أحاديث التعليق: طبعة مكتبة السنة، القاهرة - مصر، بتحقيق عبد الـلـه حجاج.

العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: طبعة دار نشر الكتب الإسلامية في باكستان، تحقيق إرشاد الحق الأثري، وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، بتحقيق خليل الميس.

الضعفاء والمتروكين: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، بتحقيق عبد الـلـه حجاج، والقاضي.

١٩. ابن حبان: محمد بن حبان البستي التميمي:

الصحيح بترتيب ابن بلبان الفارسي: طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، بتحقيق الشيع شعيب ورفاقه، وطبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان، بتحقيق شيحة.

الثقات: طبعة دار الكتب العلمية، المصورة عن الطبعة الهندية، بتحقيق عبد القدير خان، وطبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان، بتحقيق جماعة من المحققين.

المجروحين: طبعة دار الوعي، حلب – سوريا، تحقيق محمود إبراهيم زايد، وطبعة دار الصميعي، السعودية، بتحقيق حمدي السلفي، والطبعة الهندية، بتحقيق عبد القدير خان، وعليها تعليقات الدارقطني.

٢٠. ابن حزم: علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي الظاهري:

المحلى بالآثار: طبعة دار الحديث، القاهرة - مصر، المصورة عن طبعة منير الدمشقي، بتحقيق أحمد شاكر.

الأحكام في أصول الأحكام: طبعة دار الآفاق الجديدة، بيروت – لبنان، المصورة عن طبعة منير الدمشقي، بتحقيق الشيخ أحمد شاكر.

٢١. ابن حنبل: أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني:

المسند: طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، بتحقيق الشيخ شعيب ورفاقه، وطبعة دار صادر – بيروت – لبنان، المصورة عن الطبعة الميمنية بمصر، وطبعة دار المعارف بمصر، بتحقيق وشرح الشيخ أحمد شاكر.

العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الـلـه: طبعة المكتب الإسلامي، بيروت- لبنان بتحقيق وصيٌّ الـلـه عباس، والطبعة التركية في دار النشريات الدينية، بتحقيق طلعت فوج بيكيت.

العلل ومعرفة الرجال، رواية المرودي عنه، طبعة الدار السلفية بالهند، بتحقيق وصي الـلـه عباس، وطبعة دار الكتب، بيروت – لبنان، بتحقيق صبحي السامرائي.

٢٢. ابن خزيمة: محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري:

الصحيح: طبعة المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، بتحقيق مصطفى الأعظمي، وتعليق الشيخ الألباني.

التوحيد ومعرفة صفات الرب: طبعة دار الرشد، الرياض – السعودية، تحقيق السدحان، وطبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان، بتحقيق محمد خليل هراس.

٢٣. ابن خلكان: القاضي علي بن محمد:

وفيات الأعيان في أخبار نجباء الزمان: طبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان، بتحقيق مصطفى عطا، وطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة – مصر، بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

٢٤. ابن دقيق العيد: أبو الفتح تقي الدين محمد بن أبي وهب القشيري:

الإمام شرح الإلمام: طبعة دار العاصمة، الرياض - السعودية، بتحقيق سعد الحميد.

٢٥. ابن رجب: عبد الرحمن بن علي بن رجب الحنبلي:

شرح علل الترمذي: طبعة دار المنار، الزرقاء – الأردن، بتحقيق همام سعيد، وفهرسة محمد أبي صعيليك، وطبعة دار الفكر، دمشق – سوريا، وطبعة دار عالم الخير، دمشق – سوريا، بتحقيق نور الدين العتر، وطبعة عالم الكتب، بيروت – لبنان، بتحقيق صبحي السامرائي.

٢٦. ابن سعد: محمد بن سعد بن منيع كاتب الواقدي:

الطبقات الكبرى: طبعة دار المعارف بمصر، بتحقيق علي محمد عمر، وطبعة دار صادر، بيروت – لبنان، بتحقيق إحسان عباس، وطبعة أوروبا، بتحقيق إدوارد سخاو.

٢٧. ابن شاهين: أبو حفص عمر بن علي بن شاهين البغدادي:

الناسخ والمنسوخ في الحديث: طبعة دار المنار، الزرقاء – الأردن، تحقيق سمير أمين الزهيري.

أسماء الضعفاء والمتروكين: طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، بتحقيق عبد الرحيم القشقري.

تاريخ أسماء الثقات: طبعة دار الكتب العلمية، بتحقيق عبد المعطي القلعجي، وطبعة الدار السلفية بالكويت، بتحقيق صبحي السامرائي.

٢٨. ابن الصلاح: تقي الدين أبي عمرو بن الصلاح الشهرزوري:

علوم الحديث: طبعة دار الفكر، دمشق- سوريا، تحقيق الدكتور نور الدين العتر، وطبعة المكتبة السلفية، المدينة المنورة، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، وطبعة المكتبة العلمية، حلب – سوريا، بتحقيق الشيخ راغب الطباخ.

٢٩. ابن طاهر: محمد بن طاهر بن القيسراني:

أطراف الغرائب والأفراد: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، بتحقيق مصطفى عطا.

٣٠. ابن طباطبا: إسماعيل بن محمد البغدادي:

الفخري في الأحكام السلطانية: طبعة دار صادر، بيروت – لبنان، المصورة عن الطبعة المصرية، بتحقيق محي الدين عبد الحميد.

٣١. ابن طهمان: إبراهيم بن طهمان الخرساني:

المشيخة: طبعة المجمع اللغوي، دمشق – سوريا، تحقيق مطاع الطرابيشي.

٣٢. ابن طهمان: علي بن محمد بن طهمان:

سؤالات ابن طهمان ليحيى بن مَعِين: طبعة مجمع اللغة العربية، دمشق – سوريا.

٣٣. ابن عبد البر: يوسف بن عبد الـلـه بن عبد البر القرطبي:
التمهيد في بيان ما في موطأ مالك من الأسانيد: طبعة وزارة الأوقاف المغربية، تحقيق جماعة من العلماء، وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، بتحقيق جماعة من المحققين.
الاستيعاب في معرفة الأصحاب: طبعة دار المنار، عمان – الأردن، بتحقيق عادل مرشد، وطبعة دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، المصورة عن الطبعة المصرية، بهامش الإصابة لابن حجر.
جامع بيان العلم وفضله: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، تحقيق منير الدمشقي، وطبعة دار الرشد، الرياض – السعودية، بتحقيق السلفي.
الاستذكار في معرفة مذاهب الأنصار: طبعة مكتبة الوعي، حلب – سوريا، بتحقيق عبد المعطي قلعجي، وطبعة دار الفكر، بيروت – لبنان، بتحقيق حسان عبد المنان.
٣٤. ابن عبد الهادي: محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي:
مجموع رسائل: طبعة مكتبة السنة، القاهرة - مصر، بتحقيق حسين عكاشة.
تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق: طبعة مكتبة السنة، القاهرة - مصر، بتحقيق طارق عوض الـلـه، وطبعة دار المعرفة بالإمارات، بتحقيق عامر صبري.
تعليقه على العلل لابن أبي حاتم: طبعة مكتبة السنة، القاهرة - مصر، تحقيق جماعة من المحققين.
٣٥. ابن عدي: عبد الـلـه بن عدي الجرجاني:
الكامل في ضعفاء الرجال: طبعة دار الفكر، دمشق – سوريا، تحقيق سهيل زكار ورفاقه.
٣٦. ابن عساكر: هبة الـلـه علي بن الحسين الدمشقي:
تبيين كذب المفتري فيمن نسب إلى الأشعري: طبعة دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، المصورة عن طبعة الكوثري، بالقاهرة.
تاريخ دمشق: طبعة دار الفكر، دمشق - سوريا، بتحقيق العمروي، وطبعة المجمع اللغوي، دمشق – سوريا، بتحقيق جماعة من المحققين.
٣٧. ابن العماد: عبد الحي بن العماد الحنبلي:
شذرات الذهب في خبر من ذهب: طبعة دار المسيرة، بيروت – لبنان، المصورة عن طبعة القدسي، القاهرة – مصر، وطبعة دار ابن كثير، دمشق – سوريا، بتحقيق الأرناؤوط.
٣٨. ابن الغطريف: محمد بن أحمد:
الجزء: طبعة دار البشائر الإسلامية، تحقيق عامر صبري.
٣٩. ابن قانع: أحمد بن محمد بن قانع البصري:
المعجم في المحدثين: طبعة مكتبة السنة، القاهرة – مصر، تحقيق أيمن شعبان.
٤٠. ابن قتيبة: عبد الـلـه بن مسلم الدينوري:

غريب الحديث: طبعة وزارة الأوقاف العراقية، تحقيق عبد الـلـه الجبوري، وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، بتحقيق نعيم تيم.

٤١. ابن قدامة: أبو محمد الموفق عبد الـلـه بن محمد المقدسي:

المنتخب من كتاب العلل للخلال: طبعة مكتبة السنة، القاهرة – مصر، تحقيق طارق عوض الـلـه.

٤٢. ابن القطان: محمد بن الحسن بن القطان الفاسي:

بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب عبد الحق الإشبيلي، طبعة دار الرشد، الرياض – السعودية، تحقيق حسين آية أحمد.

٤٣. ابن القيم: شمس الدين محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي:

تهذيب السنن وبيان مشكلاتها: طبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان، المصورة عن طبعة الفقي وشاكر، وطبعة دار المعارف، الرياض – السعودية، بتحقيق جماعة من المحققين.

٤٤. ابن كثير: عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي:

البداية والنهاية في التاريخ: طبعة دار المعارف، بيروت – لبنان، المصورة عن الطبعة المصرية، وطبعة دار ابن كثير، دمشق – سوريا، بتحقيق الدكتور بشار عواد.

جامع المسانيد والسنن، الهادي لأقوم سنن: طبعة المكتبة الفيصلية، جدة – السعودية، تحقيق عبد الملك بن دهيش، وطبعة دار الوعي، حلب – سوريا، بتحقيق عبد المعطي القلعجي.

٤٥. ابن الكيال: محمد بن إبراهيم بن الكيال:

الكواكب النيرات في معرفة المختلطين من الثقات: طبعة جامعة أم القرى بالسعودية، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي.

٤٦. ابن ماجه : محمد بن يزيد بن ماجه القزويني:

السنن: طبعة دار الفكر، بيروت – لبنان، بتحقيق فواد عبد الباقي، وطبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان، بتحقيق شيحة، وطبعة مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، بتحقيق الشيخ شعيب، وطبعة دار الجيل، بيروت – لبنان، بتحقيق الدكتور بشار عواد.

٤٧. ابن المبارك: عبد الـلـه بن المبارك المروزي:

الجهاد: طبعة دار الفكر، دمشق – سوريا، بتحقيق الدكتور نزيه حماد.

٤٨. ابن المديني: علي بن عبد الـلـه بن المديني:

العلل: طبعة المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، بتحقيق الأعظمي، وطبعة دار الوعي، حلب - سوريا، تحقيق القلعجي.

٤٩. ابن معين: أبو زكريا يحيى بن معين المري:

التاريخ والعلل: طبعة جامعة أم القرى، مكة المكرمة – السعودية، بتحقيق وترتيب أحمد محمد نور سيف.

معرفة الرجال، رواية ابن محرز: طبعة المجمع اللغوي، دمشق – سوريا، بتحقيق محمد مطيع الحافظ.

٥٠. ابن الملقن: عمر بن علي بن الملقن:

البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، بتحقيق مصطفى عطا، وطبعة دار الرشد، الرياض – السعودية، بتحقيق الحاشدي.

خلاصة البدر المنير: طبعة دار الرشد، الرياض - السعودية، بتحقيق حمدي السلفي.

تحفة المحتاج في أدلة المنهاج: طبعة دار الرشد، الرياض - السعودية، بتحقيق الفريوائي.

٥١. ابن منده: محمد بن اسحق بن منده الأصبهاني:

الإيمان: طبعة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة - السعودية، تحقيق علي الفقيهي.

التوحيد: طبعة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة - السعودية، تحقيق الفقيهي.

الرد على الجهمية: طبعة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة - السعودية، تحقيق الفقيهي.

٥٢. ابن المنذر: محمد بن إبراهيم النيسابوري:

الأوسط في الإجماع والاختلاف والسنن: طبعة مكتبة السنة، القاهرة - مصر، بتحقيق جماعة من المحققين، وطبعة دار طيبة، المدينة المنورة - السعودية، بتحقيق حماد صغير.

٥٣. ابن منصور: سعيد بن منصور الخرساني:

السنن: طبعة دار الرشد، الرياض - السعودية، بتحقيق ابن مساعد، وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، المصورة عن الطبعة الهندية، بتحقيق الأعظمي.

٥٤. ابن منظور: جمال الدين محمد بن منظور المصري:

لسان العرب: طبعة دار صادر، بيروت – لبنان، المصورة عن الطبعة المصرية.

مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر: طبعة دار الفكر، دمشق – سوريا، تحقيق جماعة من المحققين.

٥٥. ابن ناصر الدين: محمد بن عبد الـلـه الدمشقي:

الترجيح في تصحيح أحاديث صلاة التسابيح، طبعة دار البشائر الإسلامية، دمشق – سوريا، بتحقيق محمود سعيد ممدوح.

٥٦. ابن نقطة: أبو بكر محمد بن الحسن بن النقطة الحنبلي:

التقييد في ذكر رواة الكتب والأسانيد: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، المصورة عن الطبعة الهندية.

٥٧. ابن الهمام: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي:

شرح فتح القدير للعاجز الفقير: طبعة دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، المصورة عن الطبعة المصرية.

٥٨. ابن وهب: أبو محمد عبد الـلـه بن وهب المصري:

الجامع في الحديث: طبعة مكتبة السنة، القاهرة - مصر، تحقيق عبد الـلـه حجاج.

٥٩. أبو أحمد الحاكم: محمد بن محمد النيسابوري:

الكنى والأسماء: طبعة دار الرشد، الرياض – السعودية، تحقيق الأثري.

٦٠. أبو البختري: محمد بن أحمد البغدادي:
مجموع من حديثه طبعة دار الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة تحقيق الأثري.
٦١. ابو خيثمة: زهير بن حرب:
العلم: طبعة دار المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، تحقيق الألباني.
٦٢. أبو داود: سليمان بن الأشعث السجستاني:
السنن: طبعة دار الكتب العلمية بيروت لبنان، المصورة عن طبعة الشيخ محي الدين عبد الحميد بالقاهرة، وطبعة دار الحديث بحلب سوريا، بتحقيق عزت عبيد الدعاس.
٦٣. أبو زرعة: عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي:
التاريخ: طبعة المجمع اللغوي، دمشق – سوريا، تحقيق الطرابيشي، وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، تحقيق مصطفى عطا.
٦٤. أبو شهبة: محمد محمود أبو شهبة المصري:
الوسيط في علوم الحديث: طبعة دار الفكر العربي، القاهرة – مصر.
أعلام المحدثين: طبعة نهضة مصر في القاهرة.
٦٥. أبو الشيخ: محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني:
طبقات المحدثين بأصبهان: طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، تحقيق الزيبق.
٦٦. أبو صعيليك: محمد عبد الـلـه:
محمد بن حبان البستي: طبعة دار القلم، دمشق – سوريا.
٦٧. أبو طاهر المخلص: محمد بن عبد الرحمن البغدادي:
الأمالي: طبعة دار الرشد، الرياض – السعودية، تحقيق سمير الزهيري.
٦٨. أبو عوانة: يعقوب بن إبراهيم الأسفرائيني:
المستخرج على مسلم: طبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان، المصورة عن الطبعة الهندية بتحقيق عبد القدير خان.
٦٩. أبو نعيم: احمد بن عبد الـلـه الأصبهاني:
أخبار أصبهان: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، تحقيق سيد كسروي، وطبعة ليدن بأوروبا.
الإمامة: طبعة دار الرشد، الرياض - السعودية، تحقيق المدخلي
الضعفاء: طبعة دار الثقافة بالمغرب، تحقيق فاروق حمادة.
حلية الأولياء: طبعة دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، المصورة عن الطبعة المصرية.
ذكر ما انتهى إلينا من الرواة: عن أبي نعيم الفضل بن دكين، طبعة دار العاصمة، الرياض - السعودية، تحقيق عبد الـلـه الجديع
المستخرج على صحيح مسلم: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، تحقيق مصطفى عطا.

معرفة الصحابة: طبعة دار الرشد، الرياض، تحقيق الجديع.

٧٠. أبو يعلى: أحمد بن علي بن المثنى الموصلي:

المسند: طبعة دار المأمون للتراث، دمشق - سوريا، بتحقيق حسين أسد، وطبعة مؤسسة علوم القرآن، دمشق - سوريا، بتحقيق إرشاد الحق الأثري.

المعجم: طبعة دار المأمون للتراث، دمشق – سوريا، بتحقيق حسين أسد.

٧١. الأتابكي: جمال الدين ابن تغربردى:

النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة: طبعة الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة – مصر،تحقيق جماعة من المحققين.

٧٢. الأزهري: يحيى بن زياد المصري:

تهذيب اللغة: طبعة دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان المصورة عن الطبعة المصرية.

٧٣. الإسفرائيني المظفر محمد بن الحسين:

التبصير في الدين وذكر الفرق الهالكين: طبعة دار عالم الكتب، بيروت - لبنان، بتحقيق: عبد العزيز السيروان.

٧٤. الأصفهاني: الحسين بن المفضل الراغب الأصفهاني:

المفردات في غريب القران: طبعة دار القلم، دمشق – سوريا، بتحقيق صفوان داودي.

٧٥. الألباني: محمد ناصر الدين محمد نوح نجاتي الألباني:

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: طبعة دار الرشد، الرياض - السعودية، وطبعة المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان.

ظلال الجنة في تخريج كتاب السنة: طبعة المكتب الإسلامي، تحقيق بيروت- لبنان.

٧٦. آل الشيخ: صالح بن محمد بن عبد اللطيف:

ضوابط الجرح والتعديل: طبعة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

٧٧. الأنصاري: محمد بن عبد الـلـه:

حديث: طبعة مكتبة السنة، القاهرة - مصر، تحقيق عمرو سليم.

٧٨. الأنصاري: أبو يحيى زكريا الأنصاري:

فتح الباقي بشرح ألفية العراقي: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، بهامش شرح التبصرة.

٧٩. أنيس: إبراهيم:

المعجم الوسيط: طبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان، المصورة عن الطبعة المصرية.

المعجم الوجيز، طبعة دار الثقافة بمصر.

٨٠. الباجي: أبو الوليد سليمان بن خلف القرطبي:

التعديل والتجريح لمن روي له في الصحيح، وقد مس بشيء من التجريح: طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، بتحقيق أبي لبابة حسين.

٨١. البخاري: أبو عبد الـلـه محمد بن إسماعيل:

الأدب المفرد: طبعة دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، بتحقيق فؤاد عبد الباقي.

الجامع الصحيح: طبعة المكتبة السلفية، القاهرة - مصر، بتحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز.

التاريخ الصغير: طبعة دار المعرفة، بيروت - لبنان، بتحقيق محمود إبراهيم زايد.

التاريخ الكبير: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، المصورة عن طبعة اليماني.

٨٢. بدران: عبد القادر:

تهذيب تاريخ دمشق: طبعة دار المسيرة، دمشق – سوريا.

٨٣. البزار: محمد بن عبد الخالق:

المسند المسمى بالبحر الزخار: طبعة العلوم والحكم، المدينة المنورة - السعودية، بتحقيق محفوظ الرحمن زين الـلـه.

٨٤. البسوي: يعقوب بن سفيان:

المعرفة والتاريخ: طبع دار طيبة، المدينة المنورة – السعودية، تحقيق الدكتور أكرم العمري.

٨٥. البغدادي: احمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي:

تاريخ بغداد: طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، تحقيق الدكتور: بشار عواد، وطبعة دار الفكر، بيروت – لبنان، المصورة عن الطبعة المصرية.

تقييد العلم: طبعة مكتبة السنة، دمشق - سوريا، تحقيق العش.

الجامع لآداب الشيخ والسامع: طبعة دار المعارف، الرياض - السعودية، تحقيق الطحان.

الفصل لبيان المدرج من الأصل: طبعة دار الصميعي، السعودية، تحقيق مشهور حسن.

الكفاية في علم الرواية: طبعة المكتبة الحديثة، القاهرة - مصر، بتحقيق التيجاني.

موضح أوهام الجمع والتفريق: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، المصورة عن الطبعة الهندية، تحقيق المعلمي اليماني.

٨٦. البغوي: الحسين بن مسعود:

شرح السنة: طبعة المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، بتحقيق شعيب الأرناؤوط.

٨٧. البقاعي: برهان الدين إبراهيم بن محمد:

النكت الوفية على شرح الألفية: طبعة دار الرشد، الرياض – السعودية، تحقيق ماهر الفحل.

٨٨. البقاعي: علي نايف:

الاجتهاد في الحديث، وأثره على الفقه: طبعة دار الفكر، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى ٢٠٠٧.

٨٩. البلقيني: السراج علي بن محمد:

محاسن الاصطلاح في علوم ابن الصلاح: طبعة دار المعارف، القاهرة – مصر، بتحقيق عائشة عبد الرحمن.

٩٠. البوصيري: شهاب الدين محمد بن أحمد البوصيري:

إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، تحقيق شعبان.

٩١. البيهقي: احمد بن حسين النيسابوري الخسروجردي:

إثبات عذاب القبر: طبعة دار الفرقان، عمان – الأردن، بتحقيق شرف القضاة.

الأسماء والصفات: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، المصورة عن طبعة الكوثري.

الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد: طبعة الإفتاء السعودي، تحقيق البهلال.

الخلافيات: طبعة دار الصميعي، الرياض - سوريا، تحقيق مشهور سلمان.

الدعوات الكبير: طبعة مركز البحث، بجمعية التراث بالكويت، تحقيق محمد بن إبراهيم الشيباني.

الدلائل: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، تحقيق زغلول.

السنن الصغرى: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، تحقيق الأعظمي.

السنن الكبرى: طبعة دار الفكر، بيروت – لبنان، المصورة عن الطبعة الهندية، بتحقيق عبد القدير خان.

شعب الإيمان: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، تحقيق سيد كسروي حسن، وطبعة الدار السلفية بالهند.

القضاء والقدر: طبعة مكتبة السنة، القاهرة – مصر، تحقيق أيمن شعبان.

المدخل إلى السنن الكبرى: طبعة المكتبة السلفية بالكويت، تحقيق الفريوائي.

معرفة السنن والآثار: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، تحقيق مصطفى عطا، وطبعة دار الوعي، حلب – سوريا، بتحقيق القلعجي.

٩٢. الترمذي: محمد بن عيسى الترمذي:

السنن: طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، تحقيق الدكتور بشار عواد، وطبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، تحقيق أحمد شاكر، وطبعة دار الفكر، دمشق - سوريا، بتحقيق عزت الدعاس.

العلل، بترتيب أبي طالب القاضي: طبعة مكتبة الأقصى، عمان – الأردن، تحقيق حمزة ذيب مصطفى، وطبعة دار عالم الكتب، بيروت - لبنان، بتحقيق صبحي السامرائي.

٩٣. تمام: تمام بن محمد الرازي:

الفوائد: طبعة دار الرشد، الرياض - السعودية، تحقيق حمدي السلفي.

الأمالي: طبعة دار ابن القيم، الخبر - السعودية، تحقيق إبراهيم القيسي.

٩٤. التهانوي: شرف الدين محمد بن الحسن الهندي:

قواعد في علوم الحديث بتعليقات الشيخ ابي غدة رحمه الـلـه: طبعة مكتب المطبوعات، حلب - سوريا.

٩٥. الجديع: عبد الـلـه بن يوسف:

تحرير علوم الحديث: طبعة دار الرشد، الرياض - السعودية.

٩٦. الجرجاني: علي بن الحسين:

رسوم الحديث: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٩٧. الجزائري: طاهر بن صالح:

توجيه النظر إلى أصول الأثر: طبعة مكتب المطبوعات، بيروت – لبنان، بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبي غدة – رحمه الـلـه - ، وطبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان، المصورة عن الطبعة المصرية.

٩٨. جمعية الحديث الشريف:

الواضح في فن التخريج، في فن التخريج ودراسة الأسانيد: عمان الأردن.

٩٩. الجوزجاني: إبراهيم بن أحمد:

أحوال الرجال: طبعة المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، بتحقيق صبحي السامرائي.

١٠٠. الجوهري: إسماعيل بن حماد:

الصحاح في اللغة، وتاج العربية: طبعة دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، بتحقيق احمد عبد الغفور العطار.

١٠١. الجوهري: عبد الـلـه بن سعيد:

مسند الموطأ: طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، تحقيق طه أبو سريع، ولطفي الزغير.

١٠٢. الحاكم: محمد بن عبد الـلـه النيسابوري:

تاريخ نيسابور: جمع وإعداد: وليد السلفي، طبعة دار البشائر، بيروت – لبنان.

سؤالات الدارقطني في الجرح والتعديل: طبعة دار المعارف بالرياض، تحقيق محمد عبد القادر.

المدخل إلى الإكليل: طبعة دار ابن حزم، بيروت – لبنان، تحقيق أحمد بن فارس السلوم.

المدخل إلى الصحيح: طبعة دار الرشد، الرياض – السعودية، بتحقيق إبراهيم الكليب.

المستدرك على الصحيحين: تصوير دار الفاروق للطباعة والنشر، القاهرة – مصر، المصورة عن الطبعة الهندية، بتحقيق عبد القدير خان ورفاقه.

معرفة علوم الحديث: طبعة دار البشائر، بيروت – لبنان، بتحقيق محمد احمد السلوم.

١٠٣. الحربي: إبراهيم بن إسحق:

الفوائد: طبعة دار الفوائد، الرياض - السعودية، تحقيق السلفي.

١٠٤. الحلبي: برهان الدين علي بن محمد الحلبي:

التبيين لأسماء المدلسين: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

١٠٥. الحمش: عداب محمود الحمش:

سكوت الرواة: طبعة دار الرشد، الرياض – السعودية، توزيع الإفتاء السعودي.

١٠٦. الحموي: ياقوت بن عبد الـلـه الرومي:

معجم البلدان: طبعة دار صادر، بيروت – لبنان، المصورة عن طبعة وستنفلد.

١٠٧. الحميد: سعد الحميد:

تقدمة تحقيق كتاب العلل للرازي: طبعة دار الرشد، الرياض – السعودية.

تحقيق العلل للرازي: طبعة دار الرشد، الرياض - السعودية

المفصل في علوم الحديث: طبعة دار الرشد، الرياض – السعودية.

١٠٨. الحميدي: عبد الـلـه بن الزبير المكي:

المسند: طبعة دار المثنى، ودار عالم الكتب، بيروت – لبنان، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي.

١٠٩. خاطر : خليل ملا خاطر:

الحديث المعلل: طبعة دار القبلة، جدة - السعودية.

١١٠. خان: صديق حسن خان:

الحطة في ذكر الصحاح الستة: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، المصورة عن الطبعة الهندية.

١١١. الخزرجي: صفي الدين:

خلاصة تذهيب تهذيب الكمال: طبعة مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب – سوريا، بتحقيق الشيخ أبي غدة.

١١٢. الخضري: محمد عبد الحميد الخضري:

محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية: طبعة دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، المصورة عن طبعة مصر.

١١٣. الخطابي: أحمد بن محمد:

غريب الحديث: طبعة جامعة أم القرى، مكة المكرمة – السعودية، تحقيق العزباوي.

معالم السنن: طبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان، المصورة عن طبعة الفقي، مع تهذيب السنن واختصار السنن، وطبعة الطباخ، حلب – سوريا.

١١٤. خليفة: حاجي مصطفى خليفة:

كشف الظنون: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، المصورة عن طبعة إيران.

١١٥. الخليلي: أبو يعلى الخليل بن أحمد:

الإرشاد في ذكر علماء الحديث: طبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان، بتحقيق: عماد حيدر، وطبعة دار الرشد الرياض - السعودية، بتحقيق منصور.

١١٦. الدارقطني: علي بن عمر:

اختلاف الرواة عن مالك في الموطأ: طبعة دار ابن حزم، بيروت – لبنان، تحقيق جماعة من المحققين، وطبعة الشيخ الكوثري بمصر.

السنن: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، تحقيق عبد الـلـه هاشم يماني.

الضعفاء والمتروكين: طبعة المكتب الإسلامي، تحقيق صبحي السامرائي.

العلل الواردة في الأحاديث النبوية: طبعة دار طيبة، المدينة – السعودية، بتحقيق محفوظ الرحمن.

المؤتلف والمختلف: طبعة دار الغرب، تحقيق الدكتور موفق عبد القادر.

١١٧. الدارمي: أبو محمد عبد الـلـه بن عبد الرحمن السمرقندي:

السنن: طبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان، تحقيق الدهمان، وطبعة دار المأمون، تحقيق حسين الأسد.

١١٨. الدارمي: عثمان بن سعيد:

النقض: طبعة المكتبة السلفية بالكويت، تحقيق بدر البدر.

١١٩. الداني: أبو عمرو الداني:

الرسالة الوافية في التوحيد: طبعة مكتبة السنة، القاهرة - مصر، تحقيق عبد الـلـه حجاج.

١٢٠. الدقاق: محمد بن عبد الواحد الدقاق:

مجلس في رؤية الـلـه: طبعة مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، تحقيق شريف بن حاتم العولي.

١٢١. الدوسري: جاسم الفهيد:

التنقيح في تصحيح أحاديث صلاة التسابيح: طبعة دار البشائر، دمشق – سوريا.

١٢٢. الدولابي: محمد بن حماد:

الكنى والأسماء: طبعة مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، بتحقيق الفريابي، وطبعة دار المعرفة المصورة عن الطبعة الهندية.

١٢٣. الذهبي: محمد ابن احمد:

تاريخ الإسلام: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، بتحقيق مصطفى عطا، وطبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، بتحقيق الدكتور: بشار عواد.

تذكرة الحفاظ: طبعة دار الكتاب العربي، المصورة عن الطبعة الهندية، تحقيق المعلمي اليماني.

تلخيص المستدرك: طبعة دار الفاروق، القاهرة - مصر، المصورة عن الطبعة الهندية.

سير أعلام النبلاء: طبعة مؤسسة الرسالة: بتحقيق الأرناؤوط وشركاه، وطبعة مكتبة السنة، القاهرة - السعودية، بتحقيق محمد عيادي.

العبر في خبر من غبر: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، تحقيق زغلول.

الكاشف في ذكر رجال الكتب الستة: طبعة دار القبلة، جدة – السعودية، تحقيق الشيخ العوامة، وأحمد نمر الخطيب.

المعين في طبقات المحدثين: طبعة دار الفرقان، عمان – الأردن، تحقيق همام سعيد، وطبعة مكتبة السنة، القاهرة - مصر، تحقيق عبد الـلـه حجاج.

المغني في الضعفاء: طبعة دار الحديث، حلب – سوريا، تحقيق الدكتور نور الدين العتر.

من تكلم فيه، وهو موثق: طبعة دار المنار، الزرقاء – الأردن، تحقيق محمد شكور الميادیني.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال: طبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان، بتحقيق البجاوي.

١٢٤. الرازي: عبد الرحمن محمد بن إدريس:

التفسير: طبعة مكتبة طيبة، المدينة المنورة – السعودية، بتحقيق حكمت بشير.

الجرح والتعديل: طبعة دار الكتب العلمية، المصورة عن الطبعة الهندية، بتحقيق المعلم اليماني.

العلل: طبعة دار الرشد، الرياض - السعودية، بتحقيق سعد الحميد.

المراسيل: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، بتحقيق سيف الدين الكاتب.

١٢٥. ربيع: محمود حسن:

تحقيق كتاب فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي: طبعة مكتبة السنة، القاهرة – مصر.

١٢٦. الروياني: محمد بن هارون:

المسند: طبعة مؤسسة قرطبة، القاهرة - مصر، تحقيق أيمن علي أبو يماني.

١٢٧. الزبيدي: شهاب الدين علي بن محمد:

تاج العروس بشرح القاموس: طبعة مطبعة دولة الكويت بالكويت، والطبعة المصرية القديمة.

١٢٨. الزركلي: خير الدين:

الأعلام: طبعة دار العلم للملايين، بيروت – لبنان.

١٢٩. الزمخشري: محمود جار الـلـه:

أساس البلاغة، طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة – مصر.

١٣٠. الزيلعي: زين الدين علي بن أحمد:

تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق: طبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان، المصورة عن الطبعة المصرية.

١٣١. الزيلعي: يوسف بن عبد الـلـه:

نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية: طبعة دار الحديث، القاهرة – مصر، المصورة عن الطبعة الهندية.

١٣٢. السبكي: تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي:

طبقات الشافعية الكبرى: طبعة دار الخانجي بمصر، بتحقيق محمود الطناحي.

١٣٣. السجزي: مسعود السجزي:

سؤالات السجزي للحاكم: تحقيق موفق عبد القادر، طبعة دار المعارف، الرياض – السعودية.

١٣٤. السخاوي: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن:

فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: طبعة مكتبة السنة، القاهرة - مصر، تحقيق علي حسين علي.

١٣٥. السراج: عبد الـلـه بن محمد السراج:

المسند: طبعة مكتبة السنة، القاهرة – مصر، بتحقيق عبد الـلـه حجاج.

١٣٦. سزكين: فؤاد:

تاريخ التراث العربي: طبعة جامعة الإمام محمد بن السعود الإسلامية، الرياض – السعودية.

١٣٧. سعيد: همام عبد الرحيم سعيد:

تحقيق شرح العلل لابن رجب: طبعة دار المنار، الزرقاء – الأردن.

١٣٨. السكندري: أحمد شحاته:

التعقب المتواني على السلسلة الضعيفة للألباني: طبعة مكتبة السنة: القاهرة – مصر.

١٣٩. سلامة: محمد خلف سلامة:

لسان المحدثين: طبعة الموصل - العراق ٢٠٠٧.

١٤٠. السلمي: محمد بن حسن:

السؤالات للدارقطني في الرجال: طبعة دار الرشد، الرياض - السعودية، تحقيق موفق عبد القادر.

١٤١. السمعاني: أبو سعد علي بن أحمد السمعاني:

الأنساب: طبعة دار الكتب الثقافية، بيروت – لبنان، تحقيق عبد الـلـه البارودي.

١٤٢. السهمي: حمزة بن علي

السؤالات للدارقطني: طبعة دار الرشد، الرياض - السعودية، تحقيق موفق عبد القادر.

١٤٣. السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال:

تدريب الراوي شرح تقريب النواوي: طبعة المكتبة الحديثة، القاهرة – مصر، بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف.

التعقبات على الموضوعات: طبعة دار الرشد، الرياض - السعودية، تحقيق الصاعدي.

طبقات الحفاظ: طبعة دار وهبة، القاهرة – مصر، تحقيق علي محمد عمر.

١٤٤. الشافعي: محمد بن إدريس الشافعي:

الرسالة: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، تحقيق وشرح الشيخ أحمد شاكر.

١٤٥. شاكر: احمد محمد:

الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

شرح ألفية السيوطي في الحديث: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

١٤٦. شاكر: محمود شاكر الحرستاني:

التاريخ الإسلامي: طبعة المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان.

١٤٧. شاكر محمود محمد أبو فهر: تحقيق كتاب تفسير الطبري، طبعة دار المعارف، القاهرة – مصر.

١٤٨. الشوكاني: محمد بن علي:

نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار: طبعة دار الجيل، بيروت – لبنان، المصورة عن طبعة منير الدمشقي.

١٤٩. الصاحب: محمد عيد الصاحب، ورفاقه:

الواضح في فن التخريج ودراسة الأسانيد: طبعة دار الحامد، عمان -الأردن.

١٥٠. الصاغاني: الحسن بن محمد:

المحكم والمحيط الأعظم: طبعة المجمع اللغوي العراقي.

١٥١. الصالح: محمد أديب:

لمحات في أصول الحديث: طبعة المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان.

١٥٢. الصالحي: محمد بن احمد بن عبد الهادي:

مختصر طبقات الحفاظ: طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، تحقيق العرقسوسي وشريكه.

١٥٣. الصريفيني: إبراهيم بن محمد:

المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور: طبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان، بتحقيق عماد حيدر.

١٥٤. الصفدي: صلاح الدين:

الوافي بالوفيات: طبعة نشريات المستشرقين بألمانيا.

١٥٥. الصنعاني: عبد الرزاق بن همام:

المصنف: طبعة المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، تحقيق الأعظمي.

١٥٦. الصنعاني: محمد بن إسماعيل:

توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار: طبعة المكتبة السلفية، القاهرة – مصر، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

سبل السلام: طبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان، تحقيق الخولي.

١٥٧. الطبراني: سليمان بن أحمد بن أيوب

الدعاء: طبعة دار الرشد، الرياض - السعودية، تحقيق محمد أحمد إدريس.

مسند الشاميين: طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي.

المعجم الأوسط: طبعة دار المعارف، الرياض - السعودية تحقيق الطحان.

المعجم الكبير: طبعة مكتبة الصميعي، الرياض – السعودية، بتحقيق حمدي السلفي.

١٥٨. الطبري: محمد ابن جرير:

تاريخ الأمم والملوك: طبعة دار المعارف بمصر، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم.

التفسير: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

المنتخب من كتاب ذيل المذيل: طبعة دار المعارف، القاهرة – مصر، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم.

١٥٩. الطحان: محمود أحمد الطحان:

أصول التخريج ودراسة الأسانيد: طبعة دار المعارف، الرياض – السعودية.

تيسير مصطلح الحديث: طبعة دار المعارف، الرياض - السعودية.

١٦٠. الطحاوي: احمد بن سلامه:

شرح معاني الآثار: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، بتحقيق محمد زهري النجار.

مشكل الآثار: طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، بتحقيق الشيخ شعيب ورفاقه.

١٦١. الطوسي: الحسن بن محمد:

المستخرج: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، تحقيق العدوي.

١٦٢. الطيالسي: سليمان بن داود:

المسند: طبعة دار الكتاب البناني، المصورة عن الطبعة الهندية.

١٦٣. عبد اللطيف عبد الوهاب عبد اللطيف:

المختصر في علم رجال الأثر: طبعة دار الكتب الحديثة، القاهرة – مصر.

١٦٤. عبد بن حميد:عبد الحميد بن حميد:

المنتخب من المسند: طبعة دار السنة، تحقيق صبحي السامرائي.

١٦٥. العتر: نور الدين:

تحقيق شرح العلل لابن رجب: طبعة دار عالم الخير، دمشق- سوريا .

معجم المصطلحات الحديثية: طبعة المجمع اللغوي، دمشق – سوريا.

منهج النقد في علوم الحديث: طبعة دار الفكر، بيروت – لبنان.

١٦٦. العجلي: أحمد بن صالح:

معرفة الثقات: مكتبة الدار، المدينة المنورة - السعودية، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي.

١٦٧. العراقي عبد الرحيم بن الحسين:

تحفة التحصيل في أحكام المراسيل: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

تخريج الإحياء بهامش الإحياء: طبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان.

التقيد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح: طبعة دار الفكر، دمشق – سوريا، بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان.

ذيل ميزان الاعتدال: طبعة جامعة أم القرى - السعودية، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي.

شرح التبصرة: طبعة دار الكتب الحديثة في المغرب، بتحقيق حسين العراقي.

١٦٨. العسقلاني: أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر:

إتحاف المهرة بمبتكرات أطراف الكتب العشرة: طبعة مركز السنة بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة - السعودية، بتحقيق الدكتور زهير الناصر، ورفاقه.

الإصابة في تمييز الصحابة: طبعة دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، المصورة عن الطبعة المصرية، وطبعة دار نهضة مصر، القاهرة – مصر، بتحقيق علي البجاوي.

الأمالي المطلقة في الحديث: طبعة المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، تحقيق زهير الشاويش.

تعجيل المنفعة في رجال الأربعة: طبعة دار المعرفة، بيروت- لبنان، المصورة عن الطبعة الهندية، وطبعة دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، بتحقيق السلفي.

تغليق التعليق: طبعة المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، بتحقيق الدكتور سعيد القزقي.

تقريب التهذيب: طبعة دار المنهاج، جدة – السعودية، بتحقيق الشيخ العوامة، مع حاشيتيه لعبد الـلـه بن سالم البصري والميرغني، وطبعة مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، مع تحرير التقريب، للدكتور بشار عواد معروف، والشيخ شعيب الأرناؤوط، والطبعة الباكستانية، بتحقيق خان.

التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير: طبعة دار المعرفة، بيروت - لبنان، المصورة عن طبعة عبد الـلـه هاشم اليماني.

تهذيب التهذيب: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، المصورة عن الطبعة الهندية، وطبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان، بتحقيق شيحا، ورفيقه.

الدراية في تخريج أحاديث الهداية: طبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان، المصورة عن طبعة اليماني.

طبقات المدلسين، المسمى تعريف أهل التقديس، بمراتب أهل التدليس: طبعة دار المنار، الزرقاء – الأردن، تحقيق عاصم القريوتي، وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، بتحقيق البنداري.

فتح الباري بشرح صحيح البخاري: طبعة دار الحديث، القاهرة – مصر، بتحقيق الشيخ ابن باز.

لسان الميزان: طبعة دار الفكر، بيروت – لبنان، المصورة عن الطبعة الهندية، وطبعة مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب – سوريا، بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبي غدة.

نتائج الأفكار في أمالي الأذكار: طبعة دار النهضة الحديثة، بيروت – لبنان، تحقيق حمدي السلفي.

النكت الظراف على تحفة الأشراف: طبعة المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، بتحقيق عبد الحميد شرف الدين، وطبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، بتحقيق بشار عواد.

النكت على كتاب ابن الصلاح: طبعة المجلس العلمي، بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة – السعودية، بتحقيق الدكتور ربيع المدخلي.

١٦٩. العش: يوسف سليم العش:

تاريخ عصر الخلافة العباسية: طبعة دار الفكر، بيروت – لبنان.

١٧٠. العظيم أبادي: شمس الحق محمد شرف الدين:

عون المعبود في حل ألفاظ سنن أبي داود: طبعة المكتبة السلفية، المدينة المنورة - السعودية، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان.

١٧١. العقل: ناصر عبد الكريم العقل:

حراسة العقيدة: طبعة وزارة الشؤون الإسلامية، الرياض - السعودية.

١٧٢. العقيلي: أبو جعفر محمد بن جعفر:

الضعفاء: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، بتحقيق القلعجي، وطبعة دار الصميعي، الرياض – السعودية، بتحقيق حمدي السلفي.

١٧٣. العلائي: صلاح الدين محمد بن الحسن:

جامع التحصيل في أحكام المراسيل: طبعة دار عالم الكتب، بيروت – لبنان، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي.

المختلطون: طبعة دار الرشد، الرياض - السعودية، تحقيق جماعة من المحققين.

١٧٤. علي بن عبد الـلـه:

جهود المحدثين في بيان علل الحديث: طبعة مكتبة السنة بمصر.

١٧٥. عوض الـلـه: عوض الـلـه طارق محمد عوض الـلـه:

الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات: طبعة مكتبة السنة، القاهرة – مصر.

١٧٦. العوني: الشريف حاتم بن عون العوني:

المنهج المقترح لفهم المصطلح: طبعة دار الرشد، الرياض، السعودية.

١٧٧. غربال: شفيق غربال:

الموسوعة العربية الميسرة: طبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان.

١٧٨. الفارسي: الخليفة الفارسي:

مختصر تاريخ نيسابور: طبعة دار انتشارات بإيران، تحقيق بهمن كريمي.

١٧٩. الفيروز أبادي: مجد الدين أبي السعادات:

القاموس المحيط: طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان.

١٨٠. الفيومي : علاء الدين حسن بن محمد:

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

١٨١. القاري: علي بن سلطان:

شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المسمى شرح الشرح: طبعة دار الأرقم، بيروت – لبنان، بتحقيق نزار ومحمد تميم، وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، المصورة عن الطبعة التركية.

١٨٢. الكتاني: محمد بن جعفر الكتاني:

الرسالة المستطرفة في بيان كتب السنة المشرفة: طبعة دار البشائر، دمشق – سوريا، بتحقيق المنتصر الكتاني.

١٨٣. الكفوي: محمد بن احمد:

الكليات في اللغة: طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، المصورة عن طبعة المجمع اللغوي، دمشق – سوريا، تحقيق محمد المصري.

١٨٤. الكليب: إبراهيم بن محمد:

تقديم تحقيق المدخل إلى معرفة الصحيح: طبعة دار العبيكان، الرياض – السعودية.

١٨٥. الكنكوهي: محمد رشيد الكنكوهي:

لامع الدراري على جامع البخاري: طبعة المكتبة إلامدادية باكستان.

١٨٦. الكوثري: محمد بن حسن زاهد الكوثري:

تأنيب الخطيب عما ساق في تاريخه من الأكاذيب: طبعة دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، المصورة عن طبعة القدس.

١٨٧. اللالكائي: محمد بن أحمد:

اعتقاد أهل السنة: طبعة مكتبة السنة، القاهرة – مصر، تحقيق نصطفى العدوي، وطبعة دار الرشد، الرياض – السعودية، بتحقيق السعيدان.

١٨٨. لوين: محمد بن سليمان:

الجزء: طبعة دار الرشد، الرياض - السعودية، تحقيق الصاعدي.

١٨٩. ليسترنج: كي ليسترنج:

بلدان الخلافة الشرقية: طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، بتحقيق كوركيس عواد.

١٩٠. مالك بن أنس:

الموطأ رواية محمد بن الحسن: طبعة دار المعرفة، بيروت- لبنان، بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف.

الموطأ رواية الليثي: طبعة دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، بتحقيق فؤاد عبد البر.

الموطأ رواية ابن بكير: طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، بتحقيق الدكتور بشار عواد معروف.

١٩١. المباركفوري: أبو العلى عبد الرحمن بن محمد:

مقدمة تحفة الأحوذي بشرح سنن الترمذي: طبعة دار الحديث، القاهرة - مصر، بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، وطبعة دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، المصورة عن الطبعة الهندية.

١٩٢. المباركفوري: عبيد الـلـه بن عبد الـلـه:

مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: طبعة المكتبة السلفية بالهند.

١٩٣. المزي: أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن:

تهذيب الكمال في أسماء الرجال: طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، بتحقيق الدكتور بشار عواد.

تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: طبعة المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، بتحقيق عبد الصمد شرف الدين، وطبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، بتحقيق الدكتور بشار عواد.

١٩٤. معروف: بشار عواد معروف:

موسوعة آراء يحيى بن معين في الجرح والتعديل: الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٩ م، عن دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان.

١٩٥. مغلطاي: ابن قليج التركي:

إكمال تهذيب الكمال: طبعة دار الفاروق، القاهرة - مصر، تحقيق جماعة من المحققين.

١٩٦. مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي: الفهرس الشامل للتراث الإسلامي، قسم الحديث.

١٩٧. المقدسي: إبراهيم بن محمد:

الحجة في بيان المحجة: طبعة مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة – السعودية، بتحقيق زيد المدخلي.

١٩٨. المقدسي: عبد الغني الجماعيلي:

أخبار الصلاة: طبعة مكتبة السنة، القاهرة - مصر، تحقيق عبد الـلـه حجاج.

الترغيب في الدعاء: طبعة دار ابن حزم، بيروت – لبنان، بتحقيق فواز الزمرلي.

١٩٩. المليباري: حمزة عبد الـلـه:

علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد: طبعة دار ابن حزم، بيروت – لبنان.

الحديث المعلول: طبعة دار ابن حزم، بيروت – لبنان.

الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في التصحيح: طبعة دار ابن حزم، بيروت – لبنان.

نظرات جديدة في علوم الحديث: طبعة دار ابن حزم، بيروت – لبنان.

٢٠٠. المناوي: عبد الرؤوف بن محمد المناوي:

فيض القدير شرح الجامع الصغير: طبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان، المصورة عن الطبعة المصرية.

اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر: طبعة مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، بتحقيق المرتضى زين أحمد.

٢٠١. المنذري: عبد العظيم بن محمد:

الترغيب والترهيب في الحديث: طبعة دار الحديث، القاهرة – مصر، بتحقيق منير الدمشقي، وطبعة مكتبة السنة، القاهرة – مصر، بتحقيق أيمن شعبان، ومعها عجالة الإملاء للناجي.

مختصر السنن: طبعة دار المعرفة، بيروت- لبنان المصورة عن طبعة الفقي.

٢٠٢. الميرة : محمود احمد:

الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك: رسالة دكتوراه بجامعة الأزهر.

٢٠٣. النسائي: أحمد بن شعيب:

الإغراب في الحديث: طبعة مكتبة السنة، القاهرة – مصر، بتحقيق السعدني.

السنن الصغرى، المسمى المجتبى: طبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان، مع حاشيتي السندي والسيوطي عليه، وطبعة دار الرشد، الرياض – السعودية، مع التعليقات السلفية للراشدي.

السنن الكبرى: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، تحقيق سيد كسروي حسن.

الضعفاء، طبعة دار الوعي، حلب - سوريا، تحقيق محمود إبراهيم زايد.

عمل اليوم: طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، تحقيق فاروق حمادة.

٢٠٤. النووي: يحيى بن شرف المري النووي:

التقريب والتيسير لأحاديث البشير النذير: طبعة المكتبة الحديثة، القاهرة – مصر، بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف.

تهذيب الأسماء واللغات: طبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان، المصورة عن الطبعة المنيرية بمصر.

خلاصة الأحكام: طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، بتحقيق العرقسوسي.

المجموع شرح المهذب للنووي، طبعة مكتبة الإرشاد، جدة - السعودية، بتحقيق وتكملة الشيخ المطيعي.

٢٠٥. النيسابوري: مسلم بن الحجاج القشيري:

الصحيح: طبعة دار الفكر، بيروت – لبنان، تحقيق فؤاد عبد الباقي.

٢٠٦. الهيثمي: نور الدين أبو بكر:

مجمع الزوائد: طبعة دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، المصورة عن طيعة حسام الدين القدسي، القاهرة – مصر.

بغية الباحث في زوائد الحارث: طبعة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة - السعودية، تحقيق حسين باكري.

٢٠٧. الوادعي: مقبل بن هادي الوادعي:

نشر الصحيفة في بيان الأقوال الصحيحة في أبي حنيفة: طبعة مكتبة السنة، القاهرة – مصر.

٢٠٨. اليافعي: علي بن محمد:

مرآة الجنان في أخبار الزمان: طبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان، المصورة عن الطبعة الهندية.

٢٠٩. اليماني عبد الرحمن بن يحيى المعلمي:

التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: طبعة المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، تحقيق الشيخ الألباني.

فهرس الموضوعات

العنـــــوان	رقم الصفحـة
١. المقدمة	١
٢. الفصل الأول (التمهيد)	٩
٣. المبحث الأول: التعريف بالإمام الحاكم النيسابوري	٩
٤. المطلب الأول: حياته الشخصية: وفيه ما يلي:	٩
٥. ١. عصره	٩
٦. ٢. اسمه	١١
٧. ٣. لقبه	١٢
٨. ٤. نسبه	١٢
٩. ٥. مولده	١٢
٦.١٠. موطنه	١٣
١١. ٧. أسرته	١٣
١٢. ٨. نشأته	١٣
١٣. ٩. المناصب التي وليها	١٤
١٤. ١٠. ثناء العلماء عليه	١٥
١٥. ١١. اتهامات وجهت إليه: وفيه ما يلي:	١٥
١٦. أ. التشيع	١٦
١٧. ب. الميل إلى الكرامية	١٧
١٨. ج. تكذيب ابن قتيبة	١٨
١٩. وفاته	١٨
٢٠. المطلب الثاني: حياته العلمية، وفيه المفردات التالية:	١٩
٢١. ١. رحلته	١٩
٢٢. ٢. شيوخه	٢١
٢٣. ٣. تلاميذه	٢٣
٢٤. ٤. عقيدته	٢٣
٢٥. ٥. مذهبه الفقهي	٢٤
٢٦. ٦. مصنفاته	٢٥
٢٧. المبحث الثاني: تعريف بكتاب المستدرك على الصحيحين، وفيه المطالب التالية:	٢٧

٢٨. ١. معنى المستدرك ٢٧
٢٩. ٢. أ. معنى المستدرك في اللغة ٢٧
٣٠. ب. معنى المستدرك عند المحدثين ٢٨
٣١. ٣. شرط المستدرك ٢٩
٣٢. ٤. منزلة المستدرك عند المحدثين ٣٠
٣٣. ٥. موقف العلماء من المستدرك ٣٢
٣٤. المبحث الثالث: مكانة الحاكم في علم العلل، وفيه المطالب التالية: ٣٤
٣٥. ١. معنى العلة في اللغة والاصطلاح ٣٤
٣٦. أ. معنى العلة لغة ٣٤
٣٧. ب. معنى العلة في الاصطلاح ٣٤
٣٨. ٢. شروط العلة ٣٥
٣٩. ٣.معنى الحديث المعلول اصطلاحاً ٣٥
٤٠. ٤ . مفهوم العلة عند الحاكم ٣٥
٤١. ٥. عناية الحاكم بالعلل ٣٦
٤٢. ٦. تصنيفه في علم العلل ٣٧
٤٣. ٧. تقسيمه للعلل ٣٧
٤٤. أ. الجنس الأول ٣٧
٤٥. ب. الجنس الثاني ٣٩
٤٦. ت. الجنس الثالث ٤٠
٤٧. ث. الجنس الرابع ٤٠
٤٨. ج. الجنس الخامس ٤١
٤٩. ح. الجنس السادس ٤١
٥٠. خ. الجنس السابع ٤٢
٥١. د. الجنس الثامن ٤٢
٥٢. ذ. الجنس التاسع ٤٣
٥٣. ر. الجنس العاشر ٤٣
٥٤. الفصل الثاني: أنواع العلة عند الحاكم، وطريقته في التعليل. ٤٦
٥٥. المبحث الأول: منهجه في التعليل، وفيه المطالب التالية: ٤٦
٥٦. المطلب الأول:التعليل الذاتي ٤٦
٥٧. المطلب الثاني:التعليل بالإفادة ممن سبقه من العلماء ٥٥

٥٨. المبحث الثاني:موارده في التعليل ٦٣
٥٩. مصنفات الإمام أبي زكريا يحيى بن معين المري ٦٤
٦٠. مصنفات أحمد بن حنبل في العلل ٧٣
٦١. مصنفات الإمام محمد بن يحيى الذهلي ٧٣
٦٢. مصنفات أبي اليمان الحكم بن نافع البهراني ٧٥
٦٣. مصنفات الامام البخاري ٧٦
٦٤. مصنفات الإمام مسلم ٨٤
٦٥. مصنفات الامام النسائي ٨٨
٦٦. مصنفات ابي علي الحافظ ٨٩
٦٧. مصنفات محمد بن يعقوب ٩٣
٦٨. المبحث الثالث: علل الإسناد، وفيه المطالب التالية: ٩٦
٦٩. المطلب الأول: نفي السماع ٩٨
٧٠. المطلب الثاني: تعارض الوصل والإرسال ١٠٤
٧١. المطلب الثالث: تعارض الوقف والرفع ١١٦
٧٢. المطلب الرابع:ابدال الإسناد كله أو بعضه ١١٩
٧٣. المطلب الخامس: الانقطاع مع وجود اللفظ الموهم للسماع ١٢٢
٧٤. المطلب السادس: الاختلاف على الراوي ١٢٤
٧٥. المطلب السابع: جهالة الراوي ١٢٩
٧٦. المطلب الثامن: التدليس ١٣٣
٧٧. المطلب التاسع: جرح الراوي ١٣٧
٧٨. المطلب العاشر: المخالفة والتفرد ١٤٠
٧٩. المطلب الحادي عشر: الخطأ في الإسناد ١٤٨
٨٠. المطلب الثاني عشر: إدراج اسم رجل خطأ ١٥٠
٨١. المطلب الثالث عشر: الشك في الوقف أو الرفع ١٥٢
٨٢. المطلب الرابع عشر: الاختلاف في الإسناد ١٥٣
٨٣. المبحث الرابع: علل المتن ١٥٨
٨٤. المطلب الأول: زيادة ألفاظ في الحديث ١٥٩
٨٥. المطلب الثاني: إبدال المتن بغيره ١٦٣
٨٦. المطلب الثالث: اختصار متن الحديث ١٦٦
٨٧. الفصل الثالث: أثره في علم العلل، وفيه المباحث التالية: ١٦٩

٨٨. المبحث الأول: التأثر به، والاعتماد عليه ١٦٩
٨٩. أ. التأثر به، والاعتماد عليه نظرياً ١٦٩
٩٠. ب. التأثر به، والاعتماد عليه عملياً ١٧٣
٩١. المبحث الثاني: آراء العلماء في التعليل عنده ١٩١
٩٢. ١. قبول تعليله للحديث ١٩١
٩٣. ٢. رفض تعليله للحديث ١٩٧
٩٤. التوسط في قبول تعليله ٢٠٠
٩٥. تعقب المحدثين للحاكم ، واستدراكهم عليه ٢٠١
٩٦. المبحث الرابع : رأي الباحث في تعليل الحاكم ٢٠٦
٩٧. الخاتمة، وأهم النتائج ٢١١
٩٨. فهرس الآيات ٢١٤
٩٩. فهرس الأحاديث والآثار ٢١٥
١٠٠. فهرس المصادر والمراجع ٢٢٠
١٠١. فهرس الموضوعات ٢٤٣